

السياسة الخارجية الإيرانية
تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي
٢٠٠٧ - ٢٠١٣

**Iranian Foreign Policy Towards The Countries Of The Arab
Gulf Cooperation Council (GCC)**
٢٠٠٧-٢٠١٣

إعداد

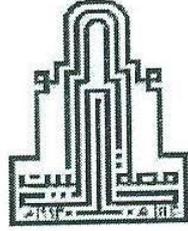
نمر فهد أحمد الخزاعلة

إشراف الدكتور

عاهد مسلم المشاقبة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية
في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

٢٠١٤



معهد بيت الحكمة

السياسة الخارجية الإيرانية

تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي

٢٠١٣ - ٢٠٠٧

Iranian Foreign Policy Towards The Countries Of The Arab Gulf Cooperation Council (GCC)

2007-2013

إعداد الباحث نمر فهد أحمد الخراطة

الرقم الجامعي ١١٢٠٦٠٠٠٠١

إشراف الدكتور عاهد المشاقبة

أعضاء لجنة المناقشة

١. الدكتور عاهد المشاقبة

٢. الدكتور صايل السرحان

٣. الدكتور محمد بني سلامة

التوقيع

مشرفاً ورئيساً
عضواً
عضواً

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ ١٠/٣/٢٠١٤م.

الإهداء

إليهما أولاً اعترافاً بفضلهما علي...

قال الله تعالى ...

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً }

صدق الله العظيم

إلى والدي الطيب، صاحب اليد البيضاء، والقلب الطاهر، ورمز العطاء، ستظل يا والدي حياً يحكيه دعائي دائماً، اللهم لا تحرم أبي من الجنة، فهو لم يحرمني شيئاً في الدنيا ...

إلى الحبيبة أمي ... كنز الدعاء، وسر نجاحي وتوفيقي بعد مشيئة الله ...

إلى من جعل الله بيني وبينها مودةً ورحمةً، زوجتي ورفيقة دربي .. أم كاظم ...

إلى أولادي زينة حياتي جيهان، كاظم، شروق، ماجدة، ساهر، المعتر بالله

إلى إخوتي الأحباء إلى قلبي ... وإلى كل من شجعني وساندني وساعدني لإتمام هذا العمل

وإلى جميع أساتذتي الأفاضل في معهد بيت الحكمة، والذين كان لهم عظيم الفضل في وصولي لهذا المستوى المتقدم من الدراسة في مرحلة الماجستير،،،، فلهم كل التقدير والشكر.

الشكر و التقدير

أحمد الله العلي العظيم وأشكره كثيراً أن وفقني إلى إنجاز هذا العمل

وأقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني وتقديري

للدكتور عاهد المشاقبة

الذي كان له فضل الإشراف على هذه الدراسة فبذل كل جهد في توجيهي طيلة فترة

اعدادها ، مما كان له أكبر الأثر في إخراجها إلى حيز النور

فله ولصبره ولسعة صدره كل الاحترام والتقدير

كما أتقدم بالشكر من كافة أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة للعلوم
السياسية في جامعة آل البيت على ما قدموه لي طيلة فترة دراستي من فكر ومعلومة،
فكان لهم الفضل في ما وصلت إليه اليوم

كما أتقدم بجزيل شكري واحترامي لأعضاء لجنة المناقشة

الدكتور صايل السرحان (عضواً)

والدكتور محمد تركي بني سلامة (عضواً خارجياً)

على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة واثرائها بملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة

{ الباحث نمر فهد الخزاعلة }

قائمة المحتويات

Contents

ط	ملخص الدراسة
١	الاطار النظري
١	المقدمة
٢	أولاً : أهمية الدراسة
٤	ثانياً : أهداف الدراسة
٥	ثالثاً : مشكلة الدراسة
٦	رابعاً : فرضيات الدراسة
٦	خامساً : منهج الدراسة :
١٤	سادساً : الإطار الزمني والمكاني للدراسة
١٥	سابعاً : المتغيرات والمفاهيم الاسمية والإجرائية في الدراسة
١٩	ثامناً : الدراسات السابقة
٢٥	الفصل الأول : رؤية وتوجهات إيران التوسعية تجاه منطقة الخليج
٢٨	المبحث الأول : تاريخ إيران وأطماعها في منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي العربي
٢٩	المطلب الأول: إيران ما بين قيام الدولة الصفوية إلى سقوط النظام الملكي
٤٨	المطلب الثاني: تاريخ الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي العربي
٦٠	المبحث الثاني: إيران بعد الثورة الإسلامية الإيرانية ١٩٧٩م
٦١	المطلب الأول: إيران في عهد الخميني وفي عهد علي هاشمي أكبر رافسنجاني
٧٦	المطلب الثاني: التقارب الخليجي الإيراني في عهد محمود أحمددي نجاد و عهد حسن روحاني
٨٤	الفصل الثاني : السياسة الخارجية الإيرانية
٨٦	المبحث الأول: أثر متغيرات القضايا الإقليمية على السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي
٨٧	المطلب الأول: قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث

المطلب الثاني: قضية النزاع الإيراني الكويتي على حقل غاز الدرة في منطقة (الجرف القاري).....	١٠٠
المطلب الثالث : قضية مُطالبَة إيران بضم مملكة البحرين لأراضيها.....	١٠٨
المبحث الثاني: الرؤية الإيرانية ورؤى دول مجلس التعاون الخليجي العربي لأمن الخليج العربي.....	١١٨
المطلب الأول: اثر أزمة الأمن الإقليمية في منطقة الخليج العربي في ضل التواجد الأمريكي.....	١٢٠
المطلب الثاني : الانعكاسات الإيديولوجية الدينية الشيعية الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي..	١٣٠
المطلب الثالث: الأمن الإقليمي والقومي والمصلحة الوطنية برؤية إيرانية ورؤى دول مجلس التعاون الخليجي العربي	١٤٥
الفصل الثالث : المشروع النووي الإيراني وأثرة على أمن الخليج العربي.....	١٥٨
المبحث الأول: المفاعل النووي الإيراني تاريخه، أهدافه، دوافعه، والمخاطر التي يواجهها،.....	١٦٠
المطلب الأول : تاريخ، أهداف، ودوافع المفاعل النووي الإيراني وأثره على دول مجلس التعاون الخليجي العربي..	١٦١
المطلب الثاني : المخاطر و التحديات التي تواجه المفاعل النووي.....	١٧٧
المطلب الثالث: سياسات دول مجلس التعاون الخليجي العربي تجاه مخاطر المفاعل النووي الإيراني (بوشهر).....	١٩٠
المبحث الثاني: الموقف الدولي وموقف دول مجلس التعاون الخليجي العربي من المشروع النووي الإيراني، والسياسات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي العربي تجاه السياسة.....	١٩٧
المطلب الأول: الموقف الدولي من المفاعل النووي الإيراني.....	١٩٨
المطلب الثاني: موقف دول مجلس التعاون الخليجي العربي من المفاعل النووي الإيراني.....	٢٢٥
المطلب الثالث: السياسات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي العربي تجاه السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة.....	٢٣٨
الخاتمة.....	٢٥٢
التوصيات :	٢٥٥
ABSTRACT.....	٢٥٨
قائمة الملاحق.....	٢٦٢
قائمة المراجع.....	٢٧٥

قائمة بأرقام صفحات توثيق الأشكال والجداول والوثائق في الدراسة

• الأشكال والصور - (الملاحق)

رقم الصفحة	عنوان الصورة	الرقم
٥٧	موقع إمارة الأهواز العربية المحتلة	١
٩٠	الموقع الحيوي للجزر الإماراتية الثلاث المحتلة	٢
٩٠	الموقع الإستراتيجي لمضيق هرمز في الأراضي العُمانية	٣
١٠٣	توضيح الحدود الإقليمية للكويت والعراق وإيران	٤
١٠٣	موقع حقل الدرة المتنازع عليه بما يعرف بقضية الجرف القاري بين الكويت وإيران	٥
١٨٤	مواقع انتشار المنشآت النووية الإيرانية	٦
١٨٧	المسافات بين دول مجلس التعاون الخليجي وأقرب مفاعل نووي إيراني بوشهر	٧
١٨٧	موقع المفاعل النووي الإيراني بوشهر وقربة من مياه الخليج العربي	٨
٢٠٧	المواقع النووية الجديدة	٩
	خطوات الاتفاق النووي الإيراني ١+٥	١٠

٥٧	أهم الجزر العربية التي تحتلها إيران	١
١٣٢	التسهيلات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي العربي للقوات العسكرية الأمريكية المتواجدة في منطقة ودول الخليج	٢

• الجداول :

٥٩	مذكرة من رؤساء عشائر عربستان
----	------------------------------

• الوثائق :

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي

٢٠٠٧-٢٠١٣ م

إعداد

نمر فهد أحمد الخزاعلة

إشراف الدكتور عاهد مسلم المشاقبة

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي للفترة الزمنية الممتدة ما بين عام ٢٠٠٧م إلى عام ٢٠١٣م، حيث شهدت هذه الفترة كثيراً من الأحداث الدولية والمتغيرات في البيئة المحلية وبرزها الانتخابات الرئاسية والتي اسفرت عن نجاح محمود احمدي نجاد للمرة الثانية على التوالي في اغسطس عام ٢٠٠٩م، ومن ثم وصول حسن روحاني الى منصب رئاسة الجمهورية في انتخابات الرئاسة حزيان عام ٢٠١٣م، والمتغيرات الإقليمية واهمها تلك الاحداث التي طرأت على القضايا العالقة بين الجانبين الإيراني ومجلس دول التعاون الخليجي العربي، كقضية الجرف القاري، وعودة إيران في مطالبتها بضم مملكة البحرين لأراضيها، ومستجدات قضية الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث، ومدى تأثير التواجد العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي، وموقف دول مجلس التعاون الخليجي العربي من مخاطر البرنامج النووي الإيراني التي تهدد المنطقة، والمتغيرات الدولية والتمثلة في الموقف الدولي من البرنامج النووي الإيراني، ولمعرفة مدى تأثير تلك المتغيرات والأحداث والتوترات على العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي في ضل المتغيرات الإقليمية والدولية الحادية؟، وذلك من خلال تحليل البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، لما تشكله هذه المتغيرات من دور في التأثير على طبيعة وأسلوب عمل السياسة الخارجية، مما ينعكس ذلك على مسيرة العلاقة بين إيران ودول المجلس الخليجي سواء بالاتجاه السلبي أو في الاتجاه الايجابي.

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة أربعة مناهج علمية، أولها منهج تحليل النظام الدولي لاختبار فرضيات الدراسة، ولتحليل العلاقات التفاعلية بين متغيرات الدراسة، لكون هذا المنهج ينتقل بين المستويات التحليلية المتعددة، من العلاقات التفاعلية بين البيئة الداخلية الإيرانية والبيئة الخارجية المحيطة بها من دول الجوار دول مجلس التعاون الخليجي العربي،

مع الربط بين السياسة الخارجية الإيرانية وبيئتها الداخلية والإقليمية والدولية، ليتم تحليل السلوك السياسي الخارجي الإيراني تجاه كل أزمة على حدة.

كما استخدمت الدراسة منهج المصلحة الوطنية والذي من خلاله يتم التركيز على طرق كل دولة في سعيها لتحقيق المصلحة الخاصة بها، وهو الباعث الحقيقي لنشاطها وسلوكها تجاه المحيط الدولي، وبالرغم من أهمية التفاعلات الدولية إنما هو تصادم المصالح الوطنية للدول، فتجد إيران مصحتها الوطنية من خلال تصدير الثورة إلي دول مجلس التعاون الخليجي العربي والدول المجاورة لها، وفرض النموذج السياسي الإيراني عليها في محاولة لإلحاقها بالتوجهات السياسية الإيرانية، من خلال خلق أجواء داخلية مضطربة، وذلك من خلال التجمعات الإيرانية المتواجدة في دول مجلس التعاون الخليجي العربي، واستغلال الورقة الطائفية، والتحريض المذهبي ضد النظم السياسية القائمة لخلق الظروف الملائمة لتصدير الثورة.

ومن ثم استخدمت أداة تحليل المضمون، والذي يسعى لتحليل مضمون ما جاء من مقابلات تلفزيونية، ولقاءات صحفية، ومقالات منشورة، تعالج قضايا وأزمات معينة، كأزمة احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، والتي لم يخلو بيان ختامي لقمة خليجية من التأكيد على عروبتها ودعوة إيران إلي حلها بالطرق السلمية أو أجوء للمحكمة الدولية، كذلك الحال بالإشارة الدائمة لإيقاف وكف التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، والتطرق للالزمة النووية الإيرانية، فمن خلال التكرار والكم يتم تحليل مضمون النص للاستفادة والتوظيف لخدمة الدراسة، كما استخدم الباحث المنهج التاريخي، والذي تكمن الأهمية باستخدامه من خلال دراسة الأحداث الراهنة في منطقة الخليج العربي، والتوجهات الحالية والمستقبلية للسياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي، في ضوء ما حدث في الماضي لتحقيق المزيد من المعرفة لما يحدث في الوقت الراهن، وما قد ينجم من مشكلات مستقبلاً.

وقد طرح الباحث السؤال المحوري للدراسة وهو ما مدى تأثير السياسة الخارجية الإيرانية، تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي في ضل المتغيرات الإقليمية والدولية الحالية؟ وقد تفرع عن هاذ السؤال عدة تساؤلات فرعية وهي:

- ما أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي؟
- ما مدى تأثير التهديدات الغربية الراهنة لإيران بشأن برنامجها النووي وانعكاساتها على الإستراتيجية الإيرانية اتجاه مجلس دول التعاون العربي؟
- ما القضايا التي يمكن طرحها ومن شأنها أن تؤدي إلى تعزيز العلاقات و التقارب الإيراني و دول مجلس التعاون الخليجي؟

وكما انطلقت الدراسة من الفرضية الرئيسية وهي أن البيئة الداخلية والإقليمية والدولية هي الأكثر تأثيراً في السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي، والتي انبثق عنها العديد من الفرضيات الفرعية، وقد أجابت الدراسة على السؤال المحوري والتساؤلات الفرعية، كما أثبتت الدراسة صحة الفرضيات الرئيسية والفرعية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والتي كان أبرزها ضرورة عمل دول مجلس التعاون الخليجي العربي على مواجهة الطموحات الإيرانية التوسعية، في الهيمنة والسيطرة على منطقة الخليج العربي ودول المجلس الخليجي العربي، وذلك من خلال تطوير البرامج والقدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، وإيجاد الطرق لاحتواء الأدوات والأوراق التي تستخدمها إيران وتقوم بزرعها في فكر المواطن داخل دول مجلس التعاون الخليجي العربي، والعمل على إثارة نقاشات فكرية علمية منهجية لنقل الصورة الحقيقية عن إيران وعن سلبية التبعية لها وللمشروع التوسعي الإيراني، واعتماد نفس الأدوات والأوراق التي تستخدمها إيران في إثارة المشاكل والنعرات الطائفية بصوره علنية، كما هو المشهد الطائفي في العراق واليمن والبحرين والكويت وذلك بدعم وتقوية ابناء المذهب السني في تلك الدول وعلى رأسها العراق، وضرورة الإسراع في تحول دول مجلس التعاون الخليجي العربي من المجلس الخليجي إلى الاتحاد الخليجي، واتخاذ الإجراءات والتحركات السريعة لحل القضايا العالقة مع الجانب الإيراني.

الاطار النظري

المقدمة

توصف العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، قبل وبعد الثورة بالعلاقات المعقدة وبضبابية الرؤية وعدم الوضوح، مما يصعب فهم هذه العلاقات، حيث تشهد تلك العلاقة عملية المد والجزر: التقارب، والتنافر والتوتر بالعلاقات، وعلى الرغم من التقارب الإيراني مع دول الخليج في بعض القضايا، إلا أن هناك اختلافاً حول الكثير من القضايا والتي مازالت عالقة بين الطرفين، ومنها قضية الأمن الإقليمي، والجزر الإماراتية الثلاث "جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى"، والجرف القاري مع دولة الكويت، وتجدد مطالبة إيران بضم البحرين إليها كجزء لا يتجزأ من أراضيها، وإصرار إيران على تنفيذ برنامجها النووي، إلى جانب القضايا الحدودية، وقضايا التدخل بالشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي .

فقد شهدت العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي، توترا دبلوماسياً حول قضية الجزر الإماراتية الثلاث، والتي تعتبرها إيران جزءاً من أراضيها حيث تم الاستيلاء عليها عشية استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٧١م، وكذلك الحال بالنسبة لقضية استغلالها لحقل غاز الدرة، بما يعرف بقضية الجرف القاري، والمطالبة بضم البحرين كحق تاريخي لها.

فإيران تمتلك عدداً من الأوراق الإقليمية، وهذه الأوراق تمنح إيران نفوذاً واضحاً وتأثيراً حقيقياً في مختلف الملفات، وفي سائر القضايا في منطقة الخليج العربي، وبالاستغلال والتوظيف الإيراني لهذه الأوراق، والتي تخدم المشروع الإيراني الإقليمي الجديد في المنطقة، بما يؤثر بالتالي على الأمن القومي العربي والتهديد بعدم الاستقرار الأمني في منطقة الخليج دول مجلس التعاون الخليجي العربي، لما لهذه الأوراق من أهمية يمكن لإيران اللعب بها، وهذا مرهون للظروف ومرتبطة بالمتغيرات البيئية والإقليمية والدولية .

وعليه فإن السياسة الخارجية الإيرانية تمر بعملية تغير في مضمونها، حيث بات واضحاً انعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية في العلاقات الدولية، كانعكاس للتغير في وضع إيران داخل النظام الدولي، وبصفة خاصة النظام السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي الدولي. وفي إطار

أي عمل علمي يتناول العلاقات (الإيرانية – العربية) يصبح ضرورياً، أن ندرك واقع العلاقات الإيرانية العربية مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي، بالإضافة إلى العلاقات بين السياسة الإيرانية الخارجية والنظام الدولي السائد، إذ أن ذلك النظام الدولي، يعتبر أحد محددات تلك السياسة وبالتالي لا نستطيع أن نستدل على الحدود التي يمكن للسياسة الإيرانية أن تتحرك داخلها، إيجاباً أو سلباً، في تعاملها مع القوى الدولية الأخرى، ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي العربي، إلا بالتعرف على مركز إيران داخل النظام الدولي، ومدى تأثيرها بقواعد ذلك النظام، وإمكانية تأثير سياستها فيه.

أولاً : أهمية الدراسة

إن جدوى دراسة موضوع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي في هذه المرحلة يكتسب أهمية خاصة وأسباب وجيهة، فقد جاءت الدراسة لبيان اثر تلك المتغيرات التي طرأت على القضايا العالقة بين الطرفين، في خضم الأزمات الإقليمية في منطقة الخليج العربي، والدولية والتي تركزت حول تطور الأحداث حول البرنامج النووي الإيراني، في وقت تلاقى طهران معارضة دولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ودول المنطقة، ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، ومن هنا كانت فكرة الدراسة والتي تبرز أهميتها من الناحيتين العلمية و العملية .

١ . الأهمية العلمية (النظرية) .

تتبع أهمية الدراسة بأنها تقدم المعرفة والفهم الواضح لموضوع واقع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي من خلال :

أ- تسليط الضوء على اثر المتغيرات البيئية والإقليمية والدولية على السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي، بالإضافة إلى اثر تلك الأزمات والمتغيرات والأحداث المحلية والإقليمية والدولية على السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون .

ب- تسليط الضوء على مدى خطورة الإستراتيجية الإيرانية الموجهة إلى دول منطقة الخليج العربي ؛ لكون إيران من أهم دول الجوار الجغرافي للوطن العربي، وتحتل موقعا مهما كما أنها تشكل ثقلأً إستراتيجياً في إطار علاقات التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا، واعتمدت في توجهاتها مبدأ الاحتواء والتصدير تجسيدا لأحلام الإمبراطورية الإيرانية التوسعية الرامية إلى ابتلاع دول الخليج العربي، ومن ثم الامتداد بنفوذها السياسي والمذهبي إلى دول

أخرى، ومحاولة إعطاء (القومية الفارسية) توجهاً شمولياً تتعدى به الحدود الإيرانية لكي يشمل الوطن العربي ككل تحت راية وشعار الإسلام^(١).

ج- ستقدم الدراسة النقص الملحوظ في الأدبيات حول هذا الموضوع للمكتبة العربية وخاصة أن هذه الدراسة تركز على فترة زمنية حديثة تمتد من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣، وقد تخللت هذه الفترة أحداث وأزمات جديدة ومتغيرات في البيئة المحلية والإقليمية والدولية والتي لها تأثيرها على صانع القرار في إيران تجاه دول مجلس التعاون .

٢. الأهمية العملية .

تكمن في تناولها موضوع بالغ الأهمية، بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي، والتي بينها الكثير من الملفات والأزمات والنزاعات المختلفة منها الحدودية والإيديولوجية، بالإضافة إلى أزمة البرنامج النووي الإيراني والذي يتلاقى مع اعتراضات دولية وإقليمية، وأيضاً مشكلة أمن نظام منطقة الخليج والتدخلات الدولية والتهديدات التي تتعرض لها إيران، بالإضافة إلى تهديد إيراني لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، كما و تركز أيضاً على كيفية إيجاد البيئة الملائمة لبناء العلاقة الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي، على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة بما يخدم مصالح الطرفين، وتسوية الصراع المذهبي والطائفي بين العرب وإيران، ووقف تدخل إيران في العراق ودول الخليج العربي واحترام السيادة المتبادلة، وتشجيع الحوار العربي الإيراني لبناء علاقات سلمية صحيحة، مع عدم تأثير الغرب في استهدافه للبرنامج النووي الإيراني، وتشجيع بناء المؤسسات اللازمة لتحقيق التعاون في المصالح المتبادلة^(٢).

(١) كامل ثامر، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، ط١، عمان، ٢٠٠٠، ص٢٧٨. والنظر أيضاً: نبيل عبد الفتاح، "العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التأسيس"، مجلة السياسة الدولية، العدد(١١)، دراسات الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣، ص: ٥٠.

(٢) خالد مسالمة، "الإستراتيجية الإيرانية المعاصرة الموجهة ضد الأقطار العربية"، دراسة نشرت في مجلة الأحواز العربية، العدد الثاني، القاهرة، ٢٠٠٩، ص: ٥٠.

ثانياً : أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل واقع السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي من خلال معرفة مدى تأثير المتغيرات للبيئة المحلية الداخلية والإقليمية والدولية خلال فترة الدراسة، حيث يكون ذلك من خلال معرفة البيئة الداخلية والإقليمية والدولية وتأثيرها في سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي، فقد تخللت فترة الدراسة كثيراً من التغيرات والأحداث والتطورات والأزمات التي لها تأثيرها بالسياسة الإيرانية تجاه دول المجلس، و عليه نستطيع إجمال أهداف الدراسة كما هو آت :

- ١- تحليل البيئة الداخلية الإيرانية وانعكاساتها على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليج العربي لكون السياسة الخارجية الإيرانية مرتبطة بالمرجعية الداخلية الممثلة في المؤسسة الدينية والمؤسسة العسكرية والأمنية .
- ٢- بيان مدى تأثير المتغيرات والإحداث والتوترات في البيئة الداخلية والإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية تجاه " دول مجلس التعاون الخليجي العربي " .
- ٣- تحليل البيئة الداخلية والإقليمية والدولية وهي الأكثر تأثيراً في السياسة الإيرانية تجاه " دول مجلس التعاون الخليجي العربي " .
- ٤- بيان اثر الأزمات والمتغيرات والأحداث المحلية والإقليمية والدولية على السياسة الإيرانية تجاه " دول مجلس التعاون الخليجي العربي " .
- ٥- بيان اثر التهديدات الغربية أراهنه لإيران وانعكاساتها على الإستراتيجية الإيرانية تجاه " دول مجلس التعاون الخليجي العربي " .
- ٦- تحليل أثر الملف النووي الإيراني كمتغير جديد في معادلة أمن الخليج ورؤية المجتمع الدولي والدول الكبرى ذات المصالح، ورؤية " دول مجلس التعاون الخليجي العربي " للبرنامج النووي الإيراني على انه يهدد المنطقة والأمن الإقليمي والسلام الدولي والمصالح الحيوية والاقتصادية لها.

ثالثا : مشكلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل واقع السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، حيث حدث الكثير من الأحداث الدولية، والكثير من المتغيرات المتسارعة، والتطورات والمستجدات على المتغيرات في البيئة المحلية، والإقليمية، والدولية، خلال فترة الدراسة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١٣م. وتكمن إشكالية الدراسة، في معرفة تأثير المتغيرات والإحداث والتوترات في البيئة الداخلية والإقليمية، والدولية على العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون، بالإضافة إلى تحليل البيئة الداخلية، والإقليمية، والدولية وهي الأكثر تأثيرا في السياسة الإيرانية، وأثر الأزمات والمتغيرات، والأحداث المحلية، والإقليمية، والدولية على السياسة الإيرانية، تجاه دول مجلس التعاون الخليجي .

وخاصة تهديدات إيران لدول مجلس التعاون الخليجي العربية عام ٢٠٠٧م، بالانتقام منها إذا ما هاجمت الولايات المتحدة الأمريكية المنشآت النووية الإيرانية، و معاودة إيران لادعاءاتها في البحرين، عام ٢٠٠٧م والى عام ٢٠٠٩م، على أنها الولاية الرابعة عشره لإيران بحكم التاريخ، و ظهور أزمة الجرف القاري بين إيران والكويت، و انه هناك مجموعة من التهديدات الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي لا يمكن فصلها عن التهديدات الخارجية، فالتهديدات السياسية الإيديولوجية الإيرانية المستمرة في التدخل بدول المجلس من خلال أتباعها من (المذهب الشيعي في البحرين)، وإثارة التوتر والفتنة والمشاكل وافتعال الأزمات، وهذا ما رأيناه في الثورات الشعبية في البحرين، والكويت والعراق والسعودية من ٢٠١٠-٢٠١٣م .

• و من هنا ينبثق عن مشكلة الدراسة السؤال المحوري الآتي:

ما مدى تأثير السياسة الخارجية الإيرانية، تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي في ضل المتغيرات الإقليمية والدولية الحالية؟.

• ويتفرع عن هذا السؤال العديد من التساؤلات الفرعية وهي :

- ما أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على السياسة الإيرانية تجاه " دول مجلس التعاون الخليجي؟.

- ما مدى تأثير التهديدات الغربية أراهنه لإيران بشأن مفاعلها النووي وانعكاساتها على الإستراتيجية الإيرانية، تجاه دول مجلس التعاون الخليجي؟.

- ما القضايا التي يمكن طرحها ومن شأنها أن تؤدي إلى تعزيز العلاقات و التقارب الإيراني و دول مجلس التعاون الخليجي ؟.

رابعاً : فرضيات الدراسة

تنتقل الدراسة من الفرضية الرئيسة الآتية:

- أن البيئة الداخلية والإقليمية والدولية هي الأكثر تأثيراً في السياسة الإيرانية تجاه " دول مجلس التعاون الخليجي العربي " .

• ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

- كلما توترت العلاقات الإيرانية الغربية زاد التهديد الإيراني لدول مجلس التعاون الخليجي العربي بضرب منشأتها الحيوية، ومنعها من الاستيراد والتصدير من خلال إغلاق مضيق هرمز .

- أن قوة إيران في المجالات الجيوسياسية، والديمغرافية، والاقتصادية، والعسكرية، ازدادت في ظل وضع العراق الأمني الغير المستقر وغياب دور العراق كقوة إقليمية .

- أن تسوية النزاع على الجزر الإماراتية الثلاث " جزيرة أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى"، المحتلة من قبل إيران وفق مبادئ القانون الدولي، من شأنها أن تعزز العلاقات بين إيران ودولة الإمارات من جهة وبين دول مجلس التعاون الخليجي العربي من جهة أخرى على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية كما تعزز التعاون الأمني والاستراتيجي .

- الملف النووي الإيراني كمتغير جديد في معادلة أمن الخليج ورؤية المجتمع الدولي والدول الكبرى ذات المصالح، ورؤية دول مجلس التعاون الخليجي العربي، للبرنامج النووي الإيراني على انه يهدد المنطقة والأمن الإقليمي والسلام الدولي والمصالح الحيوية والاقتصادية لها .

خامساً : منهج الدراسة :

استناداً لطبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي يسعى للإجابة على تساؤلاتها، والأهداف التي يتوخى تحقيقها، والفروض التي ينوي اختبارها، فقد رأى الباحث انه من الملائم والمناسب استخدام منهج " تحليل النظام الدولي " ومنهج " المصلحة الوطنية " ومنهج " تحليل المضمون " و " المنهج التاريخي"، وفيما يلي عرض موجز لهذه المناهج :

١- منهج تحليل النظام الدولي .

أ. رواد المنهج ومفهومة :

لقد ساهم كل من جورج مودلسكي و ماكنلاند و بارسونز في تطوير هذا المنهج، ولكن أشهر رواده هو (مورتون كابلان) الذي ساهم في تحديد قواعد نماذج للتفاعل وضعها للنظام الدولي، حيث يرى " مورتون كابلان " رائد منهج النظام الدولي، أن منهج النظام الدولي في تحليل العلاقات الدولية يقوم على مفهوم النظام وتطبيقه على العلاقات بين الدول، ويسعى هذا المنهج إلى اكتشاف الأنماط المتكررة، بشكل منتظم للعلاقات بين الدول، لذلك يمكننا بناء تنظيم فكري للمعلومات المتعلقة بظواهر العلاقات الدولية، في إطار يمكن من التحليل والتنبؤ والواضح من أن المنهج ينصرف للكشف عن القواعد النظامية للتحرك وأن تطور النظام الدولي وكيفية تأثير تلك القواعد على سياسات الدول الخارجية^(١)، لا ينفصل منهج النظام الدولي عن النظرية العامة للنظم التي تعد مصدرا لكل صور التحليل النظامي .

ب. كما ويقوم المنهج على الركائز التالية^(٢) :

- ١- التحليل وليس مجرد الوصف والعرض .
- ٢- اكتشاف الأنماط المتكررة والمتشابهة في السلوك السياسي.
- ٣- ينطلق من التصور النظري للظاهرة موضوع البحث التي يسعى لتحليلها على أساس افتراضات معينة وعلاقات ارتباطية بين متغيرات الظاهرة .
- ٤- يسعى إلى المقارنة والتقييم والتنبؤ بالسلوك السياسي .
- ٥- يقوم على مفهوم حيادي، أكثر من المفاهيم الأخرى في تحليل العلاقات الدولية، مثل مفاهيم المجتمع الدولي والأسرة الدولية، الجماعة الدولية وهي مفاهيم لا تعبر بدقة عن واقع علاقات التفاعل بين الدول.
- ٦- إنه منهج يحقق الشمول في تحليل العلاقات الدولية.
- ٧- إنه يركز أساساً على دراسة تأثير النظام الدولي على سياسات الدول، أي يجعل النظام الدولي هو المحدد الوحيد، أو الأكثر حسماً، في تشكيل سياسات الدول^(١).

(١) Morton A Kaplan, **System and Process in International Politics**, New York, John Wiley & Sons, Inc ١٩٥٧ P ٣

(٢) مازن إسماعيل الرمضان، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص ١١٨.

ج. مقولات المنهج :

ومن منظور منهج تحليل النظام الدولي يصبح سلوك صانع القرار الخارجي نشاطاً ذا اتجاهين يتمثل بتأثيره بالبيئة الداخلية والخارجية، من خلال العلاقات التفاعلية بين الدول، لأنه من أهم سمات النظام بنيتة والعمليات التي تتميز بها التفاعلات بين أطراف النظام^(١).

ويرى مورتن كابلان إن الأهداف العلمية والتي يتوخاها هذا المنهج في التحليل هي التوصل إلى القوانين و النماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم، وتحديدًا مصادر ومظاهر الانتظام فيها، وكذلك بالتوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلالات التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل لآخر^(٢)، فأهم المقولات التي يقوم عليها هذا المنهج^(٤) :

١. منهج النظام الدولي منهج علمي يقدم مجموعة من أدوات البحث و المفاهيم والتي تساعد الباحث بالتعرف على التغيرات التي تعترى بناء النظام الدولي، وقوة النظام وما يحدث من صراعات بين النظم الداخلية وبين النظم والدول في إطار التفاعل بين النظم الفرعية فيما بينها وبين النظام الدولي.

٢. لا يمكن فهم مشكلة تعترى ظاهرة معينة إلا على أساس فهم باقي أجزاء النظام، انطلاقاً من افتراض النظرية العامة للنظم .

٣. يبين كيف أن التفاعل بين وحدات النظام يسفر عن حدوث صراع بينها، وان هذا التفاعل يتحدد على أساس سلوك القوى الفاعلة وظروفها الداخلية وخبراتها الداخلية.

د. كيفية توظيف المنهج في الدراسة :

لقد جاء الاعتماد على منهج تحليل النظام الدولي، نظراً لإمكانية تخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للجمهورية الإيرانية بصورة خاصة وسياستها الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي، بصورة عامة من خلال هذا المنهج، أي أن هذا المنهج يعتبر من أهم المناهج لتحليل

(١) David J Singer, "The Level of Analysis Problems in International Relations In", Klaus Vnorr and Sidney eds), The International System, Princeton, **Princeton Unive Press**, ١٩٦١ P ٨) Verba

(٢) ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥، ص ص ٤٦-٤٧.

(٣) Morton Kaplan ",Variants On Six Models Of The International System", in: Games Rosenau International Politics And Foreign Policy, N., Y,: **Free Press**, ١٩٦١, PP.٢٩١-٤٠٤.

(٤) احمد فواد رسلان، نظرية الصراع الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ٢٤٠-٢٤٣.

العلاقات التفاعلية بين متغيرات الدراسة، لكونه يتيح إمكانية لدراسة حالات مختلفة ضمن دراسة الحالة الواحدة، بالإضافة، إلى أن هذا المنهج ينتقل من المستويات التحليلية المتعددة مع أخذها بالاعتبار العلاقات التفاعلية بين البيئة الداخلية الإيرانية والبيئة الخارجية المحيطة بها، من دول الجوار دول مجلس التعاون الخليج العربي بصورة عامة، مع ربط السياسة الخارجية الإيرانية، ببيئتها الداخلية والإقليمية، والمحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الإيرانية، فمن خلال قياس الباحث للمحددات على العلاقات إيران مع دول مجلس التعاون الخليج العربية، ومن خلال هذا المنهج فإن الدراسة ستلجأ إلى تحليل السلوك السياسي الخارجي الإيراني تجاه كل أزمة على حده، أزمة الجزر، وأزمة الضغوط الدولية على البرنامج النووي الإيراني، وأزمة أمن الخليج، وأزمة التدخل الإيراني في شؤون الدول الخليجية من خلال استغلال الشيعة من مواطنيها، وزعزعة الأمن والاستقرار في دول مجلس التعاون الخليج العربية (البحرين والسعودية والكويت و العراق)، بالإضافة إلى أزمة الجرف القاري بين إيران و الكويت.

٢- منهج المصلحة الوطنية :

أ- أصحاب و نشأة المنهج :

كان ينظر إلى المصلحة الوطنية في بداية التاريخ البشري، على أنه عنصر ثانوي بعد الدين والأخلاق، وكانت هناك حاجة لخلق تبريرات من أجل الدخول في حرب، ويعتبر أول من أطلق مفهوم المصلحة الوطنية نيقولا مكيافيلي. أما أول من طبق هذا المفهوم فكان الفرنسيون، من قبل رئيس الوزراء (ريشيليو) ضمن حرب الثلاثين عاماً، عندما ساند (البروسانت) على الرغم من خلفيته الكاثوليكية لمنع ازدياد قوة الإمبراطورية الرومانية المقدسة ولعل أشهر رواد هذا المنهج هانز مورجانتو^(١).

ب- مفهوم المصلحة الوطنية:

ويتلخص بأهداف الدولة وطموحاتها، سواء أكانت إقتصادية أو عسكرية أو ثقافية، وهو من المفاهيم المهمة في العلاقات الدولية حيث تسعى كل دولة لتحقيق المصلحة الوطنية الخاصة، هي الأساس للمدرسة الواقعية. وتتعدد أوجه المصلحة الوطنية لكن الأساس هو بقاء الدولة وأمنها،

^(١) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

والسعي وراء الثروة والنمو الاقتصادي كما برز في العصر الحديث أهمية المحافظة على الثقافة الوطنية.

ويرى أصحاب هذا المنهج، أن سلوك الدولة ثم التنبؤ بمستقبل علاقتها الدولية، يعرف من خلال إدراك مصالحها الوطنية باعتبار أن تلك المصالح هي الباعث الحقيقي لنشاطها وسلوكها تجاه المحيط الدولي، وبالرغم من أهمية التفاعلات الدولية، إنما هو تصادم المصالح الوطنية للدول، علاوة على ذلك أن تفسير وتحديد المصلحة الوطنية للدولة يتبدل بفهم صانع القرار السياسي وإدراكهم لمصالح بلدهم، فنجد أن قادة البلد الواحد كثيراً ما يفسرون المصالح الوطنية لدولتهم في اتجاهات مختلفة، في الوقت الذي يدعي كل منهم انه يحرص على تحقيق المصلحة الوطنية لدولهم .

ويضيف الباحث، إن الخطورة في هذا المنهج تكمن، أن القادة السياسيين غالباً، ما يفسرون أخطائهم في علاقاتهم الدولية، بأن سلوكهم لم يكن يهدف إلا لتحقيق المصلحة الوطنية، وكثيراً ما يبرر القادة تصرفاتهم الشخصية وأخطائهم الجسيمة في عدم اتخاذ القرار الرشيد بأنهم اختاروا سلوكهم تحت مبرر وغطاء المصلحة الوطنية^(١).

ومن هنا يتبين أن مصلحة إيران الوطنية من خلال تصدير الثورة إلى الدول العربية، وفرض النموذج السياسي الإيراني على الدول العربية (في محاولة لإلحاقها بالتوجهات السياسية الإيرانية)، بما يتضمنه ذلك من خلق أجواء مضطربة، تسهم في إضعاف الكيانات المؤسسية والتنظيمية فيها، وخلق أوضاع داخلية مضطربة، من خلال التجمعات الإيرانية المتواجدة في دول الخليج العربي وبعض الدول العربية الأخرى، لخلق الظروف الملائمة لتصدير الثورة، واستثمار حساسية التركيب الاجتماعي لدول المنطقة واستغلال الورقة الطائفية والتحريض المذهبي ضد النظم السياسية القائمة، لإرباك الأوضاع الداخلية فيها والترويج لنموذج الحكم السائد في إيران، واستغلال الدعاية الإعلامية الموجهة نحو الدول العربية عموماً والخليجية خصوصاً، إلى تهيئة المناخ الفكري والنفسي الملائم لقبول النموذج الإيراني^(١)، عن طريق تعزيز الصورة المثالية للتجربة الإيرانية وصلاحياتها كنموذج عالمي، وتقديم المفاهيم التي تعود إلى رفض المنطلق الذي يتعارض معها.

٣. منهج تحليل المضمون :

أ- مفهوم ورواد منهج تحليل المضمون:

(١) احمد محمد الكسبي ، مبادئ العلوم السياسية ، مطابع مؤسسة الكتاب المدرسي ، ط١ ، ١٩٧٧ ، ص ١٩٥ .
(٢) المصدر/ المرجع ذاته ، ص: ١٩٦ .

يقصد بتحليل المضمون (L'analyse de contenu)، أو التحليل الكيفي (Recherches Qualitatives- qualitatives)، القيام بدراسة موضوعية لكمية المحتويات أو المحتوى، مع تصنيف الدلالات الموضوعية ضمن فئات رئيسة أو فرعية، أو ضمن مقولات تصنيفية، وتجميعها تحت قيمة أو فكرة معينة. وهناك من يعرف تحليل المضمون بأنه منهج يتيح: " بصفة عامة تحليل سلوك الأفراد والشخصيات، ومواقفهم من خلال المواد التي يكتبونها أو يقولونها. كما يتيح دراسة موقف وسلوك الهيئات والمؤسسات، كتحليل توجهات ومواقف حزب سياسي - مثلا - من خلال افتتاحية الجريدة التابعة له"^(٢).

ومن جهة أخرى، هناك من يعرف تحليل المضمون بأنه دراسة إحصائية وكمية ورمزية للمعاني والمضامين التي تتضمنها المادة الأساسية. ويمكن القول: إن تحليل المضمون هو تصنيف المحتويات والمواد الدلالية ضمن فئات محددة، بل إنه بمثابة تحليل علمي دقيق وممنهج للمادة المضمنة في مختلف الحقول والمعارف والعلوم. وقد ارتبط تحليل المضمون في البداية بعلوم الإعلام والسياسة، ويمكن القول أيضا: إن تحليل المضمون هو الذي يهتم بدراسة الرسائل الإعلامية والخطابات الاجتماعية، وتحويلها إلى فئات وعينات قابلة للتلخيص، والمقارنة، والتحليل، والمعالجة، والاستنتاج، والتأويل، مع استخلاص العلاقات الارتباطية بين الخصائص المعبر عنها في أي مادة اتصالية. ويعني هذا أن تحليل المضمون يعمل على استكشاف المميزات التي تتميز بها المواد الإعلامية، مع تبيان خصائصها الموضوعية والشكلية والسياقية. ويضاف إلى هذا، أن تحليل المضمون يدرس الإرساليات الإعلامية في سياقها الزماني والمكاني. ومن ثم، فتحليل المضمون هو وصف علمي لما يقال في موضوع معين، وفي زمان ومكان معينين.

ويعد كلاً من بنيامين بودون (Benyamin Boudon) أحد الأساتذة الجامعيين بجامعة رين (Rennes) بفرنسا، ولاسويل (Lasswell) وهارولد دويت (Harold Dwight) من الولايات المتحدة الأمريكية، من أبرز رواد أداة تحليل المضمون^(١).

ب- خصائص أداة تحليل المضمون^(٢) :

(٢) د. لؤي عبد الفتاح ود. زين العابدين حمزاوي، أساسيات في تقنيات ومناهج البحث، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، المغرب، السنة الجامعية ٢٠١٠-٢٠١١م، مطبوع جامعي، ص: ٢٧-٢٨.
(١) د. لؤي عبد الفتاح ود. زين العابدين حمزاوي، أساسيات في تقنيات ومناهج البحث، المصدر/ مرجع ذاته، ص: ٢٧.
(٢) Mucchielli, R : L'analyse de contenu des documents et des communications, E.S.F.Paris, 1977, p : 11
ولمزيد من التفاصيل حول منهج تحليل المضمون انظر : د. احمد اوزي، تحليل المضمون ومنهجية البحث، الشركة المغربية للطباعة، الرباط ١٩٩٣، ص ١٣.

- ١- يسعى تحليل المضمون عن طريق تصنيف البيانات وتبويبها إلى وصف المحتوى الظاهر والصريح للمادة قيد التحليل. ولا يقتصر على الجوانب الموضوعية، وإنما الشكلية أيضاً.
- ٢- يعتمد على تكرارات وردت أو ظهور جمل أو كلمات أو مصطلحات أو رموز أو أشكال المعاني المتضمنة في مادة التحليل بناءً على ما يقوم به الباحث من تحديد موضوعي لفئات التحليل ووحداته .
- ٣- يجب إن يتميز بالموضوعية ويخضع للمتطلبات المنهجية (كالصدق والثبات)، حتى يمكن الأخذ بأحكام نتائجه، على أنها قابلة للتعميم .
- ٤- ينبغي أن يكون التحليل منتظماً، وان يعتمد أساساً الأسلوب الكمي في عمليات التحليل، بهدف القيام بالتحليل الكيفي على أسس موضوعية .
- ٥- يجب أن تكون نتائج تحليل المضمون مطابقة في حالة إعادة الدراسة التحليلية لذات الأداة وللمادة (قيد التحليل)، لضمان ثبات النتائج - الاتساق عبر الزمن - أو عبر تطبيقها واقتراب نتائجها من قبل محللين آخرين (التحكيم الخارجي) .
- ٦- ترتبط نتائج تحليل المضمون مع ما ورد من نتائج وصفية وتحليلية ونظرية، بإطار عام وشامل، ليتم وفقها تفسير الظاهرة أو المشكلة، أي انه في هذه الحالة يعد مكملاً لإجراءات منهجية أخرى تسبقه، أو تلحقه في إطار الدراسة الشاملة .

ج. كيفية توظيف المنهج في الدراسة :

قام الباحث بتوظيف المنهج والاستفادة منه من خلال تحليل مضمون ما جاء من مقابلات تلفزيونية، ولقاءات صحفية، ومقالات منشورة تعالج قضية معينة من ناحية نظرية، وذلك من خلال التتبع للفكرة التي يدور حولها النص المراد تحليله، أو الشخص محور الاهتمام، وذلك بتحديد درجة المتحدث وأهمية ذلك التصريح، والتحليل لمضمون النص المراد الاستفادة منه بتوظيفه لخدمة الدراسة .

٤. المنهج التاريخي:

يقوم على تسجيل أحداث الواقع الدولي متسلسلة حسب توقيت حدوثها، وهو سرد الأحداث دونما تفسير أو تعميم^(١).

- من أهم رواده ابن خلدون، فهو من طالب بضرورة تعقب الظاهرة الواحدة في تاريخ الشعب الواحد^(٢).

- خطوات المنهج:

١. تحديد مشكلة البحث.

٢. جمع الحقائق المتعلقة في المشكلة.

٣. تقصي الحقائق وتحليلها ومحاولة الربط بينهما لعرض النتائج.

- مصادر المنهج^(٣):

١. السجلات والوثائق.

٢. الرسائل الشخصية.

٣. تقارير شهود العيان على الحدث.

٤. تقارير صحفية.

٥. الدراسات والكتابات التاريخية.

٦. الأساطير والروايات.

٧. الحفريات.

- كيفية توظيف المنهج في الدراسة: لقد تم توظيف المنهج واستخدامه في هذه الدراسة من خلال دراسة الأحداث الراهنة في منطقة الخليج العربي والاتجاهات الحالية والمستقبلية للسياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي على مدى التاريخ وتاريخ وأبعاد المشروع النووي الإيراني وأثره على المنطقة وذلك في ضوء ما حدث في الماضي لتحقيق المزيد من المعرفة لما يحدث في الوقت الراهن وما قد ينجم من مشكلات مستقبلًا خصوصًا من خلال تبوء الولايات المتحدة الأمريكية الدور المسيطر والمهيمن في المنطقة.

(١) د. أحمد وهبان، مقدمة في العلاقات الدولية، سلسلة محاضرات، ٢٠١١م، ولمزيد من التفاصيل انظر ربحي مصطفى عليان، عثمان

محمد عثمان، **مناهج واساليب البحث العلمي**، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٤.

(٢) هند خالد العتيبي، **مناهج البحث الاجتماعي**، على الموقع faculty.ksv.edu.sa

(٣) **بحث حول المنهج التاريخي**، منديات الشامل، www.eshamal.net

سادساً : الإطار الزمني والمكاني للدراسة أ : الإطار الزمني .

لقد أُخذ بالاعتبار أن تكون الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠٠٧م إلى ٢٠١٣م، وأن تبرير البحث لإختيار هذه الفترة الزمنية ينطلق من الإعتبارات التالية :

- تهديدات إيران المستمرة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، منذ عام ٢٠٠٧م بالإنتقام منها إذا ما هاجمت الولايات المتحدة الأمريكية، المنشآت النووية الإيرانية .

- حرب إسرائيل على غزة، عام ٢٠٠٨م.

- معاودة إيران لادعاءاتها في البحرين، عام ٢٠٠٧م-٢٠٠٩م، على أنها الولاية الرابعة عشر لإيران بحكم التاريخ.

- انسحاب القوات الأمريكية المحتلة من العراق عام ٢٠١٠م، قبل الموعد المحدد.

- بروز أزمة الجرف القاري بين إيران والكويت في عام ٢٠٠٧م.

- التهديدات الداخلية، لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، لا يمكن فصلها عن التهديدات الخارجية فالتهديدات السياسية الإيديولوجية الإيرانية المستمرة، في التدخل بدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال أتباعها من المذهب الشيعي في البحرين وإثارة التوتر والفتنة والمشاكل وافتعال الأزمات.

- التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على امن دول مجلس التعاون واستقرارها.

- ما يحدث من فوضى شعبية في البحرين والكويت، وما يجري من افتعال الأحداث في العراق و السعودية، من عام ٢٠١٠م-٢٠١٣م .

- مازالت قضية أزمة احتلال الجزر الإماراتية، قائمة ومستمرة بدون قبول إيران في حلها، حيث أقدمت إيران على احتلال جزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث عام ١٩٧١م.

- تسلم احمد نجاد الرئاسة الإيرانية عام ٢٠٠٥م.

- تسلم حسن روحاني الرئاسة الإيرانية عام ٢٠١٣م.

ب : تحديد الإطار المكاني للأسباب التالية :

أ – القرب الجغرافي بين الجمهورية الإسلامية و دول مجلس التعاون الخليجي العربي باعتبار أن
مميزة التقارب والجوار من مميزات علاقات التعاون السياسية والاقتصادية بين الدول .

ب- وجود نسبة كبيرة من أتباع المذهب الشيعي الموالي لإيران داخل دول مجلس التعاون الخليجي
العربي.

ج – التقارب الديني والمذهبي والاجتماعي في دول المنطقة .

د – العلاقات الاجتماعية منذ القدم والتشارك في حماية امن الخليج .

سابعاً : المتغيرات والمفاهيم الاسمية والإجرائية في الدراسة
أ- متغيرات الدراسة :

- المتغير المستقل : السياسة الخارجية الإيرانية.

- المتغير التابع : دول مجلس التعاون الخليجي العربي، بمختلف أبعادة السياسية والإقتصادية
والاجتماعية.

- التعريف الإجرائي:

١- العامل المستقل : السياسة الخارجية الإيرانية والمؤشرات هي: العلاقات السياسية، العلاقات
الاقتصادية، المعاهدات والسفراء .

٢- العامل التابع : دول مجلس التعاون الخليجي العربي، والمؤشرات هي:

- الموقع الجغرافي : الحدود البرية والمائية .

- سياسة المجلس : الداخلية والخارجية .

- القضايا والأزمات المشتركة وطرق التعاون والحوار والتفاهم مع دول الجوار.

ب- التعريف الاسمي والإجرائي للمفاهيم الأساسية للدراسة:

١- السياسة الخارجية :

- التعريف الاسمي: تتكون من السلوكيات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار في الحكومة أو ما يمثلهم تهدف بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية^(١). فسلوك السياسة الخارجية ، يتمثل في العبارات اللفظية والتصرفات العملية المحددة التي يقوم بها الأشخاص الحكوميون المخولون رسمياً بالتحدث والتصرف باسم الوحدة الدولية والموجة إلى العالم الخارجي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية^(٢).

- التعريف الإجرائي:

- الاتفاقيات المختلفة في العلاقات السياسية والاقتصادية.

- التبادل الدبلوماسي على مختلف مستوياته المعتقدات الأيدلوجية الدينية وانعكاساتها السياسية.

- أثر البيئة الإقليمية والدولية على طبيعة وأسلوب عمل السياسة الخارجية وانعكاساتها.

- أثر المتغيرات والأحوال في البيئة الداخلية على السياسة الخارجية تجاه أي دولة أخرى.

- اثر متغيرات القضايا الإقليمية.

٢- الأزمة :

- التعريف الاسمي: عرفها أورنج بأنها " مجموعة من الأحداث المتسارعة والمتلاحقة تحدث مما تؤثر على عدم الاستقرار في النظام الدولي العام أو في احد فروعها وهذه تكون فوق مستويات المعتادة والمتوقعة حيث تحدث خلل وتوتر ويمكن ملاحظة تزايد إمكانيات وقوع العنف والصراع داخل النظام الدولي^(٣)، بينما بين " كارلزهير مان" خصائص الأزمة : أنها تكون على درجة عالية من التهديد للمصالح وتشكل حرجا وموقفا لصانع القرار بحيث يكون عامل التأجيل مشكلة ويجب اتخاذ إجراء اللازم في وقت قصير في اتخاذ القرار والإجراء في وقت قصير وبسرعة^(٤).

- التعريف الإجرائي:

- الكساد المالي والتجاري.

(١) Charles H erman , "policy Classification" : Akey to the comparative study , forrign polcy, free preaa, New York, ١٩٨٢, p٢٢.

(٢) سليم محمد السيد ، التحليل العلمي للسياسة الخارجية ، الفكر الاستراتيجي العربي ، بيروت ، العدد ٤٠ ، ١٩٩٢ ، ص ١٤١

(٣) Oran young, T he Intermecliaires Third parties In Internatuonal Crsis , Princeton Uniy press, N.J.١٩٦٧.P.١٦.

(٤) Charles Herman " International Crisis:A Situational Variable"; Free Press, New York, ١٩٦٩.p.p -٤١٤-٤١٥

- كثرة الجرائم والحروب.

- أزمة البطالة والفقير.

- تحرك الدول والأنظمة الحكومية في مواجهة الأزمة.

- انخفاض مؤشر النمو الاقتصادي والتنمية.

٣-الأزمة الدولية :

-التعريف الاسمي: هي كل موقف يرتفع مستوى التهديد الموجه إلى المصالح والقيم الجوهرية للدول الأطراف للمجتمع والمنظومة الدولية وللدول الأعضاء، وان الوقت لا يحتمل التأجيل وعلى صانع القرار اتخاذه في وقت قصير وعاجل، لعدم الاحتمال وحتى لا تتفاقم الأمور وتزداد سوء، فهي موقف يحتاج إلى الاستجابة السريعة، والقرار السريع لا يحتمل التأجيل بما يفرض ذلك من ضغوطا نفسية على متخذ القرار، وهو موقف متزايد فيه لدرجة عدم التأكد بشأن تقدير الموقف وبدائل المواجهة موجودة نتيجة الضغوط، فالوقت من ناحية والاحتمالات المفاجأة والتحركات، وحالة الطوارئ مستعدة وعلى أهبت الاستعداد في إدارة الأزمة من ناحية أخرى^(١).

-التعريف الإجرائي:

- إزدیاد بؤر التوتر في معظم دول منطقة الشرق الأوسط.

- ارتفاع أسعار النفط وكثرة الطلب على في الظروف الصعبة.

- استئناف المفاوضات حول قضية تهدد السلام والأمن الإقليمي والدولي.

- العزلة الدولية التي يفرضها المجتمع الدولي نتيجة العقوبات.

- تصريحات المسؤولين والأزمات المالية

٤- دول مجلس التعاون الخليجي العربي :

وهي عبارة عن منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عُمان وقطر والكويت، كما يعد كل

^(١) موسى محمد العلوانة، "الأزمات وإدارة الأزمات في الأردن"، جريدة الدرب الأسبوعية العدد ٨٠ بتاريخ ١٧/٦/٢٠١٢م ص ١٤.

من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن (الذي يمثل الامتداد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي)^(١).

٥- مفهوم المصلحة القومية :

-التعريف الاسمي: هي الرغبات والحاجات، التي تدركها الدولة ذات السيادة بعلاقتها بدول أخرى، ذات سيادة فهي التي تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة. وجوهر الإطار الفكري لتعريف المصلحة القومية يقوم على مصالح قومية أساسية، وعلى مستويات لدرجة أهمية كل مصلحة^(٢).

-التعريف الإجرائي:

- الانتماء إلى الدولة.

- المشاعر القومية.

- الارتباط والمصلحة الوطنية.

- توسيع الخيارات الاجتماعية والثقافية والتنموية للموارد البشرية.

٦- مفهوم الأمن الوطني :

-التعريف الاسمي: الأمن الوطني هو ذلك الذي يتعلق بقدرة الدولة على حماية أراضيها، وشعبها، ومصالحها، وعقائدها، وثقافتها، واقتصادها من أي عدوان خارجي. بالإضافة إلى قدرتها على التصدي لكل المشاكل الداخلية، والعمل على حلها، وإتباع سياسة متوازنة، تمنع الاستقطاب وتزيد من وحدة الكلمة وتجذير الولاء، والانتماء للوطن والقيادة^(٣).

-التعريف الإجرائي:

- التعليم، الأمن الصحي.

- الأمن الاقتصادي، الأمن الثقافي.

- الأمن السياسي، الأمن الاجتماعي.

- الجنسية.

- السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية.

٧- مفهوم الأمن القومي:

^(١) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

^(٢) <http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/index/htm>

^(٣) <http://alwatan.wordpress.com>

-التعريف الاسمي: الأمن القومي حالة من الاستقرار تتمتع بها الدولة والنظام الحاكم، بحيث يمكن تحقيق النمو والتطور والبقاء لهذه الدولة. بينما نجد أن غياب الأمن يؤدي إلى تهديد بقاء الدولة وكيانها السياسي. وترى دائرة المعارف البريطانية أنه " حماية الأمن من خطر القهر على يد قوة خارجية". في حين يرى البعض "أنه القدرة على التحدي لتفادي الحرب أو لمواجهتها ولحماية المصالح العليا لتصبح الدولة آمنة على مصالحها القومية"^(٢).

-التعريف الإجرائي:

- الموارد البشرية، العمق الإستراتيجي، الموارد الطبيعية والثروات الباطنية، الموقع الجغرافي الإستراتيجي للدول المتشاطئة، الأمن الغذائي.

٨- مفهوم أمن الخليج العربي:

-التعريف الاسمي: إن دول الخليج العربية أعربت عن تمسكها بمبدأ الأمن الجماعي منذ عقود طويلة ، ولأنها أدركت بوقت مبكر أن مثل هذا المبدأ هو شكل من أشكال التعاون الدولي، ويؤدي بالنتيجة إلى الاندماج أو التكامل ، فقد عملت هذه الدول قبل حوالي عقدين على إنشاء مجلس التعاون الذي تبنى تحقيق الأمن المشترك عن طريق إستراتيجية أمنية لها جانبان: داخلي من خلال الاتفاقية الأمنية وخارجي عن طريق تنسيق السياسات الدفاعية ودعم القدرات العسكرية، وإجراءات التدريبات المشتركة في نطاق برامج ذراع المجلس العسكري (قوات درع الجزيرة)^(١).

-التعريف الإجرائي:

- التحالفات والتكتلات الإقليمية، التنسيق الأمني الإقليمي، اختلاف الرؤى لدول مجلس التعاون الخليجي العربي وإيران لمفهوم أمن الخليج، اتفاقيات دول مجلس التعاون الخليجي العربي، التهديدات والتحديات.

ثامنا : الدراسات السابقة

لقد أمكن الإطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة المباشرة بالموضوع و فيما يلي عرض

لأهم هذه الدراسات :

(٢) علي الدين هلال، "الأمن القومي العربي، دراسة في الأصول"، مجلة شؤون عربية، العدد ٣٥، ١٩٨٤م.
(١) د. جمال زكريا عبده قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣، ص ٣٣٦ - ٣٣٧.

١. صباح الموسوي، ومحمد السعيد إدريس وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، ٢٠١٣م. (٢)

تناولت الدراسة والتي تم تقسيمها إلى أربعة أقسام، العديد من القضايا الهامة والمتعلقة في النوايا الإيرانية تجاه الدول العربية والإسلامية، حيث تناول بعض الباحثون في القسم الأول المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإيرانية، ومن ثم جاء القسم الثاني في بيان التحالفات الإيرانية ودول الغرب، وتصادم المشروع التوسعي الإيراني مع تركيا وإسرائيل، حيث تسير إيران في صراع وتنافس دائم للسيطرة والهيمنة على المنطقة، وتناول الباحثون في القسم الثالث المشروع الإيراني في ضوء الثورات العربية في ليبيا ومصر واليمن، وعلاقة إيران بحركات المقاومة المنتشرة في البلاد العربية كحركة حماس وحزب الله، وفي القسم الرابع والأخير من هذه الدراسة فقد تركز الحديث عن الدور الذي يمارسه الإعلام العربي في مواجهة المشروع الإيراني، ومن ثم دراسة المشروع الإيراني من خلال المرتكزات العقائدية.

٢. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية الإقليمية، ٢٠١٣م. (١)

تناولت الدراسة فترة زمنية قريبة بين عامي ٢٠١١-٢٠١٣م، حيث شهدت تلك الفترة ظهور بوادر للتطورات الإيجابية وأخرى سلبية على الساحة السياسية الخليجية، حيث تناول الباحث ملف الربيع العربي، والملفات الإيرانية العالقة ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، ومن ثم الملف النووي الإيراني من حيث محاولة الجانب الإيراني للتوصل إلى تسوية للخلافات واللجنة الدولية للطاقة الذرية، كما تناولت الدراسة العلاقات الإيرانية الأمريكية والمخاوف من بوادر التقارب بين واشنطن وطهران، وفي ختام الدراسة تتطرق الباحث لما تتبعه الحكومة العراقية من سياسات تجاه الطائفة السنية، وفي نفس السياق كان الملف السوري واليميني.

٣. دراسة عبدالله محمد احمد دقاسمة، بعنوان السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دولة مجلس التعاون الخليجي من ١٩٨٨م – ١٩٩٧م. (٢)

(٢) صباح الموسوي، ومحمد السعيد إدريس وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣م
(١) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية الإقليمية، مرجع الخليج للابحاث، الرياض ٢٠١٣م
(٢) عبدالله محمد احمد دقاسمة، "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دولة مجلس التعاون الخليجي من ١٩٨٨م – ١٩٩٧م"، رسالة ماجستير غير منشورة، المفرق، جامعة آل البيت ٢٠٠٠م .

تناولت الرسالة دراسة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي من ١٩٨٨م إلى ١٩٩٧م، وقد خلصت هذه الدراسة بأن أجابت على السؤال المحوري، ما أثر الأزمات الإقليمية الخليجية على السلوك السياسي الخارجي الإيراني اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي؟ وبيان اثر هذه الأزمات الإقليمية في منطقة الخليج العربي تحديدا بأزمة الجزر الثلاث الإماراتية المحتلة من قبل إيران "جزيرة طناب الكبرى وطناب الصغرى وجزيرة أبو موسى"، وأزمة الخليج الثانية "الغزو العراقي للكويت في الثاني من آب عام ١٩٩٠م"، حيث تم قياس هذه الأزمات من خلال مؤشراتاتها وهي موضوع طبيعة الأزمة وسببها والموقف الإيراني من الأزميتين، وقد أجابت الدراسة على الفرضيتين فقد اثبت صحة الفرضية الأولى على أن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون تأثرت سلبا بموضوع وطبيعة وسبب أزمة احتلال الجزر الإماراتية التي احتلتها إيران، وأظهرت الدراسة أيضا صحة الفرضية الثانية أن أزمة الخليج الثانية كانت تدور حول الخلافات الحدودية، والمصالح لدول النزاع في المناطق المتنازع عليها على الرغم من حيادية موقف إيران من أزمة الخليج .

٤ . دراسة هديل نصر الدين محمد القنبي، بعنوان أثر التفاعلات الدولية حول برنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي من العام ٢٠٠٣م إلى ٢٠١٠م^(٣).

حاولت الدراسة تحليل أثر التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي من عام ٢٠٠٣م إلى عام ٢٠١٠م، وقد خلصت الدراسة بان أجابت على التساؤلات البحثية التي هدفت إلى محاولة فهم وتفسير المنظور الإقليمي والدولي في التعامل مع الملف النووي الإيراني، وقد قدمت الدراسة رؤية تحليلية لأثر ذلك المنظور على الأمن في منطقة الخليج والتحقق من أهمية العلاقات لارتباطيه بين تلك التفاعلات، وبين استجابة دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن الإقليمي لديها.

٥ . دراسة وضحة ذيبان غنام المطيري، بعنوان دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج من ٢٠٠٣م إلى ٢٠١٢م^(١).

تناولت الدراسة دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج من ٢٠٠٣م إلى ٢٠١١م، من خلال تحليل ودراسة المحددات والمتغيرات المؤثرة على منطقة الخليج العربي

(٣) هديل ، نصر الدين محمد ، القنبي ، " أثر التفاعلات الدولية حول برنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي من ٢٠٠٣م إلى ٢٠١٠م"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الهاشمية ٢٠١١م .

(١) وضحة ذيبان غنام المطيري ، "دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج من ٢٠٠٣م إلى ٢٠١١م"، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٢م

مسلطة الأضواء على المعوقات السياسية التي تؤثر على فاعلية دور مجلس التعاون الخليجي في الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج في ظل التنافس الدولي على منطقة الخليج وعلى مواردها نظرا إلى أهميتها الإستراتيجية المستمدة من حقائق جغرافية، وإمكانياتها الاقتصادية، آخذه بالاعتبار التنافس السياسي والعسكري المتصاعد حولها نظرا إلى جغرافية المنطقة فهي تمثل حلقة الوصل مع أكبر ثلاثة قارات، فأشرفها على منطقة الخليج العربي وأهميتها، وإمكانياتها الاتصال بالعالم الخارجي، مضافا لها الحضارات الإنسانية المتعاقبة التي احتضنتها عبر الحقب التاريخية الغابرة التي فهمت وأدركت أهميتها وموقعها الجغرافي المميز، أشارت الدراسة إلى ضعف البنية الهيكلية لدول مجلس التعاون الخليجي ولنظامها الأمني، مما تطلب اللجوء إلى القوة الدولية للحماية، وضمان الاستقرار والأمن لمواجهة كافة التحديات.

٦. منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٧٩م-٢٠٠٠م^(٢).

لقد شهدت هذه الفترة ثلاث قيادات اختلفت فيها السياسة الإيرانية في توجهاتها الخارجية تجاه منطقة الخليج نتيجة اختلاف المحددات التي حكمت تلك التوجهات، حيث تعرضت الدراسة إلى السياق التاريخي لتلك السياسة والمحددات التي أثرت فيها، كما تناولت دور كل من الإيديولوجيا والقيادة والمصلحة القومية في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية، بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في تنفيذ تلك السياسات، وتطرقت الدراسة أيضاً إلى السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي خلال العهود الثلاثة المتعاقبة على الحكم في إيران منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠٠٠م، مع طرحها عدد من القضايا التي تعرّضت لها تلك السياسة، مثل الإيديولوجيا والبحث عن دور إقليمي لإيران مروراً بقضايا الحدود.

وقد تميزت دراسة الباحث على الدراسات السابقة بما هو آت :

الدراسة الأولى: لم تبين الدراسة الأطماع التوسعية في دول الجوار الإيراني خاصة دول مجلس التعاون الخليجي العربي، حيث لم تنطرق إلى التطورات التي جرت على قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، وما يجري من استبدال إيراني في إقليم الأهواز العربي المحتل، كما أنه لم يتم الحديث عن الدور الإيراني فيما يجري من افتعال للأحداث في المملكة العربية السعودية، كما

(٢) حسن منصور العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليجي للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨م.

أن الدراسة أغفلت الحديث عن البرنامج النووي الإيراني كأهم وسائل إيران للسيطرة على المنطقة ودول الجوار.

الدراسة الثانية: تحدثت الدراسة عن التقارب في العلاقات الإيرانية الأمريكية، لكنها لم تتحدث عن قضية أزمة أمن منطقة الخليج في ظل تواجد القواعد الأمريكية فيه، وما للولايات المتحدة الأمريكية من دور في محاولة لإيقاف البرنامج النووي الإيراني، كما أن الدراسة لم تعطي الصورة الواضحة لما تقوم به إيران من افتعال للمشاكل والفتن الطائفية في داخل دول مجلس التعاون الخليجي العربي ودول الخليج كاليمن والعراق، وبالنسبة للملف النووي الإيراني فقد اقتصرَت الدراسة على سعي إيران في إيجاد الحلول والتسوية واللجنة الدولية للطاقة الذرية دون وضع إطار شامل للموقف الدولي تجاه البرنامج النووي الإيراني وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي ومجموعة دول ١٠٥ .

الدراسة الثالثة: تتفق الدراسة التي يقدمها الباحث مع هذه الدراسة من حيث العنوان فقط، لكن الفترة الزمنية للدراسة بعيدة حيث تنتهي في عام ١٩٩٧م ووصولاً إلى ٢٠١٣م يكون الفاصل عشر سنوات، مدة زمنية بعيدة، حدثت فيها العديد من المستجدات والتطورات كأزمة البرنامج النووي الإيراني، وأزمة الجرف القاري مع الكويت، ومطالب إيران باسترداد البحرين على أنها جزء من أراضيها، وتدخلات إيران من خلال اللعب بورقة الطائفية في دول الجوار البحرين، العراق، السعودية، الكويت وما أحدثته الثورات الشعبوية فيها. إذ سيقوم الباحث في تغطية هذه الأحداث من خلال دراسته .

الدراسة الرابعة: الدراسة لم تتوصل إلى إمكانية تلاقٍ بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، حيث بقي هاجس الخوف والشك في ذهن صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي، من المشروع الإيراني النووي والسبب هو الأطماع التوسعية الإيرانية، رغبة من إيران بأن تكون اللاعب الوحيد والمهيمن على المنطقة من خلال تملكها القوة والإستراتيجية النووية وسيطرتها على مضيق هرمز، ولكن الدراسة خلت من بيان الحلول وما قامت به دول المجلس من مواقف تجاه سياسات إيران وأطماعها.

الدراسة الخامسة: لم تتحدث عن الاستراتيجية التي اتبعتها دول الخليج من خلال التسلح، وصفقات التسلح وأثرها على مشاريع التنمية الاقتصادية المستدامة التي تتطلبها الدول من أجل النهوض في مقدرات الوطن، بالإضافة إلى أن تواجد القواعد العسكرية الأمريكية لحماية دول مجلس التعاون الخليجي العربي، فهي تشكل خطر محقق قد لا يتبين صناع القرار من هذا الوجود حيث سيتم نشر

الثقافة الغربية، وتحقيق أهداف القاعدة لزراعة أمن الخليج من قبل القاعدة، لمحاربة هذه القوات الأجنبية من خلال التفجيرات والأعمال الإرهابية، علاوة على أن هذه القوات ستعمل لاحقاً وفق المصلحة الإستراتيجية وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، وان كان هذا ليس بالقرب، والتخوف من التقاء مصالح الغرب مع إيران أن يكون هناك تقارب بين الغرب وبين إيران على حساب مصالح دول مجلس التعاون الخليجي، فهناك فضيحة (ايرنجيت) صفقات التسلح إلى إيران أثناء الحرب مع العراق .

الدراسة السادسة: تحدثت الدراسة عن الايدولوجيا الإيرانية وأن هناك تغير في الحكومات، وحدث تقارب بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن أزمة احتلال إيران للجزر الإماراتية مازالت قائمة بالإضافة إلى أن تصريحات المسؤولين خفت حدتها في إيران بخصوص تصدير الثورة الإيرانية كنموذج إلى دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن الموجود على أرض الواقع، تدخل إيراني في شؤون النظام في دول مجلس التعاون الخليجي، وزراعة الأمن والاستقرار والفتنة، من خلال أتباعها من المذهب الشيعي من مواطنين دول المجلس، ومن الجالية الإيرانية المتواجدة على أراضي هذه الدول العربية، بالإضافة إلى ظهور المطالبة والادعاءات الإيرانية في البحرين وأنها الولاية الرابعة عشر، وظهور أزمة الجرف القاري بين إيران والكويت حول التنقيب عن الغاز والبتترول في البحر في المياه الإقليمية من طرف واحد، سيقوم الباحث في تلافي الثغرات، والنواقص وزيادة الإضافات، والأزمات، والتي من شأنها أن تثري الدراسة والبحث العلمي.

**الفصل الأول : رؤية وتوجهات إيران التوسعية تجاه منطقة الخليج
العربي ودول مجلس التعاون الخليجي العربي
منذ قيام الدولة الصفوية (١٥٠٠م-٢٠١٣م)**

الفصل الأول

رؤية وتوجهات إيران التوسعية تجاه منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي العربي

منذ قيام الدولة الصفوية (١٥٠٠م-٢٠١٣م)

تعتبر منطقة الخليج من الطرق البحرية المهمة منذ القدم، فهي ملتقى حضارات الشرق القديم، ولأهميتها الجغرافية والإستراتيجية فإنها تحظى أيضاً بأهمية اقتصادية بالغة، وثروات نفطية وغازية، وتعد مصدراً رئيسياً لتغذية الطاقة على مستوى العالم، لذلك كانت وما زالت منطقة الخليج على الدوام محل تنافس وصراع لكثير من الدول العظمى، ودول المنطقة للسيطرة والهيمنة عليها سياسياً واقتصادياً نظراً لما تتمتع به من أهمية وموقع إستراتيجي لا يضاهاه، لذلك ارتبطت منطقة الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي العربي وبما يعرف بالجزيرة العربية عموماً بالتأثيرات والمتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية الدولية، كما أصبحت الدول المطلة عليه والمجاورة له متأثرة بتغيرات الأوضاع الدولية أكثر من غيرها، ومن الناحية الجغرافية المجردة، تشمل هذه المنطقة كل من إيران والعراق، والكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان التي تطل على الخليج.

تعد العلاقات الإيرانية مع منطقة الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي العربي من أكثر المسائل تعقيداً في المنطقة، فعلى الرغم من أهمية هذه العلاقات وإستراتيجيتها إلا أنه تشوبها نقاط خلاف متعددة، ومعقدة جعلت المنطقة ودول مجلس التعاون الخليجي العربي ينظرون إلى الجمهورية الإسلامية نظرة ريبية، وعدم ارتياح حيث شكلت الإستراتيجية القومية الإيرانية وسياستها تجاه المنطقة ودول مجلس التعاون الخليجي العربي تهديداً واضحاً للأمن القومي العربي، وقد تبقى هذه السياسات مصدر تهديد رئيسي بحكم الصراع الإيراني مع دول المنطقة الإقليمية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، فالصراع الدائر له من المقومات التاريخية والسياسة القومية، مما يجعله مفتوحاً ومتجدداً لاسيما أنه وصل في مراحل مختلفة من استيلاء على الأراضي العربية قبل الثورة الإسلامية، ومن ثم للمواجهة في حرب دامت لثماني سنوات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية العراقية، وبالعودة إلى ذاكرة سجلات التاريخ القديم والمعاصر على حد سواء، نجدها تخبرنا عن تاريخ طويل لطموح بعض القوى الإقليمية للسيطرة على الأراضي العربية في منطقة الخليج وما يجاورها، وهذا ما جسده سياسات بعض القوى

الإقليمية وبالذات إيران تجاه الخليج العربي قبل سقوط الشاه، وبعد قيام الثورة الإيرانية التي لا تزال ترى بأن مجالها الحيوي يقع داخل المحيط العربي المجاور لها من الناحيتين المذهبية والإيديولوجية والجغرافية.

أعلنت الثورة الإسلامية الإيرانية منذ مجيئها عام ١٩٧٩م عن مبدأ تصدير الثورة، وتبني قادة الثورة هذا المبدأ، والتصريحات التي لم تخف في الإعلان عن ذلك، وما زالت تعمل على نشر التشيع والتدخل في شؤون الدول العربية، حيث التدخل السافر في شؤون العراق بعد مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في احتلاله، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي بتحريض مواطنيها ممن هم على المذهب الشيعي بالعبث في أمن واستقرار هذه الدول ومعارضة أنظمة الحكم فيها، كما حصل في البحرين والكويت والسعودية، كذلك بالنسبة للعراق واليمن والتي تعد امتداداً لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، وجاء قرار النظام الإيراني باستعادة تفعيل البرنامج النووي الذي كان الشاه السابق قد بدأه في حقبة السبعينيات، ومع إصرار القيادة الإيرانية على تحقيقه وجعله إستراتيجية مستقبلية ثابتة، ضاربة عرض الحائط بما قد تجلبه هذه الإستراتيجية عليها من مشكلات وأزمات مع الدول الإقليمية والنظام الدولي .

وبناء على ما تقدم قسم الباحث الفصل الأول إلى مبحثين، حيث تطرق في المبحث الأول، المطلب الأول إلى عرض لمحة تاريخية عن إيران، منذ القدم وإلى نهاية الفترة الزمنية لهذه الدراسة، ومن ثم قام الباحث في المطلب الثاني من المبحث بسرد لمحة تاريخية للأطماع الإيرانية التوسعية في منطقة الخليج العربي منذ عام ١٥٠٠م وإلى عام ٢٠١٣م.

وفي المبحث الثاني تحدث الباحث عن الثورة الإيرانية الإسلامية بتقديم فترة عن حكم الشاه وكيفية سقوطه وانتهاء إمبراطوريته السابقة للثورة، والتي تناولها من خلال مطلبين حيث اختار الباحث التحدث في الأول عن فترة إيران في عهد الخميني وفي عهد أكبر هاشمي رافسنجاني، وفي المطلب الثاني تطرق الباحث إلى التقارب الخليجي الإيراني في عهد محمود احمدي نجاد من عام ٢٠٠٥م- ٢٠١٣م، حتى مجيء الرئيس حسن روحاني عام ٢٠١٣م.

المبحث الأول : تاريخ إيران وأطماعها في منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي العربي

تستأثر منطقة الخليج و "دول مجلس التعاون الخليجي العربي " بأهمية كبيرة واستثنائية في العلاقات الدولية لجملة من الاعتبارات، فإيران الجارة التاريخية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي رافقت العرب في مراحل تاريخها المختلفة، بالرغم من وجود التأثير الجغرافي والديمغرافي بين الحضارتين المتجاورتين وواقع الحال صراع بين الحضارتين الفارسية والعربية، فما كان بروز نفوذ إيران في المنطقة العربية إلا بعد انهيار الحضارة العربية وتمزقها، وقد أكدته الأحداث التاريخية في الماضي وما يشهد عليه الواقع على الساحة الإقليمية، ونظراً لأهمية موقع المنطقة الإستراتيجي الذي يتجاوز فيه "الإيرانيون الفرس" و"العرب في العراق" و"دول مجلس التعاون الخليجي العربي" باعتبار أن المنطقة غنية بموارد الطاقة كالنفط والغاز مما جعلها هدفاً دائماً لتصارع المصالح والمنافسة وتلاقي التحالفات الدولية فهي محط أطماع الدول الكبرى والدول الإقليمية كإيران على مر الأزمنة^(١).

فمنطقة الخليج تستحوذ بنفس الوقت على مضيق هُرمز والذي يعد أهم الممرات والمنافذ المائية الدولية في العالم، والذي يقع على الأراضي العُمانية بجوار إيران، ويعتبر عصب النقل النفطي، ففي كل يوم تعبر من خلاله ما يزيد عن عشرون ناقلة نفط، ويأتي التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هُرمز كحلقة جديدة في سلسلة متوالية من الأزمات الاقتصادية تلجأ له إيران في حالة التصعيد والتوتر وعدم الاستقرار السياسي الإقليمي والدولي في المنطقة^(٢)، فبرزت الإطماع الإيرانية بوضوح تجاه دول المنطقة فكان احتلال إيران لإمارة الأهواز واحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث^(٣) "طنب الصغرى وطنب الكبرى وجزيرة أبو موسى" في ٣٠/١١/١٩٧١م.

(١) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسات في الجغرافية السياسية، دار الوراق، بغداد، ١٩٧٨، ص ٣٢.

(٢) جريدة الأنباء الكويتية، العدد ١٣٤٠٣، تاريخ ١٥ من شعبان ٢٤ يونيو ٢٠١٣م، على الموقع

<http://www.alanba.com.kw/ar/economy-news>

(٣) أبو بكر مرشد الزهيري، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي، (احتلال الجزر الإماراتية، التمدد

الشيوعي، الملف النووي)، مكتبة الصادق، الجمهورية اليمنية، صنعاء، ٢٠٠٨م، ص ١٣.

المطلب الأول: إيران ما بين قيام الدولة الصفوية إلى سقوط النظام الملكي

شهد العالم الكثير من التطورات المتلاحقة والمتغيرات والأحداث الجديدة المتسارعة، فقد أخذت آليات وأشكال ومفاهيم ونظريات جديدة إن صح تسميتها بالظهور كنظرية "أم القرى"، فالعالم اليوم والعالم الإسلامي ومنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، وإيران ودول المجلس التعاون الخليجي العربي، شهدت تحركات ومتغيرات مُتعددة منها حركات قومية وحركات باطنية رجعية كالرافضة والنصيرية والدرزية والبهائية والإسماعيلية والشيوعية، والتي تقوم بالعمل على ضبط تنظيماتها وفق أسس انتمائها القومي أو الطائفي، فقد قامت إيران بوضع وإنشاء العديد من الأنظمة التابعة لها، وأوجدت لها ركائز ومؤيدي في كل مكان، ومن المؤسف أن الكثيرين من المسلمين علقوا آمالهم على إيران، وانخدعوا بالشعارات والتصريحات الإيرانية المُعادية لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، لتصبح إيران المدافع الشرعي عن الإسلام^(١).

ارتبطت إيران والعرب بعلاقات تاريخية منذ القدم، تعود إلى فترة سبقت مجيء الإسلام، فقد استمرت هذه العلاقة عبر العصور ورافقت كافة الأحداث والتغيرات ما بين التقارب والتنافر، فقد كانت الفرس (إيران) الآن، تقوم باستقطاب بعض القبائل العربية بهدف مساعدتها في حروبها ضد الروم وحلفائها من القبائل العربية الأخرى^(٢)، فقد قامت آنذاك إمارتان عربيتان هما الغساسنة حلفاء للروم وإمارة الحيرة بزعامة (المناذرة) حلفاء للفرس.

وبعد إعتلاء "اردشير الأول" عرش فارس في أوائل القرن الثالث عشر تحسنت العلاقات بين الفرس والعرب، وعادت لتسوء من جديد خلال حكم سابور عام ٣٧٠م^(٣)، حيث قام سابور بالفتك بعرب الساحل الإيراني حيث توغل إلى جزيرة العرب فقتل من وجده من العرب، وقد لقب بذي الأكتاف لكونه كان يقوم بانتزاع أكتافهم والتمثيل بهم، وكما قام بتهجير القبائل وفرض عليهم الإقامة الجبرية^(٤)، بالرغم من الصراع المحتدم وما فعله "سابور الثاني" في العرب، وما أنزل بهم

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور، العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٣.

(٢) نفس المرجع، ص ١٥.

(٣) الزهيري، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي (احتلال الجزر الإماراتية، التمدد الشيعي، الملف النووي)، مرجع سابق، ص ١٣.

(٤) موسوعة الساحل الإلكترونية على الموقع. www.Alsahel.com.

من قتل وتشريد، عاد للاستعانة بهم في تقويض النفوذ الروماني وإنشاء أسطول في الخليج العربي لنقل التجارة من وإلى الهند وشرق آسيا^(٢).

استمر العرب في خضوعهم لفارس، حيث امتدت سيطرة الدولة الفارسية إلى اليمن، وكان لهم العديد من الأنصار في عُمان والبحرين، فقد كانت اليمن نقطة الوصل بعرب الحجاز من خلال النشاط التجاري، وكما هو الحال في بلاد الشام والتي كان تربطها بالفارس علاقات جيدة خاصة إمارة الحيرة^(٣). وبعد ظهور الإسلام، وانتشار الرسالة المحمدية في كل بقاع الأرض، بدأ الصراع الفارسي العربي بالظهور، ونشبت العديد من المعارك بين الطرفين والتي كان أهمها معركة ذات السلاسل ومعركة القادسية الشهيرة والتي أنتصر فيها المسلمون بقيادة سعد بن أبي وقاص على الجيش الفارسي المُدجج بالسلاح والفيلة.

وبمجيء العصر الأموي أخذت النزعة العربية بالظهور في الفكر والسياسة الأموية لدى بعض الحكام الذين لم يتقيدوا بتعاليم الإسلام السامية والتي وحدت المسلمين تحت راية الإسلام بدون فروقات أو تمييز، فأخذوا يتباهون بأمجادهم ويتفاخرون بما وصلوا إليه من فتوحات، إلى أن أصبحت النظرة استعلائية على المسلمين من غير العرب، الأمر الذي أثار سخط الفرس مما دعاهم للعمل على إسقاط الدولة الأموية، ومال العباسيون للفرس لصبوحوا فيما بعد هم قاعدة الدولة، وانطلقت السياسة العباسية تجاه الاعتراف بفضل الفرس ودورهم في إسقاط الدولة الأموية^(٤).

حيث قام العباسيون بتعيين بعض الوزراء منهم ليتمكنوا بالتالي وبالتدرج من السيطرة على مرافق الدولة العباسية، حيث أدى ذلك لبُغض وحقد العرب على المسلمين من الأصل الفارسي، ولكن الفرس استمروا في تفتيت العرب واستمرار المطالبة بمساواتهم بالعرب في أجهزة الدولة، بل ساهموا في إسقاط بغداد عام ٦٥٦ هـ، بيد التتار في عام ٦٥٦ هـ بتأمر من الوزيران نصير

الدين الطوسي وابن العلقمي في عهد الخليفة المستعصم^(٥).

وفي عهد الدولة العثمانية كانت الكثير من الدول العربية تخضع لسيطرتها، وكان تعامل دولة الفرس مع العرب من خلال الدولة العثمانية وأنظمتها المُختلفة، إلى جانب تعاملها مع شيوخ العشائر والسلطين المواليين للدولة العثمانية^(١).

(٢) عاشور، العلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٢.

(٤) محمد علي حوات، "العلاقات العربية الإيرانية في المنظورين الإعلامي والاستراتيجي"، مجلة أبحاث جامعية، العدد ٢، دار الروافد، صنعاء اليمن، ٢٠٠٤م، ص ١٩٣-١٩٤.

(٥) عادل الأحمد، الزهر والحجر، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، صنعاء، اليمن، ٢٠٠٦م، ص ٢٢.

استمرت محاولات الفرس للسيطرة على العراق والتي بدأت منذ العصر البويهي عام ٩٤٥م للاستيلاء على أماكن العتبات المقدسة في النجف و كربلاء، فبالإضافة إلى كون العراق يُعد طريق الفرس المباشر لشواطئ البحر الأبيض المتوسط، فعلى امتداد هذا الطريق تنتشر القبائل العربية من الطائفة الشيعية والتي كانت تنظر إليهم الفرس كورقة وأداة يمكن استخدامها والاستعانة بها للسيطرة على تلك الجهات وما ورائها، علماً بأنه قد حدثت هجرات عربية وكرديّة إلى فارس والمناطق الحدودية وأقامت جزءاً من حكمها في تلك المناطق^(٢).

وفي نهاية تلك المحاولات تمكن الشاه إسماعيل الصفوي عام ١٥٠٠م، من السيطرة على العراق، وقام باضطهاد علماء السنة الذين كانوا يشكلون ٦٥% من سكان العراق، وفرض الصبغة الأثني عشرية في البلاد، كما قام بالتعاون مع ملوك الفرنجة بهدف إقامة دولة شيعية كبرى في بلاد الشام تمهيداً لإسقاط الدولة العثمانية، غير أن السلطان العثماني سليم الأول تنبه لذلك فبادر لنقل المعركة إلى فارس وهزم الشاه في موقعة "جالديران" عام ١٥١٤م، وبالتالي لم تستمر السيطرة الفارسية "بعودة ولاء العراق لأحضان الدولة العثمانية"^(٣)، رغم ذلك استمر الفرس في التعاون مع الفرنجة، فالإطماع الفارسية توجهت إلى البحرين عام ١٧٣٦م ومن ثم إلى عُمان في عام ١٧٣٧م مُستغلة الصراع داخل الأسرة الحاكمة والسيطرة على بعض الأجزاء من الدولة، إلا أن العُثمانيين تصدوا للوجود الفارسي وتم تحرير بلادهم على يد "أحمد بن سعيد الذي انشأ دولة البوسعيدي سلطنة مسقط و عُمان" فكانت أكبر قوة بحرية، ولها مواقف بطولية ضد الفرس في البصرة^(٤).

أستمر الصراع بين العُثمانيين والفرس حيث تم عقد المعاهدات الحدودية التي اهتمت بترسيم الحدود بين الفرس والعراق(الدولة العُثمانية)، وأهم هذه المعاهدات معاهدة قصر شيرين ١٧ مايو ١٦٣٩م و"معاهدتي أرض روم" الأولى في تموز ١٨٢٣م اثر انتصار الفاجاريون الفرس على العثمانيين في معركة أرض روم في نفس العام، والتي منحت إيران على أثرها الأراضي الواقعة

(١) حسين مؤنس، دولة الصفويين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ٤٧٩.

(٢) عبد العزيز سليمان نوار، الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية من العهد الصفوي حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٤٩ - ٥٠.

(٣) نفس المرجع، ص ٥١ - ٥٣.

(٤) الزهيري، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي (احتلال الجزر الإماراتية، التمدد الشيعي، الملف النووي)، مرجع سابق، ص ٢٣.

على الضفة الشرقية على شط العرب، والثانية في ١٨٤٧م وقد نصت الأخيرة على انه، "لا سيادة
لفارس على شط العرب، وأنه إقليم عثماني عراقي لا يقبل المساومة"^(١).

خلال ذلك استمرت القبائل العربية بالهجرة للساحل الشرقي الفارسي حيث كان ولائهم للدولة
الفارسية فاعتنق بعضهم العقيدة الشيعية، وقيام بعضهم بالسيطرة على أجزاء من الساحل العربي
وخصوصاً البحرين وهم عرفوا بالحواله "الهوله" و "آل مدكور" وأصبحوا يعملون لصالح السيادة
الفارسية^(٢).

وبالنظر في التاريخ الحديث نجد أن القوى الكبرى وخاصة بريطانيا، لها دور كبير في تشكيل
إيران وحتى في تعيين حكامها وصناع القرار فيها، لقد دعمت بريطانيا (رضا خان) الذي كان
يعمل في بداية حياته في المقاهي والمطاعم، حتى انضم للجندية، حيث شفع له طوله البالغ حوالي
مترين لي عمل مشرفاً على إسطنبول المعسكر، وبعد عدة أشهر ترك عمله ليلتحق في معسكر الرستن
كجندي عادي، فقد أبدى استعداداً ونشاطاً فرقي إلى رتبة عريف والى رئيس العرفاء فارتقى سلم
المناصب حتى أصبح رئيساً لإحدى الثكنات العسكرية في طهران ثم رئيساً لمعسكر همدان^(٣).

وبمساعده في إسقاط الأسرة القاجارية، نجح رضا خان المدعوم من بريطانيا باستلام مقاليد
الأمر، وتم طرد أحمد شاه المعارض للإنجليز من الحكم، فبعد انتصار بريطانيا في الحرب
العالمية الأولى، اتسع نفوذها في إيران، وعينت حكومة جديدة برئاسة سياسي إيراني اسمه "وفوق
الدولة" عام ١٩١٩م في ظل حكم الأسرة القاجارية، ووقع "وفوق الدولة" اتفاقية مع بريطانيا
تقضي بإدارة الشؤون العسكرية والمالية تحت إشراف مستشارين بريطانيين، لكن وقف "آية الله
المدرس" ضد هذه المعاهدة وقام الإيرانيون بحركات احتجاجية للضغط على الملك القاجاري
لرفض الضغوط الانجليزية، فاستقال وفوق الدولة، وعينت بريطانيا ضياء الدين الطباطبائي رئيساً

(١) نوري خزعل صبري الدهلكي، الصراع الفارسي العثماني في العراق، صحيفة صوت الحرية، ٢٦/١٠/٢٠١١م، وللمزيد انظر
حوات، العلاقات العربية الإيرانية في المنظورين الإعلامي والاستراتيجي، مرجع سابق، ص ١٩٤.
(٢) نوار، الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية من العهد الصفوي حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، مرجع سابق،
ص ٥٨-٦٤.
(٣) عبدالله محمد الغريب، وجاء دور المجوس، الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية، مكتبة الرضوان، الرياض،
٢٠٠٥، ص ١٠٩-١١٠.

للوزراء، فاتفق الطباطبائي مع الضابط في الجيش البريطاني ورضا شاه وزير الدفاع الإيراني آنذاك على احتلال طهران، وسجن المعارضين ومن بينهم "آية الله المدرس"، رئيس كتلة طهران في البرلمان الإيراني، وبعد مرور ثلاثة أشهر استقال ضياء الدين وحل محله "رضا خان شاه إيران"، على رأس الحكومة، ثم انقلب على الملك القاجاري أحمد شاه وأعلن نفسه ملكاً على إيران ١٩٢٥م لينتهي عصر الأسرة القاجارية ويبدأ عهد الأسرة البهلوية^(١).

عمل رضا خان بهلوي لإرضاء الانجليز، فقد حارب كل ما هو إسلامي، وكل ما يحمل القيم الأخلاقية والدينية، ففي عام ١٩٢٦م وفي احتفال رسمي، ألغى رضا خان الحجاب الشرعي، وكانت زوجته أول من كشفت عن رأسها، فأمر الشرطة بمضايقة كل من تخرج مرتدية للحجاب، وعند سؤاله عن سبب ضغطه على النسوة، أجاب، "لقد نفذ صبري إلى متى أرى بلادي وقد ملئت بالغربان السود"، وفي عام ١٩٢٧م ألغى أحكام الشريعة الإسلامية، ووضع قانوناً وضعياً مدنياً وآخر للعقوبات على غرار القانون الفرنسي، وفي عام ١٩٣٠م قلص مادة التعليم الديني في المدارس الحكومية، ثم جعلها غير إلزامية في المدارس الابتدائية والثانوية، وفرض اللغة الفارسية بدلاً من العربية، لم يكن الشاه رضا خان يختلف عن كمال أتاتورك صديقه، فكان يحرص بالسير على خطاه، وتوّجت العلاقة والصدقة في زيارة قام بها رضا خان إلى أتاتورك ١٩٣٤م وفي عام ١٩٣٥م قام الشاه بتغيير اسم الدولة إلى "إيران"، واستمر الشاه رضا خان في تنفيذ سياسة الانجليز الرامية إلى نشر الإلحاد والرذيلة لمحاربة الإسلام، حتى تم إبعاده من قبل الحلفاء ١٩٤١م، واختاروا ابنه محمد رضا خان ملكاً لإيران^(٢).

وفي ١٩٤١/٨/٢٣م قامت القوات الروسية والبريطانية باجتياح إيران، وتم خلع "شاه إيران رضا خان"^(١) حيث كان السبب المباشر في ذلك موقفه المؤيدة لألمانيا، وتحسباً من أن تتخذ إيران موقفاً داعماً لألمانيا في حربها، فاحتلت القوات السوفيتية شمال إيران، فيما احتلت القوات

(١) نفس المرجع، ص ١١١.

(٢) نفس المرجع، ص ص ١٠٩ - ١١٠.

(٣) محمد وصفي أبو مغلي، العلاقات الإيرانية الأمريكية وأثرها في الخليج العربي من ١٩٤١-١٩٧٩م، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، شعبة الدراسات الفارسية، سلسلة إيران والخليج العربي (١٢) ١٩٨٢م، ص ١٤.

البريطانية جنوبها، وغيرت السلطة في طهران، ونصبت "ولده محمد رضا" بدلاً عنه ونفته إلي جنوب إفريقيا، وأثر ذلك طالب الاتحاد السوفيتي وبريطانيا السلطات الإيرانية الجديدة بطرد دبلوماسيي ألمانيا وحلفائها من إيران وقطع العلاقات^(٢).

اتخذ الشاه محمد رضا بهلوي سياسة فرض النفوذ الإيراني على المنطقة، وكان في خطابه ولقاءاته ومقابلاته السياسية الصحفية، يلوح بقوة إيران الضاربة المستمرة والدور المرتقب لها في المنطقة، وقدرتها على مجابهة التهديدات^(٣)، حيث كان يعمل على إستراتيجية مخطط لها في اتجاهين:

الأول: تطور البرنامج النووي الإيراني.

الثاني: التخطيط بإعادة أمجاد فارس والدولة الفارسية وتوسيع نفوذ إيران في المنطقة من خلال سياسة فرض السيطرة.

بالنسبة إلى الاتجاه الأول لتطوير البرنامج النووي الإيراني حيث تعود البدايات إلى عهد الشاه "محمد رضا بهلوي" بعد أن أعلن "إيزنهاور" عن برنامج استخدام الطاقة الذرية السلمية "أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة" في ٨ ديسمبر عام ١٩٥٣م، حيث هدف من وراء ذلك الإعلان إتاحة الطاقة الذرية للاستخدامات السلمية كالتمنية وتوليد الطاقة الكهربائية دون أن تستخدم في التسلح والدمار، حيث شجع إعلان إيزنهاور الشاه بالتوجه للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تحويل إيران لقوة إقليمية عظمى مستغلاً علاقاته الجيدة مع واشنطن، فقد نجح الشاه في التوصل إلى توقيع اتفاقية التعاون النووي عام ١٩٥٧م ولمدة عشر سنوات جددت فيما بعد، حيث حصلت إيران على المساعدات النووية الأمريكية^(٤).

وقام الشاه "محمد رضا بهلوي" في عام ١٩٧٤ بإنشاء منظمة الطاقة النووية الإيرانية، وإقامة محطة للطاقة النووية في (بوشهر) بمساعدة ألمانية، وتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على ارتياد المجال النووي، حيث وقعت اتفاقية تعاون مع ألمانيا عام ١٩٧٦م ومع

(٢) حوات، العلاقات العربية الإيرانية في المنظورين الإعلامي والاستراتيجي، مرجع سابق، ص ٢١٤.
(٣) ديفيد جيه لبلافين، "الأسلحة النووية والسلام العربي الإسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٠٥، ٢٠٠٦، ص ٩٦-٩٧.

(٤) أحمد إبراهيم محمد، البرنامج النووي الإيراني أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر ٢٠٠٥، ص ٢٥-٢٨.

فرنسا عام ١٩٧٧م^(١)، هذا وكانت إيران قد اشترت عام ١٩٧٥ ما نسبة ١٠% من مصنع " يورانسيوم منشط " تم بناؤه في فرنسا^(٢)، غير أنه ومع قيام الثورة الإسلامية الإيرانية وتسلمها السلطة في طهران تم إلغاء المشروع انسجاماً مع التعاليم الإسلامية والتي تحث على حرمة امتلاك مثل هذا النوع من الأسلحة، فلم تُعد القيادة في إيران تعطي أي اهتمام للبرنامج النووي، في وقت رفضت فيه الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والدول الغربية التعاون مع إيران في ذلك المجال، ورفضت حظراً شاملاً ضد إيران في كافة مجالات التسلح^(٣).

الاتجاه الثاني: من خلال سياسته بإعادة أمجاد فارس وتوسيع نفوذ إيران في المنطقة، وهذه السياسة امتداداً لسياسة الدولة الصفوية، في بسط النفوذ على السواحل الشرقية من الخليج والتي يسكنها العرب حيث قام بتهجيرهم منها، وعمل على تشجيع الهجرات الجماعية إلى منطقة الخليج العربي، وفق خطط مدروسة، لتنفيذ المشروع الإيراني التوسعي، واستغلال تواجد الإيرانيين المهاجرين للعبث في أمن واستقرار الأوضاع الداخلية في المنطقة، وعملت على تأمين الحماية والرعاية اللازمة، ليشكلوا قاعدة لإحداث الخلل في التوازن المذهبي الشيعي فظاهرة التهجير ازدادت بعد خلع "الشاه رضاء خان بهلوي" من قبل الحلفاء ١٩٤١ وقد تبناها ولده "الشاه محمد رضا خان بهلوي" والذي اعتبر إمارات الخليج عامة والبحرين خاصة تحت السيادة الإيرانية^(٤).

ومن خلال ما مر في السابق نجد الضرورة في معرفة إيران قبل وبعد الثورة الإسلامية من ١٩٧٩ إلى ٢٠١٣م، حيث تعتبر الثورة في إيران المفصل الرئيسي بين إيران الملكية وإيران الجمهورية، فهل اختلفت السياسة والإستراتيجية الإيرانية بهذا التغيير، وهل ورثت الثورة الإسلامية (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) من نظام الشاه نفس الإستراتيجية السياسية والمبادئ والقيم والأوراق المستخدمة، والإيديولوجية الدينية الشيعية ونظرة الاستكبار وحب السيطرة والنفوذ والسعي إلى التوسع والإستراتيجية السياسية القائمة على نفس الركائز والأهداف والإطماع.

(١) أحمد إبراهيم محمود، "البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية"، مختارات إيرانية، العدد ٦، يناير ٢٠٠١، ص ٧.

(٢) زكريا حسين، أزمة البرنامج النووي الإيراني، التحديات المتبادلة الإيرانية - الإسرائيلية - الأمريكية، الاسكندرية، مؤسسة حورس الدولية، ٢٠١١م، ص ١٣٠.

(٣) محمود، "البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية"، مرجع سابق، ص ١١.

(٤) لبلافين، "الأسلحة النووية والسلام العربي الاسرائيلي"، مرجع سابق، ص ص ٨٩ - ٩٥.

وبعبارة أخرى هل تغيرت الإستراتيجية السياسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، أي هل مازالت اللاعب الثاني في المنطقة كما كانت في عهد الشاه محمد رضا، حيث ولدت الثورة على أنقاض وبقايا السياسات الإيرانية السابقة لها، وقد ساعدها في النجاح كراهية الشعب لتصرفات وأعمال الشاه ونظامه الفاسد^(١)، أضف لكراهية الشعب الإيراني فهو مكروه من دول منطقة الخليج والدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، حيث كان الشاه "محمد رضا بهلوي" الصديق الأول لإسرائيل ودائم التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، لضرب آمال الأمة العربية، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تدرك صعوبة ما تواجهه إسرائيل بتنفيذها السياسات والخطط الموجهة ضد العرب، مما دفع بها لاختيار الشاه للقيام بمساعدتها في ضرب الأمة العربية والإسلامية، فالشاه كان يعتقد بأن تعاونه والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ودول الغرب مصلحة في حصول إيران للطاقة النووية ونقل تكنولوجيا الذرة لإيران^(٢).

وبعد تسلم الرئيس جيمي كارتر رئاسة الولايات المتحدة وإعلانه عن سياسته النووية والتي تقوم على الحد من انتشار التكنولوجيا النووية، فقد أدرك الشاه بأن مهمته باتت صعبة، وكان رأي إيران أن التكنولوجيا النووية ليست وفقاً أمريكياً، حيث قال الشاه "نستطيع عند اللزوم أن نتلقى المساعدة من أي بلد كان، وان سياسة إيران النووية تقرر في طهران، ولا يستطيع أي بلد أن يجبرنا على شيء، وماذا تفعل إيران إذا كانت السياسة الأمريكية تحدد انتقال المفاعلات وتمنع تصدير اليورانيوم المشبع؟"، فكانت إجابة الأميرال توماس ديفز "أننا في هذه الحالة نلتزم بسياستنا"^(٣). فمن الملاحظ أن إيران سارت في برنامجها النووي بالرغم من أن أمريكا كانت حازمة مع إيران، وعملت على تنفيذ قرارها والتعاون مع كل من ألمانيا الاتحادية وفرنسا كما هو موضح بالتالي :

- ١ - أقامت مفاعلاً نووياً "من ألمانيا الاتحادية" في مدينة بوشهر بكلفة مليار دولار .
- ٢ - شراء محطتين نوويتين من فرنسا.
- ٣ - ساهمت إيران في شركتين فرنسيتين تعملان في مجال "إشباع" اليورانيوم.

(١) أبو مغلي، العلاقات الإيرانية الأمريكية وأثرها في الخليج العربي من ١٩٤١-١٩٧٩م، مرجع سابق، ص ٤٠-٤٤

(٢) تصريحات شاه إيران محمد رضا بهلوي ، مجلة الإخاء، العدد ٥٣٣، بتاريخ ١٩٧٨/٥/٦م ، طهران ، ص ٤-٥.

(٣) نفس المرجع، ص ص ٩-١٢ .

٤- تم الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في آب ١٩٧٨م على بناء ثماني محطات لتوليد الطاقة .

وعلى فقد كانت "محاولة الشاة لكسر الحظر الأمريكي المفروض على تصدير التكنولوجيا الذرية لإيران من العوامل الرئيسية في إسقاطه وإنهاء حكمه"^(١) في التحالفات السياسية لا حليف دائم ولا صديق دائم غير أن الأمريكيين وجدوا في الشاه ما يلبي مصالحهم فساعده في سحق المعارضة الداخلية وإسقاط حكومة الدكتور محمد مصدق يوم ١٩/٨/١٩٥٣م بمساعدة المخابرات الأمريكية^(٢)، بالمقابل كانت هناك خدمات تقدم من قبل الشاه محمد رضا للسياسة البريطانية والأمريكية، فهو لم يكن يخفي تحالفه المتين مع الغرب بل كان يتباهى بذلك فقد كان يقدم للولايات المتحدة الأمريكية النفط مقابل أسعار متدنية قياساً لأسعار السوق العالمية، ويوفر للولايات المتحدة ما نسبته ٢٠% من احتياجاتها، ولعب الشاه بالحفاظ على ثبات أسعار النفط مقابل تزويده بطائرات ف١٤ المتطورة^(٣)، وأعطى نفسه الحق في الإشراف على حركة ناقلات النفط في مضيق هُرمز وضمان سلامة وصولها إلى بلدانها، وتتجلى تطبيقات السياسة الإيرانية فيما يأتي"^(٤):

١- إرسال قواته العسكرية إلى سلطنة عُمان لقمع الثورة المسلحة التي قامت ضد السلطان قابوس ورفضه الانسحاب إلا بعد أن أخذ الأوامر من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حيث تم إرسال قواته بأمرهم^(٥).

٢- الاستيلاء على الجزر العربية الإماراتية الثلاث" طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى" سنة ١٩٧١م.

٣- دعم وتقوية العملاء الصهاينة في شمال العراق (الأكراد) من أجل إشغال القوات العراقية وتحجيم دورها الوحدوي.

٤- سيطرة إيران على طرق المواصلات المؤدية للعراق وبناء قواعد عسكرية على طول الحدود مع العراق والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق والتعدي على حقوق العراق المائية المشتركة .

٥- معارضة إيران لأية جهود وحدوية لدول منطقة الخليج العربي.

(١) أبو مغلي، العلاقات الإيرانية الأمريكية وأثرها في الخليج العربي من ١٩٤١-١٩٧٩م، مرجع سابق، ص ص ٣٠-٣٥.

(٢) نيكسون، الحرب الحقيقية، مركز الدراسات الخليج العربي، البصرة، ١٩٨١م، ص ١٩.

(٣) صحيفة أخبار الخليج، البحرين، العدد ١٠٠٦، بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٨م، ص ٥.

(٤) أبو مغلي، العلاقات الإيرانية الأمريكية وأثرها في الخليج العربي من ١٩٤١-١٩٧٩م، مرجع سابق، ص ص ٣٧-٤٠.

(٥) أمير طاهري، سياسة إيران في منطقة الخليج العربي، ترجمة، محمد وصفي أبو مغلي، مركز الدراسات الخليج العربي، البصرة، ١٩٧٨م، ص ١٢-١٣، ٢٤، ٢٦.

٦- تهديدات الشاه المستمرة إلى دول منطقة الخليج العربي بعدم المساس بأمن مضيق هُرمز وقد أكد ذلك في زيارته لسلطنة عُمان في كانون الأول ١٩٧٧م^(١).

٧- ربط أجهزة المخابرات الإيرانية (السفاك) بأجهزة المخابرات الأمريكية والمخابرات الإسرائيلية الموساد^(٢).

أن تعاون إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل مازال قائماً، وإن كل تلك التصريحات والضجة الإعلامية ما هي إلا غطاء لصرف النظر عن الأهداف والإستراتيجية الجديدة في المنطقة والتي تعدها الدول الثلاث الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ودولة الدراسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتحقيق مصالحها وإطماعها الإستراتيجية والسياسية، خاصة إذا ما علمنا أن التقية من ركائز المذهب الشيعي والإستراتيجية الإيرانية، أي الكذب حيث تتلاقى المصالح الإستراتيجية، وخاصة أن الولايات المتحدة هي وراء إسقاط نظام الشاه، واستبداله بالخميني لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى العوامل الداخلية التي ساهمت في إسقاطه، حيث تتبلور العوامل الداخلية والأسباب التي أدت إلى إسقاطه والتي أوصلت الأوضاع العامة في إيران من الأسوأ إلى الأسوأ، وسنوجز أسباب سقوط الشاه ومن ثم الأوضاع العامة في إيران قبل عودة الخميني كمرحلة تاريخية سابقة.

ومن أسباب سقوط الشاه إيران^(٣):

١- دكتاتورية الشاه، واستبداده بالسلطة باتخاذ القرارات الفردية.

٢- تعدد مراكز القوى:

لم تكن لإيران حكومة واحدة في ظل الشاه، بل هناك حكومات ظل كما يقال، تتمتع بحمايته ووزراء على صلة مباشرة به يتخذون القرارات وينفذونها على مسؤوليتهم.

٣- الفساد السياسي وانتشار الرشوة: لقد انتشرت الرشوة والفساد السياسي واختلاس أموال الدولة في إيران أثناء حكم الشاه، فالفساد في إيران لم يتوقف على فئة معينة بل انتشر في مفاصل الدولة وطالت الأسرة الملكية ولم يتعفف عنها احد بالإضافة للوزراء وقادة الجيش^(١)، فقد وصلت إلى حد سرقة غذاء طلبة المدارس^(٢).

(١) نفس المرجع، ص ٢٦، ٢٥، ٢٤

(٢) مجلة الكفاح العربي، لبنان، العدد ٧٨، والعدد ٧٦١، تاريخ ١٦/١٢/١٩٧٩م

(٣) للمزيد انظر فريدون هويدا، سقوط الشاه، ترجمة احمد عبدالقادر الشاذلي، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥، ص ٥٢.

(١) Fereydoom Hoveyda, The Fall of the Shah, pp ٦١-٦٢, ١٩٨٠

(٢) ابو مغلي، العلاقات الإيرانية الأمريكية وأثرها في الخليج العربي من ١٩٤١-١٩٧٩م، مرجع سابق، ص ٤٣.

في شهر تشرين الثاني ١٩٧٨م، قامت السلطات الإيرانية باتخاذ إجراءات للقضاء على الرشوة بينما كانت الأوضاع العامة في إيران قد وصلت إلى أعلى مراحل السوء ويمكننا إيجاز تلك الأوضاع بما يأتي :

- ١- ظهور طبقة من التجار المقربين من المُتنفذين والذين كونوا ثروات ضخمة على حساب الشعب .
 - ٢- تحويل كثيراً من أصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة إلى عمال زراعيين يعملون بأجور زهيدة .
 - ٣- انخفاض الرواتب وأجور العمال، مقابل ارتفاع الأسعار .
 - ٤- انتشار الفساد في الدوائر والمؤسسات الحكومية وقصور الأسرة الملكية .
 - ٥- قصر الوظائف الهامة في الدولة على المقربين والمحسوبين من أصحاب النفوذ وأبناء الألف أسرة الممتازة في إيران .
 - ٦- استخدام السلطة الإيرانية أساليب القمع والإرهاب ضد أي معارضة تصدر عن الشعب .
 - ٧- ارتمت السلطة في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية على حساب مصالح الشعوب الإيرانية وتحويل إيران إلى ترسانة من السلاح تخدم النفوذ الأجنبي^(٣) .
- وقد أشارت الصحف بدور المخابرات الأمريكية عن الأحداث والمظاهرات التي جرت في إيران، ففي إيران لا تستطيع تحريك مثل هذه المظاهرات التي بلغت حدتها وتنظيمها درجة عالية إثارة الاضطرابات بالقرى والمدن من نوع الضغط على الإمبراطور الشاه الا من خلال دعم الولايات المتحدة الأمريكية^(٤)، وقد ثبت من غير أدنى شك فيما بعد "بأن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر قد اتفق مع كل من زعماء فرنسا، وبريطانيا، واليابان، وألمانيا الغربية، في اجتماعهم المشهور في " كواديلوب " على ضرورة تغيير الشاه بشخص أكثر ملائمة لمتطلبات التيارات الجديدة والتي نرى أن تكون تيارات قومية عنصرية في ثوب ديني^(١) .

لم يدرك الشاه المعتمد على علاقاته وصلاته مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا مؤخراً، بان الولايات المتحدة على استعداد لاستبداله، خدمةً لأهداف تهمها في المنطقة، فقد اعترف الشاه في

(٣) محمد وصفي أبو مغلي، أحداث إيران عام ١٩٧٨م، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ١٩٧٩م، ص ص ٤-٧، ٥٦ .

(٤) صحيفة السياسة الكويتية، العدد ٣٥١٩، بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٨م، ص ١٧ .

(١) محمود علي الداود، انعكاسات الحرب العراقية - الإيرانية، مركز دراسات الخليج العربي، ضمن بحوث الندوة العلمية العالمية الرابعة، البصرة، سنة ١٩٨١م، ص ٩ .

مذكراته بعد سقوطه أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أسقطته وان من أسباب إسقاطه بناءه ودعمه الجيش الإيراني بقوله "أن الأحداث الأخيرة في إيران كانت مرتبطة بالنفط، ويقول الشاه في معرض حديثه عن الجيش الإيراني أن دعم الجيش ورفع مستواه كان من عوامل إسقاطه يقول "كنت أريد أن يصل جيشنا إلى المستوى الذي نستطيع أن نضمن معه أمننا، وفي هذا الشأن لم تكن في يوم من الأيام سرية، بل على العكس كانت معروفة للجميع، واستطيع أن أقول أنه من الممكن أن تكون هذه المعرفة سبباً رئيسياً من أسباب سقوطي"^(٢).

ويرى الباحث أن بناء الجيش الإيراني وشراء الكميات من الأسلحة والسعي الجاد لامتلاك الطاقة النووية، من خلال التعاون مع ألمانيا وفرنسا، قد يجعل إيران تمتلك ما يزيد عن ١٨ عشر محطة نووية^(٣)، هذا الكم الهائل من المحطات اشعر الولايات المتحدة الأمريكية بأن الشاه محمد رضا بدأ بالخروج من تحت الرعاية الأمريكية في تعاقده والعمل مع كل من ألمانيا الاتحادية وفرنسا وإصراره على ذلك يعني أن لديه إستراتيجية توسعية تهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة الإقليمية والعالم ودول المنطقة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي العربي^(٤)، حيث ستتحول هذه المحطات من السلمية إلى العسكرية فهو بذلك سبب لها قلق، فبعد تملكه لن يكون بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية استخدامه حيث سيترقى هذا من الشرطي والمخبر في المنطقة إلى عضو في النادي النووي ليشكل خطراً على الولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة والعالم.

وللتأكيد وللتوضيح فقد أشار بأصابع الاتهام إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فيقول : "أن كل ما حدث في إيران كان مرسوماً وان " لعبة الكشائين " كانت تدور في البلاد منذ أسابيع عديدة ، وقد نجحت هذه اللعبة واصطادت زبائنها وبدأت ألاحظ جواً من القلق يحيط بمجموعة من الأمريكيين العاملين لدينا"^(٥).

وأضاف الشاه في مذكراته قائلاً " أعلنت الولايات المتحدة في تصريح رسمي لها، بأنها لن تتدخل بأية طريقة في إيران، وعلى العموم فأن السفيرين الأمريكي والبريطاني كانا خلال الزيارات التي يقومان بها إلي، وخلال اللقاءات العابرة يؤكدان لي دائماً الكلمات المعتادة (سنحيمكم) وخلال فترة الخريف ١٩٧٨م - ١٩٧٩م كان السفيران يدفعاني دائماً لمتابعة السير في طريق

(٢) مذكرات شاه إيران المخلوع، مركز الخليج العربي، البصرة ١٩٨٠م، ص ١٠١.
(٣) مجلة الإخاء، العدد ٥٠٦، طهران، إيران، بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٧٧، ص ٧.
(٤) مجلة الإخاء، العدد ٥٤٩، طهران، إيران، بتاريخ ٨/٢٦/١٩٧٨م، ص ٤٧-٤٨.
(٥) مذكرات شاه إيران المخلوع، مرجع سابق، ص ٦١.

السياسة التي تتضمن إعطاء المزيد من الحريات ويتصادف في بعض الأحيان، أن استقبل بعض المبعوثين الأمريكيين الذين يأتون إلى إيران في بعض المهمات ويقدمون لي النصائح، ويطلبون مني فيها أن أكون حازماً حيال الاضطرابات، وأعود بعد ذلك لأستشير السفير الأمريكي، فيقول لي أنه لم يستلم أي شيء رسمي من حكومته بهذا الخصوص، وبذلك تكتمل حلقة أخرى (الكشائين)، ويضيف الشاه في نهاية شهر ديسمبر كانون أول ١٩٧٨م جاءني السناتور محمد علي مسعودي وأخبرني أنه سمع من السكرتير الأول في السفارة الأمريكية السيد جورج الامبراكيس سرّاً مفاده أن نظاماً جديداً للحكم في إيران سيحل"^(٢).

و قد بدأت تتبلور الأمور وبداية النهاية في التخلي عن الشاه، حيث قال الشاه في مذكراته "وفي بداية شهر يناير كانون الثاني ١٩٧٩م حملوا إلي خبراً مدهشاً وغريباً، فقد قيل لي: سيدي، أن الجنرال هايزر في طهران منذ عدة أيام"، وقد شعرت بالاستغراب فعلاً، ولماذا لا أستغرب؟ فالجنرال هايزر ليس شخصاً عادياً بسيطاً، فقد كان يشغل منصباً رفيعاً في القيادة العسكرية لحلف شمال الأطلسي، وهو مساعد القائد العام، وقد سبق أن جاء عدة مرات إلى طهران وفي كل مرة كان يتقدم بطلب يعلمنا فيه بالزيارة مسبقاً، ولم يكن من المعقول أن تكون أسباب زيارته عادية وبسيطة، فلماذا جاءت زيارة هايزر غامضة بهذا الشكل؟"^(٣).

ويضيف الشاه "اجتمعت بقادتي وسألتهم عن هذه الزيارة، ولكن أحدا منهم لم يكن يعلم أي شيء عنها، فلماذا جاء الجنرال هايزر يفعل في إيران؟، إن رجل بقيمته العسكرية لا يأتي سرّاً دون علم السلطات وبشكل رسمي"، لقد كانت الزيارة تهدف للاتفاق مع قيادات الجيش الإيراني للإطاحة بالشاه من خلال التقاء هايزر وقره باغي قائد الجيش الإيراني ومن ثم مهدي بازركان وهو أول رئيس وزراء في سلطة الثورة^(١).

يستنتج الباحث من مذكرات الشاه المكتوبة وتصريحاته ذات الأهمية بأن ما حدث من فوضى وتوتر في إيران لا يرتكز على أسباب متعلقة بالنظام الفاسد فقط، بل أجد بان الولايات المتحدة الأمريكية هي المسؤولة عن الأحداث في إيران، وأنها هي التي عملت على تقويض الأمن والاستقرار في إيران كما أنها تمتاز بالإشارة إلى علاقة "مهدي بازركان" بالجنرال الأمريكي هايزر الذي صار أول رئيس حكومة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، في عهد الخميني وأن هذه

(٢) نفس المرجع، ص ١٧٧-١٧٩.

(٣) فريدون هويدا، سقوط الشاه، مرجع سابق، ص ٩٦.

(١) ابو مغلي، العلاقات الإيرانية الأمريكية وأثرها في الخليج العربي من ١٩٤١-١٩٧٩م، مرجع سابق، ص ٤٩.

العلاقة مع الجنرال الأمريكي، هايزر لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتنفيذ مخططاتها في إيران^(١).

إن السياسة والإستراتيجية القومية الإيرانية احتلت مساحة كبيرة من النقاش من قبل الأكاديميين والباحثين والصحفيين والسياسيين قبل ظهور الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩م، فالنظام الملكي قاد إيران حوالي ست عقود فكان محور التساؤلات حول الإستراتيجية القومية الإيرانية تجاه منطقة الخليج ودوله، وما تريده إيران من منطقة الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، وما هو الدور الذي تريده لنفسها في الإقليم؟، وبانتهاء النظام الملكي في إيران والذي كانت تستفيد منه الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الدور الذي جعل النظام في عيون شعبه متواطئاً وعميلاً ومكروهاً مما أدى بالنهاية لإسقاطه، ويبقى السؤال عن ثوابت السياسة الإيرانية وإستراتيجيتها، ودورها في صناعة طموحات وأهداف إيران الإقليمية خلال السنوات الأولى من بدايات القرن الحادي والعشرين، وهل تختلف عن طموحات شاه إيران تجاه منطقة الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، والتي تم ذكر بعض منها ومنها ما سيتم ذكره في المطلب الثاني، فهل شهدت الطموحات والإطماع الإيرانية أي تغييرات بسبب التطورات والإحداث التي شاهدها المنطقة خلال السنوات الأولى من إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد حرب دامت ثماني سنين مع الجارة العربية الجمهورية العراقية حصدت مئات الآلاف من الأرواح^(٢).

فالمحيط العربي، هو الأقرب للتأثيرات التي تفرضها الإستراتيجية القومية الإيرانية وسياستها تجاه دول المنطقة ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، فالتركيز يكون على التفاعلات، تلك الإستراتيجية السياسية معها وما آلات تلك الإستراتيجية السياسية ودورها في تحديد مكانة إيران وقدرتها على زيادة الأصدقاء و التعاون معها، أو زيادة النفور والعداء والكراهية فهي بين سيناريوهات الربح والخسارة^(٣).

(١) نفس المرجع، ص ٥٤.

(٢) الغريب، وجاء دور المجوس، الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٣.

(٣) نفس المرجع، ص ١٥.

فمنذ بداية تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية طرح رئيس جمعية الفيزياء والرياضيات في إيران محمد جواد لاريجاني، نظرية "أم القرى"^(٢)، أن صح تسميتها بالنظرية، فقد استعار مصطلح أم القرى كدلالة دينية وسياسية، دينية مرتبطة باعتبار مكة "أم القرى" فيها الكعبة المشرفة، فهي قبلة المسلمين، فقد ظهرت فيها الدعوة، أما البعد السياسي فيتعلق باعتبار إيران "أم القرى"، هو ما بعد الثورة باعتبارها النموذج الإسلامي الأصلح للأخذ بها في العالم العربي، فإيران تقدم نفسها سياسياً كمركز للعالم الإسلامي يجب أن ينهل من تجربة إيران بعد الثورة الإسلامية ١٩٧٩م، فهي تربط بين أحوال المسلمين عند قيام الثورة الإيرانية وأوضاع العرب عند قيام الإسلام، فالظلم والاستبداد كان مُسيطر على حياة الناس والذي انتهى بمجيء الإسلام وجعل مكة مركزاً مهماً للإشعاع الإيماني والتحرر من العبودية والتغيير، وفي المقابل في التشبيه، فإن مجيء الثورة الإسلامية الإيرانية في الظروف التي يعيشها المسلمون عرب وعجم والتي عمها الاستبداد والانتقادات للقوى الخارجية الكبرى، يمثل هذا بارقة أمل وإنفراج لأولئك المظلومين والمستبد بهم، فكانت النظرية مقدمة لتأسيس الدولة الشيعية الكبرى^(٣)، وقد واجهت النظرية العديد من الانتقادات الدالة على ضعفها ويمكننا إجمالها بالتالي^(٤):

- ١- الحقيقة الأولى: الضعف الديمغرافي السكاني الذي تعيشه إيران في وسطها فهي محاطة في عمق سني يتجاوز المليار نسمة.
- ٢- الحقيقة الثانية: أن الفكرة قائمة على الإعجاب بالثورة لمقاومة الظلم والاستبداد ولا يعني إلزامية أتباعها، فإذا كانت الفكرة منها فرض إتباعها فهي كأي فكرة يقدمها الغرب أو الشرق، ويرى الباحث بأن شعوب الدول العربية الإسلامية لا ولن تقبل بأن تخرج من تبعية مستبد إلى مستبد آخر، فهل توافق الشعوب العربية الخروج من تبعية الغرب لتبعية إيران والتي تعتبر العدو الأول والدود تجاه المسلمين السنة، لا اعتقد أن يقبل سني ذلك، فالعداء قديم وأزلي وما ذكر مرتبط أيضاً بالحقيقة الأولى.
- ٣- اختيار إيران لنشر الفكرة بتركيزها على الشعوب والرأي العام، مما فتح أبواب العداء مصراعيه تجاه إيران الدولة، فهي محاطة بجوار متحالف مع الخصوم لإيران وراء البحار.

(٢) للمزيد من التفاصيل انظر: حامد خليفة، "نظرية أم القرى والطريق إلى مكة والمنامة ومخاطرها على دول الخليج العربي(٢)"،

الإثنين ١٢ نوفمبر ٢٠١٢م، نشر على موقع الراصد الإلكتروني، www.alrased.net

(٣) <http://www.int-politics.com/Articles/No3/ablolamir%20nabavi.pdf>

(٤) محجوب الزويري، حدود الدور الإيراني، الطموحات والمخاطر، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، الدوحة قطر، ٢٠١٣م

ص، ٣-٥، بتاريخ ١٦/٤/٢٠١٣م، على الموقع <http://www.aljazeera.net>.

لم تأتي النظرية بما هو متوقع منها، لذلك ذهبت إيران إلى الواقعية السياسية التي ترى أن الجغرافيا السياسية هي المحدد الأول ولعله الأهم في تطوير السياسة الخارجية، وبعد حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران وبانتهاء الحرب، وغزو العراق الكويت واحتلالها، وحرب تحرير الكويت، ففي أوائل التسعينيات بدأت إيران بالانفتاح التدريجي على العرب الذين تقبلوا هذا الانفتاح بحذر وريبة، وليس بثقة كاملة، لكون هناك خطط إستراتيجية قائمة عليها إيران بدءاً من التقية وتصدير الثورة واستخدامها الأوراق الطائفية الشيعية ولعبها بالأوراق وعدم الثبات في السياسة الإيرانية، والتي تقوم على الإيديولوجية الدينية الشيعية وتصدير الثورة للدول المجاورة وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي العربي، وبسط النفوذ والسيطرة والعبث في أمنها واستقرارها^(١)، فقد شعرت دول الجوار الإيراني بريح التغيير مع قدوم الإصلاحيين، ولكن لم يكن خطابهم يبعيد عن الخطاب الديني المذهبي، ومما زاد المخاوف لدول مجلس التعاون الخليج العربي تلك الجهود المبذولة في أواخر القرن العشرين بهدف التقارب بين واشنطن وطهران فالمباحثات السرية واللقاءات التي كانت تجري لكسر الجمود في العلاقات بين البلدين والتي انتهت مع الهجوم على كل من نيويورك وواشنطن في سبتمبر ٢٠٠١م^(٢).

هناك بعض القضايا والحقائق في العلاقات الإيرانية - العربية يجب معرفتها، حتى لا تُستغل في إثارة الفتن وبالتالي يكون المُستفيد طرف من خارج المنطقة، فهناك ما يقال "بأن الطبيعة الفارسية موروثية من إخفاء ما يريده الشخص الفارسي" كما يرى غراهام فولر في كتابه عن إيران بأنها مركز الكون الجغرافيا السياسية، لإيران وهذه المركزية موجودة في العقلية الفارسية ترسخت بعد قيام الثورة فأصبحت تسمى أم القرى غير مكة إنما طهران إيران مركز الكون" مركز العالم^(١)، وما يراه العرب في غموض فطري في الشخصية الفارسية يرجع إلى ما هو سائد في المذهب الأمامي بطقوسه في التقية بسبب المعارضة الشيعية للحكومات عربية سنية أو حكومات فارسية أكانت شيعية أم علمانية وهي كالمثل القائل "اخفِ ذهباك وذهابك ومذهبك".

(١) خليفة، "نظرية أم القرى والطريق إلى مكة والمنامة ومخاطرها على دول الخليج العربي(٢)"، مرجع سابق، نشر على موقع الكتروني www.alrased.net .

(٢) الزويري، حدود الدور الإيراني، الطموحات والمخاطر، مرجع سابق، ص ٣-٥.

(٣) "بيزان أيزدي"، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعيد سعيد الصباغ، القاهرة، الدار الثقافية للنشر ٢٠٠٠م ص ١٠٧.

لقد شككت القضية الفلسطينية أهم نقاط الخلاف والتوتر السياسي العربي-الإيراني في عهد النظام الملكي المتحالف والعميل للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وقد سبق للدولة الفارسية أن تأمرت وتحالفت مع الفرنجة ضد العرب، فقد اختارت إسرائيل حليفاً وأثبت النظام الإيراني صدق مواقفه وأفعاله خلال ما جرى من أحداث في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، عندما قررت الدول العربية المنتجة إلى النفط وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وقف تصدير البترول إلى الدول التي دعمت إسرائيل، في ذلك الوقت قرر الشاه أن يسد عجز إسرائيل الناتج عن ذلك الإجراء العربي، مما أعطى وولد عند العرب انطباع سيئ وتخوف من النوايا الإيرانية، وبالمقابل فإن إيران قد دعمت اقتصادها مما أدى إلى قيام الشاه بالإفراط في بذخه وإنفاقه على البلاط الملكي وفي إقامة سهراته الماجنة، كل ذلك عزز ورفع من درجة الغليان والكرهية من الشعب الإيراني تجاه الشاه وعائلته والمقربين منه من حاشيته، إن التفاوت في الإستراتيجية الإيرانية - العربية تجاه إسرائيل عزز الاختلاف بينهم، فإيران اختارت صداقة إسرائيل والعرب اختاروا المواجهة، استراتيجياً بقت الأمور كما هي عليه حتى قيام الرئيس المصري أنور السادات بالتوقيع على اتفاقية السلام مع العدو الإسرائيلي، وبذلك الاتفاقية دخل الصراع العربي - الإسرائيلي مُنحاً جديداً امتد إلى يومنا الحاضر^(٢).

مع بدايات التغيير جاءت الثورة الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٩م، حاملة معها رياح التغيير في المواقع بين العرب وإيران، فبسقوط الشاه فقدت إسرائيل شريكاً مهماً في المنطقة، فالنظام في طهران معاد لإسرائيل في إيديولوجيته وفكره، والأهم من ذلك أصبحت القضية الفلسطينية برمتها أداة من أدوات الشرعية في نظام الجمهورية الإسلامية، فقد عمدت إيران على استبدال السفارة الفلسطينية بالإسرائيلية واستقبلت رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات واعترفت به وبمنظمتها، فكان التحول في سياسة النظام الإيراني من داعم إلى معارض للوجود والسلوك الإسرائيلي في المنطقة، ولم تكف إيران بعدائها لإسرائيل بل وإلى كل دولة تقيم علاقات معها من الدول العربية، كما نجحت إيران بفرض تواجدها على الساحة العربية من خلال إقامتها للعلاقات والتحالفات الإستراتيجية مع سورية ولبنان منذ بداية السلطة الثورية فيها وظهور حزب الله اللبناني لاعباً أساسياً في المشهد السياسي اللبناني في سنة ١٩٨٢م ومما سعد في المواقف العربية الإيرانية

(٢) عزمي بشارة، محبوب الزويري، وآخرون، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات معهد الدوحة، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٢م، ص ص ٦٥-٧٠
٤٥

ما نتج عن الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨م، حيث برزت عملية تشكيل المحاور والتكتلات السياسية، فالمحور العربي تمثل في دول مجلس التعاون الخليج العربي والأردن ومصر بالوقوف إلى جانب العراق في الدفاع عن بوابة الوطن العربي الشرقية ضد المد الشيوعي الإيراني من خلال تصدير الثورة والمذهب الشيوعي إلى المنطقة وهناك سورية التي اختارت أن تتحالف مع إيران ضد العراق^(١).

وفي حج عام ١٩٨٦م، قام الحُجاج الإيرانيون الشيعة بافتعال أحداث مفاجئة تخللت إقامتهم لمظاهرة أطلقوا عليها تسمية "البراءة من المشركين"، والتي أسفرت عن مقتل ٤٠٢ حاج وإصابة ٦٤٩ آخرين ومن بين القتلى ٨٥ من رجال الأمن والمواطنين السعوديين، و٤٢ من جنسيات مختلفة، و٢٧٥ من الإيرانيين وشارك بجانب الإيرانيين معظم حجاج الشيعة من بلدان مختلفة استجابة إلى تعليمات القيادة الإيرانية وكانت أحداث عام ١٩٨٦م هي الأشد والأكثر دموية.

وها هي إيران الآن تتحالف مع الشيطان الأكبر - كما أطلقت عليها فيما قبل - الولايات المتحدة الأمريكية في احتلال العراق وأفغانستان، فقد أدرك الباحثون والمحللون السياسيون من الشرق والغرب وصناع القرار في الإدارة الأمريكية تاريخ الأمة الإيرانية وما هي قائمة عقيدتهم فالمسؤولون الأمريكيون والأوروبيون صاروا يتعاملون معهم على حساب عقيدة التقية، والتي اشرفنا إليها، في الظاهر عداوة وشيطان أكبر، وفي السر تعاون وتنسيق دائم لا ينقطع، بل ولقد اكتشف الأمريكيون والأوروبيون أن التقية عند الشيعة لا تختلف عن أسلوب المخابرات عندهم التي تعقد في السر صفقات لا تعترف بها في العلن^(٢).

فقد أثبتنا علاقة الثورة الخمينية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدليل الثاني إمدادات إيران خلال حربها مع العراق ١٩٨٠-١٩٨٨م بالأسلحة الأمريكية والإسرائيلية التي لم تنقطع و الاستدلال عليها في حادثين شهدهما العالم ولا يمكن ألبته في التشكيك بصحتها :

الأول: في عام ١٩٨٥م عندما سقطت طائرة نرويجية فوق أوكرانيا، وتبين أنها محملة بالأسلحة وقطع الغيار من إسرائيل لإيران^(٣). وما يثبت العلاقة بين إسرائيل وإيران ما نقلته الصحف العربية عن صحيفة "يديعوت أحرונوت الإسرائيلية" بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٦م، حول زيارة المهندسين الإسرائيليين طهران سراً بناء على دعوة رسمية من جهة رسمية إيرانية للمساهمة في إعادة تأهيل

(١) نفس المرجع ، ص ٦٧-٦٨.

(٢) الغريب، وجاء دور المجوس، الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٣) زياد محمد، عقبة السياسة الإيرانية، منديات أضواء الرسالة، نشر بتاريخ ٢٠١٠/٨/١١ على موقع الكتروني <http://www.adwa->

alresala.com

بُنأً تحتية دمرت وتأثرت من زلزال قبل سنوات، فقد حمل الوفد خرائط لوزير البنية التحتية السابق أربيل شارون، نفذها الإسرائيليون في البنية التحتية في مواقع ضربها الزلازل قبل سنوات وأشار الوفد ان الزيارة الخامسة منذ خمسة عشر عاما .

الثاني: فوجئ العالم في عام ١٩٨٥م بطائرة أمريكية محملة بنوعية معينة من الأسلحة، كان على متنها وفد رسمي أمريكي، وبسبب الصراع على السلطة فقد سرب احد الأطراف خبراً إلى مجلة الشراع اللبنانية نشرته وحقت سبعا صحفيا أخرج الولايات المتحدة وإيران الخميني وآياته إذ بهم يتعاملون مع الشيطان الأكبر في السر ويشتمونه في العلن وأمريكا التي تتشدد في منع الأسلحة عن الدول التي تمارس الإرهاب ومنها إيران، وقام الكونجرس بالتحقيق في هذه الفضيحة والتي أطلق عليها فضيحة (إيران كونترا).

وتوجت إيران تعاونها مع الولايات المتحدة في احتلال كل من أفغانستان والعراق حيث دفعت إيران بأنصارها وإتباعها في طاعة وخدمة الولايات المتحدة الأمريكية وتسهيل مهمتهم، وهذا يعيد لنا التاريخ نفس الذاكرة تعاون الطوسي مع التتار عندما دمر العراق ، وما زال العراق وإلى يومنا هذا يرضخ تحت وطأة الطائفية، فقد انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من العراق تاركة لإيران المجال في التحكم في كل مفاصل الدولة العراقية المدمرة من خلال تسليم القرار في العراق لمن هم أتباع لإيران في العقيدة والفكر والحقد على النظام العراقي الزائل^(٢).

لقد تركزت السياسة الإيرانية تجاه العرب في عدة عناصر حيث تميزت بين قوة سياسية وأخرى، فإيران لا تنفي رغبتها بإقامة علاقات ود مع العرب، وفي المقابل لا توجد دولة عربية ترحب أو تقبل التحالف وإيران، فالسياسة الإيرانية تجاه العراق هي سياسة أمن قومي، بالمعنى الشامل وهذا ما يجتمع عليه الإيرانيون بغض النظر عن توزيعهم السياسي، كما يجتمعون على حق إيران في امتلاك الطاقة النووية^(١).

من خلال ما تقدم نجد انه بالرغم من الإطالة في تقديم أَللمحة التاريخية عن إيران منذ قيام الدولة الصفوية وإلى سقوط النظام الملكي فيها، حيث ارتأى الباحث ضرورتها من أجل أن لا يعيد التاريخ

(٢) الغريب، وجاء دور المجوس، الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ص ١٦-١٨.

(١) بشارة، و الزويري، وآخرون، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، مرجع سابق، ص ص ٩-١٣.

نفسه، ومن أجل تسليط الضوء على أثر المتغيرات البيئية والإقليمية والدولية ومدى خطورة الإستراتيجية الإيرانية المواجهة إلى دول مجلس التعاون الخليجي العربي، ومن أجل إثراء الدراسة وسد النقص الملحوظ في أدبيات هذا الموضوع بالمكتبة العربية والمحلية خلال فترة الدراسة.

وبناء على ما سبق نرى إيران الصفوية خلال المراحل التاريخية لا تختلف عن إيران الملكية التي كانت تحكم من قبل الشاه، لا تختلف عن الدولة الصفوية حيث تركز إستراتيجيتها على الإيديولوجية الشيعية التوسعية ذات أطماع توسعية، وتحمل نفس الأفكار والغطرسة الفارسية التي تنظر إلى العرب نظرة دونية، فالأفكار والإطماع والسياسة ما هي إلا امتداد لكل ما حملتها الدولة الصفوية والملكية، من تأمر وحقد وعداء إلى العرب وتعاون مع الفرنجة والغرب ضد المصالح العرب والمسلمين ألسنه، وما الثورة الإيرانية إلا امتدادا لدولة الصفوية والى العهد الملكي " الشاه محمد رضا بهلوي" فهل تحمل نفس الإستراتيجية السياسية والأهداف والأفكار السياسة والمرتكزات الإستراتيجية وطموحات والأطماع التوسعية والإيديولوجية الدينية الشيعية تجاه المنطقة و منطقة الخليج العربي؟. والعقلية التي يفكر فيها الفرس يتعاملون بها مع الشعوب الأخرى ومع جيرانها فلا يمكن فصل السياسة عن العقيدة التي يدينون بها وعن تاريخهم الحافل بالشواهد على تعاونهم مع الغزاة المحتلين وعداوتهم لأهل السنة وبالأخص العرب، فالمسؤولون الأمريكيون والأوروبيون صاروا يتعاملون معهم على حساب عقيدة التقية، والتي اشرنا إليها، في الظاهر عداوة وشيطان أكبر، وفي السر تعاون وتنسيق دائم لا ينقطع، بل ولقد اكتشف الأمريكيون والأوروبيون أن التقية عند الشيعة لا تختلف عن أسلوب المخابرات عندهم التي تعقد في السر صفقات لا تعترف بها في العلن.

المطلب الثاني: تاريخ الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي العربي

إن المنتبِع والمتأمل في مجريات الأحداث السياسية للسياسة الإيرانية، يلحظ بوضوح ويسر الأهداف والطموحات التي تسعى الإستراتيجية الإيرانية لتحقيقها، فمنذ سقوط الدولة العثمانية، واستعمار الدول الغربية للدول العربية بعد أن تم تقسيمها وحتى يومنا هذا، نجد أن إيران تعمل جاهدة إلى أن تحل محل الدولة العثمانية، وذلك ليس بهدف بناء دولة إسلامية عظيمة، كالدولة العثمانية، وإنما لإقامة الدولة الإيرانية الفارسية الشيعية تحت ستار وغطاء الإسلام المنبثق في حقيقته من المذهب الشيعي الأثني عشري، فإيران دولة عقائدية تطمح إلى ما هو ابعدها من حدودها،

فايران تعتقد أن العقيدة المهدية ستسود العالم، وان الإمام الغائب سينشر العدل^(١)، وعلى إيران أن تمهد الطريق له، فايران كالعرب دائمة الفخر والاعتزاز والتغني بالماضي البعيد، مهووسة بالتاريخ والمجد الفارسي المنصرم، وترى من خلال عقيدتها الجديدة إعادة هذا المجد، وان يكون لها المكانة المنشودة في المنطقة وبين الأمم.

لم تتوقف المحاولات الإيرانية في بسط نفوذها وسيطرتها على دول المنطقة والدول المجاورة، ففي القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر خضعت كثير من الدول العربية تحت نفوذ وراية الدولة العثمانية، ففي ذلك الوقت تغيرت التوجهات السياسية والعلاقات العربية الإيرانية، ليصبح التعامل مع العرب غير التعامل مع الدولة العثمانية، إلى جانب تعامل إيران مع المشيخات والعصبيات الحاكمة والسلاطين والأئمة الواقفين تحت مظلة الدولة العثمانية أو حول أطرافها^(٢).

وعلى طول الخط الحدودي الفاصل بين الحدود العراقية-الإيرانية كانت الصراعات القبلية المعتادة، حيث لم يكن يعرف لهذه القبائل ولاء واضح لأي من الشاه أو لحكام العراق^(٣)، وإن وجد في وقت ما يكون تحت القوة والضغط، فقد حدثت هجرات عربية مثل قبيلة لام وهجرات كردية إلى فارس، وأقامت جزءاً من حكمها في تلك المناطق، فالمحاولات الفارسية مستمرة منذ القدم وخصوصاً فترة حكم الشاه إسماعيل الصفوي والذي استولى على العراق خلال تلك الفترة للسيطرة على سهول العراق والاستيلاء على العتبات المقدسة في النجف وكربلاء كعامل ديني^(١)، ومن ثم توجهت الأطماع إلى البحرين وسيطروا عليها عام ١٧٣٦م^(٢)، وتوجهوا أيضاً إلى عُمان ليسيظروا عليها عام ١٧٣٧م^(٣)، وفي عام ١٨٤٧م أبرمت معاهدة ارض روم بين الدولة العثمانية والفرس والتي جاءت بأنه لا سيادة للفرس على شط العرب، وانه إقليم عثماني عراقي لا يقبل المساومة^(٤).

(١) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة على الموقع <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(٢) حسين، دولة الصفويين، مرجع سابق، ص ٤٧٩-٤٨١

(٣) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي (ارضه-سكانه-اقتصادياته-جيولوجيته)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن ٢٠٠٤م، ص ٦١-٧٦. وللمزيد انظر عماد القيسي، "السياسة الإيرانية حيال العراق وإبعادها الخطيرة"، مجلة البيان، بتاريخ ٢٦/٦/٢٠١٣م، على الموقع www.albayan.co.uk/article

(١) البينة، "الشيعية في الخليج التجمعات الشيعية في البحرين"، على الموقع <http://www.albainah.net>

(٢) نفس المرجع.

(٣) عبد العزيز سليمان، الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية من العهد الصفوي حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٣.

(٤) نفس المرجع، ص ٥٤-٨٥.

ولتحقيق أهدافها التوسعية ومد نفوذها وسيطرتها على الأراضي العربية في منطقة الخليج العربي، لجأت الدولة الفارسية إلى التخطيط الاستراتيجي على المستويين القريب والبعيد، فقد استخدمت إيران تكتيكات إستراتيجية لتحقيق أطماعها، يمكن إجمالها بما هو آت:

١- القيام بتشجيع الهجرات الجماعية من إيران وإلى الدول المجاورة في منطقة الخليج، مع توفير الدعم والحماية لهم فيها بهدف خلخلة الأوضاع الداخلية خاصة البحرين، وذلك بعد خلع الشاه رضاء خان بهلوي عام ١٩٤١م، وتولي ابنه محمد رضا الحكم^(٥)، والذي اعتبر أن منطقة الخليج برمتها تحت السيادة الإيرانية حيث لم يوجد من يوقف طموحاته سوى بريطانيا^(٦)، وهذا بالرغم من إقرار مجلسي النواب والوزراء الإيراني عام ١٩٤٦م بملكية البحرين وفرض السيادة والقانون الإيراني عليها^(٧). وكذلك الحال بالنسبة للقبائل العربية المنتقلة من الخليج إلى الساحل الشرقي لبلاد فارس، حيث كان العرب يصفون عليها الطابع العربي بالمقابل كانت الدولة الفارسية تحاول المحافظة عليها تحت الطابع الفارسي (فرض اللغة والموروث الفني الفارسي)^(٨)، حيث قام العديد من أبناء تلك القبائل باعتناق العقيدة الشيعية معتقدين بأن الدولة الفارسية ستكون الدولة الكبرى والسيطرة على المنطقة^(٩).

٢- عمدت إيران على مد ونشر الفكر الشيعي والتنشيع في منطقة الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، وكذلك الدول العربية في سوريا ولبنان ومصر والسودان^(١٠)، وإفريقيا وغيرها، حيث لجأت في بعض الأوقات بنشر المذهب الشيعي بالقوة ومثالنا على هذا ما يجري في العراق الآن من قتل ودمار نتيجة الفتن الطائفية، حيث تسعى إيران لئلا يكون المذهب الشيعي هو مذهب الدولة الرسمي بدل المذهب السني، وكذلك الأمر فقد كانت تنشره بالترغيب من خلال الجمعيات و المنتديات والمنح الدراسية الجامعية التي تقدمها مستخدمة شعارات إسلامية مغلقة بثوب الدفاع عن المستضعفين والقتال في سبيل تحرير القدس وفلسطين ومنازلة الشيطان الأكبر المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وعبر

(٥) البيهنة، "الشيعية في الخليج التجمعات الشيعية في البحرين"، مرجع سابق.

(٦) تاريخ البحرين على موسوعة ويكيبيديا على الموقع <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(٧) "العلاقات الإيرانية الخليجية علاقات البحرين وإيران تدخل مرحلة جديدة"، البيهنة، العدد ١٥٠، بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢م.

(٨) محمد بن يوسف الهاجري، عرب الساحل الهولة ليسوا "حولة"، مجلة ألوحة فصلية، تعني بشؤون التراث والثقافة والأدب في الخليج العربي، العدد ٣٩، تاريخ ١٧ / ١٠ / ٢٠٠٧م.

(٩) حوات، "العلاقات العربية الإيرانية في المنظورين الإعلامي والاستراتيجي"، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(١٠) إسماعيل آدم، "احتفال شيعي علني حاشد لأول مرة في السودان والسلطات تراقب"، جريدة الشرق الأوسط، جريدة العرب السياسية العدد ١٢١٣، بتاريخ ١٠ / أغسطس / ٢٠٠٩م.

هذه الشعارات استطاعت الاختراق و التجذير في سوريا ولبنان واليمن وفلسطين وغيرها من الدول في آسيا وإفريقيا وأمريكا ألاتينية^(٢).

٣- عملت إيران على تصدير الثورة من خلال تواجد المواطنين الشيعة في المناطق العربية ومنطقة الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، وذلك من خلال إشعارهم بأنهم يعيشون حياة الظلم والاستبداد، ففي لبنان أنشأت إيران حزب الله، وفي البحرين عملت على تقوية المرجعيات الدينية، وعملت على مد الخطوط مع المعارضة في الكويت والإمارات والسعودية وتمكنت من اختراق الجاليات الشيعية مما أحدثت قلقا بالغاً لدى الدوائر السياسية والأمنية لهذه الدول^(٣)، وفي اليمن دعمت الحوثيين^(٤)، وها هي في سوريا تدعم نظام الأسد النصيري من باب التوافق العقائدي والمصالح.

٤- تعزيز قوة إيران العسكرية و التكنولوجيا من خلال بناء المحطات والمفاعلات النووية من أجل بناء قنبلة نووية لتكون حصناً يحميها من أي هجوم غربي محتمل لا سيما وانها قد عدت إحدى دول محور الشر^(٥).

٥- إتباع القادة الإيرانيين سلوك التهديد لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، خصوصا البحرين والإمارات والسعودية^(٦).

٦- تصريحات القادة الإيرانيين المستفزة في المؤتمرات، والتي كان آخرها المؤتمر الوطني للخليج الفارسي الذي عقده إيران في جزيرة أبو موسى لتأكيد ثوابت الولاية المقدسة وإصرارها على فرض سياسة التفريس على الأرض الإماراتية، وتشير المعلومات الأولية أن إيران اليوم وحزب الدعوة وحلفائه في العراق يهمون بإعلان التشيع مذهباً رسمياً للدولة العراقية مؤيداً من التحالف الوطني العراقي^(١).

٧- الأيدلوجية الشيعية الإسلامية الإيرانية والعنصرية يشكلان أساس مرتكزات الإستراتيجية الإيرانية التي تبني سياستها وإستراتيجيتها، فهما يشكلان قوتي الدفع نحو سياسات قادرة

(١) أوردت السي أن أن إحصائية بإعداد الشيعة في الخليج والشام ومصر، على شبكة أنا مسلم للحوار الإسلامي تاريخ ٢٠٠٨/١/٢٠م، على الموقع WWW.MUSLM.ORG.

(٢) حسام سويلم، "التوجه الأيراني الجديد في الخليج، المضامين والاحتمالات"، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، على الموقع www.ahram.org.eg/acpss.

(٣) نجيب غلاب، "العرب في الإستراتيجية الإيرانية"، على موقع مآرب بري بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٢م. [http:// Mareb.press.net](http://Mareb.press.net).

(٤) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٦م، ص ٢٩.

(٥) جريدة القدس العربي، "إيران تهدد البحرين على خلفية إقتحام منازل رجال دين وتطالبها بالاعتذار"، تاريخ ١٩ مايو ٢٠١٣م.

(٦) عبد الستار الراوي، "إستراتيجية القوة الإيرانية تجاه الوطن العربي"، شبكة البصرة، تاريخ ٢٠١٢/٥/٥م، على الموقع.

www.albasrah.net/ar_articles/2012/0512/statar2

على الإمساك في موازين ومفاصل القوة الداخلية للسلطتين التشريعية و التنفيذية مما يشجعها على التشدد في خياراتها الإقليمية و الدولية^(٢).

وفي دراسة خليجية أجريت ونشرت على موقع التجمع الوطني القومي الديمقراطي، خلصت إلى أن السعودية هي القوة القادرة على التصدي لأطماع إيران بعد زوال نظام الحكم في العراق و المتمثل بنظام البعث العراقي برئاسة القائد الشهيد صدام حسين كدولة كانت معادلة و منافسة استراتيجيا لإيران، حيث تملك السعودية الإمكانيات المادية والاقتصادية والنفوذ، كذلك وجود الحلفاء والداعمين لها، فأصبح تجميد و تحجيم الدور السعودي في المنطقة واحد من أهم الأهداف و الغايات للسياسة الاستراتيجية الإيرانية، ولتحقيق هذا الهدف عملت على محاصرة السعودية استراتيجيا من خلال تعزيز نفوذها في الدول المتاخمة لها وعلى رأسها العراق و البحرين واليمن و الكويت، باستخدام أوراقها المذهبية الشيعية والخبرات المخبرانية من اجل زعزعة الأمن والاستقرار في هذه وتوفير الدعم المادي المباشر وغير المباشر لرعاياها وإتباعها في تلك الدول^(٣).

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من المقومات الاستراتيجية الإيرانية التي تقوم عليه إستراتيجيتها، ويمكننا إجمال مقومات الإستراتيجية الإيرانية فيما يأتي:

أولاً: إثارة الطائفية بين نسيج أفراد المجتمع الواحد وهي تُعد أهم أدوات تنفيذ الإستراتيجية القومية الإيرانية، حيث تعول إيران على استخدامها بهدف جعل الانتماء والهوية الشيعية تسمو فوق كل الولاءات السياسية الأخرى، وبذلك تخلق طابور خامس داخل دول المنطقة ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، حيث يتواجد فيها مواطنون على المذهب الشيعي، تعمل على استغلالها لخدمة الإستراتيجية القومية الإيرانية^(٤).

ثانياً: استغلال الحالة العاطفية لدى المواطن العربي في كراهية إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وهي الورقة الثانية والتي تملكها إيران جانب الورقة الطائفية الشيعية، حيث عمدت القيادة الإيرانية على استخدام وتوظيف الورقة العاطفية واستغلالها لحالة عدم الرضاء عن السلوك

(٢) صباح الموسوي الاحوازي، مرتكزات المشروع الإيراني المنطقة العربية، مجلة البيان، العدد ٣٠٧، تاريخ ٢٠١٣/٧/٢م.
(٣) صقر عبد العزيز عثمان، دراسة ميدانية، رئيس مركز الخليج للأبحاث، مقومات الإستراتيجية الإيرانية وموقف المملكة العربية السعودية على الموقع www.united.net.

(٤) عبد العزيز عثمان بن صقر، "العلاقات الخليجية الإيرانية صراع التهديدات والتطمينات"، جريدة الشرق الأوسط، العدد رقم ١١٢٠٤ تاريخ ٢٠٠٩/٨/١م

الأمريكي وتصرفاته الازدواجية والكيل بمكيالين تجاه قضايا المنطقة، وشعور العداء و الكراهية الذي يحمله المواطن العربي تجاه إسرائيل وأمريكا، لذلك قامت إيران بمهاجمة إسرائيل وأمريكا إعلامياً، وإنها هي التي ستحقق حلم المواطن العربي بإزالة إسرائيل من خارطة، وبأنها الدولة الوحيدة و التي تواجه الشيطان الأكبر الولايات المتحدة الأمريكية، وقد نجحت إيران بالتقارب وآمال وطموحات المواطن العربي إلى حد ما، مما جعل المواطن العربي غير قادر على إدراك أهداف السياسة القومية الإيرانية التي تستخدم القضية الفلسطينية في خدمة أهدافها وأطماعها في المنطقة^(٢).

ثالثاً: الأخطاء والعثرات المتكررة وسوء الحسابات الأمريكية

قامت الإستراتيجية الإيرانية باستثمار واستغلال كثيرة الأخطاء وسوء الحسابات الأمريكية و التي قادت لإزالة أهم نظامين كانا يشكلان للنظام الإيراني مشكلة العداء الاستراتيجي و المذهبي و هما نظام طالبان في أفغانستان و البعث في العراق^(٣) ، و قد اكتشف النظام الإيراني من خلال تطور الأوضاع في البلدين أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك القدرة على الاحتلال العسكري و لكنها لا تمتلكها لفرض السيطرة و الإرادة السياسية الفعالة للدول المحتلة، و من هنا بنت القيادة الإيرانية إستراتيجيتها على أساس استغلال الضعف و المأزق الأمريكي و بناء قواعد النفوذ و مراكز القوى في هذه الدول مما يعزز القيمة الإستراتيجية لإيران إقليمياً و دولياً^(٤).

رابعاً: غياب الساحة من القوى الإقليمية المنافسة في مواجهة إيران :

تولد لدى الجمهوريّة الإسلامية قناعة بغياب تحدي القوى الإقليمية لها بعد زوال نظام البعث العراقي و عدم مقدرتها على مواجهة التوسع الإيراني و محاصرة الطموحات الإستراتيجية الإيرانية التي تشمل كامل المنطقة العربية و الشرق الأوسط، مما عزز ذلك عدم وجود موقف سياسي موحد

(٢) صباح الموسوي الاحوازي، مرتكزات المشروع الإيراني في المنطقة العربية، مجلة البيان، العدد ٣٠٧، فبراير ٢٠١٣م.
(٣) عاهد المشاقبة، "إيران و دبلوماسية خط الأوراق"، جريدة الرأي، بتاريخ ١١/٩/٢٠١٢م

(٤) سمير زكي البسيوني، "إيران قوة إقليمية عظمى كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى"، السياسة الدولية، الاهرام الرقمي، بتاريخ ١ يونيو/٢٠٠٦م على الموقع <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=٢٢١٧٢٦&cid=٢٠١٢>

أو وجود سياسة عربية موحدة يمكنها من تطوير إستراتيجية مضادة لها، لذلك يتوجه جزء من الجهود الإيرانية من خلاء عملائها والذين على وفاق معها بولائها المذهبي الشيعي في بقاء الدول العربية مشرذمة لمنع تبلور موقف عربي موحد لمحاصرة الطموحات والأطماع الإيرانية^(٢).

خامساً: المساعي الإيرانية في تملك السلاح النووي

منذ بداية إيران في إعادة النظر في فتح برنامجها النووي فإن من المؤكد بأن الهدف المرجو منه واحد و محدد هو إنتاج القنبلة النووية حيث تطمح وتطمح إيران بأن تكون ضمن "النادي النووي"^(٣)، حيث توجد فناعة كأمله لدى القيادة الإيرانية بأن مسعاها لبناء إيران كدولة كبرى على المستوى الإقليمي لن يتحقق دون امتلاكها للقدرات النووية العسكرية أو السلاح النووي الذي يعد في غاية الأهمية في الإستراتيجية الإيرانية القائمة على تبني سياسة تدخلية شرسة في شؤون الدول الإقليمية، وتوسيع دائرة النفوذ والسيطرة الإيرانية لتشمل اغلب المنطقة وهو نفس الحلم الذي كان يراود شاه إيران السابق حيث اتخذ سياسة فرض النفوذ على المنطقة^(٤)، وكثيراً ما كان يصرح في خطباته ولقاءاته ومقابلاته الصحفية بإعادة أمجاد " قورش" والدولة الفارسية، وكثيراً ما كان يصرح في الاحتفالات بهذه المناسبات، ويلوح باستمرار بقوة إيران الضاربة والدور المرتقب لها في المنطقة وقدرتها في مجابهة التهديدات .

وعليه فقد اتجه الشاه إلى سياسة فرض السيطرة في السواحل الشرقية من الخليج، حيث تعد هذه السياسة أساساً لسياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الحالية، في التهديد المستمر لكل من يحاول تهديد أمنها أو يزعزع من استقرارها، والإعلان المستمر في نجاحها في تطوير أسلحتها ومعداتها الحربية، وذلك في سبيل التأكيد على قدرتها على التعامل مع التحديات التي يكون مصدرها دول المنطقة أو الدول الخارجية كالولايات المتحدة الأمريكية^(٥).

(٢) أحمد صبحي منصور، "محاولة لفهم ما يجري على الحدود اللبنانية الإسرائيلية"، بتاريخ ٩ / أغسطس / ٢٠٠٦، على موقع أهل القرآن ١٣٧=www.ahl-alquran.com/arabic/show-article.php?main-d=١٣٧
(٣) أحمد مصطفى، "إيران تصر على التخصيب والسعي إلى الانضمام للنادي النووي"، على الجزيرة العدد ١٥١٩، بتاريخ ١١/١١/٢٠١٣، على الموقع www.jazirah.com/٢٠١٣/٢٠١٣١١١١/du٥.htm
(٤) مازن محمود علي، "محاكمة النويا الإيرانية"، مركز المزمرة للدراسات والبحوث، تاريخ ٧ /سبتمبر /٢٠٠٣، على الموقع www.almezmaah.com/ar/news-view-٢٥٢٩.html
(٥) حسان حيدر، "التهديد الإيراني ليس نووياً فقط"، على الحياة بتاريخ ٢٦ /سبتمبر /٢٠١٣،

سادسا: أن القيادات المنتخبة والمتلاحقة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية تنقيد بشكل عام بثوابت الجمهورية الإسلامية الإستراتيجية القومية للدولة التي محورها قائم على بناء إيران كقوة إقليمية كبرى، لا تنافسها دولة إقليمية أخرى، وإجبار المجتمع الدولي على الاعتراف بهذه الحقيقة.

الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي أمراً حقيقياً وليس وهمياً، هناك احتلال فعلي من إيران للأراضي الخليجية، فقد قامت إيران وفي غفلة من الزمن كانت البلاد العربية فيها تحت وطأة احتلال واستعمار الدول الأجنبية باحتلال الساحل الشرقي وأكثر من أربع عشر جزيرة عربية^(٢)، ومن أبرز الأراضي التي احتلتها إيران أبان حكم الشاه رضا خان بهلوي إقليم الأهواز عام ١٩٢٥م^(٣)، بالاتفاق مع بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى، والأهواز هي أمارة عربية تقع على الساحل الشرقي للخليج العربي، وكانت تسمى سابقاً "المحمرة أو عربستان" أي (دولة العرب)، كان يحكمها الشيخ خزعل المحيسن^(٤)، واحتلالها الجزر الإماراتية الثلاث، وسنتطرق لكل منهما بالإضافة إلى التدخل في شؤون الدول الخليج الجمهورية العراقية والجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي ، الادعاءات في البحرين، والتدخل في أمن واستقرار الكويت والسعودية من خلال استثمار أوراقها ممن على المذهب الشيعي في الدول العربية .

"في عام ١٨٣٧م غزت القوات العثمانية مدينة المحمرة واحتلتها، ومن ثم استولت على كافة أنحاء المنطقة، وقد أعترف ناصر الدين الشاه القاجاري عام ١٨٥٧م رسمياً باستقلال المحمرة "عربستان" على أنها إمارة وراثية لها سيادتها وقوانينها الخاصة، وقد تأسست إمارة عربستان على يد قبيلة بني كعب، النازحة من الحجاز في القرن السابع عشر الميلادي^(١)، وكانت تتمتع في استقلال ذاتي، وقد استلم الأمير "مزعل بن جابر الكعبي" الحكم على إمارة المحمرة، وقد شهدت الازدهار الاقتصادي وتم فتح نهر كارون (دجيل) عام ١٨٨٨م أمام الملاحة الدولية في المنطقة للمرة الأولى، وقد اغتيل الأمير مزعل بن جابر الكعبي عام ١٨٩٧م، واستلام شقيقه الأمير خزعل

(١) انظر الملاحق، جدول رقم (١).

(٢) انظر الملاحق شكل رقم (١).

(٣) نصار احمد الخزعلي، الأهواز (الماضي - الحاضر - المستقبل)، بغداد، ١٩٩٠، ص ٧٩

(٤) جابر صليل المانع، الاحواز قبائلها-انسابها-امراؤها-شيوخها-اعلامها، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨، ص ص

٥٥-٢٤

الحكم باعتباره الأمير الخامس من هذه القبيلة^(٢)، و تحالف مع بريطانيا حفاظا على استقلال إماراته من الدولتين الإيرانية والعثمانية، وعدت بريطانيا الأمير خزعل في ١٩٠٢م رسمياً بأنها ستقف في وجه أي هجوم أجنبي يستهدف إمارته، وقد لعب دوراً بارزاً في أحداث الربع الأول من القرن الماضي، ففي عام ١٩٠٧م وقعت بريطانيا وروسيا القيصرية على معاهدة قسمت إيران إلى ثلاث مناطق نفوذ، بريطانية وروسية ومحايدة، إلا أن المنطقة لم تذكر في إطار تلك التقسيمات.

في عام ١٩٠٨م، تم اكتشاف البترول في منطقة عربستان، ومن خلال العلاقات الوطيدة مع بريطانيا، منحت بريطانيا الأمير خزعل عام ١٩١٠م، لقب "سير" ووسام K.C.I.E ومن ثم أوسمه وألقاب أخرى، وفي عام ١٩١٤م، ساهمت الحرب العالمية الأولى في تعزيز النفوذ البريطاني في المنطقة، وبالتالي فقد ساعد على تدعيم مكانة الأمير خزعل واستقلال إمارته، ودخلت القوات البريطانية ميناء عبادان للحفاظ على المنشآت النفطية^(٣).

وفي ١٩١٥م، حرّضت الدولة العثمانية العشائر العربية المناوئة للأمير خزعل، وأهمها بني طرف، وربيعه، وبني لام، على الخروج علي حكمه، وإعلان الجهاد ضد القوات البريطانية المتحالفة معه، وقيام الحرب العالمية الأولى وقيام الثورة الروسية عام ١٩١٧م وانسحاب روسيا من إيران بعد أن كانت تتقاسم النفوذ مع بريطانيا، وكان من آثار الحرب العالمية الأولى ظهور عدد من الحركات الانفصالية أهمها التي حدثت في إقليم عربستان، وفي روسيا ظهرت الثورة "البلشفية" الروسية^(٤).

ومع انتصار الثورة الروسية، دفع بالقوى الغربية وخاصة بريطانيا إلى تغيير إستراتيجيتها تجاه المنطقة، حيث أخذت تتخلى شيئاً فشيئاً عن دعمها لاستقلال إمارة الأمير خزعل لصالح إيران قوي وموحد، ليشكل حاجزا إستراتيجيا أمام الشيوعيين الروس ومحاولاتهم الوصول للمياه الدافئة، وبنفس الوقت باتت بريطانيا تخشى من قوة الدولة الكعبية، فاتفقت مع إيران على إقصاء أمير عربستان وضم الإقليم إلى إيران^(٥).

حاول الشيخ الفوز بعرش العراق، و إعلان فشل جهوده عام ١٩٢١م، وفي إطار مساعيه للتصدي لمحاولات رضا خان بهلوي (والد الشاه السابق)، في السيطرة على المنطقة، تحالف الشيخ

(٢) منتديات انساب اون لاين ، الخرائط والقبائل والمدن والقرى ، ومدن الجزيرة العربية ، "المحات عن عربستان ومشخة خزعل الكعبي"، على الموقع MHAREb@MAKTOOB.COM. بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٤م.

(٣) نفس المرجع.

(٤) نعمة الحلو، الاحواز، عربستان، دار البصري، بغداد، ١٩٦٩م، ص ٦١.

(٥) عبد المجيد اسماعيل، عربستان عبر التاريخ، افاق عربية، مجلة ثقافية، بغداد، ١٩٨٠/١١م.

خزعل مع العشائر البختيارية المناوئة لرضا خان عام ١٩٢٢م. أعلن الشيخ خزعل مقاومته لسياسات رضا خان التوسعية، فقام بعرض قضيته على عصبة الأمم عام ١٩٢٤م، وطلب من علماء الدين في النجف إصدار فتوى بتكفير رضا خان. وقد ساهمت الأوضاع رضا بهلوي " قائد الجيش الإيراني " لتتصيب نفسه إمبراطورا على إيران بعد أن احتل رضا خان المنطقة عسكريا عام ١٩٢٥م، وتمكن من بسط الأمن والإستقرار في البلاد بعد اعتقال الأمير خزعل على ظهر طراد بريطاني، ونقل الشيخ خزعل للأسر في قلعة طهران، حيث وضع تحت الإقامة الجبرية، ومن ثم فرضت إيران سيطرتها على المنطقة^(٣).

وبذلك أصبحت الأهواز وعاصمتها المحمرة محل نزاع إقليمي بين العراق وإيران، فأدى اكتشاف النفط في الأهواز خاصة في مدينة عبادان الواقعة على الخليج العربي مطلع القرن العشرين إلى تكالب القوى للسيطرة عليها بعد تفكك الدولة العثمانية "الرجل المريض"، وبعد ذلك عادت تسميتها القديمة الأهواز، بعد سقوط الأسرة القاجارية أثر الاحتلال الروسي لإيران وتولي رضا بهلوي الحكم في إيران^(٤).

واندلعت انتفاضة شعبية عام ١٩٢٨م، في منطقة الحويزة، بقيادة الشيخ محي الدين الزئبق الذي تمكن من السيطرة على المنطقة لأكثر من ستة أشهر، وفي عام ١٩٣٦م، قُتل الشيخ خزعل مسموماً^(١)، وفي عام ١٩٤٠م، اشتعلت انتفاضة كبيرة شاركت فيها قبائل عربية، وعلى رأسها قبيلة من بني كعب بزعامة حيدر بن طلال مطالبة في الاستقلال، وفي ١٩٤١م، احتلت القوات البريطانية المنطقة إبان الحرب العالمية الثانية^(٢).

وبعد عدة أشهر من تأسيس جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥، قام أكثر من ٣٦ شيخ وزعيم قبيلة وعشيرة احوازية وباسم الشعب الاحوازي بإرسال رسالة لقادة وملوك وأمراء الدول العربية، يشرحون فيها حال الإقليم وما يتعرض له أهاليه من تعذيب وسوء معاملة وظلم واستبداد من السلطات الإيرانية، طالبين من الدول العربية المساعدة والوقوف إلى جانب قضيتهم بالخلاص من الاحتلال الإيراني^(٣).

(٣) محمد جوات، "العلاقات العربية الإيرانية في المنظورين الإعلامي والاستراتيجي"، مرجع سابق، ص ١٩٧.

(٤) نشر بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٤م، على موقع <http://www.bh30.com/vb3/bh3027939.html#ixzz٢XLee٦XAp>

(١) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ١٨٩٧-١٩٢٥، دار المعارف المصرية، ١٩٧٠م، ص ٢٣٣.

(٢) نشر بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٤م، على موقع <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(٣) انظر الملاحق، وثيقة رقم (١).

استمر الحال على ما هو عليه إلى ما يزيد عن ١٩ عام دون أي جديد، وفي عام ١٩٦٤م، تم إدراج قضية الاحواز ضمن جدول أعمال مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة، حيث تمت مناقشة القضية والخروج بقرارات لم يكن لها ذلك الأثر في تغيير الوضع في الاحواز، ومن أهم ما تم اتخاذه من قرارات بهذا الشأن التوجيه بإدراج القضية الاحوازية ضمن مناهج التدريس في الدول العربية، والعمل على إثارة القضية على المستويين الدولي والإقليمي، وما لبثت أن عادت القضية في بداية السبعينات لأدراج النسيان^(٤).

كما وبرزت الإطماع الإيرانية أيضا في المنطقة العربية بوضوح تجاه دول المنطقة لاسيما دول الخليج العربي تجسدت وأسفرت عن احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، نظراً إلى أهمية هذه الجزر وموقعها الإستراتيجي بالإضافة أنها غنية في النفط والموارد وثروات الطبيعية، وإطماعها في ضم وابتلاع بعض دول الخليج أو أجزاء منها^(٥)، وعملت على مد نفوذها السياسي والمذهبي إلى الدول العربية بالإضافة إلى تدخلها في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية كما هو حاصل في لبنان وسوريا والعراق والبحرين والكويت والسعودية واليمن،

لجانب سعيها في تصدير الثورة والإيديولوجية الشيعية للدول العربية من خلال عملائها واتباعها الشيعة للعبث في امن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، فهي تجيد استخدام الأوراق وخطها وإلى جانب ذلك، تسعى إيران لامتلاك أسلحة نووية، يمكن أن تشكل تهديداً مباشراً لدول الخليج العربي والمنطقة بأكملها بالإضافة أنها تدير سياساتها الواقعية بناء على إستراتيجية مدروسة، واستغلال الموقف والأحداث، فقد حافظت على علاقاتها مع سوريا، وعملت على توطيدها ودعمها ضد الثورة الشعبوية السورية ضد النظام السوري بشار الأسد حليفها، لجانب نفوذها في لبنان وطرح نفسها كرصيد داعم للمقاومة الفلسطينية، بالإضافة إلى ما تحقق لها مؤخراً من سيطرة شبه كاملة على العراق بعد الاحتلال الأمريكي وانسحابه منها، فيعد زوال العراق كدولة منافسة ومعادله استراتيجياً وتحوله إلى رصيد استراتيجي يضاف لحسابات الإستراتيجية الإيرانية وقوتها، فلم يعد هناك دولة إقليمية تستطيع الوقوف لوحدها أمام المطامع الإيرانية والمد الشيوعي سوى المملكة

(٤) يوسف عزيزي بن طرف، القبائل والعشائر العربية في عربستان، ترجمة جابر احمد، دار الكنوز الادبية، بيروت، ١٩٩٦م، ص ٨٦.
(٥) الزهيري، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي، (احتلال الجزر الإماراتية، التمدد الشيعي، الملف النووي)، مرجع سابق، ص ١٣.

العربية السعودية، واتحاد جميع دول مجلس التعاون الخليجي العربي، والعمل على التنسيق مع الدول العربية كالأردن ومصر والدول العربية والإسلامية التي تعادي التشيع^(١).

وخلال عهد الشاه، كانت العلاقة مع العرب يشوبها الصراع القومي، والخشية الخليجية المستمرة من الأطماع الإيرانية، في منطقة الخليج، خاصة بعد التهديد الإيراني العلني باحتلال البحرين، والإقدام الفعلي على احتلال جزر من الإمارات. وكانت سابقة احتلال لواء المحمرة في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي، وتواطؤ البريطانيين في تسهيل عملية الاحتلال قد خلقت لدى شعوب وقيادات الخليج العربي، خشية وشكوكا مستمرة بحقيقة النوايا الإيرانية. كما أن علاقة إيران بإسرائيل، أبان حكم الشاه محمد رضا بهلوي، تمثل استفزازا حقيقيا لكل العرب .

وجاءت التصريحات الإيرانية في ادعائها بالبحرين بأنها الولاية الرابعة عشرة وتدخلها في الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي والدول المجاورة في بث الفتنة الطائفية الشيعة وتثويرها ضد الأنظمة الحاكمة ، فهي على سبيل المثال تحتل، أرضاً عربية، يعرفها العرب أحيانا بالمحمرة وأحيانا بالأهواز، تضم مدناً عربية عدة، كعبادان والحويزة والأهواز والمحمرة. وهذا اللواء هو بحجم ثلاثة أضعاف فلسطين، وسكانه يتجاوزون ستة ملايين من العرب، كما تحتل جزر دولة الإمارات العربية المتحدة أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى، وتتدخل في كل شؤون العراق الشقيق، منسقة مع قوات الاحتلال الأمريكي، ومساهمة عن عمد في دماره وتفكيته.

وتروج أيضا لمشاريع التفكيك الأمريكية، في المنطقة من خلال إحلال الانتماءات الطائفية، بديلاً عن الهويات الوطنية يؤكد بأنه لا يوجد أي عامل ايجابي يعتقد بأن تصريحات الإيرانية لا تعبر عن القيادة الإيرانية، وأنه ليس لهم أطماع ولا نوايا سيئة بتخريب المنطقة العربية، لكن ما يصدر عنهم من أفعال علانية لا تجعلنا نحسن الظن أبداً بهم، ودليل القبض على الخلايا الإرهابية الأخيرة في المنامة والكويت والسعودية تضع التصريحات في تفسيرها الطبيعي وأنها أمام خريطة إيرانية فيها تورط إيران في لبنان والعراق وفلسطين واليمن و البحرين وسوريا والكويت

(١) موسى محمد العلوانه، "الثورة السورية وتحليل التوازنات والتفاعلات الجو إستراتيجية روسيا، إيران وتركيا والسعودية"، جريدة الدرب الأسبوعية، الأردن، عمان، العدد ١١٤ بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٢م.
٥٩

والسعودية والإمارات، وان إيران بفتحها جبهات في المنطقة تعطي دليلاً آخر على تورطها في تمزيق العرب فيكشف تخطيطها للهيمنة عليهم، فالسياسة الإيرانية تتمحور في التأثير على المنطقة العربية إيماناً منها بأنها العمق الاستراتيجي لدول العربية، وأنها تملك أوراق المساومة الأساسية الطائفية الشيعية ويمكنها مساومة الولايات المتحدة الأمريكية على أمن واستقرار المنطقة وأنها مازالت اللاعب المهم في الخليج، وإنها في إشعال الفتن والحروب في المنطقة تحقق إلى أمريكا منافع اقتصادية بأن تتوجه دول الخليج في شراء السلاح من الولايات المتحدة، فهي تريد إكمال مشروعها الذري العسكري وفرض نفسها دولة نووية.

المبحث الثاني: إيران بعد الثورة الإسلامية الإيرانية ١٩٧٩م

الثورة الإسلامية الإيرانية مرت بمرحلتين، فالمرحلة الأولى بدأت من منتصف عام ١٩٧٧م إلى منتصف ١٩٧٩م، حيث شهدت تحالفات ما بين الليبراليين واليساريين والجماعات الدينية لإسقاط الشاه التابع للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، والمرحلة الثانية التي تم تسميتها بالثورة الخمينية حيث شهدت إيران تعزيزاً لسلطة القمع والتطهير والتعذيب للثوار وزعماء الجماعات الدينية المعارضة للسلطة بما فيهم الثورة الثقافية الخمينية التي انتشرت في الجامعات الإيرانية، وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تكون قد تحولت إيران من النظام الملكي بعد الإطاحة في الشاه محمد رضا بهلوي، إلى النظام الجمهوري عن طريق الاستفتاء باختيار الخميني حيث يعد مؤسس الجمهورية الإسلامية الحالية^(١).

تأتي الانتخابات الرئاسية الجمهورية المتلاحقة في إيران لتؤكد أن الإستراتيجية القومية الإيرانية تركز على الإيديولوجية الدينية التي خطها واعتمدها الإمام الخميني كمصدر أساسي للتوجه السياسي والاجتماعي، ولا تزال أحد أهم ركائزها الحية، بالإضافة إلى العصبية الفارسية، حيث تشكلان قوتي دفع وبقاء نحو سياسات قادرة على الإمساك بقوة بالوضع الداخلي وان القوى الحارسة لها قادرة على حمايتها من التهديدات والأخطار المؤامرات على الصعيد الداخلي، أو تأمر عليها من الخارج، وأن تتشدد في خياراتها الإقليمية والدولية، بشكل يشجع على الاعتقاد بأن التوجه السياسي الجديد يدفع باتجاه مواجهة مع الدول الكبرى ومع العديد من الدول العربية والإسلامية.

(١) نشر على الموقع الإلكتروني، بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٦م، <https://ar.wikipedia.org/wiki>

خاضت انتخابات الرئاسة العديد من التيارات السياسية في الجمهورية الإسلامية، منها تيار السياسة الواقعي يتزعمه أكبر هاشمي رافسنجاني، والتيار الإصلاحي ويمثله محمد خاتمي، وتيار المحافظين يمثله محمود أحمدني نجاد وجاءت الانتخابات الأخيرة ليرأسها حسن روحاني في سنة ٢٠١٣م، ولمدة أربع سنوات لاحقة.

المطلب الأول: إيران في عهد الخميني وفي عهد علي هاشمي أكبر رافسنجاني.
أراد الشعب الإيراني، أن يرحل الشاه، علماً بأن الصراع مع الشاه له تاريخ طويل، أكثر من خمسة وعشرون عاماً، منذ سقوط الحكم الوطني الذي كان يرأسه الدكتور مصدق، والذي أطاحت به المخابرات الأمريكية ليعود الشاه إلى إيران بعد أن هرب إلى أوروبا، وما أن وصل الدكتور مصدق إلى رئاسة الوزراء في المدة ١٩٥١م - ١٩٥٣م، حتى عمل على تأميم النفط الإيراني، وقطع العلاقات مع بريطانيا، فقد هرب الشاه إلى إيطاليا، وقامت القوى التقليدية بزعامه الجنرال زهدي بانقلاب عسكري أدى إلى إسقاط الحكومة الوطنية عام ١٩٥٣م، ولم يرجع الشاه إلى إيران إلا بعد نجاح الانقلاب، فقد مارس الشاه كل الضغوط على أعضاء حزب الجبهة الوطنية، مما دفعهم بالعمل في الخفاء، وعادت الجبهة الوطنية المؤيدة إلى مصدق من جديد إلى الحياة السياسية من خلال حسن نزيه وقد عقدت الجمعية الوطنية مؤتمرها الأول الذي انعقد في نهاية كانون الأول ١٩٦٢م، إلا أن الجبهة الوطنية تفككت وانفصل عنها مهدي بازرگان وأسس حزب أطلق عليه حزب تحرير إيران بزعامته، وتم تأسيس حزب الجبهة الوطنية الثالثة بزعامه الدكتور كريم التي ضمت في صفوفها أنصار مصدق^(١).

يعتبر الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية، قبل الدخول والحديث عن إيران في عهد الخميني وعهد أكبر هاشمي رافسنجاني، نرى بداية أن نتحدث عن واقع الحال في إيران قبل سقوط الشاه في شهر، وعودة الخميني وزمرته من المنفى، فقد فتحت وطأة الهياج العام والاضطرابات في إيران طلب الشاه محمد رضا بهلوي من شاهبور بختيار عضو اللجنة الوطنية بتشكيل حكومة تخلف حكومة الازهاري، فبختيار الذي قضى سنوات في سجن الشاه له ذكريات معه ومع والده الشاه رضا بهلوي، وكان الشاه قد قتل والده في السجن خشية نفوذه وسلطانه، وقبل بختيار بتشكيل

(١) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩م-٢٠١١م، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠١٢م، ص ص ٥٩-٥٢. ولمزيد من التفاصيل انظر محسن ميلاني، انتقال السلطة في إيران الثورة، دراسات إيرانية، ١٩٩٣.

الحكومة، فطرد من حزب الجبهة الوطنية لأنه خالف رأي الحزب الذي ينتمي إليه حيث طلب منه بعدم التعاون مع الشاه بالرغم أن بُختيار ابلغ الجبهة بأنه قبل المسؤولية بشرطين^(٢):

الأول : حل السافاك، ويعني حل جهاز المخابرات والأمن العام الإيراني .

الثاني : مغادرة الشاه لإيران لفترة طويلة يحل محله مجلس وصاية على العرش وبذلك يكون مطلق اليدين في اتخاذ القرارات .

ويتسلم بُختيار السلطة ازدادت حدة التوتر والتصعيد الشعبي، فالدولة الإيرانية باتت في حالة من الفوضى والتشرذم، ولم يستطع التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة، في تلك الفترة بدأ كبار رجال الدولة من تجار وأثرياء ومقربين من الشاه والأسرة المالكة، بتهريب مدخراتهم إلى خارج إيران مغادريها، محملين الحقائب المليئة بالأموال والتي جمعت ونهبت من مقدرات الشعب، وقد بلغت الأموال التي خرجت من البنك المركزي خلال ستة أشهر وأودعت في البنوك الأجنبية (ألف مليون) دولار^(١)، لقد تم خروج الشاه وعائلته من إيران بطريقة مذلة ومهينة، خرج الشعب الإيراني بعدها إلى الشوارع مبهتجاً فرحاً فقد هرب الشاه، توجه الشاه إلى المغرب بناءً على دعوة من الملك الحسن، لكن الشاه لم يبق أكثر من ثلاثة أيام غادر بعدها إلى جزر الباهاما في البحر الكاريبي، على أمل العودة القريبة إلى إيران فالشاه كان يعتقد بان خروجه وابتعاده سيكون بمثابة تهدئة للأجواء، عاقداً آماله على ثلاثة عوامل لم تتحقق وهي:

١- تغيير السياسة الأمريكية نحوه.

٢- قادة الجيش الذين بقوا أوفياء معه، إلى الساعة الأخيرة، إلا أنهم لم يحركوا ساكن بعد خروجه ولم يمتثلوا بسحق الثورة .

٣- لم ينجح بُختيار في معالجة الأزمة العارمة.

توقعات لم تتحقق وكان مصيرها الفشل لتبدو الأمور أكثر وضوحاً أمامه، فعودته أصبحت غير مؤكدة، وبالنسبة إلى العامل الأول، فالسياسة الأمريكية، لم تتغير بل كانت السبب الداعم

(٢) موسى الموسوي، "خطر كتاب عن الثورة الخمينية وعن الخميني في إيران الثورة البانسة طبعة ٢٨ ٤١ هـ - ٢٠٠٧ م"، يسمح لجميع دور النشر ومواقع الانترنت، طبع ونشر هذا الكتاب أو ترجمته بدون مراجعة المؤلف، على الموقع

http://stars.wapka.mobi/forum2_theme_983718.xhtml?tema=0&report_spam=10903878

(١) جعفر حسين نزار، الثورة الإسلامية في إيران - الشعب والثورة، ١٩٧٩ م، ص ص ١٣ - ٢١

لسقوطه، وذلك ما كان ظاهر فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية ضد سياسة الشاه القمعية التي كان يمارسها مع شعبه وتجاه معارضييه مطالبة إياه مراراً بالتغيير والحد منه قوتها، حيث كان الرئيس كارتر قد وجه له النصح بهدف التخفيف من حالة الغليان والعنف والرفض الشعبي الإيراني تجاه سياسته ووجوده في السلطة، وذلك من خلال إعطاء الحرية المناسبة للشعب الإيراني، إلا أن الشاه لم يستجيب لذلك ولم يغير أسلوبه القمعي والوحشي، وقد كان الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) من الحزب الديمقراطي، قد التزم أمام شعبه والعالم حيث فاجئهم عندما تحدث عن حقوق الإنسان، ووعد الشعب الأمريكي والعالم بأن سياسة حكومته، هي الوقوف لجانب الشعوب المضطهدة التي يمارس عليها الطغيان من قبل حكامها المستبدين، وأنه لا يناصر حاكماً ظالماً مهما كانت الصداقة التي تربطه بالولايات المتحدة الأمريكية، وبلك يكون النظام في إيران المتمثل بالشاه محمد رضا بهلوي في رأس قائمة ومهام الرئيس، لقد فوجئ الشاه من موقف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، فقد كان الشاه من ابرز مؤيدي سياسته الحزب الجمهوري ورؤسائه في الولايات المتحدة الأمريكية، عكس الحزب الديمقراطي.

لقد نسي الشاه بأن تلك الصداقة لن تكون أهم من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد إحدى أهم مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية، لم يكن بوسع كارتر مساندة صديقة الحميم الشاه، بعد أن قطع عهداً ووعداً على نفسه أمام الشعب الأمريكي والعالم، فالصحف الأمريكية، بدأت تكتب وتكشف عن الحقائق المؤلمة عن التدخل الأمريكي في عهد جيرارد فورد في إسقاط حكومة البيندي في تشيلي، وإسناد حكومة العسكر فيها، أدرك الشاه وتأكد من الموقف الأمريكي الجديد الرفض لوجوده والداعم لسقوطه، كما عرف الشعب الإيراني أن القوة التي كانت تساند الشاه، غيرت موقفها الداعم للنظام المستبد الحاكم في إيران، مما كان له الأثر والدور الأهم في استمرار تصاعد حدة الثورة والتأكيد على مطالبها بإنهاء حكم الطاغية، أمام تنازلات الشاه والتي بدت بدون أي فائدة، كإقالة رئيس وزراءه "عباس هويدا" بتهمة الفساد والاستغلال وابعد جنرال نصيري رئيس السافاك سابقاً بعد أن عينه سفيراً في باكستان إلى طهران ليعتقل مع عباس هويدا وبنفس التهمة وحمله مسؤولية خراب البلاد ودمارها، وفي تلك المرحلة وجدت الفئات السياسية المناهضة للشاه أن الفرصة مواتية لها، وعليها أن لا تُعطي فرصة للشاه بالعودة^(١).

وعلى أثر تلك الأحداث المتسارعة في المشهد الإيراني حصلت مواجهة دموية بين الشعب والجيش في تبريز، واستخدم الجيش الطائرات لضرب المتظاهرين، مما أسفر عن ارتفاع حدة غليان الشعب والتحول إلى العصيان المدني، بامتناع الموظفين عن العمل، وأخذ الطلاب المدارس في

(١) نفس المرجع، ص ١٥١، وللمزيد انظر نبيل سعد، البطانة الصالحة، جريدة اخبار الخليج، عدد ١٢٨٤٥، ٢٩ مايو ٢٠١٢م.

المتوسطة والثانوية يلقون الأناشيد الحماسية ضد الشاه، وكانت هناك مواجهة في الجامعات مع الجيش والسافاك، مما أدى إلى ارتباك في مفاصل الجيش والحكومة كان آخرها يوم الجمعة الأسود الذي أطلق على المتظاهرين في طهران، مما أدى إلى استشهاد العديد من النساء والرجال والأطفال والحوامل اللواتي يتقدمن المظاهرات^(٢).

على أثر ما جرى من مواجهات دامية كان حصيلتها العشرات من القتلى والدمار في البلاد، وبعد أن أصبحت الصورة أمام الشاه واضحة المعالم، فالثورة لن تتراجع في التصعيد ولن تغفر للنظام الدماء التي أريقت، فقد وصل نداء الشعب إلى العالم مطالباً برحيل الشاه والخلص من نظامه الفاسد، ظهر الشاه على شاشة التلفاز الأمريكية، مخاطباً شعبه " لقد سمعت ندائكم، وها أنا أعتذر إليكم سأفعل ما تأمرون، وها أنا أمد يدي إلى رجال الدين العظماء ليساعدوني في حل مشاكل البلاد"، لقد جاء خطاب الشاه متأخراً، وما بدا عليه الشاه من ضعف واستجداء لعطف الشارع الإيراني لم يعد مؤثراً، ولم يعد لاعتذاره قبول، فبواحد سقوط الشاه وانتهاء نظامه الفاسد أصبح مؤكداً، وعرف الشعب أن مليكه قد بدا في الانهيار والتلاشي وقد بدأ يطلب العون من أعدائه ومن ينتظر من العدو الخير والمرحمة فقد خاب وحانت ساعة نهايته فأجهز الشعب والفئات السياسية المناهضة له على ملكه^(١).

فخطاب الشاه قبل ثلاثة أشهر من خطاب الاعتذار مازال حاضراً وعالقاً في مسامع الشعب الإيراني، واصفهم أعداءه ومعارضيه وفي مقدمتهم رجال الدين وعلى رأسهم الخميني "بالكلاب النابحة، التي لا تستطيع رؤية القمر المنير"، فهذا هو الخطاب الذي زاد من سخط الساخطين واتحاد المعارضين، لقد كون الشاه بسياسته القمعية ودكتاتوريته قاعدة كبيرة من العداء مع الفئات السياسية والشعبية في البلاد مما نتج عنه أن اتحدت كل تلك المكونات الفئات على العدو المشترك، وبما أن الشعب يتغلب عليه روح الإيمان فكان لا بد من استغلال هذه الروحية سيما أن العداء كان قائماً بين رجال الدين والشاه، وقد أجمعوا أمرهم على من هو في رأس قائمة المناوئين، وهو الخميني الذي كان قد نفي خارج البلاد فترة قضاها في تركيا والعراق وفرنسا^(٢).

(٢) الموسوي، "أخطر كتاب عن الثورة الخمينية وعن الخميني في إيران الثورة البائسة مرجع سابق، ص ٨-١٣.
(١) معادي اسعد صوالحة، شاه إيران المتهم بالعمالة، وكالة مغرس الإخبارية، نشر بتاريخ ٢٠١١/٩/٣٠م، على موقع الوكالة الإلكتروني www.meghress.com

(٢) فقد ارتأت الفئات السياسية أن تتخذ من هذا العجوز الذي اشرف على الثمانين قائداً للضلال، حيث خيل إليهم وإلى الناس بأن اختيار آية الله الخميني قائد للثورة، يعطي تماسكا للشعب الإيراني في نضاله، حيث سيجمع كل القوميات، والأصناف، والأديان، حيث أن المجتمع الإيراني يتكون من قوميات وأديان عديدة، في الواقع لا توجد إحصاءات بالنسبة لهؤلاء، حيث يوجد في إيران أديان متعددة منها المسيحية، واليهودية، والزرادشتية^(٢)، وقوميات منها الفرس يبلغ العدد، ٣٦,٨ مليون نسمة وثمانمائة ألف، والاذري ٩٨٠,٦ مليون وثمانمائة وثمانون ألف، والتركماني، ٧,٧ سبعة مليون وسبعمائة ألف، والأكراد ٤,٩٥ مليون وثمانمائة وخمسون ألف، والعرب ٢,٨٣ مليون وثمانمائة وثلاثون ألف، والبلوش والجنسيات الأخرى ٢,٨ مليون وثمانمائة ألف، يمثل المسلمون ٩٨% من السكان ومن

لقد اجتمعت الأحزاب والفئات السياسية والشعبية كلها على إسقاط النظام الفاسد والخلاص منه، وبما أن كل حزب وفئة كانت ترى نفسها أولى وأحق بتولية أمور البلاد إذا ما قدر لها النجاح في ذلك، فقد استقر رأيهم على اختيار زعيم يقود ثورة التغيير، وهو على حد (زعمهم) يجب أن يكون ممن لا تكون لديه أطماع في السلطة وفي الحكم، فوقع الاختيار على الخميني، وهذه الأحزاب والفئات التي لها الفضل في إسقاط النظام بعد أن تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمها إلى الشاه ونذكر بعضها لا على سبيل الحصر^(١):

١. الجبهة الوطنية والتي كانت ترى في مصدق رائدا لها .
٢. جبهة المقاومة الشعبية التي أسسها الأمام الزنجاني، والمهندس بازركان، بعد أن انشقوا من الجبهة الوطنية وكانت لهاتين المجموعتين نفوذ كبير في الأوساط الجامعية وفي البازار (المركز التجاري لطهران والمراكز التجارية في مدن أخرى) .
٣. مجاهدين خلق:

وهو الحزب الذي أسسه موسى خياباني ومسعود رجوي وغيرهما وبدؤوا يعكرون صفو النظام بالمقاومة المسلحة وكان الأب الروحي لهؤلاء الطالقاني والتف حول هذا الحزب شباب المدارس والجامعات، والذين وصفهم الشاه بالماركسيين الإسلاميين، لقد كان لمجاهدين خلق الدور البارز والعظيم في نجاح الثورة، وفي عام ١٩٨١م حدثت تغييرات في المواقف السياسية بين المجاهدين وزعماء الثورة مما نتج عنه قيام السلطة بإعدام آلاف من الفتيان والفتيات في غضون ثلاثة أشهر.

٤. كبار رجال الدين:

والذين اضطهدتهم سلطات الشاه في خلال السنوات التي تلت المجابهة الدامية بين الشاه والزعامة الروحية وكان لهؤلاء نفوذ واسع بين صفوف الشعب أمثال، آية الله الطالقاني والإمام السيد حسن أقمي والإمام الشيخ بها الدين المحلاتي والأمام الخاقاني، فرغم التناقض الذي يسود مبادئهم وفكرهم العقائدي مع فكر الخميني إلا أن الهدف وحد صفوفهم في الخلاص من الشاه وبأي ثمن.

٥. الخميني وأعوانه من رجال الدين داخل إيران وخارجها .

لقد خيل للفئات السياسية والحزبية المناهضة للشاه أن اختيار الخميني سيوحد المجتمع الإيراني بكل أطيافه وأديانه وقومياته، ولم يعتقد احدهم بأن الخميني سيخون تلك الثقة وان يستغل منصبه، والفئات السياسية التي أجمعت عليه، وأنه سيرتكب خيانة عظيمة تتجاوز حدود العقل والمنطق

الشيعة ٩١% ومن السنة ٧,٨% والمسيحية يمثلون ٧,٠% واليهود ٠,٣%، والزرادشتيين ١,٠% ومن أتباع سائر الأديان الأخرى ١,٠%
(١) الموسوي، "أخطر كتاب عن الثورة الخمينية وعن الخميني في إيران الثورة البانسة، ٢٠٠٧م"، مرجع سابق، ص ص ٢١-٢٣. ٦٥

والتصور، وانه سيكون أسلوبه وتصرفاته أكثر استبدادية وظلم من الشاه، وانه سيكون أسوأ من الشاه في علاقاته مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية التي يتظاهر لهم في العداة والحقيقة تعاون ومصالح، إلا أن الشاه كان يعلن عن ذلك أمام الجميع، وأما الخميني فقد استنكر جميع من وقفوا بجانبه في إنجاح ثورته، في التعامل والمعاملة والعمالة والعلاقة بينه وبين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، والمجازر والسجون التي ارتكبها في حق المعارضين للسياسة والذين وقفوا معه .

- سقوط الإمبراطور والإمبراطورية .

قوبل وصول الخميني بالترحيب والارتياح من أنصار الثورة، ففي ١ شباط ١٩٧٩م وصل الخميني وحاشيته الأراضي الإيرانية بعد غياب دام لما يزيد عن أربع عشر عاماً قادماً من منفاه الأخير في فرنسا، على متن للخطوط الجوية الفرنسية لمطار مهرباد^(١)، وفي إشارة لموسى الموسوي "بأن عدد المستقبلين ٦ ملايين شخص"، وصل الخميني دون أية عراقيل فالطائرة التي أقلته وحاشيته كانت بقيادة طيار إيراني موالى للشاه، والذي كان بإمكانه إنقاذ النظام الملكي بالتخلص من جميع رموز الثورة وإنهائها في سماء إيران، ولكنه لم يفعل وقد جازى الخميني هذا القائد بالإعدام^(٢).

وبوصول الخميني طهران انتهت آمال بختيار ونظام الشاه بالعودة إلى إيران رغم دعم ووقوف الجيش بجانبه^(٣)، حيث أعلن فور وصوله عدم شرعية حكومة وأمر بتشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة برئاسة بازرگان، في تلك الفترة التي رافقت التغيير عاشت إيران حالة من الفوضى والتخبط، حيث لم يعتبر بختيار ان قرار الخميني بإبعاده قراراً شرعياً وبأن حكومته ما زالت مستمرة في قيادة البلاد، مما دفع بالخميني إعلانه حالة العصيان المدني والذي استجابت البلاد إليه، وتمت مهاجمة الثكنات العسكرية والسفائك، وحدث صدام بين الشعب والجيش، وقد قتل بعض قادة الوحدات والثكنات العسكرية للدفاع عن مؤسساتهم العسكرية، رغم مطالبة قائد الجيش بإبقاء قواته على جانب الحياد، وفي نهاية الأمر تولى الجيش عن بختيار مما دفعه للفرار إلى خارج البلاد

(١) النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠١١، مرجع سابق، ص ٧٩.
(٢) الموسوي، "خطر كتاب عن الثورة الخمينية وعن الخميني في إيران الثورة البائسة"، ٢٠٠٧م، مرجع سابق ص ٢٤.
(٣) جمال صبحي عطية، "الظاهرة الخمينية والصراع على السلطة، مركز دراسات الخليج العربي"، جامعة البصرة، ١٩٨٣م، ص ص ٩-١٠.

متجهاً إلى باريس، وهناك فشل النظام الإيراني في اغتياله في عام ١٩٨٠م^(٤)، وقد استطاع معارضوه فيما بعد اغتياله في باريس في ١٦ آب ١٩٩١م^(٥).

نجح الخميني في إقناعه للإيرانيين بكل فئاتهم ومستوياتهم بأنه الرجل المناسب لقيادة الثورة والبلاد، حيث عمل من خلال تعيينه للمهندس بازرگان كأول رئيس للوزراء، ولم يكن من حاشيته إلا القليل ممن وصلوا إلى السلطة، دليلاً قاطعاً على التزامه بالنهج الذي أعلنه للشعب كافة، وأبدت إيران رغبتها في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، ووضعت حراسه على السفارات، وتوجه رئيس الوزراء بازرگان بحديث ودي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن إيران ستسلم النفط لجميع زبائنها بما فيهما الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن أيضاً عن تهديد وعقوبات للأشخاص الذين يعرقلون أو يناهضون الحكومة الإسلامية، بإعتبارها "بالفقه الإسلامي الثورة ضد حكومة إلهية هي ثورة ضد الله والثورة ضد الله كفر وله عقاب وخيم"^(١)، ولكن في حقيقة الأمر لم تكن أفعال الخميني إلا واجهة رسمية اختيرت كحل توفيق يرضي الأطراف المتصارعة، إلى أن يحين حسم الأمور^(٢)، وخلال بضعة أيام سيطرت اللجان الخمينية على الحياة السياسية في البلاد، وأعدمت المحاكم الإسلامية بعض كبار شخصيات النظام البهلوي السياسية والعسكرية

وبعد مرور أقل من شهرين على وصول الثورة الإسلامية للسلطة، جرى أول استفتاء شعبي حر عام في البلاد تم من خلاله اختيار نظام الجمهورية الإسلامية كنظام رسمي للبلاد بنسبة (٩٨٪ من المقترعين)، وسيطر كبار رجال الدين على مقاليد الأمور في البلاد بعد أن قضوا على منافسيهم من يساريين وعلمانيين في ذلك الاستفتاء، لتبدأ إيران بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية^(٣). ومن ثم قامت السلطة بوضع مجلس شورى الخبراء والذين أوكلت لهم مهمة تدوين الدستور، ثم انتخاب ممثلي الشعب لمجلس الشورى الإسلامي. وبينما كانت تسير قافلة الثورة في طريق الإصلاح، والبناء والحرية، وفي المجال الاقتصادي، قامت الحكومة الإيرانية بحل الكونسورتيوم النفطي الدولي في حزيران ١٩٧٩م، وأممت المصارف وشركات التأمين والشركات الصناعية الرئيسة وأعدت النظر

(٤) النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠١١، مرجع سابق، ص ص ٨٠-٨١.

(٥) كينث آر، تيمرمان، العد العكسي للأزمة المواجهة النووية المقبلة مع إيران، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ٢٠٠٦، ص ١٩٢.

(١) محمد خاتمي، مطالبات في الدين والإسلام والعصر، ٣، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٩م، ص ١٣٥.

(٢) صلاح أبو النجا، "إيران من مشروع الثورة إلى شرعية الدولة"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٧، يوليو ١٩٧٩م، ص ١٠٠.

(٣) نشر على الموقع الإلكتروني، <http://arabic.irib.ir/Monasebat/E-khomeini/Sirat7.htm>

في خطط الاستثمار والتجهيزات. فألغت الكثير من العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية ولاسيما المتعلق منها بمجال الطاقة الذرية^(٤).

لقد خالف الخميني كل التوقعات والالتزامات التي وعد بها الإيرانيين ، فقد فرض قوته وسيطرته على البلاد واحتكر السلطة لنفسه ولحاشيته، فقد أقسم أمام العالم أنه وحاشيته لا يطمعون في شيء من مكاسب الثورة، وإنهم لا ينتظرون على أفعالهم جزاءً ولا شكوراً وأنهم سيعتزلون السياسة عندما تتجح الثورة، وبأنهم اختاروا مهمة التدريس ونشر التعاليم الدينية من خلال عودتهم إلى مدارسهم الدينية في مدينة قم، يقرءون ويؤلفون، ويدرسون، وبأنهم سيتركون الحرية المطلقة للشعب في اختيار النظام الذي يريده ويحبذه^(١).

اتخذ الخميني طريق وإستراتيجية مدروسة ومُحكمة للسيطرة واحتكار السلطة في إيران، مستغلاً معاناة الشعب الإيراني من ظلم واستبداد فترة حكم الشاه، وبأنه المنقذ والمخلص لهم من الذل والاستبداد، ومستنداً على التقية وإيمانه بها، ولم يظهر الخميني في الأيام الأولى بعد نجاح الثورة ما كان يضمه في قلبه لطهران، ولم يكن يلتزم بمواعيده، وبعد أن عاد إلى قم، اخذ الخميني يستقبل الجماهير والحشود خاطبا بهم بالخطب الرنانة اليومية كمرشد للثورة، وتؤثر خطبة الحماسية بالمجتمعين على بابه وفي نفس الوقت كانت زمرته قد أسست واستولت على أهم المرافق الحيوية التي تعد من أهم مفاصل الدولة ودعائمها، والتي تكون قد ثبتت كيانها ووجودها ومكاسب الثورة الخمينية، وأهم هذه المرافق الحيوية في البلاد^(٢):

١. الحرس الثوري ، الذي تم تشكيله منذ الأيام الأولى من نجاح الثورة .

٢. اللجان الثورية التي شكلت في المساجد وعلى رأس كل واحدة منها رجل من رجال الدين المحسوبين على الخميني .

٣. المحاكم الثورية التي بدأت بتصفية المعارضين ورجال العهد الملكي فوراً .

٤. الإذاعة والتلفاز .

وفي الأسبوع الأول من العهد الجديد، حكمت محكمة الثورة من خلال إجراءاتها للعديد من المحاكمات السورية الغربية والسريعة على خمسة من رجال العهد القديم بما فيهم الجنرال نصيري

(٤) الموسوعة العربية بتاريخ ١٣/٧/٢٠١٣، <http://www.arab-ency.com/indexh>

(١) الموسوي، "خطر كتاب عن الثورة الخمينية وعن الخميني في إيران الثورة البائسة"، مرجع سابق، ص ص ٩-١٠.

(٢) نفس المرجع ، ص ص ٢٣-٢٥.

رئيس السافاك واعدموا فور صدور الحكم على سطح المدرسة التي كان يسكنها الخميني في طهران، رغم ما قد يكون لهم من فائدة لما لديهم من معلومات عن العهد القديم، وأعلن بازركان ان لا علم له بهذه المحاكمات وبالإعدامات وانه لا يرضى إلا بمحاكمات عادلة وفق أصول متبعة في كل أنحاء العالم، ولكن نداء بازركان لم يلق إذنا صاغية واستمرت المحاكم في محاكماتها وظهر للشعب أن الخميني هو وراء هذه المحاكمات وهو الذي يعين القضاة بأمره الخاص، وهكذا ظهرت قوة تنفيذية جديدة تفعل ما تشاء وتحكم ما تريد ولا سلطان للدولة عليها، وبالرغم أن الخميني قد أعلن للشعب بان تلك المحاكم مؤقتة ولن تدوم وبان المقصود من وجودها تصفية رجال الشاه، وبان النظام في طهران سيقوم باستبدال تلك المحاكم بالشرطة، وسيقوم بدمج حرس الثورة في الجيش الإيراني، وصدق الشعب تلك الادعاءات وبأنه في الطريق إلى الحرية.

ولم تظهر نوايا الخميني إلا عندما تشكل المجلس التأسيسي لوضع الدستور الجديد للجمهورية الإسلامية الإيرانية، أي بعد خمسة أشهر من نجاح الثورة، حيث لعب الحزب الجمهوري الإسلامي - والذي قامت على تأسيسه مجموعة من حاشيته وفي مقدمتهم محمد حسين البهشتي، ورافسنجاني، وخامنئي، واردبيلي، وكنى - دوراً كبيراً في تزوير انتخابات المجلس التأسيسي، بفوز ستين عضواً من موالي الخميني ليكون المجلس برئاسة منتظري، وافر المجلس التأسيسي دستور الجمهورية الإسلامية في مائة وعشرين بندا، في ضمنها بنود تندى منها الجباه وتشمئز منها النفوس وتضحك منها الثكلى، أنها البنود المتعلقة بولاية الفقيه^(١)، أو بالأحرى بنود أقرت العبودية والذل والهوان للشعب وأعطت للفقيه الحاكم الجبروت والاستبداد والسلطة المطلقة الإلهية على البشر يستعملها أنى ومتى شاء، وعندما أعلنت الصحف بنود الدستور صعق الشعب من أعظم مهزلة من مهازل العقل البشري في التاريخ الحديث، حيث يثور شعب للخلاص من ملك يستبد به مناقضا للدستور، وإذا به يبتلي بفقيه حاكم يستبد به بنص الدستور، وهكذا ادخل الخميني اسمه في الدستور بصفته مرشدا للثورة والفقيه الذي يحق له حكم البلاد، وأعطى لنفسه صلاحيات أكثر مما كان الشاه يتمتع بها في الدستور القديم، فأعطى لنفسه الحق في عزل رئيس الجمهورية، وتنصيب الوزراء وعزلهم، واختيار المدعي العام ورئيس المحكمة العليا، كما نصب نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة .

(١) ايلين بولينو، مرايا فارسية، نيويورك، الصحافة الحرة، ٢٠٠٠، ص ٨٧.

لقد كان موقف الزعماء الدينيين من هذا الدستور موقف استنكار واشمئزاز، وأعلنوا استنكارهم لهذا الدستور الذي يتناقض وروح الإسلام، "وكاد الإمام شريعة مداري أن يقتل على يد زمرة الخميني اثر مخالفته للدستور"^(٢).

ولاية الفقيه : تلك المؤامرة الكبرى على الإسلام، ولد انطبعا لدى الكثيرين بأنه لا يرغب بالسلطة وأنه يرغب بأن يكون المرشد الروحي صاحب سلطة، لكنه بمهارة اختار التوقيت المناسب لإزالة كل أعداءه وحلفائه الذين باتوا عقبة أمامه وأن يطبق نظام ولاية الفقيه في جمهورية إسلامية يقودها بنفسه^(١).

في يونيو، أعلنت حركة الحرية مشروع الدستور، وأشارت إلى إيران باعتبارها جمهورية خمينية، يتضمن مجلس صيانة يتمتع بحق نقض التشريعات المتعارضة مع الإسلام، لكن دون وصي فقيه حاكم، أرسل الدستور إلى "مجلس الخبراء" المنتخب حديثاً ليعرض أمام أعضاءه الذين حاز حلفاء الخميني على الغالبية بينهم، رغم أن الخميني كان قد أعلن بأن الدستور "صحيح" إلا أنه هو والمجلس أعلنوا رفضهم له، وصرح الخميني بأن الحكومة الجديدة يجب أن تكون قائمة "بنسبة ١٠٠٪ على المذهب الشيعي".

وبوضع مجلس الخبراء دستوراً جديداً أوجد من خلاله منصب القائد الأعلى للخميني، ومنحه السيطرة على الجيش والأجهزة الأمنية، والحق في نقض المرشحين للمناصب، كما أقر الدستور بانتخاب رئيس جديد يتمتع بصلاحيات أضيقت، لكن المرشحين يجب أن يحوزوا على الموافقة المباشرة من القائد الأعلى (عبر مجلس صيانة الدستور)، وقد أصبح الخميني نفسه رئيساً للدولة مدى الحياة باعتباره "قائد الثورة"، وعندما تمت الموافقة على الدستور في استفتاء أجري في كانون

^(٢) وكالة اهل البيت (ع) للأخبار، على الموقع www.abna.ir.com

^(١) ايلين بولينو، مرايا فارسية، مرجع سابق، ص ٩١. أيضا تعرف ولاية الفقيه ي مصطلح سياسي ظهر حديثا في الفقه الشيعي. حيث يعتبرها فقهاء ولاية وحاكميه الفقيه الجامع للشرائط في عصر غيبة الإمام الحجة، حيث ينوب الولي الفقيه عن الإمام الغائب في قيادة الأمة وإقامة حكم الله على الأرض.

الأول/ديسمبر ١٩٧٩م أصبح "المرشد الروحي الأعلى"، وتقدم رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر إثر شعوره بالضعف وخلافه مع ما آلت إليه البلاد باستقالته"^(٢).

ويمكننا بيان انجازات بازركان خلال توليه أول حكومة انتقاليه من خلال قراءة نص ما جاء في كتاب استقالته حيث جاء في كتاب الاستقالة بقوله "أطلب من الشعب الإيراني أن يعذرننا ويغفر لنا خطايانا، وأني سعيد جداً لأنني قمت خلال تسعة أشهر بخدمة الشعب الإيراني الذي كانت حكومتي دائماً موضع ثقته وثقة الإمام، الذي كلفني المهام الآتية :

- ١- إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية .
- ٢- إجراء الاستفتاء العام حول الجمهورية .
- ٣- وضع الدستور الإيراني .
- ٤- قيام المجلس التأسيسي، وانتخاب البرلمان .

ولقد استقلت من منصبى لأنني وجدت جميع الأبواب موصدة في وجهي وجاءت استقالتي على أثر استقالة زملائي المتتالية"^(١).

فمن خلال كتاب الاستقالة يتبين بأن استقالته جاءت نتيجة عدم استطاعته تنفيذ ما يريد من إجراءات، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ما قام به زملائه من تقديم لاستقالتهم، وصل الخلاف بين بازركان وآية الله الخميني حول العديد من الأمور منها فضيحة رهائن السفارة الأمريكية في طهران، والاستفتاء على تسمية جمهورية إيران الإسلامية، والاستفتاء على الدستور، واستقلالية المؤسسة القضائية^(٢)، بالإضافة إلى شكواه من تجاوزات اللجان الثورية^(٣).

أكد الخميني وفي كل المناسبات بأنه لم يأتي لإيران طمعاً في الحكم، كما أن شعب إيران لم يتوقع من شخصية دينية كالخميني أن يخدعه، و لا بد من الإشارة أن الخميني لم يكن هو الزعيم الديني الوحيد في الثورة، بل كان هناك ممكن كان لهم اليد والدور القيادي في تحقيق أهداف الثورة ونجاحها، حيث عادوا إلى بيوتهم غير راضين عما وصلت إليه الزعامة الدينية، أمثال الإمام السيد

(٢) الموسوي، "أخطر كتاب عن الثورة الخمينية وعن الخميني في إيران الثورة البائسة"، مرجع سابق، ص ص ٢٣-٢٦.

(١) ابو النجا، "إيران من مشروعية الثورة الى شرعية الدولة"، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٢) نفس المرجع، ص ١٠٢.

(٣) عبدالله ثروت هادي، نتائج الانتخابات الإيرانية الرئاسية الثامنة وتشكيل حكومة خاتمي المقبلة، دراسات سياسية و استراتيجية، جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية العدد ١٠، ٢٠٠١، ص ١٩.

كاظم شريعة مداري، والإمام القمي، والإمام الزنجاني، والإمام الطالقاني، والذين ساهموا بدخول الثورة إلى السلطة وهؤلاء الأئمة الأربعة عارضوا استيلاء الخميني وزمرته على الحكم بالنار والحديد واعتبروا الدستور مزورا والانتخابات مزيفة وأعلنوا أن كل ما يبني على الفاسد فاسد أيضا^(٤).

وعلى أثر قبول الولايات المتحدة لجوء الشاه إليها للمعالجة، قامت القوى الطلابية الإسلامية المتشددة في إيران بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٧٩م، باقتحام سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في طهران وقاموا باحتجاز ستون رهينة أمريكية، واشترطوا تسليم الشاه لمحاكمته مقابل الإفراج عن الرهائن، كما وقد نتج عن هذا العمل أن تم اعتقال جواسيس أمريكيين الذين كانوا يعملون تحت غطاء العمل الدبلوماسي في طهران، فدعم الإمام الخميني هذا التحرك الطلابي وأيده، واعتبر عملهم هذا امتداداً للثورة، واستمرت الأزمة ما يريد من العام، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالرد على ما قامت به إيران بتجميد الودائع الإيرانية في بنوكها والتي تبلغ ٢٢ مليار دولار.

ورفضت الطلب الإيراني باسترداد الملك المخلوع لمحاكمته، كما أنها عملت على دعم أنصار الملك المخلوع في إعادة تنظيم أنفسهم للعودة للإطاحة بالثورة وتسلم السلطة، مما فجر غضب الشعب الإيراني المسلم ضد أمريكا وأعمالها العدوانية، وعندها وقام الطلاب بنشر وثائق السفارة الأمريكية في مجموعة من خمسين كتاب تحت اسم "وثائق وكر التجسس الأمريكي في إيران". إن هذه الوثائق الدامغة كشفت الستار عن أسرار التجسس والتدخل الأمريكي الذي لا يحصى في إيران وسائر دول العالم، وفضحت أسماء الكثيرين من عملاء أمريكا وجواسيسها وأساليبهم والفتن السياسية الأمريكية في شتى نقاط العالم، وبعد وفاة الشاه أواخر تموز ١٩٨٠، نجحت الجزائر في إقناع إيران بالإفراج عن الرهائن الأمريكيين في كانون الأول ١٩٨١، وأدى ذلك إلى تخفيف حدة الأزمة الدولية^(١).

أما على الصعيد الخارجي، فقد نشبت الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠م - ١٩٨٨م)، وتآزمت العلاقات الإيرانية مع الدول العربية (باستثناء سورية وليبية)، ومع الدول العظمى، في حين تعزز نظام الثورة الإسلامية في إيران التي أضحت إحدى القوى الإقليمية الفعالة التي يحسب لها حساب، وحاول العمل على مد الثورة أو ما سُمي تصدير الثورة إلى المناطق المجاورة، وأن

^(٤) <http://www.marefa.org/index.php>

^(١) الموسوعة العربية، بتاريخ ١٣/٧/٢٠١٣، <http://www.arab-ency.com/indexh>

قيام الحرب العراقية الإيرانية كانت من نتائج تلك السياسة^(١)، كما قضت الحكومة الإيرانية الإسلامية على الحركات الانفصالية في مقاطعة أذربيجان الإيرانية وكردستان والأقاليم التركمانية وشنت حملة عنيفة على حكومة واشنطن.

- إيران في عهد علي أكبر هاشمي رافسنجاني

بعد سقوط الشاه وتولي الخميني للحكم عين علي أكبر هاشمي رافسنجاني في مجلس الثورة، وشارك في تأسيس الحزب الجمهوري الإسلامي، وأسس لنفسه قاعدة سياسية كمتحدث في البرلمان الإيراني في الفترة من (١٩٨٠-١٩٨٩)، وتولى مهمة رئاسة القوات المسلحة في الفترة من (١٩٨٨-١٩٨٩)، وخلال تلك الفترة تعرض رافسنجاني لموجة واسعة من الانتقادات لاتفاق السلاح مقابل الرهائن الذي أبرمه مع أعضاء من إدارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رونالد ريغان (١٩٨١-١٩٨٩)^(١)، وقد أترف بأن الصفقة كانت ضرورية لمصلحة إيران بسبب ظروف الحرب، ومبادرة أطلقناها نحن وظلت تحت سيطرتنا لكن الوضع السياسي الملوث هو الذي يسمح أحياناً للبعض أن يقول ما يشاء ويرى انه استطاع إيجاد انشقاق حقيقي في الإدارة الأمريكية، وأزمة ظلت تعصف وتلاحقهم لسنوات بالمقابل حصلنا على امتيازات عديدة، كما أنها أفادتنا سياسياً بشكل جيد، ولم ندفع إلا ثمناً سوى مساع حثيثة لإطلاق سراح رهائن غربيين محتجزين في لبنان، بالإضافة أننا نعتقد بأن البعد الإنساني للقضية يتطلب تدخلنا لأننا لم نكن مرتاحين لوجود رهائن، وقد تسببت بفضيحة لهم تشبه فضيحة "ووترغيت مع نيكسون"، واستطعنا الحصول على احتياجاتنا من صواريخ تاو وهوغ والتجهيزات الضوئية لرادارتنا، دون أن ندخل في ضرورات وتبعات المفاوضات المعروفة^(٢).

قرر الخميني تعديل الدستور وذلك لما تقتضيه الحاجة والضرورة ومصلحة البلاد في الوضع الراهن، وتم تشكيل لجنة ضمت عشرين شخصاً كان من بينهم علي خامنئي ورئيس الوزراء مير حسين الموسوي ورئيس مجلس الشورى علي أكبر هاشمي رافسنجاني وكانت التعديلات تهدف في تحسين وضع رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية وذلك من خلال اتخاذ جملة من القرارات كان أبرزها إلغاء منصب رئيس الوزراء وهذا يعني مركزية السلطة بيد واحدة هي يد الفقيه، ووجود منصب رئيس الجمهورية بشكل رمزي مما يعني خلق ازدواجية السلطة في صنع القرار في

(١) نفس المرجع .

(٢) على موقع الجزيرة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣ <http://www.aljazeera.net>

(٣) محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس من قرية الياقوت الأحمر إلى عرش الزعامة الذهبي، رياض الريس لكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٤م، صص ٩٨-٩٩.

السلوك السياسي الداخلي والخارجي للدولة الإيرانية، سلطة تمثل إيران خارجياً وسلطة داخلية تتمثل في محاكم وسجون الثورة^(٢).

بعد وفاة الخميني في ١٩٨٩ كانت خبرة رافسنجاني السياسية في الداخل والخارج قد ترسخت وأصبحت عقلانية، وأنتهجه مبدأ الوسطية التي وراءه فوزه بانتخابات الرئاسة بنسبة ٩٥% من الأصوات، وعمل رافسنجاني على تخليص إيران من مشاكلها الاقتصادية بالانفتاح على العالم والاعتماد على مبادئ السوق الحرة، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، كما أدان كلاً من الولايات المتحدة الأميركية والعراق في حرب الخليج عام ١٩٩١، وأبقى بلاده بعيدة عن التطورات والأحداث والمتغيرات والتنافس الإقليمي والتدخل المباشر في الصراع الدائر في المنطقة، فعمل على الموازنة بين ضغوطات الأطراف المحافظة ورغبته في الحداثة والانفتاح، كما انه عزز من علاقات إيران الودية مع الغرب، وتعاون مع الصين في تطوير برنامج التسلح النووي.

أعيد انتخاب رافسنجاني لفترة رئاسية ثانية عام ١٩٩٣ وانتهت عام ١٩٩٧، ولم يتمكن من ترشيح نفسه للمرة الثالثة حيث يمنع الدستور الإيراني ذلك^(١). فقد انتخب رئيس البرلمان الإيراني المتشدد علي أكبر هاشمي رافسنجاني لرئاسة الجمهورية في ١٧/٨/١٩٨٩ بأغلبية كبيرة، وأعيد انتخابه للمرة الثانية في ١٣/٦/١٩٩٣م، يعتبر رافسنجاني الفاعل الرئيسي في قبول طهران اتفاقه إيقاف الحرب مع العراق والتي دامت ثمان سنوات، ومن خلال توليه رئاسة الجمهورية الإسلامية، سعى رافسنجاني إلى تشجيع التقارب مع الغرب وإعادة فرض إيران كقوة إقليمية. وساعد نفوذه في لبنان على إطلاق سراح رهائن أجنبان كانوا محتجزين هناك في أوائل التسعينيات^(٢).

لم يقتصر دور رافسنجاني على الدور الخارجي حيث كان له الأثر المهم في الوضع الداخلي لإيران فقد قام بتحويل إيران من دولة تسيطر على الاقتصاد كما كان حالها في سنوات الحرب إلى دولة ذات نظام مبني على السوق الحر والتبادل الاقتصادي، إلا أن هذا التحول لاقى نقداً شديداً حيث فشلت سياسة السوق الحرة نظراً لعدم تحقيقها العدالة الاجتماعية، كما أن رافسنجاني عارض سياسة الدولة في فرض القوانين الإسلامية المتشددة وشجع على تحسين فرص عمل النساء^(٣)، وبالنظر إلى علاقات رافسنجاني المتعددة والتي يسودها التعاون والود مع الدول الغربية ودول

(٢) النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠١١، مرجع سابق، ص ١٣٠-١٣١.

(١) على موقع الجزيرة بتاريخ - الموافق ١٠/٣/٢٠٠٤م، <http://www.aljazeera.net>

(٢) المصدر على الموقع <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(٣) نفس المرجع .

المنطقة، فقد لاقى العديد من الاتهامات والانتقادات بأنه استغل تلك العلاقات لجمع الثروة، حيث واجه تلك التهم بالنفي ولم يتخذ جانب العداء.

وقال في إحدى الخطب: "من يحاول أن يمد يده إلى إيران سيجدها قد قطعت." وفي يونيو حزيران ٢٠٠٣ حذر الطلبة الذين خرجوا في مظاهرات في الشوارع احتجاجاً على بطء وتيرة الإصلاحات أن الولايات المتحدة "تعلق آمالها" عليهم. "يجب أن يحذروا حتى لا يقعوا في شرك الشبكات الأمريكية الشريرة."^(١) ويعد رافسنجاني أحد الأعضاء المؤسسين للجمهورية الإسلامية، وهو الرجل الذي أدار ثم أنهى الحرب مع العراق والتي استمرت ثماني سنوات في فترة الثمانينيات، وأدت بعد ذلك إلى البدء في برنامج إعادة العمار. ولكن بعد أكثر من نصف قرن قضاها رافسنجاني في السياسة الثورية، ويعد من السياسيين والرؤساء المعتدلين، بالإضافة إلى مناداته بمجتمع أكثر انفتاحاً وتسامحاً^(٢).

وللوقوف على ما آلت إليه البلاد ولمعالجة ما تمر به إيران من أزمة برلمانية قام خامنئي بتاريخ ٢٦/١/٢٠٠٤م بدعوة كلاً من محمد خاتمي وحجة الإسلام هاشمي رافسنجاني والذي يشغل منصب رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام للتباحث في الأزمة والخروج بما يضمن مصلحة البلاد، وفي ظل هذه الظروف تحدث هاشمي رافسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في خطبة العيد في ٢٠٠٤/٢/٢م قائلاً " أن الأوساط الأجنبية بدأت في استغلال الخلافات التي نشبت في داخل مجلس الشورى الإسلامي" والحق، "دفعت هذه الأحداث إلى اجتماع آية الله على خامنئي مع خاتمي ومسئولي القيادة الإيرانية إلى اجتماع بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٣م، لبحث أزمة الترشح في الانتخابات وتوصلاً إلى صيغة توفيقية أن تكون وزارة الاستخبارات حكماً في أهلية المرشحين في خضم هذه التطورات، وصرح خاتمي قائلاً " انه من غير الوارد تأجيل الانتخابات ولو ليوم واحد " ومع تأكيد آية الله خامنئي مرشد الثورة الإسلامية لا تأجيل للانتخابات التشريعية فقد اتخذت ثلاثة نواباً إصلاحياً قراراً بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠٤م بعدم المشاركة في الانتخابات مع تصريح محمد خاتمي أمين حزب الجبهة المشاركة الذي جاء فيه " نحن لا نشترك في الانتخابات، لكننا لا ندعو الشعب بعدم المشاركة فيها"^(٣).

(١) نفس المرجع .

(٢) http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/05/130522_iran_rafsanjani.shtml

(٣) النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠١١، مرجع سابق، ص ص ١٥٥ إلى ١٥٨.

تمتع رافسنجاني في سنواته الأولى في المنصب بسلطة أكبر من سلطة آية الله علي الخامنئي ولكن رافسنجاني فقد مؤخراً سلطته أمام المعسكر المحافظ الذي عزز إلى حد كبير سلطات آية الله الخامنئي كقائد، ولهذا السبب تزايدت اللامبالاة الشعبية بالانتخابات الرئاسية فالأرقام هي التي تتحدث وتبين أن ٥٧% من الناخبين شاركوا في انتخابات حزيران ١٩٩٣م، ولكن المعارضة داخل النظام السياسي وضعت نسبة المشاركة ٥٠% وبمشاركة ١٦,٨ مليون ناخب، فأن عدد المشاركين كان أقل حتى من ١٦,٨ مليوناً الذين شاركوا في الانتخابات الرئاسية الثالثة سنة ١٩٨١م، مع أن حجم من يحق لهم التصويت ارتفع بمقدار عشرة ملايين، ففي انتخابات الرئاسة الثالثة سنة ١٩٩٣م، حصل رافسنجاني على ٥٣% من الأصوات، وهو ما يقل كثيراً عن فوزه الكبير عام ١٩٨٩م^(١).

كان لرافسنجاني رأيه الخاص بما يجري على العلاقات العربية – الإسرائيلية، ولم يعارض عملية التسوية بل أصبحت التوجهات السياسية أكثر مرونة من الجانب الإيراني، حيث ذكر "أن طهران تحترم أي صفقة سلام بين إسرائيل و سوريا ، وأنها تعارض الإرهاب بصرف النظر عن من هم مقترفيه حتى لو كانت حماس"^(٢).

المطلب الثاني: التقارب الخليجي الإيراني في عهد محمود أحمدي نجاد وعهد حسن روحاني

امتازت فترة رئاسة محمود أحمدي نجاد بالتقارب والتناظر بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، فقد فاز على منافسة علي أكبر هاشمي رافسنجاني في رئاسة الجمهورية الإيرانية السادسة في ٣ آب ٢٠٠٥م، وأعيد انتخابه في عام ٢٠٠٩م، وظل رئيساً حتى جاء فوز الرئيس الإيراني حسن روحاني بعد انتهاء رئاسته ٢٠١٣م، ففي انتخابات عام ٢٠٠٥ اعتمد على تحالف بناء إيران الإسلامي، حيث وعد فيها الشعب الإيراني بأن عائدة الأموال من النفط ستكون للفقراء، فقد رفع شعار عالي الهممة " هذا ممكن ونحن نستطيع أن نفعل ذلك " بهذا الشعار والفكر حصل على نسبة ٦٢ ٪ من الأصوات الانتخابية وخلال رئاسته الأولى تعرض إلى نقد شديد بسبب الأزمة الاقتصادية واستخفافه بحقوق الإنسان، ففي عام ٢٠٠٧م أطلق مشروع ترشيد الاستهلاك من

(١) نفس المرجع، ص ٢٧٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٠٧.

الطاقة، وخفض سعر الفائدة المصرفية، وأعلن دعمه للبرنامج النووي الإيراني للطاقة النووي^(١) وخلال معركته في الوصول إلى السلطة حيث شدد أحمددي نجاد على حق إيران بتنفيذ مشروعها النووي، وبأن المفاوضات مع واشنطن لا تُعد مهمة بالنسبة له.

فمنذ انتخاب محمود أحمددي نجاد رئيساً للجمهورية في إيران عام ٢٠٠٥م، ومن خلال تصريحاته في أيامه الأولى في الحكم لوحظ بأنه يسعى إلى اعتماد سياسة خارجية متشددة، زاد ذلك من مخاوف دول القوى العظمى ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، تجاه ملف إيران النووي حيث بدأت قوة إيران المتنامية في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق مما زاد من الشعور بأن إيران أقوى من أي وقت مضى، فقد بلغ إجمالي المجندين الإيرانيين ما يقارب ٥٥٠ ألف جندي، في حين يبلغ عدد جنود دول الخليج مجتمعة بما فيهم السعودية ما يقارب ٣٣٠ ألف جندي، وبالرغم من تسليح السعودية سنوياً شكل ما قيمته أربع أضعاف ما تصرفه إيران على السلاح، وينطبق ذلك أيضاً على الإمارات إذا قيس نسبة عدد السكان فمعظم دول مجلس التعاون الخليج صغيرة المساحة وقليلة التعداد السكاني إذا ما تم استثناء السعودية^(٢).

بعد فوز أحمددي نجاد بالانتخابات الرئاسية أصدر أمر بتشكيل مجلس استراتيجي جديد في إعداد السياسة الخارجية الإيرانية، ومما يميز المجلس أنه جمع في تركيبته أقطاباً محسوبة على المحافظين التقليديين والإصلاحيين^(١)، حيث عين وزير الخارجية الأسبق في حكومة محمد خاتم علي ولايتي رئيساً للمجلس الاستراتيجي مستشار للمرشد، ووزير الدفاع السابق في حكومة محمد خاتمي " علي شمخاني " المقرب من المرشد والوزير محمد شريعة مداري المحسوب على الإصلاحيين فقد سعى " علي ولايتي " في تطوير مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية، حيث قام في تطوير نظرية الاستضعاف والاستكبار، فكانت الخطوة الأولى نحو تعميم المصطلح وتخصيص السياسة الخارجية الإيرانية، مما أسهم ذلك على الانسحاب المنظم للأنشطة الإيرانية المتشددة، خارج إيران ومركز التوتر في العالم الإسلامي، ونتيجة ذلك تم فصل وزارة الخارجية عن جيش الحرس الثوري، وان استبقاء ولايتي أثناء رئاسة هاشمي رافسنجاني في حكومته كان من أجل تأمين إيران في مواجهة التهديدات الخارجية، وكيفية السيطرة على أراضي إيران بواسطة تحسين العلاقات مع دول الجوار من خلال وضع برامج من شأنها دعم العلاقات مع دول الجوار " دول

(١) نشر على الموقع الإلكتروني، <http://ar.wikipedia.org/wiki> بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٦
(٢) بشارة، عزمي، و الزويري محجوب، وآخرون، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٧.
(٣) صحيفة الحياة اللندنية، ١٩ يونيو ٢٠٠٥م

مجلس التعاون الخليجي العربي " التي لا تبغي التدخل في السياسة الخارجية الإيرانية والتعاون مع البلدان الإسلامية ودول عدم الانحياز من أجل إيجاد حلف تكفل جديد في العلاقات الدولية في الإضافة إلى المنظمات الدولية المتخصصة والفروع التابعة والظهور الفعال لها ، مع تأكيد إيران بأنها لا تتدخل في السياسات الخارجية للدول^(٢).

فقد أوجد نجاد أسلوب المبادأة في السياسة الخارجية في سعيه للتقارب مع معطيات دول المنطقة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي العربي مما جعل العلاقات تتسع وتنكمش حسب ما تحدده المصالح المشتركة للأطراف أصحاب المصلحة، فقد أدرك أن نظام بلاده له طموحات تتجاوز حدوده، وعليه السعي جاهداً للمحافظة على هذا الطموح، فكان يعمل على أن لا تندفع إيران وراء أهدافها الأيديولوجية بالقدر الذي يتسبب لها في انهيار النظام، فكان يتجنب الدخول في مواقع المستنقعات والمناطق التي تتشكل فيها القوة الصلبة، فكان يعمل بالتنسيق مع الدول التي لها ذات المصالح^(٣).

وفي هذا السياق، جاء أسلوب المبادأة في السياسة الخارجية الإيرانية في سعيها للتقارب مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي، بطلب الرئيس الإيراني زيارة قطر والقيام بها، هو تعزيز علاقات طهران مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي، حيث ستشكل الزيارة فرصة مناسبة لتبادل وجهات النظر والتشاور والمساهمة في توطيد العلاقات بين دول المنطقة، أكثر من أي وقت مضى، وأعرب عن اعتقاده بان " حضور هذا الاجتماع يظهر عزم وإرادة الطرفين على الارتقاء بمستوى العلاقات والتعاون فيما بينهما، وأن الزيارة تأتي على خلفية توترات إقليمية متصلة بالبرنامج النووي الإيراني والقلق الاقتصادي الناتج عن تدني سعر صرف الدولار، وتؤيد هذه البلدان الستة التوصل إلى تسوية سلمية للاخلاف بين المجموعة الدولية وإيران، وفي سعي إيران التي تواجه عزلة متزايدة بسبب برنامجها النووي المثير للجدل، لكسر العزلة والتقرب من جيرانها ، وقد قام مسئولون إيرانيون كبار بزيارات كثيرة إلى المنطقة^(١).

(٢) عبد المؤمن، محمد السعيد، "ولايتي هل يعيد صناعة السياسة الخارجية الإيرانية"، مختارات إيرانية، العدد ١٣٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مؤسسة الأهرام القاهرة يوليو ٢٠١١م، ص ٥٢.

(٣) نفس المرجع، ص ٥٣.

(١) نشر على الموقع بتاريخ ٢٠٠٧ - ١٢ - ٤ <http://www.baath-party.org/index.php?option=com>

ففي يوم ٣ و ٤ ديسمبر عام ٢٠٠٧م، وفي سابقة تاريخية حضر الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد القمة الخليجية " الثمانية والعشرون "، التي عقدت في الدوحة قطر، وكان أهم حدث عرفته قطر وتعززت أهميته بالخطوة غير المسبوقة في تاريخ قمم مجلس التعاون الخليجي، حيث كانت أول مرة يحضر فيها رئيس دولة أجنبية إلى القمة، وكانت مفاجئه إلى رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي العربي، حيث عبرت فيها بعض الأصوات الخليجية عن دهشتها لحضور الرئيس الإيراني للقمة، لكن الشعور سرعان ما تلاشى وذاب من خلال توضيحات الجهات المعنية، وتأكيدها أن للدولة المستضيفة الحرية في اختيار ضيوفها، فخلافا للتصريحات الإيرانية ومخارجاتها غير المتوقعة، كان خطاب الرئيس الإيراني بالقمة الخليجية في غاية الواقعية والدبلوماسية وحاملاً رسائل لطمأنة الجيران الخليجين، حيث قدم حزمة من المقترحات تستحق الدراسة والتحصيص، فهي من أجل تعزيز التعاون الأمني والإقتصادي بين بلاده ودول مجلس التعاون الخليجي العربي^(١).

وعلى هامش قمة المؤتمر، فقد أجري اللقاء الصحفي مع الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد، وقال في المؤتمر الصحفي " أن البرنامج النووي الإيراني معد للأغراض السلمية وليس لتطوير الأسلحة النووية، وأن الملف النووي اقل لكننا جهزنا أنفسنا لكل الإحتمالات والظروف " وقال مؤكداً ذلك " إن الملف النووي الإيراني انتهى "، مؤكداً أن بلاده لا يمكن أن تتخلى عن حقها في الحصول على الطاقة النووية السلمية. وأضاف " لا نشعر بالتهديد أبداً لأننا جهزنا أنفسنا لكل الإحتمالات والظروف " وقال " سوف نستمر في إطار قوانين ومقررات الوكالة الدولية للطاقة الذرية "، وذكر أن قرارات مجلس الأمن التي طالبت طهران بوقف نشاطاتها النووية الحساسة، " بنيت على معلومات خاطئة "، وفي سؤال أجاب فيه انه لم يتطرق مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي للموضوع النووي " لأنه موضوع انتهى "، مؤكداً أن دول المجلس أكدت " على حق الشعب الإيراني بالاستفادة السلمية من الطاقة النووية ". وخلص إلى القول في هذا السياق " أصبحنا (مع الدول الخليجية)، على أعتاب مرحلة جديدة من التعاون البناء " ^(١).

(١) نشر على موقع الجزيرة بتاريخ ١٢/٣/٢٠٠٧م، www.aljazeera.net.com
(٢) محمد السعيد ادريس، تصعيد مدروس للأزمة، صحيفة الخليج الإماراتية، ١٠ أغسطس ٢٠٠٥م.
٧٩

فقد تجنب الرئيس الإيراني بالرد المباشر حول ما إذا كانت محادثاته مع رئيس دولة الإمارات، قد تطرقت إلى مسألة الجزر الثلاث المتنازع عليها بين البلدين، إلا أنه أكد على التعاون الاقتصادي مع دولة الإمارات وأن التبادل التجاري بين الإمارات وإيران " يتجاوز ١١ مليار دولار " سنوياً، وأن اللقاء مع الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان أمس كان ودياً، حيث عقد الشيخ خليفة والرئيس أحمدى نجاد اجتماعاً ثنائياً على هامش قمة مجلس التعاون الخليجي في الدوحة، بترتيب من أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وتناول " تعزيز أواصر العلاقات بين البلدين ". وبقيت نقطة الخلاف الرئيسية بين البلدين هي قضية ثلاث جزر إماراتية في الخليج تسيطر عليها إيران، وتطالب الإمارات العربية المتحدة باستعادتها^(٢).

وقد خاطب الرئيس الإيراني، قادة دول مجلس التعاون الخليجي وطمانهم بشأن برنامج إيران النووي السلمي، بأنه غير موجود ضد دول المنطقة، بل على العكس أكد أنه يمكن أن يكون في خدمة التعاون بين إيران ودول مجلس التعاون، حيث يساعد دول المجلس في إقامة محطات للطاقة، وقدم الرئيس الإيراني حزمة من الاقتراحات بلغت اثني عشر مقترحا، أثناء تواجده في القمة الخليجية في الدوحة تلاها أمام قادة الدول الأعضاء الست في مجلس التعاون الخليجي العربي، ومن المقترحات التي تهمنا في هذا المطلب، التقارب الإيراني مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي، وهو دعوته إلى عقد اتفاق أمني مشترك، وإنشاء مؤسسات أمنية للتعاون بين ضفتي الخليج، مؤكداً " إن أي انفلات أمني في المنطقة يؤثر على سائر الدول وأن دول المنطقة قادرة على الحفاظ على الأمن الإقليمي.

ودعا إلى التعاون الأمني على كل المستويات للوصول إلى عقد اتفاق أمني وإنشاء منظمة التعاون الأمني. وقال في كلمته نحن نندش السلم والأمن الشامل القائم على العدالة والسلام دون تدخل من العناصر الأجنبية، ومن المقترحات التي قدمها تأسيس منظمة للتعاون الاقتصادي بين الطرفين، وإلغاء تأشيرات الدخول بين إيران ودول المجلس، إضافة إلى الاستثمار المشترك في الطاقة والتعاون في المجالات العلمية والتربوية والإقتصادية بما في ذلك "السياحة النزهة العائلية".

كما شدد على توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين الطرفين، وإضافة مناطق للتجارة الحرة، إضافة إلى إنشاء ممر بين الطرفين تسخر له إيران بناها التحتية، وسككها الحديدية، ويستخدم أيضا لنقل

(٢) نشر على الموقع الإلكتروني، http://www.qatarconferences.org/gcc28/news_website_details

الطاقة، كذلك أكد استعداد بلاده توفير المياه الصالحة للشرب والغاز لدول المجلس، وأضاف أن ما يهمننا هو حل الخلافات (في إشارة إلى الخلاف حول الجزر الثلاث بين الإمارات وإيران) حتى تكون هناك أرضية من الثقة المتبادلة لتعزيز التعاون ، وكان رد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، إن ما ورد في كلام الرئيس الإيراني هو نفس ما تدعو إليه دول المجلس وبضرورة تعزيز الاستقرار في المنطقة وتعزيز التعاون الاقتصادي^(١).

بالرغم من أهمية مشاركة الرئيس الإيراني في قمة مجلس التعاون الخليجي، وما أحدثته من ثقة بين إيران ودول الخليج، إلا أن البيان الختامي رحب بمقترحات الرئيس نجاد، لكنه ترك المجال لقادة دول المجلس لأخذ وقتهم لدراسة هذه المقترحات قبل الموافقة عليها^(٢).

أما سياسة إيران برئاسة حسن روحاني تجاه دول مجلس التعاون الخليج العربي، لا يمكن تكهنها، إلا أننا يمكننا أن نعرض إجابات الرئيس حسن روحاني في اللقاء الصحفي عقب فوزه برئاسة ورئاسة الجمهورية الإيرانية، حيث انه لغاية الآن لم يتم امتحانه ووضع على المحك وفي معرض السؤال، سئل الرئيس الإيراني المنتخب حسن روحاني عن طبيعة سياسته القادمة تجاه دول الجوار، أجاب روحاني " بأن من أولويات حكومته في السياسة الخارجية هي تعزيز علاقات الصداقة مع جميع دول الجوار " وخصص لدول الخليج العربي مساحة في حديثه " معتبرا أنها ليست دولا جارة فحسب ، بل إنها دول شقيقة بالنسبة لإيران، " وقد اختتم روحاني بقوله " ستكون للحكومة علاقات جيدة بدول الجوار وخاصة السعودية "^(٣).

وبأن القرار بيد المرشد فالمرشد هو الوحيد من لديه القرار و أنه لا جدوى من ذلك، و يأتي رد حسن روحاني بمنطقية حول هذا الادعاء بقوله "إذا كان الأمر على هذه الشاكلة، فلماذا لاحظنا تباينا في السياسات الخارجية بين فترتي أحمدني نجاد وفترة خاتمي ورافسنجاني"، و للوقوف على مدى إمكانية تحقيق ما يتطلع له روحاني مع دول الخليج العربي ، فإنه يتعين معرفة السلطة التنفيذية التي سيكون الرئيس حسن روحاني على رأسها داخل مجرة النظام الإيراني، فالرئيس الإيراني من الناحية الدستورية الرجل الثاني في النظام ، ولكن بالواقع هناك مؤسسات أخرى

(١) نفس المرجع.

(٢) جريدة العرب الدولية، الاثنين ١٣ مايو ٢٠١٣، العدد ١٢٥٨٥.

(٣) صحيفة سايت بي بي سي، بالفارسية، ٢٠١٣/٦/١٥م.

تقترب من النظام سواء كانت هذه المؤسسات دستورية كالبرلمان ومجلس صيانة الدستور ومجلس الأمن القومي الخ، أو المؤسسات غير الدستورية، مثل مكتب المرشد، والمؤسسة الدينية، والبازار الخ، وعن مركز مجرة النظام الإيراني " المرشد "، لتدفع بالتالي السلطة التنفيذية ورئيسها لتدور بعيدا في مدارها عن مركز المجرة، ويعود مدى التزام أو عدم التزام الرئيس بتوجهات ورؤى المرشد إما ليعزز موقفه ويقتررب من مركز المجرة، أو يظل بعيدا عنها، وخير مثال على ذلك مكانة نجاد من مركز مجرة النظام الإيراني في فترة رئاسته الأولى ودوره الحيوي في الملف النووي، ولاحقا دفعه بعيدا عن المجرة في فترة رئاسته الثانية نظرا لتحديه النظام الإيراني واعتباره خطرا عليه، ليصرح نجاد أنه ظل منذ فترة ليست قصيرة بعيدا عن الملف النووي .

بالنظر إلى الخطاب السياسي لروحاني تجد بأنه ينطلق من أسس مرتبطة بالعديد من المنطلقات السياسية، فمنها ما هو متعلق بشخصه ومنها ما يتعلق بثقافته ومنها في البنية الخارجية، بالإضافة إلى ما يتعرض له من ضغوطات خارجية وداخلية، وهذه الأسس هي^(٢):

١ . نسبه الممتد من عائلة دينية.

٢ . البيئة الثقافية – الدينية التي نشأ فيها.

٣ . تخصصه القانوني.

٤ . رؤيته الاقتصادية.

٥ . الجهاد.

وتأتي زيارات الرئيس الإيراني حسن روحاني لدول مجلس التعاون الخليجي العربي بتصريحات دبلوماسية تبعث على التفاؤل يعود بعدها إلى إيران ليصطدم بمؤسسات أخرى تبعثر تلك التصريحات في الهواء، وهناك ترقب من النظام الإيراني لكل ما يأتي به الرئيس روحاني بأجندة ارتأى بها تغييراً في نهج سياسته الخارجية وبالتالي إعطاء مزيد من المصادقية لتلك الزيارات وتحويلها إلى واقع^(١).

ويمكننا القول بعد الترقب لتصريحات المؤسسات التي تأتي بعد تصريحات الرئيس الإيراني حسن روحاني لتؤكد أن السيطرة على القرار بيد المرشد و أن أي تغيير في سياسة إيران في الفترة

(١) مختارات إيرانية، الخطاب السياسي لروحاني، ١٢/٥/٢٠١٣م.
(٢) سلطان محمد النعيمي، مجلة ايلاف، العدد ٤٤٨١ تاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١٣م.
٨٢

المقبلة، ليس نتيجة وعود الرئيس الإيراني حسن روحاني، وإنما لأن النظام الإيراني بكل مؤسساته الصانعة للقرار ومركز مجرته المتخذة للقرار (المرشد) قد ارتأى ذلك.

وبناء على ما سبق يمكننا في إيجاز بيان العناصر التي شكلت عمليتي التقارب والتعاون في العلاقات بين الجمهورية الإيرانية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، فالنهج الجديد في السياسة الإيرانية في عهد محمود احمدي نجاد، الداعي إلى الانفتاح والحوار، والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية بين الطرفين، وكانت طبيعة التقارب تتم بمبادرة إيرانية على وجه العموم، وبمشاريع اقتصادية بحيث كان للنظ تأثير واضح على عملية التقارب، إضافة إلى التطورات الدولية، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، أن السمة البارزة كانت نحو التقارب.

فالوضع الإقليمي والقضايا الإقليمية تأتي بوصفها بيئة طاردة لتعزيز العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي ، فالجزر الإماراتية المحتلة والعناد الإيراني رغم الجهود الدبلوماسية والسلمية التي تنتهجها دولة الإمارات لحل هذه القضية ، والتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول الخليج ، واعتبار وجود قوات درع الخليج في البحرين احتلالاً ، واستمرار اكتشاف خلايا التجسس المرتبطة بالنظام الإيراني في دول الخليج ، والتصريحات العدائية من مختلف المسؤولين الإيرانيين يقابلها بيانات رسمية من دول مجلس التعاون ، تدعو إيران إلى احترام حسن الجوار والكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج .

الفصل الثاني : السياسة الخارجية الإيرانية

تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي
في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

الفصل الثاني : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي

في ضل المتغيرات الإقليمية والدولية

تأثرت منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بالمتغيرات والأحداث الإقليمية والدولية المتسارعة، حيث مثلت الحرب الأنجلو أمريكية على العراق عام ٢٠٠٣م، وبدخول قواتها بغداد في ١٦ ابريل ٢٠٠٣م، نقطة تحول وتطور مفصلية هامة خلفت أوضاعاً وتطورات في منطقة الخليج والشرق الأوسط بصورة عامة، حيث تعد العراق إحدى دول الخليج العربي، إلا أنها ليست عضواً في دول مجلس التعاون الخليجي العربي، مما أثرت هذه المتغيرات الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي .

فقد أدت المتغيرات والأحداث الإقليمية والدولية، إلى انعكاسات على القضايا الإقليمية وعلى الرؤية الإيرانية، ورؤى دول مجلس التعاون الخليجي العربي، للأمن الإقليمي والقومي في ضل تواجد القواعد الأمريكية في منطقة الخليج، وكان أثر متغيرات القضايا الإقليمية على السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي، متمثلاً في قضايا النزاع واحتلال إيران إلى الجزر الإماراتية الثلاث " طنب الصغرى، وطنب الكبرى، وجزيرة أبو موسى "، وقضية الجرف القاري بين إيران ودولة الكويت، وقضية تدخل إيران في مملكة البحرين والإدعاء بملكيتها التاريخية، بالإضافة إلى ما خلفت الأحداث والمتغيرات الموجودة على أرض الواقع في ضل تواجد القواعد الأمريكية في منطقة الخليج، من خلال رؤية إيران ورؤى دول مجلس التعاون الخليجي العربي، حيال الأمن الإقليمي والقومي وانعكاسات الإيديولوجية الدينية الشيعية الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي، والمشروع النووي الإيراني كمتغير جديد في معادلة أمن منطقة الخليج العربي وأمن دول المجلس التعاون الخليجي العربي.

المبحث الأول: أثر متغيرات القضايا الإقليمية على السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي

تتسم العلاقات والروابط التي تربط الجمهورية الإسلامية الإيرانية في دول مجلس التعاون الخليجي العربي بين علاقات التعاون تارة وبين الصراع والتناظر تارة أخرى وذلك بسبب المتغيرات والقضايا الإقليمية، والسياسة الإيرانية التي تنتهجها تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي مما لها تأثير على العلاقات الثنائية، حيث لم تتوقف الإطماع الإيرانية في دول مجلس التعاون الخليجي العربي، فقد تشكل نتيجة التوجهات الإيرانية ملفات وقضايا خلاف عديدة وتمثل هذه القضايا باستمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث وقضية الجرف القاري مع دولة الكويت، والتمدد الشيعي وقضية ضم البحرين كجزء من إيران .

أقدمت إيران في عهد الشاه "محمد رضا بهلوي" على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى) عشية الانسحاب البريطاني من الخليج، وقبل إعلان الاستقلال لدول الإمارات المتصالحة، فمنذ الأيام الأولى لتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة (الاتحادية) تم احتلال الجزر الإماراتية ولا تزال محتلة فقد أثر ذلك على العلاقات بين الإمارات وإيران ودول مجلس التعاون لخليجي لكونها عضو في دول مجلس التعاون، والأطماع الإيرانية في الجرف القاري الواقع بين الكويت وإيران، الذي يحوي على الغاز والنفط في تهديد إيران في استخدامه من طرف واحد، وقضية مطالبة إيران بالبحرين وتصريحات المسؤولين الإيرانيين التي تعكر صفو الاستقرار والأمن في البحرين، وإثارة الفتنة والتدخل في الشؤون الداخلية في البحرين، ومد نفوذها إلى مواطني البحرين من الشيعة، وتحريضهم للعبث في الأمن والاستقرار في البحرين، واستخدامهم كورقة ضغط على البحرين، وعلى دول مجلس التعاون الخليجي العربي لكونها عضواً في المجلس.

المطلب الأول: قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث.

بالعودة إلى تاريخ الأطماع الإيرانية في الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي العربي نجد إن قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث من قبل إيران كانت بتواطؤ واتفق سري وضماني بين بريطانيا وإيران لمقايسة البحرين بالجزر الإماراتية الثلاث، حيث كانت بريطانيا تعارض مطالبة إيران بالبحرين، وعليه أطلقت يد إيران لاحتلال الجزر الإماراتية الثلاث فقامت بغزو جزيرة أبو موسى ثم جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى واحتلتها^(١)، وتتبع جزيرة أبو موسى إمارة الشارقة وتتبع جزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى إمارة رأس الخيمة^(٢).

وتكمن أهمية الإمارات العربية المتحدة في موقعها الاستراتيجي الحيوي وبوصفها جزءاً من منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الجيو سياسية، و يعد الخليج العربي الشريان الرئيسي للملاحة الدولية حيث تطل على مياهه سبع دول عربية وإسلامية، فالجمهورية الإسلامية الإيرانية تطل على السواحل الشرقية بطول ١٢٠٠ كم من الجنوب الخليج العربي في الشمال الغربي عند " جزيرة الفاو، بينما باقي الدول العربية تطل على الساحل الغربي للخليج بطول ١٨٠٠ كم، ابتداء من العراق وحتى جزيرة مسندم " على مضيق هرمز في سلطنة عُمان^(٣)، ومما يميز الخليج العربي كثرة تعداد جزر التي وصلت مئتا جزيرة تتفاوت أهميتها بانتشارها قرب السواحل العربية بالإضافة إلى أهميتها السوقية بسبب موقعها على مضيق هُرمز الذي يبلغ عرضه ٤٠ كم وعمقه ٦٠ كم، فالدولة المسيطرة عليه يمكنها ممارسة ضغوطها على الدول الأخرى وفقاً لمصالحها القومية بالإضافة إلى أهميته التجارية حيث تبحر وتعبّر هذا المضيق يومياً من ٢٠ - ٤٠ سفينة مُمحمة بالبضائع والنفط^(٤).

وبالنظر لتلك القيمة والأهمية الإستراتيجية تتشابه المصالح والأطماع الدولية، مما يولد للدول الكبرى مخاوف فيما إذ تم إغلاق المضيق أو تم الإعلان عن إغلاقه من قبل إيران، مما سيدفع

(١) انظر الى الملاحق، شكل رقم (٢).

(٢) محمد عبد الحميد الكفروي، الإمارات العربية المتحدة بين القديم والحديث ومشكلة الجزر الثلاث، دار قتيبة، مصر، ٢٠٠٩م، ص ٨٨.

(٣) النظر الى الملاحق، شكل رقم (٣). وللمزيد من التفاصيل انظر علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ٢٠١٣، ص ص ١٧-٢٠.

(٤) خليل إبراهيم السامرائي، وآخرون، العرب والقوى العظمى، العرب والولايات المتحدة الأمريكية، سلسلة المائدة الحرة ١٩، بيت الحكمة، بغداد شباط ١٩٨٨، ص ص ١٥-٢٠.

بالمنطقة إلى صراع حتمي، وذلك لكون الخليج العربي يربط بحر العرب والمحيط الهندي عبر مضيق هُرمز لتتصل الجزيرة العربية بالبحر الأحمر عبر مضيق باب المندب ذي الأهمية الإستراتيجية الكبيرة، الذي يدفع بالدول العظمى إلى صراع، فالغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تعول على منطقة الخليج ومصالحها الحيوية فيها، فتتنوع المصالح من مصالح إستراتيجية اقتصادية إلى مصالح عسكرية مرتبطة مباشرة بالأمن القومي الأمريكي، ومن ثم المصلحة في تحقيق إستراتيجية أمنية تصل إلى المواجهة^(١).

ومن خلال ما ذكرنا نتوصل إلى حقيقة ونتيجة مفادها أن الذي يسيطر على الجزر الثلاث يمكنه التحكم في أمن الخليج، وبالتالي فإن الذي يتحكم في منطقة الخليج يتمكن من السيطرة على الشريان المائي والملاحي الذي يربط القارات القديمة بعضها ببعض " آسيا وأفريقيا وأوروبا " مضيق هُرمز"^(٢).

ذكرنا في المقدمة طموحات وأطماع إيران التوسعية والدور البريطاني في احتلال إيران للجزر الثلاث، حيث كان التسليم يتم وفق خطة تدريجية، حيث كان يرى الشاه باحتلاله الجزر الثلاث إظهار لقوته وسطوته، وبعد ثماني سنوات من احتلال الجزر الإماراتية جاءت الثورة الإيرانية لتطيح بالشاه، ولكن هذا النصر شكل هاجساً وخوفاً كبيراً لدى دول المنطقة ودول مجلس التعاون الخليجي العربي من قيام إيران بتصدير الثورة إلى دولهم حيث لم تكنف الثورة الإيرانية بالإطاحة بنظام الشاه السابق بل تبنت مبدأ تصدير الثورة ولكن لم يخلو الأمر من تفاؤل النظام بالإمارات بهذه الثورة، لما قد تقضي إليه من حل لمشكلة الجزر الثلاث الإماراتية المحتلة، وخاصة أن النظام الجديد في طهران دعا إلى علاقات حسنة مع دول الجوار لكن سرعان ما تلاشى وزال هذا التفاؤل بعد تصلب الموقف الإيراني ورفضه كافة المساعي الإقليمية والدولية لحل المشكلة بل حتى مجرد مناقشتها أو البحث فيها^(٣).

(١) اليأس محمد علي الشديفات ، رسالة ماجستير بعنوان " البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الأردنية الإماراتية من ١٩٩٩م - ٢٠٠٩م " جامعة آل البيت معهد الحكمة ، ٢٠١٢م ، ص ٥٨ .

(٢) عبد العزيز بن راشد، "مضيق هرمز (أهميته وتحديد الملاحة عبره)"، رسالة ماجستير غير منشورة في الجغرافيا السياسية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٥، ص ٥١ .

(٣) الزهيري، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي، "احتلال الجزر الإماراتية، التمدد الشيعي، الملف النووي الإيراني، مرجع سابق، ص ٦٣ .

حذت قيادة الثورة والجمهورية الإسلامية حذو الشاه في التمسك بالجزر مستندة على نفس الأساليب التي كان يعتمد عليها نظام الشاه السابق وأن الجزر جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية

وعرضت الإمارات العربية المتحدة على إيران إجراء مباحثات بشأن هذه القضية فقد قوبل العرض بالرفض الإيراني، وقدم مجلس التعاون الخليجي مقترحاً بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية قوبل برفض أيضاً، وكل محاولات حل المشكلة سلمياً باءت بالفشل، لذلك أصبحت قضية الجزر الثلاث الإماراتية التي تحتلها إيران محوراً رئيسياً في علاقات دول مجلس التعاون الخليجي العربي مع الجمهورية الإيرانية، فكانت هذه القضية حاضرة في اجتماعات القمم الخليجية والعربية ولم تخل منها القمم العربية كما برزت في الاجتماعات الدولية^(١).

لقد توالى وتعددت دعوات دول مجلس التعاون الخليجي العربي ودولة الإمارات لإيران في القمم العربية والقمم الخليجية وعلى المستويين الدولي والإقليمي بإعادتها للجزر الثلاث المحتلة، والجلوس مع الإمارات وحلها من خلال الحوار والتفاوض، فقد أكد إعلان دمشق في ختام اجتماعاته بالقاهرة بحق دولة الإمارات بالجزر ومطالبتها باستعادة سيادتها الكاملة على الجزر التي احتلتها إيران بالقوة العسكرية، وهي جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وقد أعربت المصادر السياسية والدبلوماسية في دول مجلس التعاون الخليجي العربي عن ارتياحها وتقديرها لهذا الإعلان، بينما استنكرت إيران ذلك ووصفته من نوع التضليل السياسي، بينما موقف الدول العربية دعم موقف الإمارات السياسي في استعادة سيادتها وسيادتها كاملة على الجزر وهذا ما تتفق عليها القوانين والأعراف الدولية لدفع إيران على الاستجابة إلى الدعوات السلمية التي أطلقتها الإمارات أكثر من مرة طوال السنين الماضية، وما تزال تطالب في حل سلمي في إطار القانون الدولي ومحكمة العدل الدولية^(٢).

عبرت الدول العربية وفي أكثر من موقف عن مساندتها لدولة الإمارات في حقها الواضح والقوي باستعادة جزرها الثلاث، ووضعت قضية الجزر على جدول أعمالها في المؤتمرات

(١) الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة التاسعة والأربعون .

(٢) محمد عبد الحميد الكفروي، الإمارات العربية المتحدة بين القديم والحديث ومشكلة الجزر الثلاث، مرجع سابق ص ١٠٣.

والاجتماعات المختلفة على الصعيد الإقليمي أو الدولي أو على مستوى جامعة الدول العربية لتقرر بأنها تؤيد دولة الإمارات بحقها في استعادة الجزر، كما وتطالب إيران دائماً في حلها من خلال المفاوضات المباشرة وبالطرق السلمية، كما أكد وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد بقوله " أن قضية احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث تشكل عاملاً سلبياً في العلاقات بين البلدين وستظل مؤلمة بالنسبة لكل مواطني الدولة، وأن احتلال أرض عربية هو احتلال وليس سوء فهم ولا فرق بين الاحتلال الإسرائيلي للجولان أو الضفة الغربية فالاحتلال احتلال ولا توجد أرض عربية أعلى من أرض عربية أخرى، وأن مقارنة الاحتلال الإسرائيلي بالاحتلال الإيراني مشابه وأن إيران باحتلالها وبموقفها وتعنتها الرفض لكافة المبادرات الإماراتية والعربية لحل القضية بالتفاوض المباشر أو التحكيم الدولي يشابه تعنت إسرائيل فالمواطنون الإماراتيون على هذه الجزر العربية يحتاجون إلى مد يد العون والمساعدة لهم، وإيران تحول دون تقديم الإمارات المساعدة إلى شعب الإمارات على هذه الجزر"^(١).

وبالنظر إلى ما تتخذه السلطات الإيرانية من سلوك تجاه احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث والسلوك الإسرائيلي والإيراني فإننا نجد التشابه في المواقف والتعنت، وقضم الأراضي العربية، وأنهم يركزون إلى حجج واهية لا صحة لها فلا يقبلون التفاوض وحل القضايا بالطرق السلمية أو من خلال المفاوضات، فلا تنازلات ولا حقوق ولا اعتراف بمبدأ حق تقرير مصير الشعوب^(٢).

فدولة الإمارات منذ قيامها انتهجت سياسة خارجية متزنة وحكيمة، تهدف إلى التعايش السلمي والتسامح بهدف ضمان استقرار المنطقة وتقدمها وازدهارها، وتتمسك في علاقاتها بمبادئ العلاقات الإقليمية والدولية، وقد ترجمت تلك السياسات عملياً من خلال مد صداقتها واحترام حق الآخرين بالحياة دون تهديد، وذلك من خلال تواصلها وأتباعها النهج السلمي والدبلوماسية المرنة بشأن احتلال إيران للجزر الثلاث منذ فترة طويلة أبان حكم الشاه بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات الجادة والمباشرة أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، حيث حضي هذا النهج بالقبول والدعم من قبل دول مجلس التعاون الخليج العربي وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة لدولة الإمارات، ففي مناسبة العيد الوطني جدد رئيس دولة الإمارات " الشيخ خليفة بن زايد " دعوة إيران إلى التجاوب مع دولة الإمارات في إعادة الحقوق لأصحابها بمنح الإمارات حقها في سيادتها على الجزر وقال " إننا مازلنا على مبادئنا نرفع رايات التعايش

(١) بتاريخ ٦/٦/٢٠١٠م على الموقع www.albainh.net

(٢) موسى العلوانه، "السلوك الأمريكي والإسرائيلي في قضم واحتلال الأراضي العربية ونهب ثرواتها"، الزرقاء نيوز، بتاريخ ١/٢٢/٢٠١٠م.

السلمي والاحترام والتوازن مثنين الاصطفاف الخليجي والعربي والإسلامي وراء حقنا المشروع في جزرنا الثلاث المحتلة وبالرغم من عدم تجاوب جمهورية إيران الإسلامية فما زلنا نغلب منطق التعاون مؤكدين أهمية النأي بالقضية عن أي نزاعات أخرى متمسكين بأن لا سبيل أمام الطرفين غير المفاوضات الثنائية المباشرة أو بتحكيم دولي بما يعزز فرص الأمن والاستقرار في المنطقة"^(١).

فقد أقدمت إيران على ضم الجزر الإماراتية الثلاث مما أدى إلى إحياء المطالبة بها من قبل الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والصديقة إزاء الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإيرانية في جزيرة أبو موسى في ٢٨/٨/١٩٩٢م بمنع ألقاء مراسي السفينة الإماراتية وطالبت ركاب السفينة في الحصول على تأشيرات، مثل هذه الإجراءات تعد انتهاك للوضع القانوني للجزيرة التابعة لإمارة الشارقة، فقد سبق أن ضمت إيران طناب الكبرى وطناب الصغرى عام ١٩٧١م، وطالبت بضم جزيرة أبو موسى التابعة إلى إمارة الشارقة لذلك دخلت الشارقة في مفاوضات مع إيران تم الاتفاق على مشاطرة الحكم في الجزيرة بين إيران والشارقة ولكن الوضع اختلف عن ١٩٧١م، فقد كانت الدول العربية تعاني من الهزيمة التي ألحقها إسرائيل بهم عام ١٩٦٧م، فقد وقف العراق إلى جانب الإمارات فقدم باسم الإمارات دعوة بالجزر العربية الإماراتية إلى مجلس الأمن وبمساندة الدول العربية يؤكد عروبة الجزر الإماراتية، إلا أن مجلس الأمن الذي تقوده الولايات المتحدة كانت تقف لجانب حليفها إيران الشاه، قامت بتأجيل القضية وأوصت بطرف ثالث للتدخل في حل النزاع، والحقيقة لا يمكن تحليل موقف الولايات المتحدة إلا انه ما هو إلا هروب وانحياز لإيران كما تتحاز إلى إسرائيل في احتلالها فلسطين^(٢).

لم تتوقف دولة الإمارات العربية المتحدة أو تتراجع أو تتهاون في مطالبتها بإعادة الجزر الثلاث المحتلة، من قبل إيران وعلى كل المستويات، من خلال القنوات، أو القمم الخليجية أو جامعة الدول العربية، وعلى الصعيد الدولي قامت دولة الإمارات العربية وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتجدد مطالبها ودعوتها إيران إعادة النظر في موقفها والتجاوب مع مبادرتها السلمية والداعية إلى إجراء مفاوضات ثنائية جادة، وبحال عدم قبول إيران بهذا الحل سيكون عليها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية على غرار القضايا الثنائية الأخرى، التي تم تسويتها وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، وأشارت دولة الإمارات من خلال كلمتها التي ألقاها وزير خارجيتها "راشد

(١) الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠م، ص ٩٢-٩٤.

(٢) موسى محمد علونه، "حلفاء أمريكا يتساقطوا بدءاً بالشاه وانتهاءً فيمن"، جريدة الدرب الأسبوعية، بتاريخ ٢٠١١م، وعلى المواقع الإلكترونية، اخبار البلد + موقع أجبد، الزرقاء نيوز، وكالة رم.

عبد الله" بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٣م، إلى أن قضية الجزر الثلاث المحتلة لا تزال تتصدر جدول الأعمال في مجلس الأمن الدولي منذ احتلالها من إيران، وأكدت الإمارات مجدداً سيادتها الكاملة على جزرها الثلاث المحتلة وعلى أجوائها ومياهها الإقليمية وجرفها القاري، والمنطقة الاقتصادية الخاصة بتلك الجزر باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ودعت الحكومة الإيرانية بالتعامل مع القضية الهامة بروح ايجابية لإنهاء الاحتلال الإيراني وأعربت عن أملها في أن تؤدي الإتصالات واللقاءات الثنائية إلى إيجاد حل لهذه القضية، يرسخ علاقات روح حسن الجوار ويمد جسور التعاون والمصالح المشتركة ويعزز من دعائم الأمن والاستقرار والرخاء بالمنطقة^(١).

لا تُعتبر دعوة الإمارات لإيران بقبول الحوار حول قضية الجزر ضعفاً، بل تأكيداً على حقها بالسيادة على جزرها، وبأن كل ما قامت وتقوم به السلطات الإيرانية على الجزر من ممارسات أو تدابير إدارية أو تحركات عسكرية باطلة أساساً ومخالفة لأحكام القانون الدولي^(٢).

فالعلاقات الإيرانية - الإماراتية تخضع لعوامل لا يمكن للمسؤولين في الإمارات التغاضي عنها، والتي يمكن إجمالها بما يلي^(٣):

- ١ - إيران دولة مجاورة .
 - ٢ - القوة العسكرية الإيرانية .
 - ٣ - إيران دولة مسلمة (بغض النظر عن الأيدولوجية الدينية العقائدية في إيران).
 - ٤ - التعداد السكاني الكبير من أبناء الجالية الإيرانية في الإمارات، بالإضافة إلى مواطني الإمارات الأصليين ممن يعتنقون المذهب الشيعي .
 - ٥ - العلاقات والمصالح الاقتصادية والتجارية بين الجانبين.
- بنيت إيران سياستها تجاه قضية الجزر بالنظر إلى أهمية الجزر الإماراتية بحكم موقعها المميز في الخليج العربي، ولمعرفة الأهمية الجيو إستراتيجية لهذه الجزر يجب التعرف على كل جزيرة من خلال تحديد موقعها وخصائصها المميزة:

- ١ - جزيرة أبو موسى : وهي أكبر الجزر التابعة لإمارة الشارقة وهي مستطيل الشكل خالية من الأشجار ما عدا مساحات بسيطة قريبة من آبار للمياه العذبة، فهي تقع على بعد "٩٤"

(١) الشديفات، رسالة ماجستير بعنوان " البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الأردنية الإماراتية من ١٩٩٩م - ٢٠٠٩م"، مرجع سابق، ص ١٤٢ .
(٢) نفس المرجع، ص ١٤٤ .
(٣) نفس المرجع، ص ٨٩ - ٩٠ .

ميلا من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز قبالة ساحل إمارة الشارقة، وتبعد عن الساحل العماني ما يقرب ٤٨ كم وتبلغ مساحتها " ٢٠ كم^(١) "، وهناك من يقول بأن مساحتها تقدر بحوالي ٣٠ كم^٢ وطولها ٧ كم وعرضها ٤,٥ كم^٢، يقطنها العرب وهم يعتمدون على الصيد، وفيها معادن هامة يأتي النفط في مقدمتها، فهي تنتج حوالي ٢٠٠٠٠ الف برميل يوميا ويصلح ساحلها الشرقي لرسو السفن^(٢).

٢- جزيرة طنب الكبرى : يبلغ طول قطرها نحو ٣,٥ كم، ومساحتها ٩ كم^٢، وهي إحدى الجزر التابعة لإمارة رأس الخيمة، موقعها إستراتيجي أيضا فهي تقع على بعد ٥٩ كم غرب جزيرة قسم وعلى بعد ٧٨ كم، شمال غرب جزيرة الحمراء وتبعد عن جزيرة أبو موسى ٥٠ كم إلى الشمال منها يقطنها حوالي ٧٠٠ نسمة من العرب يعيشون على الصيد والتجارة^(٣).

٣- جزيرة طنب الصغرى، وهي أيضا تابعة لإمارة رأس الخيمة تبعد حوالي ٩٠ كم عن الساحل العربي، و ١٣ كم عن جزيرة طنب الكبرى، تتخذ شكل مثلث طوله كيلو متر وعرضه كيلو متر واحد عن نهايتها الجنوبي، وهي تتكون من ثلاث تلال تسكن فيها الطيور البحرية، يؤمها بعض الصيادين للاستفادة من هذه الطيور وهي خالية من السكان^(٤).

وبناءً على ما تم بيانه من أهمية للجزر الإماراتية، ولما تشكله مواقع هذه الجزر من تأثير على التجارة العالمية وحركة الملاحة الدولية ولقربها من مضيق هرمز، فهذه الجزر ترتبط تاريخياً بقبيلة القواسم الذين حكموا الساحل العُماني خلال القرن الثامن عشر، والعقدان الأول والثاني من القرن التاسع عشر، وكانت تتبع إلى عاصمة رأس الخيمة، التي نقلت فيما بعد إلى الشارقة، فقد أقام البريطانيون علاقات سياسية مع حكام المنطقة، من خلال شركة الهند الشرقية التي انتهت باحتلال منطقة الخليج، وهذه الجزر كانت تتبع للشارقة حتى بعد قيام الاحتلال بحل اتحاد الشارقة ورأس الخيمة، ففي بداية القرن العشرين بدأت الإطماع الإيرانية تظهر في منطقة الخليج بعد الحرب العالمية فأخذت بتوطين الإيرانيين برعاية ودعم وتشجيع من بريطانيا، تماماً كما حدث من مجريات على القضية الفلسطينية من سلب واحتلال مدروس، ففي وقت سابق

(١) شملان العيسى، "الخلافات الإماراتية العربية وإيران حول الجزر الثلاث"، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد ٢٠٦، ١٩٩٦م ص ٥٣.

(٢) الزهيري، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي، "احتلال الجزر الإماراتية، التمدد الشيعي، الملف النووي الإيراني، مرجع سابق ص ٦٥.

(٣) نفس المرجع، ص ٦٦.

(٤) نفس المرجع، ص ٦٦.

رفضت بريطانيا مطالب إيران بالسيطرة على جزيرة أبو موسى حيث كان الرد البريطاني على إيران بأن الجزيرة عربية ويحكمها شیوخ عرب، ذلك الرد جاء في فترة كانت بريطانيا ترتبط وبعض القبائل العربية باتفاقيات حماية ومصالح متبادلة^(١).

وفي سابقة قام بها الرئيس الإيراني محمود أحمدی نجاد بأن زار ولأول مرة جزيرة أبو موسى بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٠م، وهي إحدى الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران منذ ٤١ عام، والتي تطالب الإمارات باستعادتها وتعد هذه هي أول زيارة يقوم بها زعيم إيراني إلى إحدى الجزر الإماراتية المحتلة منذ احتلالها، وقال محمود أحمدی نجاد خلال زيارته إن جميع الوثائق التاريخية دالة على فارسية الخليج الفارسي، وقال إن بعض الحقائق التاريخية واضحة كالشمس ولا يمكن إثارة التساؤل حول حقيقتها، وأضاف أنه منذ عدة آلاف من السنين مضت كانت الثقافة الرئيسة السائدة في قسم واسع من العالم الثقافة والحضارة الإيرانية، ومن الواضح أن تطلق التسميات باسم هذه الثقافة والأرض.

دانت الإمارات بشدة زيارة قام بها الرئيس الإيراني محمود أحمدی نجاد الأربعاء إلى جزيرة أبو موسى معتبرة أن هذه الزيارة تكشف "زيف الادعاءات الإيرانية" حول إرادة إقامة علاقات جيدة مع الإمارات ودول الجوار، إذ تؤكد الإمارات تمسكها ومطالبتها بالجزر الثلاث هي طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى التي سيطرت عليها إيران عشية انسحاب البريطانيين منها في ١٩٧١م، وتؤكد الإمارات سيادتها عليها، و دعت الإمارات مراراً إلى حل مسألة الجزر عبر المفاوضات المباشرة أو اللجوء لمحكمة العدل الدولية^(٢).

وقد نقل عن وكالة أنباء "إرنا الإيرانية الرسمية" عن نجاد تصريحات أطلقها أمام مجموعة من ساكني جزيرة أبو موسى، قال خلالها إن كل الوثائق التاريخية تثبت أن جزيرة (أبو موسى) هي جزيرة إيرانية، وقد احتلت إيران الجزر الإماراتية الثلاث بعد انسحاب القوات البريطانية من المنطقة، والجزر الثلاث تسيطر على مضيق هرمز الذي يمر به نحو خمس إمدادات النفط في العالم.

وكانت ردود فعل الإمارات منددة بزيارة أحمدی نجاد لجزيرة أبو موسى وهي إحدى الجزر الثلاث التي احتلتها إيران في ١٩٧١م، " واعتبرت زيارة أحمدی نجاد لجزيرة أبو موسى " انتهاكا

(١) محمد حسن العبدروس، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار السلاسل، الكويت ١٩٨٣م، ص ١٦٢.

(٢) n ١٢/٠٤/٢٠١٢ تاريخ النشر ١٣ أبريل ٢٠١٢م، <http://www.rnw.nl/arabic/bulleti>

لسيادتها وتكشف "زيف الادعاءات الإيرانية" حول إرادة إقامة علاقات جيدة مع الإمارات ودول الجوار، وقال وزير الخارجية عبد الله بن زايد في بيان نشرته وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية مساء الأربعاء ١٨/٤/٢٠١٢م انه يدين "بأشد العبارات الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد لجزيرة أبو موسى الإماراتية".

بينما أعرب الأمين العام لمجلس دول الخليج العربي عبد اللطيف بن راشد الزياني عن "استيائه واستنكاره الشديد للزيارة الاستفزازية التي قام بها الرئيس الإيراني لجزيرة أبو موسى، وقال الزياني في بيان أن "هذه الزيارة تعد انتهاكا لسيادة الإمارات العربية المتحدة ولا تغير الوقائع التاريخية والقانونية وسيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث المحتلة، وانه يرى أن الزيارة "تمثل استفزازا غير مسؤول وخطوة لا تتماشى أبدا مع سياسة حسن الجوار التي تنتهجها دول المجلس التعاون الخليجي في التعامل مع إيران ولا مع المساعي السلمية التي دأب مجلس التعاون الخليجي في الدعوة إليها لحل قضية هذه الجزر وذلك عبر مفاوضات مباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية"^(١).

وقال الشيخ عبد الله "إن هذه الزيارة لن تغير من الوضع القانوني لهذه الجزر كونها جزءاً لا يتجزأ من التراب الوطني للإمارات"^(٢)، مؤكداً أن هذه الزيارة والخطاب الاستفزازي للرئيس الإيراني يكشفان زيف الادعاءات الإيرانية بشأن حرص إيران على إقامة علاقات حسن جوار وصدقة مع الإمارات العربية المتحدة ودول المنطقة.

كما استهجن وزير الخارجية الإماراتية، توقيت هذه الزيارة كونها تأتي في وقت اتفقت فيه الدولتان على بذل جهود مشتركة، لطي هذه الصفحة من خلال التوصل إلى حل لهذه القضية وفي الوقت الذي ألتزمت فيه دولة الإمارات، بما تم الاتفاق عليه بين الدولتين رغبة منها في تهيئة الأجواء للتوصل إلى حل يعزز الاستقرار في المنطقة، معتبرا أن هذه الزيارة تأتي في وقت تعكس فيه خرقا واضحا وصريحا لهذا الاتفاق^(١).

(١) <http://www.france24.com/ar/٢٠١٢٠٤١٢->

(٢) نفس المرجع.

(١) تاريخ النشر n ١٢/٠٤/٢٠١٢ <http://www.rnw.nl/arabic/bulleti>، مرجع سابق.

ودعا الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، إيران إلى اتخاذ خطوات ومواقف بناءة تعزز الثقة بين دول وشعوب المنطقة، والكف عن مثل هذه الخطوات الاستفزازية التي تعكر العلاقات بين البلدين وتحول دون التوصل إلى حل عادل لقضية الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها، فقد كان هناك اتفاق بين الإمارات وإيران على مدار عام كامل بتجنب التصعيد في قضية الجزر لمنح الطرفين الفرصة للتفاوض، ولذلك كان يلاحظ أن كل البيانات التي خرجت عن اجتماعات عربية لم تتضمن إدانة احتلال إيران للجزر الإماراتية، حتى جاءت زيارة أحمدى نجاد لتخرق هذا الاتفاق وتشكل استفزازاً.

ومن النادر أن يصدر عن الإمارات تصريحات حادة بهذا الشكل ضد إيران، فكان آخر تلك التصريحات في عام ٢٠١٠م، عندما قال وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان في حينها إن إيران تحتل الجزر الثلاث المتنازع عليها في الخليج مثلما تحتل إسرائيل الأراضي العربية، مؤكداً أمام المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي أن "قضية الجزر الإماراتية الثلاث طناب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي تحتلها إيران تشكل عاملاً سلبياً في العلاقة بين البلدين وستظل مؤلمة بالنسبة لكل مواطني الدولة"، وأضاف في التصريحات التي نقلتها وكالة أنباء الإمارات أن "احتلال أي أرض عربية هو احتلال وليس سوء فهم ولا فرق بين احتلال إسرائيل" (٢).

وعلى أثر هذه الزيارة، قامت دولة الإمارات باستدعاء سفيرها في إيران للتباحث، كما استدعت سفير إيران لديها للاحتجاج على خلفيات تلك الزيارة، حيث رفض السفير الاحتجاج المقدم لدولته، واعتبر أن زيارة الرئيس الإيراني للجزيرة شأن داخلي، وبأن إيران تريد فعلاً تحسين روابط العلاقات وفتح باب الحوار مع دولة الإمارات لتفادي أي نزاع محتمل (٣).

وفي يوم السبت التالي لزيارة الرئيس الإيراني للجزيرة، بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٤، دعت دولة الإمارات دول مجلس التعاون الخليجي العربي إلى عقد اجتماع استثنائي طارئ للتباحث والتحاور حول خلفيات تلك الزيارة، فيما أعلنت دول المجلس عن تضامنها وتأييدها للرفض والاستنكار الإماراتي والاحتجاج المقدم للزيارة باعتبار جزيرة أبو موسى جزء لا يتجزأ من أراضي و سيادة دولة الإمارات (١). وفي يوم الثلاثاء الموافق لتاريخ ٢٠١٢/٤/١٨، عقد الاجتماع الاستثنائي المدعو

(١) جريدة الشرق الأوسط العربية الدولية <http://www.aawsat.com/details>

(٢) نشر الاثنين بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٦، على الموقع الإلكتروني <http://www.skynewsarabia.com>

(٣) نشر السبت ٢٠١٢/٤/١٤، على الموقع الإلكتروني <http://www.aljazeera.net>

له دول المجلس في العاصمة السعودية الرياض، حيث قام وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي العربي برفض تلك الزيارة كلياً، واعتبروا أن هذه الزيارة تتناقض مع النوايا وسياسة حسن الجوار، وبأن تلك الزيارة عمل غير مقبول، هذا و أدان مجلس الوزراء السعودي برئاسة الملك عبد الله بن عبد العزيز تلك الزيارة، حيث دعا إلى عودة إيران والإمارات الى طاولة الحوار، أو باللجوء إلى محكمة العدل الدولية^(١).

بالمقابل ردت طهران بان دولة الإمارات تسرعت بدعوة دول مجلس التعاون الخليجي العربي إلى الاجتماع، وإطلاق البيانات والتحديات الغاضبة، فالمنطقة الآن لا تحتل أي توتر، بل تحتاج إلى السلام و التعاون، في وقت تقوم به إسرائيل باستعراض قوتها في المنطقة، وان على دول الخليج الكف عن إتباع وإرضاء الصهاينة والأمريكيين في عدائهم لإيران^(٢)، فالتعاون وحده هو ما يضمن امن منطقة الخليج، كما وعلقت طهران بأن إيران تريد إن تقوي العلاقات بين الدولتين، فالعلاقات بين الدولتين مهمة، وان أي سوء فهم حله ممكن من خلال المحادثات^(٣)، ذلك مع إصرار إيران على إن الجزر الثلاث هي جزء لا يتجزأ من إيران، وبان ما يحدث هو سوء فهم فقط، ويمكن للباحث إبراز الدلائل والبراهين من خلال تحليل ما جاء من معلومات يستخلص من خلالها حقيقة عروبة الجزر الثلاث وزور ما تدعيه إيران من حقوق تاريخه لا صحة لها، وذلك من خلال الأحداث والمواقف من مشكلة الجزر الثلاث ويمكننا إجمالها بالأتي^(٤):

- ١- الاحتلال المتكرر من قبل إيران للعديد من الجزر الإماراتية (جزيرة مسرى ١٨٨٧، جزيرتا طناب الكبرى والصغرى وابو موسى ١٩٠٤ و١٩٦٤، جزيرة هنجام ١٩٢٤ .
- ٢- تصريحات بريطانية المتكررة، أثناء الاحتلال الإيراني بأنها أراض عربية ويحكمها شيوخ وأمراء عرب، ووقوف بريطانيا أمام المحاولات المتكررة لاحتلال تلك الجزر من قبل إيران وذلك لعدم كف إيران مطالباتها بضم البحرين .
- ٣- وجود وثيقة تثبت بأن بريطانيا قامت باستئذان حكومة رأس الخيمة في بناء مقر عسكري في جزيرة طناب الكبرى، ولم تقم باستئذان إيران.
- ٤- التصريحات الإيرانية عقب احتلال الجزر، فمنهم من صرح بأن الاحتلال حماية لمصالح إيران من المخاطر التي تهددها وأن سيطرتها على هذه الجزر بمثابة أمان استراتيجي لها،

(١) نفس المرجع.

(٢) نشر الاثنين بتاريخ ١٦/٤/٢٠١٢، على الموقع الإلكتروني <http://www.annaharkw.com>

(٣) نفس المرجع.

(٤) الزهيري، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي، احتلال الجزر الإماراتية، التمرد الشيعي، الملف النووي الإيراني، مرجع سابق ٦٩.

ومنهم من اعتبر الخليج منطقة إسلامية ولا يوجد ما يمنع من التفاوض حول قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، غير أن هناك من كان له رأي مخالف بأن إيران لم تقم باحتلال الجزر الإماراتية وإنما وضعتها تحت حمايتها خوفاً من الأطماع الخارجية^(١).

٥- قامت القوات الإيرانية أثناء احتلال الجزر في إلقاء منشورات على سكانها تحذرهم من المقاومة، وإلا سيتم مواجهتهم بشدة، وهذا الإجراء تقوم به القوات المحتلة والغازية بالعادة، وفي الغالب وهذا يفسر عروبة الجزر ويثبت ذلك .

٦- سبق وان تقدمت إيران بطلب من حاكمي إمارة الشارقة ورأس الخيمة بتأجيرها هذه الجزر، وهذا يدل على أن هذه الجزر المحتلة الثلاث " جزر عربية "^(٢).

وبالنظر إلى البيان الصحفي الصادر عن الدورة السابعة والعشرين بعد المائة للمجلس الوزاري لمجلس دول التعاون الخليجي العربي بتاريخ ٢ حزيران ٢٠١٣م، برئاسة غانم فضل البوعينين وزير الشؤون الخارجية البحريني وعبد اللطيف الزباني الأمين العام للمجلس، نجد بأن دول المجلس أقرت برفضهما لاستمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، كما أكدت دول المجلس في السنوات والدورات الفائتة، وكان البيان الصادر عن مجلس التعاون الخليجي قد دعم حق السيادة لدولة الإمارات، وعبرت دول المجلس عن أسفها لعدم التوصل مع إيران لحل إيجابي بشأن قضية الجزر الثلاث والذي يسهم في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها، كما واعتبر المجلس أن كل ما تقوم به إيران للعودة إلى طاولة الحوار والتفاوض أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، كما وأدان المجلس الزيارات التي تقوم به إيران على الجزر الثلاث، والتي كان آخرها زيارة وفد مجلس الشورى الإيراني إلى الجزر الإماراتية الثلاث بتاريخ ٧ أيار ٢٠١٣م، معتبرة أن هذه الزيارة هي إنتهاك لسيادة الإمارات وضربة لكل ما تم من جهود لحل الأزمة بين الجانبين^(٣).

ومن ناحية أخرى فقد استنكر المجلس الوطني الإتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة في بيان سابق لبيان المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي بتاريخ ٦ شباط ٢٠١٣م، والذي

(١) السامرائي، وآخرون، العرب والقوى العظمى، العرب والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص ٧٩.
(٢) منتدى الجيش العربي منتدى الجيش العربي :: الأقسام العسكرية :: مواضيع عسكرية عامة - مواضيع عامة، الجزر الاماراتية الثلاث التي احتلتها ايران ظلما وعدوانا، الأربعاء ٢٤ فبراير ٢٠١٠ - ١٨:١٠، على الموقع <http://www.arabic-military.com>
(٣) إجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي العربي (٢٧)، بتاريخ ٢/٦/٢٠١٣م، على الموقع <http://www.gcc-sg.org>

اعتبرها بالزيارة الاستفزازية والتصعيديه لقضية الجزر الثلاث، والتأكيد على دعوة إيران إلى الكف عن مثل تلك الأعمال والتي من شأنها إضعاف وإفساد الثقة بين حكومة وشعب البلدين^(١).

يرى الباحث أن الموقف الإيراني واضح، وأن إيران تحتل الجزر الإماراتية الثلاث، والدليل أن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تقتر في المطالبة بالجزر الإماراتية الثلاث المحتملة من قبل إيران من خلال القنوات والقمة الخليجية، وفي جامعة الدول العربية وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، تجدد الإمارات مطالبها ودعوتها إلى الجمهورية الإيرانية لإعادة النظر في موقفها والتجاوب مع مبادرتها السلمية التي أعلنت عنها منذ سنوات الداعية إلى الدخول في مفاوضات ثنائية جادة، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية على غرار القضايا الثنائية الأخرى، التي تم تسويتها وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي وبامتناع إيران من دخول في مفاوضات وعدم قبول بالتحكيم دليل على ضعف الوثائق لدى الجمهورية الإيرانية ولو كانت تملك دليل على أن هذه الجزر إيرانية لما لجأت إلى المماطلة والتهرب وعدم قبولها الدخول في مفاوضات ثنائية جادة، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية على غرار القضايا الثنائية الأخرى، التي تم تسويتها وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي التحكيم لدى محكمة العدل الدولية وأن تعنت وعدم قبول بكل ما عرضته الإمارات على إيران، يثبت كذبها وأن دول استعمارية تريد مد نفوذها والسيطرة على مضيق هرمز وأن لديها أطماع وطموحات في دول مجلس التعاون الخليجي العربي وفي الإمارات والبحرين والكويت .

ومما سبق يتبين لنا، أن الجزر الإماراتية الثلاث تمثل القضية الأهم في علاقات دول مجلس التعاون الخليجي العربي، مع الجمهورية الإيرانية، بالإضافة لكونها القضية الأعد، لأن المتابع لمسارها يلاحظ تشدداً إيرانياً متزايداً تجاهها، لذا فإنه من الضروري أن تعي إيران، أن حل مثل هذه المشاكل، يكون بمواجهتها ومعالجتها المعالجة القائمة على الإنصاف لكلا الطرفين، لأنها قضية لا تعنى الإمارات فقط بل تعنى كافة دول مجلس التعاون الخليجي العربي والدول العربية كاملة.

(١) نشر بتاريخ ٢٠١٣/٢/٦م، على سكاى نيوز العربية، على الموقع، <http://www.skynewsarabia.com>

المطلب الثاني: قضية النزاع الإيراني الكويتي على حقل غاز الدرة في منطقة (الجرف القاري)^(١).

يعود تاريخ النزاع بين دولة الكويت والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول قضية استغلال حقل الدرة^(٢) -الواقع في المثلث بين حدود الدول الثلاث الكويت والسعودية وإيران شمال الخليج وإلى الشرق من حقل زيت الخفجي البحري- إلى عقد الستينات، ففي مطلع الستينات، قامت إيران بمنح شركة البترول الانكلو إيرانية (سابقاً) والتي أصبحت ضمن شركات بريتش بترول يوم، حق التنقيب في الحقول البحرية الواقعة ضمن حدودها الإقليمية الدولية، بينما كانت الكويت قد منحت حق التنقيب إلى شركة شل الهولندية الملكية، مما أدى إلى تعارض عمل الشركتين في الجزء الشمالي من حقل الدرة، والذي يقع في منطقة حدودية مشتركة بين الكويت والسعودية وإيران، مما يعني صعوبة إتمام الاتفاق مع الدول المانحة لحق التنقيب، في استغلال وإنتاج الغاز من الحقل^(٣).

ولم يرتبط تطور القضية بتطور العلاقات ما بين البلدين، وإنما ارتبطت بالتطورات السياسية التي تأثرت بها منطقة الخليج العربي، فخلال العقود الأربعة الأولى بعد استقلال دولة الكويت لم يكن النزاع على حقل الدرة قائماً بين الدولتين^(٤)، وبقدوم العام ٢٠٠٠م، والذي شهد اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، بدأت قضية الجرف القاري بين الدولتين الكويت وإيران بالظهور من جديد، وليتصاعد التوتر حول حقل الدرة والذي يقع جزء منه بقدر ب٥% من إجمالي الحقل مع الجانب الإيراني^(٥).

لكن الوضع في هذه يختلف وعكس ما يجري من مواقف وتعنت إيراني تجاه قضية الجُزر الإماراتية الثلاث المحتلة، وفي قضية الجرف القاري نجد إيران مستعدة للتفاوض مع دولة الكويت دون أي تشدد في المواقف، وفي هذا السياق أكد الرئيس الحالي لإيران حسن روحاني بقوله "لقد اقتربنا من التوصل لإدفاق نهائي بشأن قضية الجرف القاري مع دولة الكويت، كما سيتم قريباً ترسيم الحدود بين البلدين خلال العام الحالي"^(٦).

(١) انظر الى الملاحق ، شكل رقم (٤).

(٢) انظر الى الملاحق، شكل رقم (٥).

(٣) موقع الوطن الالكتروني <http://www.islammemo.cc/Tahkikat/2012/03/05/145245.htm> بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥ م .

(٤) نفس المرجع.

(٥) <http://www.marefa.org/index.php>

(٦) محمد عز العرب، مختارات إيرانية، العدد ٦١، اغسطس ٢٠٠٥م.

طالبت إيران الكويت بمشاركتها بوضع خطط للعمل على تطوير حقل غاز الدرة البحري، بينما أصرت الكويت بانفرادها بحق استغلال الحقل دون مشاركة إيران فيه، مما أدى إلى تعنت الجانب الإيراني بأحقية باستغلال الحقل، وبذلك تبقى قضية الجرف القاري من أهم القضايا الحدودية المفتوحة في المنطقة^(١).

وما بين الفعل ورد الفعل، وأمام التداخيات الناتجة عن التصريحات والالتهامات المتبادلة بين البلدين، تتعدد التساؤلات حول قضية الجرف القاري ما بين الكويت وإيران على حقل (حقل غاز الدرة)، مما يقودنا إلى ضرورة مسالة تعريف الجرف القاري، ومدى أهمية حقل غاز الدرة – ارتش لكلا الدولتين، وبيان وجهه كل من إيران و الكويت حول طبيعة النزاع.

إن أول استخدام لمصطلح الجرف القاري حديث نسبياً، يعود إلى إعلان الرئيس الأميركي ترومان الصادر في ٢٨ / ٩ / ١٩٤٥^(٢)، وهناك للجرف القاري تعريفان تم استخدامهما، التعريف الأول استخدم في المادة الأولى من اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨م^(٣)، والتي كانت أول تنظيم قانوني دولي عالمي بشأن الجرف القاري، إلا أنها لم تحل جميع الإشكالات المتعلقة بهذه المساحات العالقة بين الدول، خصوصاً عند عدم القدرة على تحديد مدى حدود الدولة في الجرف القاري^(٤).

وجاء أيضاً ضمن اتفاقية جمايكا لعام ١٩٨٢م^(٤)، والتي جاءت لتتلافى الثغرات الموجودة في اتفاقية جنيف، ولتبين مدى التطور الذي طرأ على النظام القانوني الدولي بخصوص الجرف القاري، كما انها توسعت في تحديد الامتداد القاري الجرف القاري (المواد ٧٦-٨٥) بأن طرحت جانباً معيار العمق حتى مأتي متر وإمكانية الاستغلال، فوفقاً لنص المادة ٧٦ من الاتفاقية المذكورة " جمايكا" اشتمل الامتداد القاري ما وراء بحر الدولة الإقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي

(١) <http://www.alseyassah.com>

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر، تعريف الجرف القاري: دراسة للأحكام ذات الصلة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٤.

(٣) تعريف الجرف القاري وفقاً إلى اتفاقية جنيف ١٩٥٨:

عرفت "المادة ١" الجرف القاري " بأنه مناطق قاع البحر وما تحته من طبقات متصلة بالشاطئ تمتد خارج البحر الإقليمي إلى عمق مأتي متر أو إلى ما يتعدى هذا الحد إلى حيث يسمح عمق المياه باستغلال الموارد الطبيعية لهذه المنطقة".

(٤) وضحت المادة ٨٣ من اتفاقية جمايكا حدود الجرف القاري، بالنسبة إلى الدول المتقابلة أو المتجاورة فإنه يتم التوصل إلى تعيين حدود الجرف القاري لها عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي توصلاً إلى حل منصف، ولمزيد من التفاصيل انظر جابر ابراهيم الراوي، القانون الدولي للبحار وفق اتفاقية قانون البحار ١٩٨٢ مع دراسة عن الخليج العربي، بغداد، ١٩٨٩.

لإقليم تلك الدولة البري حتى الطرف الخارجي للحافة القارية أو إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحري، من خطوط الأساس التي يقاس فيها عرض البحر الإقليمي إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية يمتد إلى تلك المسافة^(١).

أولاً: أهمية حقل غاز (الدرة - ارتش) .

تعد منطقة الجرف القاري في المنطقة الحدودية للمياه الإقليمية الواقعة بين إيران و الكويت حقل غاز (الدرة - ارتش)، بقعة سحرية عامرة بالنفط، والغاز، ونظراً لما تتبع به تلك البقعة من موارد عامرة بالنفط الخفيف والغاز المسال، فإن الكويت تنظر لها بعين الأهمية، وتعمل على استثمار الموارد الموجودة بداخلها والتي ما زالت بكراً، من خلال إتباع الكويت لإستراتيجية طويلة المدى بالتعامل مع هذه المنطقة^(٢).

وتستحوذ الكويت على النصيب الأكبر في منطقة حقل الدرة داخل الجرف القاري، والذي يتمثل بمثلث مائي يقع شمال المياه المقابلة للساحل الكويتي بمسافة هي الأقرب من الساحل الإيراني إليه^(٣)، والجزء الأكبر يقع على الحدود المشتركة بين الكويت والسعودية، وجزء ضئيل من الحقل يقدر ٥% فقط يقع ضمن الحد الإقليمي الإيراني، فالدول الثلاث المتجاورة تعلم بان ما يزيد على ٧٠% من حسيلة الخام والغاز موجودة في حقل الدرة، لذا فالكويت والتي لها النصيب الأوفر من الحقل تنظر بأحقيتها باستغلال ثروات وميزات الحقل المتنازع عليه^(٤).

ثانياً: الموقفين الكويتي و الإيراني من النزاع على حقل (الدرة - ارتش) .

هناك إصرار إيراني على إشراك الكويت في تطوير حقل الدرة، وهناك اتهامات متبادلة بين الطرفين، وهناك تعدد في الآراء للحكومة الكويتية والحكومة الإيرانية، فنجد أن الحكومة الكويتية ممثلة في وزير الطاقة الكويتي يؤكد أن أغلبية الحقل يقع في الحدود الكويتية السعودية، وأنها متحفظة على ذلك وترى أنه من الضروري التوصل إلى اتفاق مع إيران، بينما المتحدث باسم الحكومة الإيرانية " عبد الله رمضان زاده " يطالب جيران إيران على الحفاظ على المصالح

(١) لمزيد من التفاصيل انظر ، زهير الحسيني، مصادر القانون الدولي العام: المفهوم القانوني للجرف القاري وطرق قياس حدوده بين الدول المتلاحقة والمتقابلة، جامعة قارينوس ، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٤، ص ص ١١-٢٥

(٢) الموقع الإلكتروني <http://www.marefa.org/index.php>

(٣) قانون البحار ، دراسة في شأن تحديد عرض البحر الإقليمي لدولة الكويت، ١٩٦٧م، الكويت اليوم، مجلد ١٤، العدد ٦٥٨٤، ص ٢٢١

(٤) نشر بتاريخ ٢٧/٨/٢٠١٢ على الموقع الإلكتروني <http://www.annaharkw.com>

المشتركة في حقل الدرة وقال " هذا الحقل للجميع وفقا للمبادئ الدولية للحقول البحرية مملوك ملكية مشتركة، نتوقع ان تحل قضية الحقل المشترك من خلال اتفاقيات ثنائية وإلا تصرفنا بمفردنا، وطلب من الكويت الامتناع عن تطوير حقل غاز الدرة الذي تشتركان فيه في مياه الخليج قبل التوصل للشروط الخاصة بذلك وقال " أن مثل هذه الخطوة ستضطر إيران لتطوير حصتها بمفردنا"^(١).

وكان لوسائل الإعلام اكبر الأثر في إثارة مسألة حقل الغاز الواقع في الجرف القاري، مما دفع وزير خارجية إيران "حميد رضا آصفي" بأن أكد حق ملكية بلاده في حقل الدرة أو ما تسميه إيران حقل أرش ونفى ما تناقلته وسائل إعلامية عن الشيخ محمد الصباح قوله أن إيران تنازلت عن حقلها في هذا الحقل وتهم بعض وسائل الإعلام بمحاولتها للتأثير على المحادثات الجارية بين البلدين وقد وصف المحادثات بأنها ايجابية وبناءة أملا في توصل نتائج نهائية حول مسألة أحقية استغلال حقل غاز الدرة بين الكويت و إيران، فنتيجة للتصريحات والاتهامات المتبادلة فقد تسمت العلاقات بين شعبي البلدين، وأدت إلى حالة من التدهور والتوتر والفقر في العلاقات بين البلدين^(٢).

ومن خلال تصريحات إيران والتي تأتي من قبل المسؤولين عبر الصحف والأعلام الإيراني، فالاتهامات متبادلة والاحتجاجات من الجانبين لم تتوقف كأن للإعلام الدور في تغذية التوتر بسبب تصريحات وسلوكيات المسؤولين فقد احتجت الكويت لدى إيران رسميا بعد تصريحات في طهران حول نية الجمهورية الإسلامية إنتاج النفط من منطقة الجرف القاري البحرية المتنازع عليها فقد سلم وكيل وزارة الخارجية الكويتية خالد سليمان الجارالله القائم بأعمال السفارة الإيرانية مذكرة احتجاج على تصريحات مدير عام شركة نفط الجرف القاري الإيرانية "بشأن عزم إيران على إنتاج النفط في منطقة الجرف القاري بشكل أحادي ما لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الكويت"، كما وأكد أن أي مباحثات بشأن قضية الجرف القاري لن تكون ثنائية بين الكويت وإيران وإنما ستكون ثلاثية بوجود السعودية^(٣).

وقد أكد وكيل وزارة الخارجية بتصريح له لوكالة الأنباء الكويتية "أن المنطقة المذكورة المتداخلة والمتنازع عليها هي محل مفاوضات بين الطرفين لترسيمها بشكل نهائي مع التأكيد على

(١) على الموقع الالكتروني بتاريخ ١٠/١١/٢٠٠٩ <http://elaph.wordpress.com/٢٠٠٩/١١/١٠>

(٢) موقع الوطن الالكتروني <http://www.islammemo.cc/Tahkikat/٢٠١٢/٠٣/٠٥/١٤٥٢٤٥.htm> ، مرجع سابق.

(٣) بتاريخ ٢٩/١/٢٠١٢ <http://www.araa.com>

ضرورة التزام الطرفين بعدم القيام بأي عمل منفرد في المنطقة. كما أكد أن تأكيد دولة الكويت على "عقد مفاوضات ترسيم الجرف القاري بشكل نهائي". وتجري الكويت مع إيران محادثات منذ أكثر من ١٠ سنوات لتسوية النزاع حول منطقة الجرف القاري على الحدود البحرية بين البلدين إلا أن هذه المحادثات لم تصل إلى نتيجة^(١)، ويمكن إجمال أهم محطات القضية و الخلافات المثارة على النحو التالي^(٢):

- ١- بدأت إيران أعمال التنقيب في الحقل في شهر شباط فبراير ٢٠٠٠م، واستمرت لمدة ثلاثة أشهر، إلى أن انتهت بعد ظهور الخلاف في شهر أيار مايو من نفس العام.
- ٢- أعلن وزير الطاقة الكويتي الشيخ أحمد الفهد الصباح في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٣، أن الكويت قد تقرر نقل القضية الخلافية مع إيران بشأن حقل غاز الدرة إلى محكمة العدل الدولية في حال فشل المفاوضات الثنائية لحل الخلاف.
- ٣- أجرى وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم مباحثات مع نظيره الإيراني كمال خرازي، بتاريخ ٢٠ إبريل نيسان ٢٠٠٥م، للتوصل لحل ولإنهاء مسألة الجرف القاري بين البلدين.
- ٤- بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٠م، صرح رئيس الشركة الحكومية الإيرانية للنفط البحري، بأن إيران تقدمت بالعديد من الاقتراحات بشأن تطوير استثمار حقل الدرة وفق اتفاق شراكة مع دولة الكويت، وذكر بان التأخير في الوصول إلى حل بهذا الشأن يعود إلى أن ملف ترسيم الحدود بين الدولتين مازال يشكل عقبة رئيسية.
- ٥- أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح في ٨ نوفمبر ٢٠١٠م، وجود لجان فنية كويتية إيرانية اجتمعت لبحث ترسيم الجرف القاري، و إن تلك اللجان سترفع تقاريرها إلى وزير خارجية البلدين لمناقشتها في اجتماع اللجنة الكويتية الإيرانية المشتركة.
- ٦- ذكرت نشرة بتروليوم أرجوس في ١٧ أكتوبر ٢٠١١م، أن الشركة الكويتية السعودية للعمليات المشتركة، بدأت الحفر في المنطقة البحرية المحايدة من حقل الدرة في جنوب الكويت، و تقوم الشركة الأسترالية «الهندسية ورلي بارسونس» بدراسة حقل الدرة

(١) المصدر موقع الوطن الإلكتروني بتاريخ، ٢٠١٢/٣/٥م، <http://www.islammemo.cc>

(٢) نفس المرجع.

البحري، حيث من المتوقع أن يصل إنتاج الحقل الغازي إلى نحو ٣٥ تريليون قدم مكعبة في نهاية ٢٠١٦، أي ما يعادل ٩٩٠ مليار متر مربع.

٧- اتهامات إيرانية لبعض دول مجلس التعاون الخليجي العربي، بسرقة حصة إيران من حقول النفط والغاز المشتركة.

٨- استمرار التصريحات والاتهامات المتبادلة بين البلدين، حتى جاءت تصريحات محمود زراكشيان زادة، رئيس شركة النفط الحكومية الإيرانية في الأول من يناير ٢٠١٢م، وإثارة بؤرة جديدة من بؤر التوتر الكامنة وما أكثرها في منطقة الخليج العربي، لتسكب مزيداً من الزيت فوق النيران المشتعلة حول هذا الملف، ذي الأهمية الجغرافية والاقتصادية الكبيرة للكويت، في ظل حاجتها الشديدة للغاز الطبيعي، والتي دفعتها لعقد اتفاقيات لشرائه من قطر وغيرها من دول المنطقة، فقد نقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية، تصريحه حيث قال "إذا تم رفض دبلوماسية إيران سئمضي قدمًا في جهودنا لتطوير حقل أراش البحري للغاز في الخليج من جانب واحد، كما فعلنا في حقل هنجام الذي تتقاسمه إيران مع سلطنة عمان"، مؤكِّدًا أن طهران ستطلق منفردة مشروع تطوير شامل للحقل ما لم تستجب الكويت لعرض تطوير مشترك، وأكد أن إيران أطلقت بالفعل عملياتها للتطوير والإنتاج في حقل أراش ولا تتباطأ ترقبًا لرد فعل من الكويت.

وردًا على هذه التصريحات، فقد استدعى وكيل وزارة الخارجية الكويتية (خالد الجار الله) القائم بأعمال السفارة الإيرانية في الكويت (سيد تهابي)، وسلمه مذكرة احتجاج، ونقل بيان لوزارة الخارجية الكويتية أن الجار الله أكد على القائم بأعمال السفارة سيد تهابي أن المنطقة المذكورة المتنازع عليها هي محل مفاوضات بين الطرفين لترسيمها بشكل نهائي، مشددًا على ضرورة التزام الطرفين بعدم القيام بأي عمل منفردًا في المنطقة حتى يتم ترسيمها بشكل نهائي، مجددًا عرض الكويت عقد مفاوضات ترسيم الجرف القاري بشكل نهائي^(١).

إن حصة إيران حسب ما تم تناقله في مختلف المراجع لا تتجاوز ٥% لإيران، إلا أن هذه النسبة القليلة لم تمكن الكويت والسعودية في استغلال هذا الحقل، وتعرقل إيران الإنتاج والاستغلال

(١) <http://www.islammemo.cc/Tahkikat/٢٠١٢/٠٣/٠٥/١٤٥٢٤٥.htm>

مع علمها في حاجة الكويت للغاز، وان كل ما يصدر من تصريحات من إيران ما هو إلا تحرش واستفزاز إيراني للكويت ولدول مجلس التعاون الخليجي العربي^(١).

وفي ظل هذه الاعتبارات والأمور يأتي السؤال ما هو السبيل لحل هذه القضية والنزاع ؟

"هناك مبدئين أساسيين يحكمان حل نزاعات الحقول المشتركة"^(٢):

(أ) المبدأ الأول: توازن المصالح: أي مراعاة مصالح الدولتين (الدول) و بالشكل الذي يحقق مصالحهما بشكل عادل ومتساوٍ كالاتفاق على حصص متساوية من إنتاج الحقل المشترك، وتحمل نفقات تطوير الحقل بحسب حصة كل طرف، فلا يفضل طرف على طرف آخر، ولا يتم استغلاله من الطرف الآخر.

(ب) المبدأ الثاني: عدم الإضرار بالغير: فلا يجوز إلحاق الضرر بالطرف (الأطراف) الآخر في الحقل المشترك، سواء كان هذا الضرر جسيماً أو بسيطاً، ومن صور هذا الضرر استخراج وإنتاج كميات تفوق الحصة المقررة والمتفق عليها، أو سحب كميات بدون علم الطرف الآخر أو استخدام تقنيات تضر بإنتاج الحقل.

شهدت العلاقات الكويتية - الإيرانية عبر مراحل تطورها حالات من الصعود والهبوط شأنها شأن العلاقات الدولية عامة، وقد كانت مسيرة تلك العلاقات إيجابية في أغلب مراحلها ولم تزد فترات التوتر والأزمات بين الكويت وطهران على ثمان أو تسع سنوات هي فترة الحرب العراقية - الإيرانية، وإذا كانت لغة المصالح هي المسار الذي يحكم مسار أي علاقة بين طرفين ما فإن إيران تعتبر دولة إستراتيجية مهمة للكويت انطلاقاً من ثقلها السياسي وموقعها المتميز، ومن ناحية أخرى ورغم صغر المساحة الجغرافية لدولة الكويت إلا أن موقعها الجيو استراتيجي في مثلث الأضلاع بين إيران والعراق والسعودية، فضلاً عن مخزونها النفطي الهائل كل ذلك جعل منها قيمة كبيرة اقتصادياً ومادياً، وفي هذا الإطار كانت العلاقات الكويتية - الإيرانية الأكثر حيوية بين دولة خليجية عربية وإيران خلال العقود الثلاثة الماضية انطلاقاً من رؤية كلتا الدولتين للمصالح والتحديات المشتركة التي تواجههما.

(١) على الموقع <http://elaph.wordpress.com/٢٠٠٩/١١/١٠>

(٢) <http://www.islammemo.cc/Tahkikat/٢٠١٢/٠٣/٠٥/١٤٥٢٤٥.htm> مرجع سابق.

كما يمكن أن نلحظ المسلك الإيراني في إدارة طهران لقضية الجرف الفاري ودولة الكويت من جهة وقضية الجزر الإماراتية من جهة أخرى، فقضية الجرف قد تحل مرحلياً، فأيران لا تتعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي مجتمعة، وإنما ضمن الإطار الثنائي.

المطلب الثالث : قضية مُطالبَة إيران بضم مملكة البحرين لأراضيها.

تركز إيران في سياستها على دول مجلس التعاون الخليجي العربي بشكل عام، وعلى دولة مملكة البحرين بشكل خاص، وتعتبرها ساحة لنشاطها، ففي عام ١٩٥٧م قام البرلمان الإيراني بإقرار مشروع قانون ينص على تبعية البحرين لإيران ويعتبرها المحافظة (١٤)، فقد وجدت إيران في تفكك وانقسام الدول العربية وإنهيار النظام العربي بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة فرصة ومصالحة قومية إيرانية، ومدخلاً عبرت من خلاله للعب دور إقليمي بارز لاسيما في منطقة الخليج العربي، حيث اتجهت نحو الانفتاح على العالم العربي ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، للخروج من العزلة المفروضة عليها من الدول العربية، حيث لقيت تجاوباً وترحيباً.

وقد ساهمت في هذا التقارب العديد من الأحداث والمتغيرات الدولية والتي كانت مع بداية حرب الخليج الثانية أعقاب غزو العراق للكويت، فقد وجدت دول الخليج مصحتها من التقارب لإعادة التوازن للمنطقة، وإجراء حوار جاد بين العرب وإيران لتأمين المنطقة وبناء نظام إقليمي متوازن قادر على تحقيق الأمن والاستقرار لدول وشعوب المنطقة، فإيران الجارة التاريخية رافقت العرب في مراحل تاريخية، إلا أن واقع هذه العلاقة في الغالب صراع وتنافر فالطموحات والإطماع الإيرانية في البحرين ودول الخليج حاضرة ولم تغيب و لم تتغير بتغيير النظام في إيران، سواء أبان حكم الشاه أو بعد ما جاءت الثورة الإسلامية الإيرانية ونجحت في تغيير النظام الملكي الإيراني إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

برزت الإطماع الإيرانية نحو البحرين أثناء حكم الأسرة البهلوية، في عهد رضی خان وابنه شاه محمد رضا بهلوي، من خلال انتهاج سياسة فرض السيطرة بالقوة في السواحل الشرقية من الخليج والتي يسكنها العرب حيث قام بتهجيرهم من تلك المناطق حيث كان للمذهب الشيعي دور فاعل في تحريك السياسة الخارجية والأطماع الإيرانية، فعمدت إيران على تشجيع الهجرات الجماعية إلى منطقة الخليج وفق خطط مدروسة ومنظمة للمساعدة في تنفيذ مشروعاتها التوسعية، واستغلال تواجد الشيعة الإيرانيين لإحداث بلبله في الأوضاع الداخلية في تلك الدول^(١)، وقامت في توفير التأمين والحماية والرعاية اللازمة للمهاجرين، ثم اتجهت الإطماع نحو الساحل الغربي من الخليج فبعد أن قامت إيران بتشجيع الهجرات لتلك الدول وخاصة البحرين ليشكلوا خلل في التوازن المذهبي وقد زادت الهجرات بعد تولي ابنه محمد رضا الحكم، الذي اعتبر إمارات الخليج عامة

(١) صبحي احمد، البحرين ودعوى إيران، تقديم ومراجعة محمود علي الداودي، مطبعة كوف الاسكندرية كفر الدوار، مصر، نسخة، ص ٣٨.

والبحرين خاصة ضمن السيادة الإيرانية ولم يمنعه من تحقيق ذلك سوى معارضة بريطانيا بالرغم من صدور قرار من مجلس النواب الإيراني عام ١٩٤٦م، قضى بتحويل الحكومة الإيرانية السلطة في ممارسة نفوذها وسيادتها على البحرين.

قامت حكومة البحرين باتخاذ ما يلزم من إجراءات للحد من الهجرات الإيرانية لأراضيها، وكإجراء ضروري يجب حصول الإيرانيين على تأشيرة من قنصليات بريطانيا الموجودة في إيران، بالإضافة لإصدار إيران قانون خاص بالجنسية، وقانون آخر هدفت السلطات البحرينية من وضعه الحد من تملك الإيرانيين في البحرين، وفي عام ١٩٦٥م فشلت محادثات جرت بين إيران وبريطانيا تتعلق ببيان حدود الدولة الإيرانية والسبب كان في الخلاف حول مطالب إيران بضم البحرين واعتبارها جزءاً من أراضيها، وفي تصريح أدلى به الشاه عام ١٩٦٩م أثناء إحدى زيارته للهند بقوله "أن الإنجليز قد فصلوا البحرين عن إيران قبل ١٥٠ عاماً وألحقوها بإمبراطوريتهم، وأنه لا يلجأ إلى القوة إذا كان سكان البحرين لا يرغبون في الانضمام لإيران"^(١)، في فترة زمنية سبقت سقوط النظام الملكي في إيران وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية كان التغيير السياسي في البحرين، ففي عام ١٩٧٠م جرى استفتاء في البحرين تحت رعاية الأمم المتحدة للتصويت حول استقلال البحرين أم انضمامها إلى إيران، فجاءت نتيجة التصويت لصالح استقلال البحرين عن إيران، وفي العام التالي للاستفتاء أعلن عن استقلال البحرين، انتهى زمن الشاه بسقوط وانهيار النظام الملكي في إيران، على يد الثورة الإسلامية بقيادة الخميني العائد من الخارج، في بداية الأمر ساد الأمل الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية ودولة البحرين (آنذاك)، ولكن سرعان ما خابت الآمال المعقودة عليها، فلم تلبث السلطة في طهران أن استلمت مقاليد الحكم حتى بدأت في استهداف الأنظمة العربية الحاكمة ومعاداتها واصفةً لبعضها بالأنظمة الإستكبارية، أو الكافرة، أو العميلة، كما ونادت بأن تقوم الأنظمة في الدول العربية وفق طابع إسلامي ونموذج ديني كما هو الآن في إيران، وذلك بهدف القضاء على كل الأنظمة المعادية للطائفة الشيعية، باعتبارها الوصية على كل من يعتنق المذهب الشيعي في تلك الدول^(١).

(١) الزهيري، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الامن القومي، احتلال الجزر الإماراتية، التمدد الشيعي، الملف النووي الإيراني، مرجع سابق، ص ٩- ٢٨.
(١) مبارك أحمد مبارك، "جولة محمد خاتمي العربية نحو تفعيل العلاقات الإيرانية - العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥م، ص ١٧٢.

فقد قامت الحكومة الإيرانية في عهد الخميني في تحريض مواطني البحرين والذين ينتمون للمذهب الشيعي بالتمرد على الحكومة والدولة البحرينية، ولعل في تصريح مستشار الخميني للشؤون السياسية صادق روحاني لوكالة الصحافة الفرنسية كشف للنوايا الإيرانية ومصحتها في إثارة المشاكل والبلبلة في البحرين، حيث قال : " إن شعب البحرين يريد إقامة جمهورية إسلامية على النموذج الإيراني، وإن البحرينيون سيثيرون السلاح إذا أصر النظام على الاستمرار في سياسته الراهنة" (١) استمرت إيران في علاقاتها الوطيدة بالشيعة في الدول العربية، بشيعة سوريا ولبنان وشيعة دول مجلس التعاون الخليجي العربي، والدول المجاورة للخليج وفي مقدمتهم شيعة العراق، و شيعة اليمن، وظلت علاقة إيران بالشيعة بتلك الدول إحدى العقبات الرئيسة التي حالت دون تطوير العلاقات العربية معها، فهي لا زالت توظف الورقة الشيعية كلما اقتضت الحاجة في تلك الدول لخلق الأزمات وافتعال المشاكل (٢).

شجعت المتغيرات الدولية وما صاحبها من تدويل بعض القضايا الخاصة في حقوق الإنسان والحريات العامة والأقليات، وبفعل المتغيرات برزت بوضوح على السطح الإقليمي ورقة الشيعة التي تلعب فيها إيران في كثير من الدول ومنها في دول لم يكن للتواجد الشيعي أي ذكر، وتتهم هذه الدول إيران بأنها تلعب دور في هذا الشأن إلى جانب دعمها للحركات الإسلامية المتطرفة، على سبيل المثال علاقتها ودعمها للحركة الحوثية في اليمن، وعلاقتها ودعمها للشيعة في العراق، وعلاقتها ودعمها للشيعة في مملكة البحرين في إثارة الفتن والعبث في أمن واستقرار دولة البحرين وغيرها من دول الخليج التي تم ذكرها، بالإضافة الى الدول العربية التي وجهت اتهامات لها بالتدخل في الشؤون الداخلية والعبث في استقرارها وأمنها وزرع الفتن المذهبية التي تهدد الأمن والاستقرار بها والتي لم تكن موجودة من قبل في الدول العربية" مصر والجزائر وتونس" إلا في السنوات الماضية (٣).

يرى الباحث بأن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والتدخل الإيراني في العراق وسيطرت الشيعة على مقاليد الأمور فيه، و بدعم ورعاية إيرانية كان له الأثر الواضح، مما شجع على إبراز هذه الطائفة بشكل علني وقوي في كثير من الدول العربية وخاصة في اليمن والبحرين والكويت، والسعودية، ومكّن إيران في اللعب بالورقة الشيعية وتهديد أمن واستقرار هذه

(١) صحيفة العرب، لندن، ١٧/٩/١٩٧٩م.

(٢) "التجمعات الشيعية في البحرين"، نشر بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١٣، على الموقع <http://www.albainah.net>

(٣) علي محافظة، "صراع الأدوار في المشرق العربي، نظرات في المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية العدد ٢١١، ١٩٩٦م، ص ١٢

الدول والتي ظل التقسيم الطائفي والمذهبي فيها كامناً خلال الفترة المنصرمة، أو كان موجوداً ولكنه حبيساً ولم يكن يشكل أي تهديد، أما في الوقت الحالي فهي تشكل تهديداً ملموساً، وأقرب مثال على ذلك ما حدث في اليمن من معارك طاحنة ودعم إيراني للحوثيين في اليمن، وما فعله الشيعة في البحرين من شغب وحرائق وتفجيرات كادت تؤدي إلى انهيار منظومة الأمن والاستقرار في البحرين، لولا تعاون دول مجلس التعاون الخليجي والتدخل بإرسالها لقوات درع الخليج العسكرية.

يشكل الشيعة أغلبية السكان في دولة البحرين، فهم يشكلون ٦٥% من سكان البحرين منهم ٩٥% من الشيعة العرب بحسب بعض المصادر^(١)، وهناك مصادر إحصائية أخرى تشير إلى أن سكان البحرين ينقسمون إلى ثلاث مجموعات، هي الشيعة العرب ويشكلون ٤٥% من مجموع السكان والسنة العرب ويمثلون ٤٥% والشيعة الإيرانيون يمثلون ٨%^(٢).

فقد بدأت المعارضة الشيعية في البحرين عقب الثورة الإيرانية ١٩٧٩م، في تنظيم صفوفها، وكان لها دور كبير في المعارضة، ولم تقتصر على المعارضة والاحتجاجات بل جرت أحداث دامية بين الشيعة والسلطات البحرينية، وفي عام ١٩٨١م أفشلت السلطات البحرينية محاولة للإنتقال على النظام نظمه عناصر شيعية كانت تنوي إقامة حكم إسلامي بزعامة حجة الإسلام هادي المدرسي، وهو عراقي شيعي، كما كان أشدها عام ١٩٩٤م عندما قام مجموعات من الشيعة البحرينيين بالتظاهر مطالبين بعودة برلمان ١٩٧٥م، حيث يتبع الكثير من الشيعة بالبحرين إيران، فازدواجية الولاء حاضرة وموجودة لا تغيب، فنجد قطاع هام منهم يرتبطون بحكام البحرين ويدينون لهم بالولاء، أما الشيعة المرتبطون في إيران فقد طالبوا بالإطاحة بنظام الحكم الملكي واستبداله بنظام جمهوري أسوة بإيران^(١)، واستندت إيران بملكيتها البحرين وبأنها المحافظة الرابعة عشر على أنها كانت تحت السيطرة الإيرانية من عام ١٦٠٢م وحتى ١٧٨٣م^(٢).

قام النظام السياسي في إيران بنقل المعركة مع الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه الخليج العربي، حيث انتهجت السلطة الإيرانية أسلوب التهديد كل ما اقتضت الضرورة لدول مجلس

(١) أبوعمود، "الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي- الإيراني"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، إبريل ٢٠٠٧م ص ٩٤-٩٦.

(٢) التقرير السنوي الأول، هموم الأقليات، الصادر عن مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية لسنة ١٩٩٣م، القاهرة .

(١) الموسوعة السنوية في الشيعة الاثني عشرية، على موقع البينة على شبكة الانترنت
(٢) الزهيري، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي (احتلال الجزر الإماراتية، التمدد الشيعي، الملف النووي الإيراني، مرجع سابق، ص ٨٣. ولمزيد من التفاصيل انظر محمد الرمحي، البحرين، مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٦م.

التعاون الخليجي العربي، ويظهر التهديد الإيراني جلياً من خلال ما تقوم به إيران بين فترة وأخرى من استعراضات ومناورات عسكرية برية وبحرية وجوية، حيث تبرز إيران قوتها الصاروخية بعيدة المدى، ومن خلال التصريحات الاستفزازية المنفرة من وزراء خارجيتها وكبار ضباط الجيش الإيراني، أو من خلال عمل وسلوك سياسي "كالمؤتمر الوطني للخليج الفارسي" والذي عقدته في جزيرة أبو موسى الإماراتية، فإيران هدفت من اختيار الجزيرة كموقع لإقامة للتأكيد وإثبات الولاية المقدسة والإصرار على سياسة فرض الطابع الإيراني والتي تنتهجها على هذه الجزيرة المغتصبة منذ سنين طويلة، وذلك بإسقاط الصدفة والآمال الكاذبة وحسن الضن والتأكيد على أنها جزيرة إيرانية فارسية^(٣).

فبعد التصريحات الإيرانية والتدخل في دول مجلس التعاون الخليجي العربي والدول العربية المجاورة لها، والتي تعد امتداداً لدول مجلس التعاون الخليجي كاليمن والعراق، من خلال استخدام الورقة الطائفية والتي تعد أهم أدوات تنفيذ الإستراتيجية القومية الإيرانية، حيث تعول إيران على استخدامها بهدف جعل الإنتماء والهوية الشيعية تسمو فوق كل الولاءات السياسية الأخرى، وبذلك فهي تخلق طابور خامس في منطقة الخليج و دول مجلس التعاون الخليجي .

حيث يتواجد في دول مجلس التعاون الخليجي، واليمن، والعراق، والدول المجاورة العديد من المواطنين، والذين ينتمون بولائهم وعقيدتهم للطائفة الشيعية^(٤)، والتي تعمل إيران جاهدة على استغلال تواجدهم لخدمة الإستراتيجية الشيعية الإيرانية، بتحريضهم على القيام بأعمال عنف مما يسهم بتهديد أمن و استقرار تلك الدول، ولعل ما نراه أخيراً من أحداث في مملكة البحرين وما جاء من تصريحات بأن البحرين جزء لا يتجزأ من إيران دليل بارز على محاولات إيران الجديدة بضم البحرين إليها^(١).

وعلى نفس الخط تواصل إيران نداءاتها السياسية الموجهة لإشعال الفتنة والتحريض على الفوضى في دول مجلس التعاون الخليجي العربي، والنيل من الأمن والاستقرار العربي وخاصة في البحرين، عن طريق الطائفية الشيعية لشعوب المنطقة وشيعة البحرين خاصة، لفك اللحمة الوطنية من خلال دفع شبكات التجسس على المواقع الحيوية والإستراتيجية بدول مجلس التعاون الخليجي العربي، ودعم جماعات المعارضة للنظام القائم والخروج عليه بالسلاح والمال لكونه حليفاً لدولة

(٣) نفس المرجع، ص ٨٩.

(٤) انظر الملاحق، جدول رقم (٣).

(١) نشر على موقع الكتروني، بتاريخ ٤/٨/٢٠١١، <http://www.ahewar.org>

معادية لإيران، أو لكونه يمثل عقبة أمام مخططاتها الإستراتيجية، ولم تتوقف عن زرع المليشيات لتحرّيكها متى اكتملت أو في حال دخول مصالحها في دائرة الخطر فقد دفعت في ثلاث الآف عميل لدول مجلس التعاون الخليجي، حسب تقديرات مصادر استخباراتيه ألمانية، باعتبارها أحد الأدوات الفاعلة في تحقيق مآربها باعتبار أن التجسس سلاح فعال، يوفر عليها الكثير من الجهد والوقت والمال لنشر أفكار الثورة الإيرانية في الخارج ومعرفة مواطن القوة والضعف في هذه الدول، وقد برزت هذه الأداة في الإشراف والتدريب و تفعيل الورقة الطائفية الشيعية أو ما يطلق عليها الخلايا النائمة، وتزويدها في السلاح والمتفجرات والخطط المطلوب تنفيذها في حال تعرض إيران لضربة أو حرب استباقية على خلفية أزمة برنامج إيران النووي^(٢).

ومما يؤكد ذلك الكاتب الأمريكي ذو الأصل الإيراني (رضا أصلان) بقوله لإيران جواسيس في دول الخليج ممن يتخذون واجهات مختلفة، وتصريح قائد القوات البحرية حرس الثورة الإيرانية العميد علي رضا تنكسيري، بتاريخ ٢٠١٣/١/٢١م " بأن أمن الخليج بيد قوات الحرس الثوري، فقد تم تفكيك دول مجلس التعاون الخليج العربي، لثلاث شبكات تجسس إيرانية، من بينهم شبكة تجسس إيرانية في البحرين في نوفمبر ٢٠١١م، وأعضاء خلية إرهابية على علاقة بالحرس الثوري خططت لاستهداف منشآت حساسة في المنامة، وشبكتين تجسس في الكويت في تواريخ مختلفة أحدهما في مايو ٢٠١٠م، وثانية في نوفمبر ٢٠١١م، خططت لضرب مواقع وجود القوات الأمريكية في الكويت، بالإضافة إلى شبكه تجسس إيرانية في المملكة العربية السعودية، وهذا يكشف قراءة الواقع الإيراني في سعيها لتعزيز قدراتها العسكرية الهجومية الصاروخية والنوية، وقواتها ومليشياتها وأحزاب متعاطفين وعملاء جواسيس لها ممن تستخدمهم كأوراق للمناورة والضغط السياسي واستغلال حالة الانقسام العربي لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وأمنية للوصول إلى تحقيق حلمها بالهيمنة على المنطقة ودول مجلس التعاون الخليج العربي^(١).

لم تُسلم طهران لواقع عروبة البحرين، وبأن سكانها وبالرغم من اختلاف طوائفهم ومعتقداتهم الدينية هم عرب أصليون، فبتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٢م قام مدير عام صحيفة كيهان حسين شريعة مداري من خلال مقال نشر له قوله : " أن البحرين جزءاً من الأراضي الإيرانية، وانفصالها عن الدولة الإيرانية كان اثر تسوية قانونية بين الشاه وحكومتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا،

(٢) صحيفة الإتحاد- البحرين تجدد اتهام إيران بالتدخل في شئونها، نشر بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٨، على الموقع

<http://www.alittihad.ae>

(١) "الاختراق الإيراني للأمن القومي العربي حدوده وأدواته وكيفية المواجهة"، شبكة البصرة ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية على الموقع الأنترنت بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٠م.

وان ما يطلبه الشعب البحريني الآن هو أعاده هذه المحافظة التي تم فصلها إلى الوطن الأم والى دولة الإسلام الإيرانية"^(٢).

وفي هذا السياق فقد كشف وزير الداخلية البحريني الفريق الركن الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة على أنه تم العثور على طائرة استطلاع إيرانية بدون طيار شمال مملكة البحرين، بالقرب من المملكة العربية السعودية، مما دفع لاستنكار البحرين، هذا العمل الذي وصفته بالعدائي مؤكداً أنه يعكس إصرار إيران على التدخل في شؤون الأمن الداخلي لدول المنطقة، بهدف زعزعة أمنها واستقرارها، وذكر أن الأجهزة الأمنية البحرينية ضبطت في السابق خلية إرهابية كانت تعمل على مهاجمة أهداف حيوية واستهداف شخصيات مهمة بعد أن قامت بالتحري عن أعضائها وتقلاتهم وأماكن تدريبهم على استخدام الأسلحة والمتفجرات، وأن أعمال التجسس والتخريب هذه تعد تدخلا سافراً في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وهذا يدعونا إلى العمل بمزيد من اليقظة بما يعني تحقيق الأمن والحماية اللازمة لأوطاننا"^(٣)، فقد ربطت البحرين الطائرة بشبكات التجسس الإيرانية.

توترت العلاقات بين إيران والبحرين منذ شهر شباط فبراير عام ٢٠١٠م، عندما دعمت إيران المظاهرات المناوئة للبحرين، كما أن نشاطات التجسس الإيرانية في البحرين ازدادت مع مطلع عام ٢٠١١م، سجنّت البحرين مواطن وأجنيين كانا يعملان في شبكة تجسس على البحرين لصالح إيران الحرس الثوري الإيراني، كما وضعت البحرين حزب الله على قائمة الإرهاب و حضر على الجماعات البحرينية، أي علاقات مع حزب الله، وكانت ردود فعل إيران بأن نددت في قرار البحرين بوضع حزب الله تحت قائمة الإرهاب وحضرها على الجماعات الشيعية بالتعامل والعلاقات مع حزب الله"^(١).

فقد شهدت البحرين تحولاً جذرياً، مع تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مهام الحكم وإطلاقه المشروع الإصلاحية الذي اتجه لتوسيع المشاركة السياسية، هذا الأمر دفع شيعة البحرين، بأن يتجهون نحو العمل السياسي المنظم، والعمل على تحقيق أهدافهم عبر الآليات السياسية مع الاحتفاظ بالوسائل والأدوات الخاصة التي يلجئون إليها كلما استدعى الأمر، ويوظفونها لممارسة الضغوط

(١) صحيفة القدس العربي، لندن، ١٤/٧/٢٠٠٧م.

(٢) على الموقع الإلكتروني بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٣م www.hunakwt.com

(٣) نفس المرجع.

السياسية، في ظل استمرار علاقاتهم الوطيدة مع إيران وازدواجية الولاء لنيل الدعم المادي والمعنوي^(٢).

وفي بداية ٢ أيار ٢٠١١م، هاجم الجنرال حسن فيروز آبادي، من خلال تصريح دول الخليج واصفاً إياها بالدول المعادية والمتآمرة على إيران، كما أكد بأن منطقة الخليج واستناداً للتاريخ كانت دائماً ملكاً لإيران، وأشار تقرير إستراتيجي صادر في مطلع العام ٢٠١١م، عن "المرصد الخليجي" المناهضين للتدخل السياسي والإرهاب في فنلندا، إلى الدور الإيراني لما يجري في البحرين من أحداث واحتجاجات وثورات كان بدايتها يوم ١٤/٢/٢٠١١م، فقد قام قامت إيران بالاعتراض على إرسال السعودية لقوات عسكرية إلى البحرين للمساعدة في حفظ الأمن بعد حركات احتجاجية شيعية واسعة النطاق، قامت البحرين على أثرها بسحب سفيرها من إيران وطرد السفير الإيراني، ولعل البحرين كانت أول دول الخليج تلبية لمساعي وأطماع إيران، من خلال قيام حركات الإصلاح البحرينية بتجديد المطالبة بالإصلاح السياسي والتي بدأت منذ التسعينات، وجاء التقرير مطالباً ومحذراً البحرين من الحذر مما يكاد لها لإفساد أمنها واستقرارها، مؤكداً خطورة ما تشكله الجماعات في البحرين من معتنقي المذهب الشيعي و الموالين في عقيدتهم الدينية لإيران^(٣).

وعلى صعيد مجلس دول التعاون الخليجي، كانت العلاقات الإيرانية البحرينية من إحدى اهتمامات المجلس، فكان البيان الصحفي للدورة السابعة والعشرين بعد المائة للمجلس الوزاري للمجلس الخليجي، بتاريخ ٢/٢/٢٠١٣م، حاضراً كسابقة من البيانات المستتكرة لما تقوم به إيران من تحريك للفتنة في الصف الخليجي، حيث أدان البيان ما صدر من تصريحات إيرانية رسمية تجاه البحرين ودول المجلس الخليجي، كما أدان البيان إرسال إيران لطائرة تجسس عثر عليها شمال مملكة البحرين، معتبراً البيان تلك الأعمال بالعدائية والتي تعكس أطماع ونوايا إيران في المنطقة تجاه دول المجلس الخليجي^(١).

ومما سبق، ومن خلال ما تقدم يتبين لنا بأنه وبمجيء الثورة الإسلامية الإيرانية، وتبنيها مبدأ تصدير الثورة والاتجاه بهذا الفكر للدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، فالأوضاع مهياة لإطلاق هذه الدعوة وتبني هذا المبدأ، وتصريحات المسؤولين التي لم تخفت في الإعلان عن ذلك، وما زالت تعمل على التبشير في التشيع والتدخل في شؤون الدول العربية "حيث التدخل السافر في

(١) أبو عامود، "الشيعية في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي - الإيراني"، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢) نشر بتاريخ ٢٠١١/٥/٣، على الموقع <http://sdarabia.com>

(٣) البيان الصحفي للدورة السابعة والعشرين بعد المائة للمجلس الوزاري للمجلس الخليجي، بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢، على الموقع

<http://www.gcc-sg.org>

شؤون العراق بعد مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في احتلاله، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، بتحريض مواطنيها على أنظمة الحكم ممن هم على المذهب الشيعي من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، كما حصل في العراق والبحرين والكويت والسعودية من عبث في أمن واستقرار هذه الدول، ولما لذلك من انعكاسات سلبية على مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فالأطماع الإيرانية الجغرافية في دولة البحرين المجاورة، جلية بالنظر إلى تصريحات الحكومة الإيرانية الدائمة بهذا الشأن، فإيران تزعم أن البحرين المحافظة الرابعة عشرة والتي اقتطعت منها في حقبة تاريخية مضت، هذه التصريحات والتعليقات المتكررة والدائمة عليها في الصحف الإيرانية وتكرارها من أكثر من شخصية حكومية مسئولة تؤدي إلى حالة من عدم ثقة والاستقرار في العلاقات بين الدولتين إلى عدم الاطمئنان للنوايا والأطماع الإيرانية في البحرين، وبأن إيران تريد التوسع ثم الحديث أيضاً عن تصدير الثورة حديث ما زال قائم في إيران، وهذا يعني مقلق لدول المنطقة. كيف ممكن إيران تثبت حسن النوايا؟ فكانت ردود الفعل على هذه التصريحات في البيان السعودي القوي والواضح والصريح ضد التصريحات الإيرانية، وزيارة الرئيس حسني مبارك وكذلك الملك عبد الله الثاني للمنامة المؤثرة والساعية للتضامن العربي ، وردود الفعل الإماراتية والكويتية جميعها هي التي دفعت إيران للتصريح بأنها تحترم سيادة البحرين.

إن الأطماع الإيرانية في المنطقة وفي ضمها للبحرين حقيقية وليست وهمياً، ونقول إلى كل من يشكك بذلك، بأن التصريحات الرسمية للحكومة الإيرانية وإدعائها المتكررة بضم البحرين، ومن أبرز الأراضي التي احتلتها إيران الاحتلال السافر للجزر الإماراتية الثلاث، بالإضافة إلى ما نراه من تدخل في شؤون دول الخليج كالعراق واليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، والتدخل في أمن واستقرار دول المجلس والمنطقة من خلال استثمار أوراقها ممن على المذهب الشيعي في إثارة الشغب والعبث والاضطرابات والتي تسهم في أمن واستقرار الدول التي يتواجد فيها الشيعة، كافيًا لوضوح الصورة الحقيقية للنوايا والأطماع الإيرانية، وبأن إيران خطر واقعي وكبير يواجه دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الخليج برمتها بكل ما تعنيه الكلمة^(١).

(١) احمد، البحرين ودعوى إيران، مرجع سابق، ص ٣٨.

وعليه فان الباحث يرى بأن التصريحات الإيرانية بشأن البحرين قديمة، والتي تدور كلها حول إدعاءات إيران بأحقيتها بضم (مملكة البحرين) لأراضيها، على أساس أنها كانت تخضع لسيادة الدولة الفارسية وبأنها لا تمت للعروبة بصلة، وبالعودة للتاريخ في منطقة الخليج العربي لا يوجد ما يثبت صحة تلك الادعاءات، حتى بالعودة إلى مرحلة الاستقلال نجد بأنه تم باستفتاء شعبي وتحت مضلة الأمم المتحدة، وقد اكتسبت البحرين المباركة الدولية كما أنها حصلت على عضوية الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية.

ورغم اعتراف إيران باستقلال البحرين فقد قامت بعض الفئات الإيرانية بإثارة قضية ضم البحرين حيث كانت التصريحات الإيرانية تبرز بين الحين والآخر، ومن ثم أصبحت تتكرر بشكل متلاحق وعلى فترات زمنية متقاربة، وانتقلت لتأخذ فيما بعد الطابع الرسمي، فكانت تصريحات شريعة مداري مستشار المرشد العام عام ٢٠٠٧م ومن ثم دار يوش قنبر أحد نواب البرلمان الإيراني، وفي هذا السياق كان رد النائب البحريني محمد المزعل بقولة " على قنبر الكف عن التبجح، فالبحرينيين لن يختاروا انتماء إلا للأمتين العربية والإسلامية" وأضاف مزعل " أن الاختلاف السياسي الداخلي في البحرين لا يعد سبباً للتفريط في السيادة الوطنية للبحرين"^(٢) وعلى الجانب الآخر نجد أن التصريحات الإيرانية أخذت بالتصعيد من حدة الموقف الرسمي، وفي هذا السياق قال ناطق نوري مستشار المرشد العام للثورة في إيران " لقد كانت البحرين المحافظة الرابعة عشر، وقد تم التنازل عنها في زمن النظام البائد"^(٣).

وفي وصف لتلك التصريحات قالت المحللة البحرينية فوزية رشيد " إن المسافة ما بين التصريحات الإيرانية قد ملئت بالكتابات والتحليلات التي تدل على أن لا اختلاف بين عقلية من كانوا أيام الشاه عن من هم ينتمون لفكر الثورة، رغم أن الطموحات الإيرانية قد انتهت في يوم استقلال البحرين"^(١).

كما يرى الباحث أن كل ما قد حصل، ما كان ليحصل لولا غياب القوى الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي، ودول منطقة الخليج في مواجهه الغطرسة والنفوذ الإيراني في المنطقة، فبعد غياب أحد أبرز ركائز القوى الإقليمية في منطقة الخليج بالإحتلال الأمريكي للعراق وزوال النظام

(٢) إيران تطالب بضم البحرين، صحيفة الأيام البحرينية، ٨/فبراير/٢٠٠٩م.

(٣) نفس المرجع.

(١) فوزية رشيد، إيران وخط الأوراق، اخبار الخليج، البحرين، ٢٢/فبراير/٢٠٠٩م.

البعثي الحاكم، تولد لدى إيران قناعة بأنه لم يعد هناك أي تحد يواجه محاولات توسعها ومحاصرة طموحاتها الإستراتيجية في المنطقة.

كذلك هو الحال فقد ساعد الغياب للموقف السياسي الموحد، وانعدام القرار السياسي العربي في المنطقة ولدول مجلس التعاون العربي، والذي يسهم في إنشاء ووضع إستراتيجية في مواجهة الجهود الإيرانية المبذولة من خلال عملائها وأبناء الطائفة الدينية الشيعية المدينون لها بالولاء بالإبقاء على تفكك دول مجلس التعاون والدول العربية في المنطقة وعدم اتخاذهم موقف عربي موحد لمواجهه تلك الطموحات والأطماع .

المبحث الثاني: الرؤية الإيرانية ورؤى دول مجلس التعاون الخليجي العربي لأمن الخليج العربي

شكل أمن منطقة الخليج في العصر الحديث أهمية تعدت حدوده الإقليمية، نظراً لأهمية موقعه الإستراتيجي وما يحتوي عليه من مخزون للنفط، وبدخول الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً في المعادلة الأمنية في منطقة الخليج ازدادت الأمور تعقيداً وصعوبة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين ولغاية الآن لم تحسم.

أصبح الأمن والاستقرار في المنطقة استثناءً حيث ازدادت حدة التوتر والتهديد والصراع في العلاقات الإيرانية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، فالتوتر والصراع والتهديد قد يثار في أي وقت، فالتوتر في العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي العربي يغلب عليها الريبة والحذر وعدم الثقة للأسباب التاريخية والأطماع الإيرانية التي تم سردها والركائز والمبادئ والايديولوجيا التي تقوم عليها السياسة الإيرانية وسلوك وتصرفات القادة وصناع القرار في إيران اللذين لا يؤمن جانبهم.

بدءاً من احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، ومن ثم تصريحات إيران وتهديداتها بشأن مملكة البحرين على أنها الولاية الرابعة عشر وأنها جزء من إيران، وتهديد الإمارات بين الحين والآخر لمجرد مطالبتها في استعادة سيادتها على الجزر الثلاث التي احتلتها إيران، وتهديد الكويت والعبث في أمنه واستقراره، وتفاقم أزمة الجرف القاري القائمة بين الدولتين، وما تفتعله من أحداث في المملكة السعودية بين الحين والآخر، عدا الدول المجاورة للخليج العراق واليمن لكنهما ليست أعضاء في مجلس التعاون فقد تدخلت فيهما وعبثت بأمنهما واستقرارهما ومد نفوذها من خلال

أتباعها المواليين من الطائفة الشيعية فقد سيطرت إيران على الجمهورية العراقية التي امتد نفوذها وسيطرتها على السلطة من خلال أتباعها والمواليين من الطائفة الشيعية عقب سقوط النظام العراقي والاحتلال الأمريكي .

فكان من نتائج تطور الأهمية الإستراتيجية والدولية لمنطقة الخليج العربي استعارة حدة المنافسة بين الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة وزيادة التوتر الأمني الذي أدى إلى اندلاع ثلاثة حروب في المنطقة، الحرب العراقية الإيرانية من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨م، وحرب الخليج الثانية على أثر دخول القوات العراقية للكويت في ٢ آب أغسطس ١٩٩٠م، وذلك اثر أزمة الأوبك بين العراق ودول الخليج وانتهى في ٢٦ فبراير ١٩٩١، والحرب الثالثة والتي تمثلت في الغزو الأمريكي على العراق بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠٠٣م حتى خروج آخر جندي في ١٥ ديسمبر ٢٠١١، حيث يطغى التوتر وعدم الاستقرار على المشهد الأمني الخليجي واحتمالات اندلاع الحرب الرابعة فكل عشر سنوات تقريباً هناك حرب في منطقة الخليج، حيث نتج عنه تبلور بيئة أمنية جديدة في المنطقة تتسم باختلال الاستقرار، والمثال الحاضر ما يجري في العراق، والتوتر الإيراني الأمريكي والتصعيد الدولي تجاه ملف إيران النووي، من خلال ما يسود من شك وانعدام ثقة وحذر من السلوك الإيراني وما يقابله من سلوك للولايات المتحدة الأمريكية غير متوقع قد ينتج عنه مواجهة جديدة مع كل دول المنطقة.

فالولايات المتحدة الأمريكية والدول الإقليمية الطامعة للسيطرة والهيمنة ومد نفوذها على الخليج العربي هدفها هو تحقيق مصالحها القومية والوطنية من خلال زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، والرؤى لأمن منطقة الخليج مختلفة، وكل منهم له رؤية وحسابات سياسية واقتصادية لأمن منطقة الخليج خاصة في ظل التواجد الأمريكي في المنطقة، وعلى اثر ظهور الأحداث والتطورات والمستجدات التي شهدتها المنطقة برزت أهم المعطيات الإستراتيجية والتحولات الجيوسياسية في ظل الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق وتطوير مشروع البرنامج النووي الإيراني وعودة ظهور إيران كقوة إقليمية في المنطقة لها إطماعها، ولها إيديولوجية دينية شيعية لها انعكاساتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي ولها رؤية لأمن الخليج العربي يقابلها رؤى لدول مجلس التعاون الخليجي العربي.

وبناء على ما تقدم فقد قسم الباحث هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، تناول في الأول أزمة الأمن الإقليمية في منطقة الخليج العربي في ظل التواجد الأمريكي، وفي الثاني كان لابد من التطرق للانعكاسات الإيديولوجية الدينية الشيعية الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي،

وفي المطلب الثالث تطرق الباحث لتوضيح مسألة الأمن الإقليمي والقومي والمصلحة الوطنية من خلال الرؤية الإيرانية ورؤى دول مجلس التعاون الخليجي العربي .

المطلب الأول: اثر أزمة الأمن الإقليمية في منطقة الخليج العربي في ضل التواجد الأمريكي

فمسالة التواجد الأمريكي في منطقة الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي العربي بالوقت الحالي تعود إلى دوافع وأسباب متعددة ومختلفة وأبرزها ضمان مصادر الطاقة (النفط)^(١)، وحماية أمن إسرائيل^(٢)، ومن ثم حماية الأنظمة الموالية لها^(٣)، فقد شككت المصالح والأحداث والتطورات التي عصفت في المنطقة في تعزيزها وتواجدها على ارض الواقع من خلال تواجدها قواعد وأساطيل عسكرية أمريكية في المنطقة على ثلاث مناطق جغرافية هي العراق ودول مجلس التعاون الخليجي العربي ومياه الخليج^(٤)، بعد تعرض مصالح دول المنطقة ودول مجلس التعاون الخليجي العربي خاصة ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الأوروبية الصناعية والدول الصناعية الأخرى للخطر والتهديد، نظراً لأهمية موقع منطقة الخليج الجيو إستراتيجية، والجيوسياسية، وما تحظى به دول المنطقة من ثروات طبيعية نفطية وغاز ولوجود ما تحتاجه هذه الدول من مواد خام لصناعتها.

كان سبب التواجد الأجنبي في منطقة الخليج الصراع الدائر فيما يعرف بالحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي فيما سبق، حيث كان هناك دوافع وتنافس بين الدولتين يهدف لبسط النفوذ والسيطرة على الخليج، فقد حددت الولايات المتحدة المصالح الأمنية لها في الخليج العربي من قبل نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، باحتواء القوة السوفيتية داخل حدودها، والحصول على نفط الخليج، ضمان حركة ملاحه سفن وطائرات الولايات المتحدة إلى المنطقة وخارجها^(٥)، ويمكننا إجمال الدوافع والأسباب للتواجد الأجنبي في المنطقة فيما يأتي :

١- الأهمية الجيو إستراتيجية للخليج .

٢- وجود المصالح الاقتصادية شديدة الحساسية والأهمية .

(١) خليل العناني، "اللوبي النفطي الأمريكي، النفوذ واليات التأثير"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، ابريل ٢٠٠٦، ص ص ٤٥-٤٦.

(٢) مجلة الدفاع الخليجي، العدد ٨٣، ٩/اكتوبر/٢٠٠٥، ص ١١.

(٣) مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد ١١ ايلول، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص ٤٥.

(٤) عبد العزيز بن عثمان بن سقر، "الوضع الاستراتيجي في الخليج"، مجلة التنمية، الرياض، ٢٠٠٨، ص ٣٩.

(٥) أسامة الغزالي، وآخرون، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي - مصالح ثابتة وسياسات متغيرة في السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١م، ص ٢٤٣.

٣- حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م كان أولها، حيث تعرضت المصالح الأمريكية وحلفائها للخطر على اثر إجراء حضر تصدير البترول عام ١٩٧٤، والتي تبنته دول الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط عالميا وكان بداية الصراع بين الدول المنتجة.

٤- الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وسقوط الشاه أهم حليف للولايات المتحدة الأمريكية .
٥- الحرب العراقية الإيرانية من سبتمبر ١٩٨٠م إلى أغسطس ١٩٨٨م، مدة ثمانية سنوات خلفت الحرب نحو مليون قتيل، وخسائر مالية بلغت ٤٠٠ مليار دولار أمريكي، لتكون بذلك أطول نزاع عسكري في القرن العشرين، وواحدة من أكثر الصراعات العسكرية دموية، أثرت الحرب على المعادلات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وكان لنتائجها بالغ الأثر في العوامل التي أدت إلى حرب الخليج الثانية والثالثة^(١).

٦- الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩م والتدخل السوفيتي في أفغانستان عرضا المصالح الولايات المتحدة الأمريكية للخطر^(٢).

٧- إحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وظهور تنظيم القاعدة في أفغانستان .

٨- غزو الولايات المتحدة الأمريكية العراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣، معتمدة على وجود عملاءها وعلى جبهات داخلية في العراق متمثلة في الشيعة في جنوب العراق بزعامة رجال الدين والأكراد في الشمال بزعامة جلال طالباني ومسعود برزاني، حيث انتهت الحرب رسميا في ١٥ / ١٢ / ٢٠١١م بإنزال العلم الأمريكي في بغداد وغادر آخر جندي أمريكي العراق في ١٨ / ١٢ / ٢٠١١م بعد احتلالها العراق^(٣)، إلا أنها أثناء وجودها توصلت إلى اتفاقيات سياسية واقتصادية وأمنية مع العراق وقامت في وضع قواعد عسكرية لها في دول مجلس التعاون الخليج العربي .

٩- وقعت دول مجلس التعاون الخليج العربي اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وشراء أسلحة، واتفاقيات تعاون وشراكة، وإقامت على أراضيها قواعد عسكرية ونقاط مراقبة تسمح لها بالمراقبة والتدخل السريع .

^(١) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

^(٢) السامرائي، وآخرون، العرب والقوى العظمى - العرب والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص ١٧.

^(٣) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

١٠. قابلية النظام الإقليمي للخليج ودول مجلس التعاون الخليجي العربي للاختراق الخارجي ولجوئها في مناسبات وأحداث متعددة إلى طلب تدخل القوى العظمى لموازنة اختلال الموازين والقوى الإقليمية.

هذه الدوافع والأسباب التي تم ذكرها هي التي أدت إلى التواجد الأجنبي في منطقة الخليج والسعي للسيطرة عليه، ومن ثم التأثير في علاقاته الدولية^(١)، ومنذ الحرب العالمية الثانية سعت الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء النفوذ الروسي والعمل على منع انتشاره لمواقع استراتيجية كالخليج العربي، وخصوصاً أن دول مجلس التعاون الخليجي العربي تتميز بموقعها الاستراتيجي الحساس الذي يساعد على تنفيذ حرب جوية شاملة ضد الأهداف الحيوية بعمق الاتحاد السوفيتي. العراق وإيران، لم يمثلتا فقط مجرد قوى إقليمية تُهدد أمن وموارد وتماسك دول مجلس التعاون الخليجي العربية الست، رغم أنهما كانتا تفعّلتان ذلك طوال الوقت إلا إنهم كانتا صراعاً وعُنف دائر بينهم حرب دامت ثمانية سنوات أدت إلى سقوط أكثر من ٧٥٠ ألف قتيل خلال حرب الثمانينات، كما كانتا تتعرّضان للاستهداف والتهديد من جانب القوى الكبرى المتواجدة في الخليج، وقد انهارت العراق بالفعل تحت وطأة حربين كبيرتين حرب الخليج الثانية ١٩٩١ والثالثة ٢٠٠٣م^(٢).

ومن خلال ما ذكر نستطيع التوصل إلى أن العراق وإيران يشكلان محور القوة في منطقة الخليج قبل وبعد التواجد الأمريكي، والقوة الموازنة بين الدولتين هي السعودية من خلال قيادتها لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، فقد أدى بدخول الولايات المتحدة الأمريكية عقب حرب الخليج الثانية إلى تغيير ميزان القوة الإقليمي، فنجد أن القوة الإيرانية بدورها تسعى للهيمنة على منطقة الخليج، والعراق يقوم بدور المنافس إلى إيران حول الدور الإقليمي الساعي للهيمنة على منطقة الخليج، بينما السعودية تحاول من خلال قيادتها لدول مجلس التعاون الخليجي العربية القيام بدور الموازن الإقليمي بين القوتين المتنافستين إيران والعراق^(٣).

وبدخول الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي في النظام الإقليمي الخليجي في أعقاب الحرب الخليج الثانية، فقد تولت بدورها مسؤولية الأمن الإقليمي الخليجي وذلك بعقدتها العديد من الاتفاقيات الأمنية مع دول المجلس الخليجي، فمنها اتفاقيات سرية ومنها علنية تم الإفصاح عنها، وكذلك تدريبات عسكرية فمنها علنية والمفصح عنها ومنها السرية وهناك ترتيبات أمنية مع دول

(١) نيفين مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات الإيرانية العربية ، مرجع سابق ص ١٢٠ - ١٣٠.

(٢) حرب الخليج الثانية والثالثة، على موقع <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(٣) عبدالله الأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ذات السلاسل للطباعة والنشر، جدة السعودية، ١٩٨٣م، ص ١٩٥.

مجلس التعاون الخليج لضمان أمنها واستقرارها والدفاع عنها في حال تعرضها إلى الاعتداء من قبل العراق أو سواها غيرها، ولقد أعلنت بعض دول المنطقة، وعلى رأسها إيران، رفضها تلك الاتفاقيات وإدانتها، على أساس أنها تفرض الوجود الأجنبي في منطقة الخليج بشكل دائم، بالإضافة لتوقيع دول مجلس التعاون الخليج العربي للعديد من الاتفاقيات الأمنية مع فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي^(١).

بينما قامت إستراتيجيات دول مجلس التعاون الخليج العربي في التعامل مع الطرفين، من خلال مبدأ توازن القوى في الخليج والتحالفات الدفاعية مع الأطراف الدولية، وأدى هذا الوضع إلى تدويل كامل لأمن الخليج عبر سلسلة من الاتفاقات الدفاعية، التي أبرمتها السعودية (١٩٤٥) والبحرين (١٩٧١-١٩٩١) وعمان (١٩٨٠) والكويت (١٩٨٧) وقطر (١٩٩٢) والإمارات (١٩٩٤) مع الولايات المتحدة^(٢).

هذه الاتفاقيات التي تم إبرامها مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لم تجد ترحيباً أو رضى لدى النظام الإيراني، فقد وجه الرئيس الإيراني السابق انتقاداته إلى الاتفاقيات التي عقدها دول مجلس التعاون الخليج العربي مع واشنطن وقال " نحن نعارض تلك الاتفاقيات، ونؤمن أن أي وجود عسكري للغرب في المنطقة لن يساعد الا على تعكير صفو السلام والاستقرار"^(٣).

وبدخول الولايات المتحدة الأمريكية النظام الإقليمي الخليجي، بات الخليج في حالة صراع متوازن مع الأطراف الأخرى باستثناء العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مهيمنة مع دول مجلس التعاون الخليج العربي، باعتبار هذه العلاقة تعزز دور دول اعضاء مجلس التعاون الخليجي في مواقعهم عن طريق طرف خارجي يؤيد استمرار الوضع الراهن، وبذلك تحل الولايات المتحدة الأمريكية في نزاع مع قوتي الإقليميين المؤيدين للتغيير إيران والعراق وهما بدورهما في نزاع مع بعضهما بعضاً^(٤).

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إتباع سياسة إستراتيجية محددة في منطقة الخليج، وذلك بهدف السيطرة على الثروة النفطية لتقوية مركزها الاقتصادي والتفاوضي أمام حلفائها من الدول الصناعية الكبرى، ومن اجل ذلك يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تنظيم الإقليم بما يضمن حماية وتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية، من خلال كسب التأييد لدعم

(١) موسوعة مقاتل من الصحراء على الموقع. <http://www.moqatel.com>

(٢) <http://ar.wikipedia.org/wiki/> وموقع موسوعة مقاتل من الصحراء <http://www.moqatel.com>

(٣) جمال سند السويدي، وآخرون، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، ورقة بحث إلى صالح المانع، البعد الإيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٤) جمال مظلوم، الاتفاقية الأمنية بين المملكة العربية السعودية وإيران، مجلة الدفاع، العدد ١٨٠ يوليو ٢٠٠١م، ص ١٥-١٧.

وجودها العسكري المباشر من جهة، ودعم العلاقات والاتفاقات الثنائية العسكرية المبرمة مع كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي بشكل منفرد، وعليه تزداد الضغوط السياسية الأمريكية على هذه الدول^(١).

لذا طرقت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يضعها في مركز أساسي في كافة الترتيبات الأمنية القادمة بعد إلغائها فكري الرابطة العربية والرابطة الإسلامية، وهذا المشروع يهدف إلى حماية مصالحها الاقتصادية وتصفية الصراع العربي الإسرائيلي وتحقيق التعاون الاقتصادي الذي يربط منطقة الشرق الأوسط ككل في المجالات المائية والنفطية، مع نزع أسلحة الدمار الشامل من الدول المعارضة للتوجهات الأمريكية وهي بذلك تحاول إدخال ودمج تركيا وإسرائيل إلى العمق الخليجي في إطار مشروعها الشامل، وهو ما لا يتحقق إلا بالحد من الدور الإقليمي لكل من السعودية وإيران معاً، وما هذا الدور الأمريكي في حفظ الأمن والاستقرار في الخليج إلا إعادة لنفس الدور الذي مارسه بريطانيا قبل انسحابها من منطقة الخليج عام ١٩٧١م^(٢). فالولايات المتحدة الأمريكية لم تعد بحاجة إلى دعم القوى الإقليمية لحماية مصالحها بعد انهيار القوة العظمى الثانية (الاتحاد السوفيتي)، والقضاء على القوة والقدرة العراقية العسكرية، فدول مجلس التعاون الخليجي العربي لم تفلح بوضع نظام إقليمي يقوم على حل ما يواجه المنطقة من تحديات بالرغم من تأسيس وإقامة مجلس التعاون الخليجي العربي والذي من المفروض أن يكون قد امتلك كل عناصر القوة، ومع ذلك لم يلبي المجلس الطموحات المرجوه منه، فمن خلال ما جرى من أحداث إقليمية ودولية كان لها الأثر المباشر على منطقة الخليج والتي بدورها كشفت خروقات وازدواجية للانتماءات وللولاءات لمواطني دولها إلى الطائفة المذهبية الشيعية التابعة لإيران، لذلك ترى دول مجلس التعاون الخليجي العربي الصغرى أن الأخطار التي تواجهها تأتي من الدول الإقليمية، مع تنمية قدراتها الذاتية لمواجهة التحديات المحتملة ولا سيما أن الثروة النفطية شديدة الحساسية، ومشاكل الأمن الخليجي زادت قدرتها على المناورة والتوازن مع القوة الإقليمية الكبرى، وجعلت فكرة الاعتداء عليها ليس بالأمر السهل بحيث يكون الثمن مكلف دولياً^(٣)، فكان من نتائج حرب الخليج الثانية انهيار التوازن مع القوى العراقية المنافسة للقوة الإيرانية، مما زاد في نظرة التشكيك وعدم الثقة في إيران من قبل دول مجلس التعاون الخليجي العربي، لذلك سعت إلى الخارج في توفير الحماية الخارجية لها من خلال قوة الولايات المتحدة مما أدى ذلك إلى لزيادة حدة التوتر والتصعيد في العلاقات الإيرانية مع كل من السعودية

(١) محمد السعيد أدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ٢٠٠٠م، من ص ٤٠ - ٤٣.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٨.

(٣) موسوعة مقاتل من الصحراء على الموقع <http://www.moqatel.com/>، المصدر/مرجع سابق.

والإمارات والبحرين والكويت بشكل خاص، وخاصة أن إيران ترفض أي وجود أجنبي في المنطقة سواء كان أجنبياً ام عربياً، وقد كان هذا الرفض أهم أسباب فشل مشروع إعلان دمشق لأمن الخليج، إضافة لوجود عدم الرغبة الحقيقية في تحمل تكاليف اقتصادية للدولتين المصرية والسورية^(١).

وحتى تجد الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها موقفاً في إقليم معين، فإنها تتبع سياسة تقوم بموجبها بمنح دولة مختارة داخل ذلك الإقليم أهمية ودور يولد في تلك الدولة الشعور بالقدرة على مواجهه الولايات المتحدة الأمريكية وأنها مؤهلة لئلا تتحداها، هذه السياسة هي ما قامت فيه الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وخصوصاً مع إيران والدليل على ذلك ما تقوم به من هجوم إعلامي واتهامات وتهديد متبادل بين الجانبين الإيراني-الأمريكي بين الحين والآخر، وقد اتضح ذلك جلياً في أزمة إيران جيت وحرب الخليج الثانية ومسألة الإرهاب ومساعدة الولايات المتحدة في احتلال أفغانستان والعراق في حربها^(٢).

ومن خلال النظرة الواقعية لإيران، فإنها تدرك بأن سياستها في فرض سيطرتها وبسط نفوذها على منطقة الخليج والدول المجاورة ودول مجلس التعاون الخليجي العربي لم تعد بالأمر اليسير والسهل المنال، فأمن الخليج لم يعد مقتصرأ على دول الخليج أو على الخليجيين، فهذا الكلام لم يعد أكثر من عبارة إنشائية لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع، والأمن في المنطقة أصبح استثناء، يستعصى فيه الترتيب، وفقاً لرؤية أي من أطرافه الثلاث^(٣)، وأولها إيران، و ثانيها دول مجلس التعاون الخليجي العربي، وثالثها الولايات المتحدة الأمريكية، هذا طبعاً بعد غياب العراق عن الساحة الإقليمية كدولة منافسة وثقل في كفة توازن القوى، وكأحد ركائز التوازن الأمن الإقليمي المنافس لإيران بعد احتلاله، وأصبح في زيادة لحساب النفوذ والسيطرة الإيرانية كورقة رابحة للمساومة استفادة منها إيران، في هذا السياق طرحت إيران على جيرانها دول مجلس التعاون الخليجي العربي تصوراتها وترتيباتها للأمن في الخليج، والتي قوبلت بالشك والريبة من دول مجلس التعاون وذلك من خلال قياس ما تقوم به إيران فعلياً فهي التهديد الأكبر في قضية أمن الخليج العربي، فإيران عاقلة ودول المجلس الخليجي بقضايا متعددة، كاحتلالها للجزر الإماراتية ودعمها لحركات الاحتجاج والتمرد في الدول المجاورة ودول المجلس الخليجي، بالإضافة إلى رفض إيران قبول مبدأ الحوار والتفاوض حول حقل غاز الدرة ودولة الكويت، وما تشكله

(١) الترتيبات الأمنية والعوامل السياسية التي هيأت لصدور إعلان دمشق على الموقع <http://www.moqatel.com>
(٢) إيران ساعدت أمريكا في غزو أفغانستان والعراق، على الموقع الوفد بتاريخ ٢٠١٢ / ٢ / ٣ <http://www.alwafd.org>
(٣) المصدر: وكالة رويترز بتاريخ ٢٠٠٨ / ٢ / ١٢ على موقع <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html>

تصريحات مسؤوليها حول ضم البحرين، والعديد من المشاكل والأزمات التي تكون إيران محرك أو سبب في وجودها.

وعليه فإيران تخالف بأفعالها أقوالها، وبأنها السبب الرئيسي لتواجد القوات الأمريكية والقواعد العسكرية في منطقة الخليج وداخل أراضي دول مجلس التعاون الخليجي العربي، بسبب أطماعها التوسعية وسعيها لمد نفوذها وسيطرتها على المنطقة، وتهديد امن واستقرار المصالح الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، فشعور إيران بالخطر ورغبتها بأن يكون لها الدور في منطقة الخليج كان خلف قيام طهران بدعوة دول مجلس التعاون الخليجي العربي لإيجاد مفهوم وصيغة مشتركة لقضية أمن الخليج.

ما زالت منطقة الخليج تمثل مُعضلة أمنية، و يبدو أنها غير قابلة للحل، بسبب حساباتها ومعادلاتها، فالاستقرار والأمن فيها استثناء، لما يدور حولها من منافسة بهدف السيطرة على مقدراتها وموقعها، نظراً لما تحظى به من موقع استراتيجي بالإضافة لمواردها وثروتها النفطية والغاز جعلها محط أنظار وإطماع الدول الإقليمية والدولية^(١).

وترى إيران أن لديها ما تقوله بخصوص قضية أمن الخليج، لكن السؤال هو من هي تلك الدولة التي ستستمتع لطرح إيران؟ أو بمعنى آخر من هي تلك الدولة التي سنثق بإيران؟، لكون إيران جزء من المشكلة وليست جزءاً من الحل، لماذا؟ بسبب توجهاتها السياسية في المنطقة، وتجاه الدول المجاورة، ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، فإيران خارج نطاق الحلول^(٢).

يفرض الواقع الراهن على إيران أن تغير من سياستها الخارجية تجاه دول الجوار منطقة الخليج وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي العربي، في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي جعلت من إيران في مواجهة الواقع والتكيف مع ميزان القوى الجديد والذي تقوده وتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك محاولات إيرانية للاستفادة من هذه المتغيرات في عملية احتواء العراق وإقناع الدول الخليجية الأخرى بأنها لا تملك تطلعات توسعية نحوها وأنها تسعى إلى بناء علاقات حسنة وتعاون اقتصادي معها وأنها تسعى إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي^(٣).

لقد سبق لإيران أن استفادت من موقفها الراض لدخول العراق للكويت، بحيث كسرت حواجز حلقة الانغلاق المفروضة بسبب توجهاتها السياسية المتشددة، وبذلك حققت مكاسب سياسية

(١) نفس المرجع.

(٢) المصدر: وكالة رويترز بتاريخ ١٢ / ٢ / ٢٠٠٨ على موقع <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html>

(٣) عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٤م ص ١٤.

واققتصادية مهمة عندما أصبحت الدول الغربية ودول الخليج أكثر استعدادا للاعتراف بدور مميز لإيران في ترتيبات الأمن الإقليمي، كما أن دول الاتحاد الأوروبي ألغت العقوبات الاقتصادية عن إيران وإعادة بعض الدول كبريطانيا العلاقات الدبلوماسية معها^(١).

ويعود السبب في التغيير في العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي، لعدة عوامل كان أهمها استبدال إيران بعدها الإيديولوجي بالمصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة، فسياسة إيران من تصدير ثورتها كان السبب للتواجد الاجنبي في المنطقة لمواجهة أي خطر مستقبلي محتمل^(٢)، فعندما قام النظام العراقي بدخول الكويت، لم تجد سوى اللجوء للولايات المتحدة الأمريكية قوة تستطيع أرغام العراق على الخروج^(٣)، وأبدت إيران تفهماً لوجود علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب والوجود العسكري في الخليج، وخففت من حدة الانتقادات الموجهة الى هذا الوجود نظرا لطبيعة الظروف الدولية الخاصة^(٤). ففي بداية الأمر كانت الانتقادات أشد لهجة من الدور الأمريكي، ثم أدلى وزير الخارجية الإيراني في ٣١ كانون الأول ١٩٩٠ بتصريح جاء فيه "أنه يمكن تفهم وجود القوات الأجنبية في المنطقة، نظراً لعدم وجود خيار آخر يضمن أمن المنطقة واستقرارها"، جاء ذلك إدراكا من إيران في تلك الفترة على أن القضاء على العراق كقوة لن يكون بدون التدخل الأجنبي بدون الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن توجهاتها الأيديولوجية وسياستها الداخلية تمنعها من تأييد التدخل الأجنبي في المنطقة، فهي التي تصف الولايات المتحدة الأمريكية في الشيطان الأكبر فسرعان ما تغيرت المواقف الراضية للوجود الأجنبي وقد جاء على لسان تصريح وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي حيث قال "أن وجود الأجانب في المنطقة، خاصة قواتهم العسكرية، لن يسهم في حماية أمن المنطقة، فهم يسعون لحماية مصالحهم ومنافعهم الخاصة"^(٥).

لم تهناً منطقة الخليج بالأمن والاستقرار المنشودين، بالرغم من وعود الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن منذ أن بدأت عملية غزو العراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣م بقياده الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتمدت على أنصار إيران المعارضين لنظام البعث العراقي في معركتها

(١) جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي ، سلسلة محاضرات الإمارات ، ١١/١٩٩٧م ، من ص ٨-٩.

(٢) نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م، ص ١٦-١٩
(٣) <http://ar.wikipedia.org/wi> نيفين مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠١م ، من ص ١٦-١٩. [ki](http://ar.wikipedia.org/wi).

(٤) وحيد عبد المجيد، ملفات التقارب الإيراني - السعودي - التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٨م ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٩م، من ص ٢١٤-٢١٥.

(٥) السويدي، وآخرون، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، ورقة بحث إلى صالح المنع، البعد الإيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية، المصدر/مرجع سابق، ص ٢٠٤.

ضد العراق^(١)، فقد عرضت حرب الخليج الثانية والثالثة أمن منطقة الخليج العربي للخطر مما هدد أمن واستقرار الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، كما أن المشروع الأمريكي يهدف إلى زيادة الحضور الإسرائيلي في الخليج وهو حضور يهدد مكانة السعودية ونفوذها الإقليميين عربيا وإسلاميا ويهدد دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

فكانت السياسة الأمريكية احد عوامل الانفلات الأمني والفوضى في العراق والمنطقة برمتها، مما أعطى إيران الفرصة في بسط نفوذها، فقد تحكمت إيران بكل مفاصل الدولة العراقية، ومن خلال استخدامها الورقة الشيعية كأداة وجهت من خلالها التفاعلات في المنطقة وأحدثت اختراقات للحالة السائدة فعملت من خلال أجهزتها المختلفة على نسج علاقات عميقة ومد جسور تواصل مع العديد من الأطراف ووظفت إمكاناتها وقدراتها لتأكد وجودها وتأثيرها المؤثر وحضورها لتستخدمها كورقة ضغط إقليمية في مواجهة الولايات المتحدة.

لقد فشلت سياسة الاحتواء المزدوج في إحداث أي تغيير مفيد في النظام السياسي الإيراني بسبب عدم مقدرة الولايات المتحدة على إقناع حلفائها في المساهمة بجهود الاحتواء لأنه يتعارض مع مصالحها السياسية والاقتصادية، إضافة إلى أن حلفاء الولايات المتحدة واهنون جيوسياسيا ولا يمكن الاعتماد عليهم لتنفيذ متطلبات الاحتواء ونتيجة الأخيرة للاحتواء أنه لا يؤدي إلى انهيار النظام السياسي بشكل كلي، فاعتمدت إيران العديد من السياسات للخروج من عزلتها، واهم تلك السياسات سياسة المبادأة والثقة مع دول الخليج وفتح قنوات الاتصال والتفاوض والتفاهم وإظهار نواياها الحسنة، بهدف دفع المنطقة بعيداً عن المشاريع الأمريكية، والعمل على طمأنة دول مجلس التعاون الخليجي العربي من سلمية مشروعها النووي لميزان القوى والاستقرار، وعلى هذا الأساس تتعاط مع إدارة الرئيس الأمريكي " بارك أوباما"، ومن المؤثرات والخطوات التي تحمل الدلالات دعوة الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني " سعيد جليلي " في مؤتمر صحفي عقده مع مستشار الأمن العراقي " الربيعي في طهران في ٢٠/كانون ثاني/٢٠٠٩م الى تشكيل منظومة أمن إقليمية مشتركة وهي الدعوة التي أيدها الأخير معتبرا أن دور البلدين العراق وإيران سيكون مهما جدا في تشكيل هذه المنظومة التي لم يعرف حتى الآن أهدافها الحقيقية وما هي الدول والإطراف التي تنطوي في إطارها وما إذا كانت ستجد طريقها إلى حيز التطبيق العملي، هذه المنظومة سبق أن دعا إليها الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد خلال مشاركته قمة الدوحة عام

^(١) <http://ar.wikipedia.org/wiki>

٢٠٠٧م لإيجاد منظومة للأمن والدفاع المشترك عوضاً عن الاتفاقيات الدفاعية والأمنية التي وقعتها هذه الدول مع الولايات المتحدة والغرب^(١).

فالرؤية الإيرانية لأمن الخليج هي أن يكون مسؤولية دول الخليج فقط، بينما نجد أن رؤية دول مجلس التعاون الخليجي العربي تعتبر أمن الخليج هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، هناك اتفاق بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي العربي على رفض التدخل العسكري الأجنبي وعلى الحفاظ على أمن الخليج بعيد عن الصراعات والتنافس والإطماع الدولية بالمنطقة، وبنفس الوقت نجد أن دول المجلس الخليجي ترى في التواجد الأجنبي ضمان لها من أي خطر قريب، حيث قدمت كل التسهيلات لضمان بقاء وتواجد القوات الأمريكية^(٢).

فمبدأ توازن القوى يتم استبعاده من دوافع وأسباب التواجد الأجنبي الأمريكي، فقد توقّف بعد تصدّع النظام العراقي عام ١٩٩١ وقبل انهيار قوته بشكل كامل واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣م، ولم تبق سوى "التحالفات الدفاعية" مع الولايات المتحدة، التي تم الاتفاق عليها اثر دخول العراق للكويت وحرب الخليج الثانية والتي أطلق عليها الخليج تحرير الكويت لكن مشكلة التحالفات الدفاعية أنها كانت دائماً مسببة للمشاكل.

هناك اعتراض على تواجد الولايات المتحدة الأمريكية من قبل إيران ومن قبل الشيعة من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي العربي، خاصة الشيعة، فعلى الرغم من أنها لم تهدد التوازنات الداخلية، إلا أنها أثارت تلك الفئات المتشددة دينياً ودفعت في اتجاه ظهور أعمال إرهاب، تستهدف إخراج ما أسمتهم "المشركين من جزيرة العرب"، مما دفع بعض الدول، كالسعودية إلى طلب نقل القواعد العسكرية من أراضيها تحت ضغط الجماعات الإسلامية، كما أن بعض دول الخليج لم تستطع التعامل مع المقترحات الأمريكية الدائمة بإقامة نظم للدفاع الصاروخي أو التصورات المتعلقة بدعوتها إلى المواجهة مع إيران، ذلك الأمر يحدث اضطراب وفوضى في داخل تلك الدولة من خلال مواطنيها المنتمين للطائفة الشيعية، والذين ينتمون لإيران بالعاطفة الدينية، وما يثير سخط تلك الشعوب هو مقدار ما تقوم بدفعه دول مجلس التعاون الخليجي العربي للولايات المتحدة الأمريكية مقابل حمايتها من خطر حرب إيرانية.

أن دول الخليج تتطلع أن يكون لها دور وإرادة ورأي تبديه تجاه أمنها القائم على أمن إقليمها والمنطقة بشكل أعم، حيث تريد الحفاظ على أمنها بالصورة التي تراها دون تأثيرات

(١) . ٣١/٣/٢٠١٠. <http://www.almoslim.net>

(٢) انظر ملاحق ، جدول رقم (٢) .

خارجية، فالمعادلة خلقت مأزقاً حقيقياً في المنطقة حيث لم يكن هناك وضوح في الخط الفاصل بين الهدف من مساعدة دول مجلس التعاون الخليجي في دفاعها عن سيادتها ومهاجمة الأطراف الأخرى، من خلال القواعد العسكرية المنتشرة على أرضها، ففي حرب أفغانستان عام ٢٠٠١م، تم استخدام القواعد العسكرية الموجودة في قطر والبحرين وعمان، وفي حرب العراق عام ٢٠٠٣م، تم استخدام القواعد العسكرية الكويتية والتسهيلات العسكرية القائمة في الدول الأخرى، رغم معارضتها غزو العراق.

يرى الباحث أن وجود القواعد الأمريكية على أراضي دول مجلس التعاون الخليجي واستخدامها في تدمير العراق واحتلاله، قد سبب مشكلة أزرية للعراق ودول مجلس التعاون الخليجي العربي ستبقى مختزنة في ذاكرتها التاريخية بأنها كانت وراء تدميرها واحتلالها من خلال استخدام أراضيها بشن هجمات عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، كما تواجه دول مجلس التعاون الخليجي العربي مأزقاً من نوع آخر في حال استخدام أراضيها في ضرب إيران، فالتهديدات الأمريكية الإسرائيلية دائمة باستهداف القواعد الصاروخية والمنشآت النووية الإيرانية، وعلى الجانب الآخر تستمر التهديدات الإيرانية بتوجيه الضربات للمفاعل النووي الإسرائيلي والقواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية المنتشرة في أراضي وشواطئ دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

علما أن عملية إعادة تنظيم البحرية الإيرانية بدأت عام ٢٠٠٧ وشملت فتح قواعد جديدة لقوتي البحرية اللتين عادة ما كانتا تتشاركان العمليات في بحر قزوين والخليج وخليج عمان وجرى الإشارة إلى توغل القوات البحرية الإيرانية بأسلحتها البحرية داخل خليج عمان في إطار إعادة التنظيم في نفس العام في ظل التواجد البحري الأمريكي هناك.

كما أن ما تطرحه إيران بخصوص ترتيبات الأمن الإقليمية ليست تعاونية فهي دفاعية، كأنها تريد استبدال التحالفات الدفاعية بتحالفات إقليمية، كأنها تريد أن تقول لا تعتدي على أي دولة إذا خرجت القوات الأمريكية والأجنبية من المنطقة، وعلينا أن نشكّل حلفاً دفاعياً أو أمنياً خليجياً ضد الغرب"، وهي مسألة غير مقبولة من جانب دول الخليج.

المطلب الثاني : الانعكاسات الأيديولوجية الدينية الشيعية الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

ارتبط مواطني إيران ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي العربي بعلاقات تاريخية تعود إلى ما قبل الإسلام، حيث استمرت عبر العصور، بحيث لم تتغير الأيديولوجية الإيرانية في سياساتها

وتوجهاتها التوسعية قبل وبعد الثورة الإسلامية على حساب أمن واستقرار المنطقة ودول الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، حيث سيطرت على أجزاء متعددة من دول الخليج والتي تحررت فيما بعد^(١)، وقد تم ذكر كل ما تقدم في التفاصيل المؤرخة والمثبت مصادرها في الفصل الأول لهذه الدراسة .

بالنظر إلى إيران عبر التاريخ ومن خلال ما تم من تغيير للأنظمة الحاكمة فيها والانتقال من الإمبراطورية إلى الدولة إلى الملكية ومن ثم إلى الجمهورية نجد أن العقيدة الشيعية والمذهبية الأيديولوجية موجودة في جميع التوجهات السياسية الإيرانية في المنطقة من تاريخ اعتمادها مذهباً رسمياً للدولة الفارسية، حيث كان وما زال المذهب الشيعي والأيديولوجية الشيعية محركاً أساسياً لسياسات وتوجهات إيران في المنطقة منذ مطلع القرن العشرين، بالرغم من بقاء رجال الدين خارج إطار الحكم في زمن حكم الشاه حتى جاءت الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩م بزعامه الخميني فأتاحت لهم تولي الحكم واستلام السلطة والتي أسبغ عليها الطابع الديني العقائدي^(٢).

أن السياسة الخارجية الإيرانية ما هي إلا امتداد للسياسة الداخلية كونها تعكس الأيديولوجية الإيرانية الدينية الشيعية، والتي هي عبارة عن مجموعة من الأفكار والمعتقدات والتصورات والآراء التي تبنتها السلطة والتي تهيمن على ذهنية وحدة القرار في إيران والتي تقوم على تصدير الثورة من خلال إدخالها أدوات جديدة في التعامل السياسي الدولي من خلال معطيات البيئة الداخلية مع بيئتها الخارجية، وبناء عليها بدأت تتحدث عن مبدأ تصدير الثورة بالأدوات السلمية، من خلال التلاعب في ورقة الطائفية والتي تُعد ظاهرة ثقافية وسياسية شاملة، ومثال ذلك ما دار من أحداث في البحرين، فما جرى لم يكن نتيجة لأسباب ومطالب وانما لمجموعة من المفاهيم الثابتة في المعتقدات الدينية تتفاعل مع تلك المحفزات والتي تعمل على إثارتها^(٣).

وهنا يجب بيان مدى وأثر انعكاسات الأيديولوجية الشيعية الإيرانية على أمن منطقة الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي العربية والدول المجاورة :

١- لقد مثلت منطقة الخليج العربي وعلى مدى العقود الثلاث الماضية مسرحاً من حيث عدد الحروب التي شهدتها، والمدى الزمني المتقارب لها، وما لها من آثار دولية وإقليمية وانعكاسات بدءاً من الحرب العراقية الإيرانية والتي دامت ثمانية سنوات من ٢٢ / ٩ / ١٩٨٠م حتى ٨ / ٨ /

(١) الزهيري، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الامن القومي (احتلال الجزر الإماراتية - التمدد الشيعي - الملف النووي الإيراني)، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٢) نفس المرجع، ص ٦١.

(٣) خالد سليمان الدخيل، "الخليج العربي بين الطائفية والتوازن مع إيران"، صحيفة الحياة، ٢٦ / سبتمبر / ٢٠١٠م.

١٩٨٨م والتي كان لها الدور الرئيس في إيقاف المد الشيوعي لإيران في المنطقة، إلى دخول العراق الكويت في ٢ / ٨ / ١٩٩٠م، وحرب الخليج الثانية تحرير الكويت عام ١٩٩١م، والحرب الإنجلو أمريكية واحتلال أمريكا العراق بعد أن ظل العراق محاصراً دولياً حتى عام ٢٠٠٣م، حيث احتلت القوات الأمريكية كامل أراضي الجمهورية العراقية بحجة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ، واحتلت مركز الثقل أصراعي في إقليم الشرق الأوسط بشكل عام، على نحو تجاوزت به مركز الثقل التقليدي للصراع العربي الإسرائيلي^(١).

٢- ما زالت منطقة الخليج مفتوحة لإندلاع الحروب، والتي ستحمل معها أساليب وأشكال جديدة وبعيدة عن الحروب الماضية، فالحروب القادمة هي حروب أيديولوجية دينية تأخذ أشكالاً متعددة، وذلك باستخدام إيران للأيدولوجية الدينية الشيعية من خلال التدخل في الشأن الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، وذلك بافتعال المشاكل والأزمات وقلب الشعوب على الأنظمة مما يؤدي لزعزعة الأمن والاستقرار وتقسيم المجتمع وبالتالي التأثير على الأمن والاقتصاد لتلك الدول.

٣- لم يجرِ تطوير مصدات أمان وكوابح عبر السياسات والتي تتعامل مع التهديدات الجديدة للأمن^(٢).

٤- اختلال ميزان القوى في منطقة الخليج العربي بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي وإيران، والعراق، بحيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتسليم العراق لإيران بدون أن تقصد ذلك، وما تم من سياسات إيرانية اتجهت إلى داخل دول المجلس الخليجي كالانتفاضات والاحتجاجات وشبكات التجسس في هذه الدول التي جرى تفكيكها، وإلقاء القبض على أفرادها ممن لهم صلة في إيران في دول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي السعودية والبحرين والكويت وأبو ظبي.

٥- أدت إلى اختلال موازين القوى الشاملة بين دول الخليج الثماني، فقد ظهرت تباينات واضحة في موازين القوى الشاملة، من حيث المساحات الجغرافية، والتوزيع السكاني، وحياسة الثروات النفطية وغير النفطية، فقد تضمنت المنطقة ثلاث كتل جغرافية، وبشرية، واقتصادية رئيسية ومهمة، هي: إيران، والعراق، ودول مجلس التعاون الخليجي الست، وقد مثلت على الدوام مجالاً للصراع بين الكتلتين الأخرين، حيث كان فراغ القوة بدول "التعاون" عاملاً إغراء لكل منهما، وقد ظلت هذه

(١) سلامة معتز، "تهديدات مستجدة دورة الحروب المحتملة في الخليج"، السياسة الدولية، على الموقع

<http://www.siyassa.org/eg/NewsContent>

(٢) نفس المرجع.

القاعدة منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى حرب التحالف الدولي على العراق عام ١٩٩١ التي خلقت حقائق أمنية جديدة، مكنت دول المجلس عبر ارتباطاتها واتفاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، من اكتساب قوة عسكرية ومعنوية إضافية، قلصت من ثقل وازع الإغراء المدفوع بـ"فراغ القوة"، وقلصت من نزعات القوة الإقليمية الإيرانية في الهيمنة على المنطقة، ومن الصعب تقدير ميزان القوى الحالي في الخليج بدقة، في ضوء تراجع أهمية القوة التقليدية باطراد، وصعوبة عمل تقديرات وحسابات منضبطة بشأن التهديدات بالحروب اللامتماثلة، والحروب بالوكالة، والانتشار النووي، وتهديدات الأمن الداخلية والإرهاب^(١).

٦- أجبرت دول مجلس التعاون الخليج العربي، على امتلاك كم هائل من الأسلحة الحديثة والتسابق على امتلاكها وزيادة التسابق على شرائها، حتى أصبح لدى بعض الدول المجلس أكثر الطائرات المقاتلة تطورا في العالم، مقارنة بالطائرات والأسلحة المتقدمة لدى إيران^(٢)، ومع ذلك فإن حصيلة الرصد الكمي كثيرا لا تفيد في التعرف على القوة الحقيقية لدول مجلس التعاون الخليجي والتي لا تزال برغم كل إنفاقها العسكري الضخم تعد الطرف الأضعف، لكونها لم تحقق لغاية الآن التنسيق والتكامل العسكري الجماعي فيما بينها^(٣).

٧- تعد التركيبة الديموغرافية في منطقة الخليج من أكثر مناطق العالم من حيث التعدد والانقسام المذهبي، والقبلي، والمناطقي، والإثني، بالإضافة إلى تعدد جنسيات الوافدين بها^(٤)، فقد تصل التعددية الداخلية إلى انقسام البلد الواحد إلى كتلتين اجتماعيتين كبيرتين أو أكثر، وتتواجد الأقليات الأغلبية في مناطق الإنتاج النفطي الرئيسية و يترافق ذلك في بعض الحالات مع أوضاع اجتماعية واقتصادية تمييزية، فيغير مصلحة الطائفة كبيرة العدد تأثيرها الأمني والاقتصادي على هذه المناطق، وفي بعض الأحيان يتواصل أبناء الطائفة أو القبيلة الواحدة بين دولتين عبر مناطق حدودية، وتتشابه فيها أنماط حياتهم على الجانبين من ناحية الفقر، والوضع الاجتماعي، على نحو يهدد بخلق مناطق توتر عابرة الدول شديدة الحدة، وهو أمر يوجد في مناطق الحدود في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي. كما هو في اليمن والسعودية وعمان، وإيران والسعودية والكويت،

(١) Anthony H. Cordesman, Alexander Wilner, **The Gulf Military Balance in ٢٠١٢**, Center for Strategic & International Studies, May ١٦, ٢٠١٢, p.٦

(٢) See: Richard L. Russell, Future Gulf War, Arab and American Forces against Iranian Capabilities, **issue ٥٥, ٤th, quarter ٢٠٠٩ / JFQ**

(٣) المسفر، محمد صالح، "التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"، **المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد**، العدد التاسع، ١٩٩٨، ص.٢١.

(٤) See: Anthony H. Cordesman, Saudi National Security and the Saudi-US Strategic Partnership: Part One: The Civil & Economic Aspects of Security, **Center for Strategic & International Studies, April ٢٩, ٢٠١٠, p.١٤**

وإيران ومملكة البحرين، وإيران والعراق والكويت، وسنتحدث عن تأثير الإيديولوجية الشيعية الإيرانية على هذه الدول وتربطها المذهبي ومدى تأثيرها على الأمن في هذه الدول لاحقاً .

ومع هذه التركيبة السكانية المعقدة والمختلة وما فيها من مؤشرات لم تترسخ فيها معاني الدولة الوطنية، تبقى الطائفية والمذهبية ومؤشرات ازدواجية الولاء لمواطنين دول مجلس التعاون والطائفية المذهبية، حيث لم يترسخ فيها معاني الولاء للدولة الوطنية، والتي تؤدي في ظل ذلك إلى قابلية التدخل من قبل الدول الخارجية كإيران فيها مما ضعف التماسك السياسي والاجتماعي فيها، وهناك مناطق لم تستوعب انضمامها إلى دول محددة، ولديها الرغبة في الانفصال عنها والانضمام إلى دول أخرى، وباستثناء إيران فقط، أما دول الخليج فهي دول حديثة النشأة، وأغلبها يواجه مشكلات مع الأقليات أو الأغلبية المذهبية^(٢).

٨- يرى الباحث أن ازدواجية الولاء لدى مواطني دول مجلس التعاون الخليجي العربي يضع أمن دولهم في مهب الريح وفي خطر وتحت التهديد المستمر من الداخلي والخارجي.

٩- شكلت دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة إلى ما يشبه أحلافاً ثنائية وثلاثية وتعددية معها ومع دول غربية أخرى، على نحو جعل دول المنطقة مرتبهة لما يشبه حالة من التبعية الأمنية لعلاقتها مع هذه الدول، ومضطرة لعقد صفقات السلاح، واستضافة القواعد العسكرية. نتج عن ذلك الأمر ربط أمن دول مجلس التعاون بالأمن الأمريكي، على نحو يجعل دول المجلس في عين العاصفة مع أي مواجهة محتملة بين إيران والولايات المتحدة، أو إيران وحلف الناتو، أو إيران وإسرائيل^(١).

١٠- تراجع احتمال خطر خوض حرب بين القوتين الإقليميتين المتنافستين العراق وإيران بعد انهيار النظام العراقي البعثي المقاوم للإيديولوجية العقائدية الإيرانية التوسعية، وطبيعة العلاقة التحالفية المذهبية الجديدة بين إيران والعراق، فليس ثمة طرف إقليمي لديه أسباب نشطة، أو دوافع محفزة على الحرب، أو الدخول في مواجهة أو صراع جديد، في ظل معادلات وحسابات القوى القائمة^(٢).

(٢) Michael Bauer, Gulf Security: From zero-sum games to regional cooperation?, Policy Brief, ISPI, N.

٢٠٢ - December ٢٠١٠, p.١

(١) معتز، "تهديدات مستجدة و دورة الحروب المحتملة في الخليج"، السياسة الدولية، مرجع سابق، على الموقع

<http://www.siyassa.org/eg/NewsContent>

(٢) نفس المرجع.

فقد مثلت الثورة الإسلامية للشيعة في دول مجلس التعاون الخليج العربي الأمل الذي طال انتظاره، فقد وجدت لديهم الرغبة في الحكم وحدثت اضطرابات واسعة في بعض دول مجلس التعاون الخليج العربي بنفس العام، فكانت استجابة لنداء الخميني للشيعة في السعودية بالثورة على النظام الحاكم وقد تمكن الحرس الملكي السعودي من السيطرة على الوضع في حينها وإعادة الحياة إلى مجاريها، ويتركز الشيعة في شرق السعودية في مناطق "الإحساء ٤٠٪، والقطيف ٨٥٪، والدمام ٩٪، والخبر ٥٪، والظهران ٧٪" (٣)، وهم من الشيعة الإسماعيلية نسبة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق وهم فرع من فروع الأنثى عشرية الشيعة، كانت هذه المناطق تسمى ببلاد البحرين التي سيطر عليها القرامطة في أواخر القرن الثالث الهجري خلال حكم العباسين ولهم سابقة بالإحداث الإرهابية فقد دخلوا مكة ٩٢٩م وفتكوا بحجاج بيت الله الحرام وأخذوا الحجر الأسود، ثم على عمان، وكانت نهايتهم على يد السلاجقة عام ٤١٦-٥هـ (٤).

من أبعاد السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي ان جعلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية العقيدة الشيعة في مواجهة عقائدية مع حكومات الدول الإسلامية ومنها دول مجلس التعاون الخليج العربي، وهو ما عبر عنه الخميني بقوله "إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية"، فمنطقة الخليج مطمعا لكثير من الدول العظمى فهي عرضة إلى الاضطرابات والنزاعات حيث تتشابك المصالح العالمية مع المطاعم الإقليمية والتباينات العرقية والأيدولوجية، فقد ارتبطت منطقة الخليج والجزيرة العربية ودول مجلس التعاون الخليج العربي بالتأثيرات والمتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، كما أصبحت الدول المطلة على الخليج العربي والمتاخمة له متأثرة بتغيرات الأوضاع الدولية أكثر من غيرها، فإيران مازالت تشكل مصدر تهديد وعدوان على منطقة الخليج العربي بدءا من إيران الصفوية ومرورا في إيران الشاهنشاهية وانتهاء في إيران الجمهورية الإسلامية فجميع الأنظمة الإيرانية الحاكمة والتي تعاقبت على الحكم كانت لها أطماع سياسية وأحلام وأهداف توسعية بالسيطرة على منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليج العربي (١).

ففي ظل ثورات الربيع العربي، أصبح الحدث الداخلي الفاعل الرئيسي في المشهد السياسي، وأصبحت القوى الأدنى أكثر قوة، وأعلى صوتا من الدولة، ويمكننا لمس هذا في منطقة الخليج ودول مجلس التعاون الخليج العربي، خصوصا في مناطق التي يتركز فيها الثقل للطائفة الشيعة،

(٣) وزارة التعليم العالي، البوابة الرئيسية لجامعة الجوف، <http://www.cjounf.com/>

(٤) عبدالله محمد الغريب، وجاء دور المجوس، مرجع سابق، ص ٧٥ وما بعدها.

(١) إبراهيم الزهراني، بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٩م، على الموقع www.dd-sunnah.net/records/view/action/

على نحو ما شهدت كل من البحرين والمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية، وبالأخص بلدة العوامية في المملكة العربية السعودية عام ٢٠١١م، وظلت آثاره عام ٢٠١٢م.

وتجذب هذه النزاعات الداخلية ردود فعل من جانب الدولة الإيرانية والقوى والمجموعات الشيعية الأدنى في كل من إيران، والعراق، ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، وحزب الله في لبنان، على نحو عبر عنه البعض بـ"هلال شيعي"^(٢)، وعلى جانب آخر، توجد آثار ومؤشرات المساندة والدعم الإيراني للحوثيين في صعدة بشمال اليمن، وهو ما يعني أن إيران تحتل تدريجياً وضعية مركز القيادة للقوى الشيعية الأدنى من الدولة في المنطقة، فالخشية من الأحزاب السياسية التي بدأت تطفو على السطح في دول مجلس التعاون الخليجي، تعد العديد من الممارسات السياسية المشروعة من المحرمات، مثل تأسيس أحزاب سياسية، فقد حمل عام ٢٠١٢م الإعلان الإلكتروني عن قيام ثلاثة أحزاب تحت عنوان "حزب الأمة" في كل من السعودية والكويت والإمارات، وقد تبنت خطابات معارضة بشدة للأنظمة^(٣).

فإن تكون خشية هذه الدول من أن تكون هذه الأحزاب مدعومة من الخارج كإيران، على سبيل المثال كما حدث في اليمن وأحدثت حرب أهلية مع الحوثيين، وعليه فقد تعبر هذه البؤر والجيوب المتعددة التابعة إلى إيران، والتي يمكنها إن تطرح حروب أهلية طائفية، وحروب صغيرة داخل دول مجلس التعاون الخليجي العربي، تتبع أو تسبق سلسلة من عمليات الخروج والعصيان والثورات "البؤرية" و "الحبيبية" الصغرى من قبل مواطني هذه الدول^(١).

تركزت بؤر الثورات والتمرد الشيعي في نقاط محددة، تتركز في المنطقة الصغيرة النشطة ثورياً من الدولة، كقيام دولة بقصف أو تحريك لقواتها المسلحة تجاه محافظة محددة أو منطقة معينة قد تكون بؤرة لانطلاق المؤشرات والمظاهرات في كل انحاء الدولة كما حدث في السعودية والبحرين واليمن، وعلى جانب آخر فإن مزيداً من الإجراءات والتي تتبعها إيران نحو الجزر الثلاث المحتلة، يمكن من توجيه ضربات صاروخية، أو طلعات طيران إماراتية ضد مواقع الوجود الإيراني فيها.

(٢) الملك عبدالله الثاني يحذر من الهلال الشيعي بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٩ على الموقع

<http://www.kulalsalafiyeen.com/vb/showthread>

<http://ar.wikipedia.org> ^(٣)

(١) معتز، "تهديدات مستجدة و دورة الحروب المحتملة في الخليج"، السياسة الدولية، مرجع سابق، على الموقع

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent>

كما يمكن أن تشهد المنطقة ضربات صاروخية أو جوية إيرانية ضد قوات الجيش أو الشرطة المحلية في دول المجلس أو قوات درع الجزيرة، وخصوصا فيما لو جرى تكرار واستنساخ تجربة الانتشار السريع في عدد من دول المجلس ذات التركيز الشيعي، كالكويت والبحرين. ويشمل هذا السيناريو أيضا احتمالات تنشيط مسلسل من الاغتيالات وخلايا العنف النائمة في المنطقة، بما يحدث أثر الضربات العسكرية الجزئية. ويلفت النظر تهديد قائد عام شرطة دبي (ضاحي خلفان)، أخيرا بزرع خلايا في الجمهورية الإسلامية^(٢)، وبأن دول الخليج ستعترف بإقليم عربستان في إيران كدولة تطمح إلى الاستقلال، وحديث وزير خارجية البحرين عن أوان عقد "مؤتمر لأصدقاء الشعب الإيراني المظلوم"، وذلك كرد فعل على اتهام معاون وزير الخارجية الإيراني مملكة البحرين باستخدام غازات سامة في تفريق المظاهرات. كل ذلك يشير إلى أن الاتجاه الصدامي التصاعدي لدول مجلس التعاون هو اتجاه محتمل كخيار في مواجهة السياسات العدائية للجمهورية الإيرانية.

إن مفاجأة غزو إيراني لدولة خليجية، لا يمكن استبعاده كسيناريو قادم، أو احتلال أجزاء منها، محل ادعاء إيراني كالبحرين، أو سعيها لإسقاط أحد أنظمة دول المجلس بالدعم المسلح للثورة الداخلية، وهذا الاحتمال لا يمكن استبعاده، وقد يلفت النظر ما صرح به رئيس البرلمان الإيراني على لاريجاني أخيرا، حين قال إن: "سقوط بشار الأسد سيكون مقدمة لسقوط الكويت"^(١)، وإن "الكويت تشكل لإيران عمقا استراتيجيا .. ولن نتنازل عنه". يشير ذلك إلى احتمال سعي إيران لزعزعة الاستقرار في دولة جديدة، لم تكن للجمهورية الإسلامية ادعاءات بها، مثل البحرين، أو نزاع معها على جزر، مثل الإمارات.

وكانت بداية عام ٢٠١٢م قد جددت إثارة بؤرة جديدة من بؤر التوتر الكامنة بين إيران والكويت بشأن الجرف القاري وحقل الدرة البحري للغاز في الخليج ("أراش" وفقا للتسمية الإيرانية). وقد هددت إيران بإطلاق مشروع منفرد لتطوير شامل للحقل، ما لم تستجب الكويت لعرض تطوير مشترك. وفي ٢٣ ديسمبر ٢٠١١م، كرر مسئول إيراني اتهامات صدام حسين نفسها

(٢) جريدة الأنباء الكويتية، قائد شرطة دبي يهدد إيران بـ «زرع ألف خلية نائمة»، الخميس ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨.

(١) عدنان أبو زيد، "سقوط نظام بشار الأسد مقدمة لسقوط الكويت"، صحيفة إيلاف الإلكترونية، بتاريخ ٢٤/٨/٢٠١٢م

للكويت بسرقة النفط العراقي، فاتهم عددا من الدول العربية بسرقة حصة إيران من حقول النفط والغاز المشتركة، وأنها عقدت اتفاقا غير مكتوب لأخذ أكثر من حصتها من هذه الحقول. وعلى أساس التطور التدريجي للتفاعلات الصراعية في الإقليم، وفي يونيو ٢٠١١م حذر الأمير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودية والسفير السابق في واشنطن، من اندلاع نزاع بين بلاده وإيران، إذا اقتربت الأخيرة من إنتاج سلاح نووي.

الصورة الثانية تتمثل في التطور التدريجي للتفاعلات الصراعية بين إيران وإسرائيل، وهناك تهديدات متبادلة منذ سنوات، بحد جعل إسرائيل حاضرة بشكل أساسي في التفكير المستقبلي لمنطقة الخليج، وإيران حاضرة بشكل مستمر في تفاعلات الصراع العربي - الإسرائيلي، فاحتمال الحرب وارد والخطر على دول مجلس التعاون الخليجي العربي يكون بحالة واحدة وهي وللأسف مؤكدة بأن تقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إسرائيل.

وباستقراء ما يتم من إجراءات وسياسات تجاه المفاعل النووي الإيراني تبرز لنا الصورة الثالثة وهي التدخل العسكري الدولي الشامل -والأمريكي تحديدا- في إيران، وهو سيناريو مكرر كما حدث في العراق، وذلك بأن تنتهي عمليات التفتيش والتفاوض حول البرنامج النووي إلى التأكد من نواياه وطبيعته العسكرية، واقترب طهران من امتلاك القنبلة، على نحو تشكل معه الحرب الخيار الوحيد لمواجهة الطموحات الإيرانية، أو التأكد من الطابع السلمي للبرنامج، بما يغري الأطراف الدولية بتوجيه ضربات لإسقاط النظام"^(١).

ومن هنا تم توظيف الطبيعة الإيديولوجية للثورة ونشرها بطريقة فعالة أثناء حكم الخميني لخدمة المصالح الأمنية العليا للدولة من خلال استخدام أتباعها من الطائفة الشيعية كأوراق ضغط في البلدان العربية وخاصة في دول مجلس التعاون الخليج العربي من خلال الدعم واستخدام الترغيب والترهيب مع دول الجوار، ويمكن الرجوع عليها واعتماده عند الحاجة كأحد الأوراق المهمة التي تؤثر على البيئة الإقليمية وعلى أمن دول منطقة الخليج ودول مجلس التعاون الخليج العربية حيث يحظى إتباعها من أبناء الطائفة الشيعية من مواطنين دول مجلس التعاون الخليجي من إيران بالدعم المادي والمعنوي ومن مناصرتها لهم .

وانعكست مفاهيم رجال الدين الإيديولوجية الذين قاموا بالثورة في صياغة الأحكام الدستورية في توجيهات السياسة الخارجية فمن خلال الدستور التي تم صياغته اصبح قائد الثورة " المرشد

(١) معتز، "تهديدات مستجدة و دورة الحروب المحتملة في الخليج"، السياسة الدولية، مرجع سابق.

الأعلى " صاحب السلطة الفعلية في إيران فقد جمع الكثير من السلطات في يده بما فيها عزل رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب إذا ارتئ ذلك وتعين وعزل كبار القادة والمسؤولين في مختلف المؤسسات والى جانب ذلك كرس المذهبية الشيعية والقومية في نصوص الدستور .

فالساسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية كونها تعكس مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي تهيمن على ذهنية وحدة اتخاذ القرار في إيران^(٢). لذلك أدخلت إيران أدوات جديدة في تعاملاتها والإطار الدولي من خلال التحركات السلمية في البيئة الداخلية مع بيئتها الخارجية، حيث أخذت تتجه إلى تصدير الثورة، وبدأت تطرح مفاهيم جديدة كأم القرى والذي من خلاله تعزف إيران على أوتار العاطفي لتثير الانتماء العقائدي لدى الطائفة الشيعية، أضف إلى ذلك حالة العداء بين الطرفين من موقف اليمن الداعم للعراق في حربها ضد إيران^(٣).

ويرى الباحث ضرورة مواجهة الطموح الإيراني بالهيمنة على منطقة الخليج، وبقيادة الدور الإقليمي في المنطقة، وبالتالي فمن الضروري قيام دول مجلس التعاون الخليجي العربي بوضع نموذج سياسي واضح المعالم ومحدد الأهداف، على أن يختلف كلياً عن النموذج الإيراني، ومن خلال المعطيات الموجودة على الساحة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، نرى بأن يكون ذلك النموذج بقيادة المملكة العربية السعودية، وذلك لعدة أسباب وعوامل أهمها:

١ . حالة الاستقرار والأمن السياسي للملكة والحكم.

٢ . التركيبة الاجتماعية للنسيج السعودي.

٣ . الوضع الاقتصادي .

- إيران وتدخلها في اليمن ودعمها للحركة الحوثية

وتبرز الإشكالية في اليمن من خلال التوافق بين المذهبين الشيعيين، الإثنى عشري والمذهب الزيدي، أضف إلى ذلك ما نتج من عداء نتيجة الموقف السياسي اليمني خلال الحرب العراقية – الإيرانية، وموقف اليمن الداعم للعراق حينها، ويرى الباحث ولتوضيح ذلك الاختلاف بين المذهبين ولإثراء الدراسة بان يقدم لمحة عن المذاهب المتواجدة في اليمن والفرق بين المذهب الزيدي الشيعي والمذهب الإثنى عشري الشيعي، يتواجد في اليمن مذهبان المذهب الشافعي والمذهب الزيدي وهو احد المذاهب الشيعية إلا انه يختلف عن بقية الفرق في كثير من المسائل والاعتقادات ومنها الإثنى عشرية ويعدده علماء الجمهور انه اقرب فرق الشيعة الى لمذاهب السنية وقد ظهر هذا

(٢) ألنعمي، السياسة الخارجية الإيرانية من ١٩٧٩م الى ٢٠١١م، المرجع، ص ٩.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٤٥ .

المذهب في اليمن على يد الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم فقد عرف "بالهادوية" نسبة إلى الإمام، ومما يميز المذهب الزيدي أنه أكثرها اعتدالاً فلم ترفع الأئمة لمرتبة النبوة بل اعتبرتهم كسائر الناس ولكنهم أفضل الناس بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يكفروا أحد من الصحابة وأنهم لا يؤمنون بأن الإمام معين من قبل الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، بل عرفوه بالوصف وهذا الوصف انطبق على علي بن أبي طالب كرم الله وجهه^(١).

بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية ونجاحها بالوصول إلى السلطة، واعتماد طهران لمشروعها في تصدير الثورة للدول المجاورة، ونظراً لعدم التوافق بين المذهبين الإثنى عشري والمذهب الزيدي، فقد قامت إيران بالعمل على تحسين علاقاتها مع اليمن والسعي في تقوية الروابط والتعاون بين الجانبين حيث كانت اليمن في مقدمة الدول المجاورة لدول الخليج والامتداد الإستراتيجي لها أول المباركين والمتفائلين بنجاح الثورة في إيران واستلام مقاليد الحكم في طهران، ولكن لم يدم هذا الود بقيام حرب الخليج الأولى ووقوف اليمن في صف العراق ضد إيران، مما دفع بإيران بالتركيز على إقامة التجمعات الصغيرة لها في اليمن كصنعاء وصعدة.

لقد وجدت إيران تلك التجمعات بهدف زعزعة أمن وإستقرار اليمن حيث كان أبرز ما قامت به خلال تلك الفترة تفجيرات صنعاء عام ١٩٨٤م، حيث قامت السلطات اليمنية على أثرها بتجمد النشاط حتى عام ١٩٨٦م، وبعد إعلان الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م واعتماد التعددية الحزبية في البلاد، إستغلت إيران تلك التحولات مما أثمر عن إيجاد العديد من الصحف والأحزاب والتيارات السياسية (العقائدية)، حيث انتهت تلك المرحلة في إجراء الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣م والتي أدت إلى تفجير حرب صيف ١٩٩٤م على يد حركة تمرد المنسوبة لحسن بدر الدين الحوثي والذي فر بعدها مع أولاده لإيران، وبهذه الحرب تشكلت أهم انتكاسة في السياسة اليمنية^(١)

عاد بدر الدين الحوثي وأولاده من إيران بعد عام قام خلاله بإقامة العلاقات وتقويتها مع رجال الدين في طهران، ليعود لممارسة نشاطه من خلال تأسيسه لما يعرف بتنظيم الشباب المؤمن والذي انتهى بمواجهات مسلحة مع قوات الجيش اليمني في محافظة صعده شمال اليمن.

لقد مرت العلاقات اليمنية الإيرانية بعدة مراحل ويمكننا إجمالها وتقسيمها كالتالي:

(١) محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون طبعة وتاريخ، ص ٤٢-٤٦.
(٢) الزهيري، التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي (احتلال الجزر الإماراتية - التمرد الشيعي - الملف النووي الإيراني)، مرجع سابق، ص ٩٥-٩٧.

- المرحلة الأولى: قبل قيام الجمهورية اليمنية والتي تلت قيام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩م، حيث قامت الدولة الإيرانية خلالها على سياسة تصدير الثورة.

- المرحلة الثانية: من عام ١٩٩٠م-١٩٩٢م.

مرحلة مد جسور الاتصال السياسي مع غض النظر عن تلك الخلافات الناتجة عن موقف اليمن في دعم العراق في حرب الخليج الأولى ضد إيران^(٢).

- المرحلة الثالثة: ١٩٩٢م-١٩٩٤م.

مرحلة سادها الجمود في العلاقات بين البلدين نتيجة لزيارة هاشمي رافسنجاني لجزيرة أبو موسى الإماراتية عام ١٩٩٢م، بالإضافة إلى انشغال السلطة في صنعاء بالوضع الداخلي (حرب الانفصال) مع بقاء التواصل الرسمي الضعيف^(١).

-المرحلة الرابعة: ١٩٩٦م-٢٠٠٣م.

توقيع اتفاقية أمنية بين البلدين وفق أسس تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الجانبين^(٢).

-المرحلة الخامسة: ٢٠٠٤م-٢٠١٣م.

والتي شهدت حالة من التوتر والتأزم بسبب تدخل إيران في الشأن اليمني من خلال دعم الحوثيين والحراك الداعي للانفصال.

وقد تجلت علاقة إيران بالحركة الحوثية خلال الدعم المادي والمعنوي والثقافي والدراسات الجامعية والمنح والمساعدات والمنابر الثقافية والقنوات الفضائية من خلال ما يلي:

١- اتخذت إيران من تنظيم الشباب المؤمن مظلة لنشر أفكار الثورة الإيرانية ومبادئ وعقائد الشيعة الإثني عشرية^(٣).

(٢) حسن ابو طالب، الوحدة اليمنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤م، ص ٢٢٢.
(١) عبد الله احمد العواد، السياسة الخارجية اليمنية خلال عشرين عاماً، مجلة أبحاث سياسية، العدد ٢، صنعاء، ١٩٩٨م، ص ص ٣٠-٣٣.
(٢) التقرير الاستراتيجي السنوي - اليمن ٢٠٠٠م.
(٣) وكالة سبأ للأنباء تاريخ نشر البيان في ٢٥/٦/٢٠٠٤م.

٢- الدعم الإيراني لتلك العناصر بهدف تنفيذ مخططاتها في المنطقة مستغلة الانقسام الداخلي وحرب الخليج الثانية، من خلال المؤسسات الشيعية والمراكز والبيوت التجارية المرتبطة في إيران والمنتشرة في دول الخليج ولبنان والدول الغربية و المراكز والحوزات الشيعية^(٤).

٣- الزيارات المتكررة لأعضاء في السفارة الإيرانية وعناصر أخرى قادمة من إيران ولبنان والبحرين والكويت للمناطق التي يتركز فيها أنشطة هذا التنظيم في صعده^(٥).

٤- من خلال وسائل الإعلام الإيرانية والشيعية عموماً، والتي طالبت المجتمع الدولي بالضغط على الحكومة اليمنية لعدم تبني الفكر السلفي الوهابي^(١).

٥- توجيه الطلبة في الحوزات والجامعات في طهران لتسيير مظاهرات احتجاجية منددة بالسياسة اليمنية، كل ذلك أدى لخروج اليمن عن صمتها تجاه تلك التحركات الإيرانية، فكانت التصريحات الرسمية تنطلق من صنعاء لتشير بوجود دعم خارجي إيراني لتلك الأعمال.

فان ما يهمننا في الدراسة اليمنية المقدمة أنها تأتي في سياق الانعكاسات الإيديولوجية على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال أهم ما جاء فيها وما تخللها من نقاط، حرص الباحث على اختصارها لإثراء الدراسة حيث يرى الباحث أن التدخل الإيراني في اليمن يتمثل بالنشاط الاستخباري ودعم الحركة الحوثية شمال اليمن، ومن خلال بيان تأثير تلك التحولات والتطورات في الساحة اليمنية على مستقبل الاستقرار والأمن الوطني لسلطنة عمان، وخصوصاً أن سلطنة عمان ترتبط مع اليمن الشقيق بحدود جغرافية طويلة تزيد عن الـ ٢٨٠ كم، من خلال محافظة ظفار (جنوب شرقي اليمن)، والذي يعد الجزء الجنوبي اليوم برميل بارود قابل للانفجار في أي لحظة، خصوصاً أن المدن الجنوبية لليمن تشهد مظاهر تصعيد غير مسبوقة لأنشطة الفصائل المتشددة المنضوية في إطار قوى الحراك الجنوبي المطالبة بفك الارتباط مع الشمال بهدف استعادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية منذ مطلع العام ٢٠١٢ م.

وبالنظر إلى طول الحدود اليمنية-العُمانية البالغ ٢٨٨ كم من الشرق نجد بأن تأثر عُمان بما يجري من أحداث وتطورات أمر حتمي، فالامتداد الحدودي الكبير يجعل من مهمة الحفاظ على أمن البلاد قضية هامة، خصوصاً تجاه قضايا التهريب المتعلقة بالأسلحة، فالحدود العُمانية تشكل منفذاً وملاذاً للمتسللين الفارين من قوات النظام اليمني، أضف إلى ذلك الهاربين والمشردين من مواطنين

(٤) عادل الأحمد، الزهر والحجر، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٥) نفس المرجع، ص ١٣٩.

(١) نفس المرجع، ص ١٣٩.

المواقع القريبة من الصدمات والهاربين من جحيم الأحداث الدائرة في المنطقة، وهو ما حدث في شهر يونيو من العام ٢٠١٢م، كما تناقلته الكثير من وسائل الإعلام العمانية والدولية، وبذلك ستكون مهمة السلطات العُمانية صعبة وشائكة في الحفاظ على أمان حدودها الشرقية، وما قد تتحمله السلطنة من أعباء نتيجة لاستقبال الأجئين اليمنيين^(٢).

يرى العديد من الباحثين بأن اليمن تتجه إلى حرب أهلية تقف خلفها أيادي خارجية، فالخلاف لا يركز على ما تقوم به جماعة الحوثيين من تصعيد وإرباك في المشهد اليمني، فهناك حراك الجنوب الداعي للانفصال، ولإنهاء ما يدور من احتمالات وتكهنات للواقع اليمني يتوجب على النظام اليمني القضاء على جماعات التمرد شمال البلاد وإنهاء مخططاتهم في حرق اليمن طائفيًا، مما سيكون له الأثر الأكبر في إنهاء حركات الانفصال في الشمال، وكل ذلك في نهاية المطاف سينعكس على الجوار الحدودي لسلطنة عُمان، حيث لا يستبعد أن تنتقل الأحداث إلى الداخل العماني من خلال تصدير الثورة والعمل على تحريك العامل الأيديولوجي في البلاد، واللذان لا يستبعد أن يتلوهما تدخل استخباراتي لبث الفتنة والفوضى الداخلية على المدى المتوسط أو البعيد في إحياء مطالب الانفصال والعودة للتاريخ والجغرافيا في إقليم ظفار العماني وذلك بحكم فكرة أن مملكة حضرموت وظفار هما جزء لا يتجزأ من دولة اليمن الجنوبي، وذلك يظهر من خلال المؤلفات والمخطوطات الموجودة لدى البعض ممن يشغلهم أمر الفتنة، والعديد من مواقع التواصل الاجتماعي والمنديات الشعبية وأراء الكثير من مشايخ ورموز الدولة الجنوبية المنفصلة^(١).

فان اليمن العربي اليوم أصبح ساحة معركة للعديد من اللاعبين الدوليين الذين لهم مصالح في تفويض الاستقرار أو توطيده كل بحسب رؤيته^(٢).

يرى الباحث أن التحركات السياسية الإيرانية تسيير وفق وجودها كدولة شيعية تتبنى ايولوجيا عقائدية، فايران تجد نفسها وسط دول شعوب ودول تتبع وتتنمي للمذهب السني، مما يشكل عقبة ومعضلة كبيرة في وجه محاولات ايران الساعية للتمدد داخل العالم العربي ودول مجلس التعاون الخليجي العربي.

وبناءً على ما سبق فإن دول مجلس التعاون الخليجي، لا يمكن أن تسعي إلى حسم خلافاتها مع ايران بالحرب الشاملة المنفردة، أو من خلال تحالف إقليمي لا تتوافر له شبكة من غطاء دولي، ومن المرجح أن أيا منها لن تستسيغ خوض حرب دولية مع إيران باسمه أو بالإنابة عنه، أخذاً في

(٢) محمد الفطيسي، "مستقبل-الصراع في اليمن و تأثيره على الأمن الوطني العماني"، مجلة السياسي - المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

(١) سعيد بن مسعود بن محمد المعشني، الآثار التاريخية في ظفار، مطابع ظفار الوطنية، ١٩٩٧، ص ٤٣. وللمزيد انظر

B. Miles, 'The Countries and Tribes of the Persian Gulf', London, 1960.

(٢) صحيفة الشرق الاوسط، ١٥/ شباط/ ٢٠١٢م.

الحسبان حسابات التاريخ والجغرافيا. أما بالنسبة لإسرائيل، فإن خياراتها غير محددة فيما يتعلق بإيران. وقد لا تتعلق كوابح قرارها بالحرب فقط بمدى توافر القدرات اللوجستية من عدمه، وإنما بتقديرات مدى نجاح أو فشل العملية، في ضوء تحليلات جديدة لا تعزو توقف البرنامج النووي العراقي إلى ضربتها لمفاعل أوزيراك عام ١٩٨١، وإنما إلى أسباب أخرى. وهناك الحسابات المعقدة الخاصة بردود الفعل الإيرانية، والردود المحتملة للقوى الأدنى وحزب الله، كما أن هناك الكوابح الأمريكية على القرار الإسرائيلي بهذا الخصوص.

بالرغم من أن الإصلاح السياسي الداخلي هو أمر ضمن الشئون الداخلية للدول، وقد لا تتضح صلته المباشرة بمستقبل الحرب بالمنطقة، فإنه من أكثر الأمور التي قد يؤدي تجاهلها إلى انتشار الحروب والصراعات الداخلية أو كبجها، وهو أمر سوف يتحدد وفقا لم له من مستقبل السلام أو الصراع في منطقة الخليج. فخيار الإصلاح السياسي له تأثير مباشر في كبج الصراعات والحروب المحتملة والمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة .

بين توافر عوامل وأسباب الحرب، وعوامل وأسباب كبجها في الخليج، يبقى مستقبل الأوضاع في المنطقة مرتبها بالأزمات المفاجئة غير المحسوبة، أكثر من ارتباطه بالمسارات الموضوعية المحتملة أو المرجحة، وفق القراءة العميقة للمشهدين الداخلي والإقليمي، وهذا الأمر محكوما بمدى التطور في الحالة السياسية الداخلية، ومنظومات العلاقات الخليجية البينية، وهو أمر من غير المعروف ما إذا كانت الأنظمة تتبني قراراتها بشأنه بما يتسق والافتراضات المنطقية له أم لا، والحقيقة التي نريد الإشارة إليها وهي عدم قدرة دول مجلس التعاون الخليجي حتى الآن على تبني أو بناء منظومة أمنية تكاملية شاملة مستقلة في مواجهة الخطر الإيراني.

المطلب الثالث: الأمن الإقليمي والقومي والمصلحة الوطنية بروية إيرانية ورؤى دول مجلس التعاون الخليجي العربي

تعد قضية الأمن الإقليمي والقومي والمصلحة الوطنية في منطقة الخليج و إيران ودول مجلس التعاون الخليجي العربي من القضايا الشائكة، حيث تبرز أهمية هذه القضية بسبب الأحداث والتطورات الإقليمية والدولية المتسارعة في المنطقة وما أحدثته من تأثيرات على النظام الدولي، بالإضافة لتأثيراتها وتداعياتها الداخلية على شعوب المنطقة الخليج ودولها، وعلى رغم الأهمية الإستراتيجية الدولية لقضية أمن الخليج نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي العربي لم تعطي ذلك الاهتمام نجد التفاوت في درجة أهميته لدى دول المجلس الخليجي، حيث تأتي دولة الإمارات في مقدمة تلك الدول تليها البحرين ومن الكويت والسعودية، وذلك وفق حجم تلك العلاقات وما ترتبط به الدولة مع إيران من قضايا.

الرؤى الأمنية في منطقة الخليج من وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي العربي رؤى واقعية بالنظر لإمكاناتها المحدودة، بحيث لا تجد لديها المقدره والقوة المكافئة لمواجهة تحديات المنطقة، وانما بقيت في مساعيها لأخذ دور متقدم لدى دول الجوار الإقليمية، وبقائها مرتبط من خلال اللجوء لطرف موازي للقوى المهيمنة في المنطقة سواء خارجي أو داخلي.

ومما ساهم في دعم توجه دول مجلس التعاون الخليجي العربي بالاعتماد على الدول الأجنبية في المنطقة، التخوف من القوى الرئيسية المحلية للسيطرة على المنطقة، كما حدث في الحقبة الماضية بين الإيرانيين والعثمانيين والوهابيين، وما حدث فترة الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم والرئيس صدام حسين في توجهاتهم التوسعية في الكويت على اعتبارها جزءاً أصيلاً من الأراضي العراقية، وما جرى فترة حكم شاه إيران رضا خان بهلوي وشاه محمد رضا خان بهلوي، الذي احتل جزر الإمارات الثلاث، والاستيلاء على إمارة الأحواز، ومن ثم جاءت الثورة الإسلامية وقيام الجمهورية التي اعتمدت مبدأ تصدير الثورة، وما زالت الأطماع الإيرانية في السعي لمد نفوذها والسيطرة على دول مجلس التعاون الخليجي ضمن طموحاتها وأجندتها التوسعية .

لقد جاءت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي العربي بناءً على اقتراحات ورغبة دول المجلس التعاون الخليجي العربي، وكان أهمها الاقتراح السعودي والمشروع الكويتي والمشروع العماني وقد تبعتها عدت محادثات ثنائية من عام ١٩٧٥م وبين الدول الست التي شكلت مجلس التعاون في مايو

١٩٨١م^(١)، والذي شجع على قيامها الحرب العراقية الإيرانية التي نشبت بينهم من سبتمبر ١٩٨٠ حتى أغسطس ١٩٨٨م^(٢).

تكررت تصريحات المسؤولين والقريبين من صنع القرار في إيران المطالبة في ضم البحرين إليها وبأنها الولاية الرابعة عشر، وتتدخل في شؤون دول المنطقة العراق واليمن ودول مجلس التعاون الخليج العربية السعودية الكويت البحرين واستيلائها على جزر الإمارات، ومن خلال ممارستها الفتنة المجتمعية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، وزعزعة امن دول مجلس التعاون الخليج من خلال اتباعها ممن هم على الإيديولوجية الشيعية والتبعية المذهبية والأحداث الإرهابية التي افتعلتها إيران وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون من خلال مد العون والمساعدة المادية والمعنوية لنشر الفوضى والعبث في أمنها واستقرارها .

فدول مجلس التعاون الخليجي العربي تدرك أن محاولة إيران المستمرة في تحقيق مشروعها النووي والحصول على الطاقة النووية السلمية، كما تدعي فإنه سيتبعها محاولات مستمرة للحصول على السلاح النووي الذي من شأنه أن يهدد أمن المنطقة فطموح إيران لا يتوقف عند الحصول على الطاقة النووية السلمية، لذلك ترى في المحاولات الإيرانية تهديداً أمنياً وبيئياً للمنطقة برمتها.

وأن موقف كلاً من دول مجلس التعاون الخليجي العربي والاتحاد الأوروبي قد أكدا على عزمهما دعم كافة الجهود الرامية، لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الوسط والخليج ويدعون جميع الأطراف لتوقيع المعاهدات الدولية في هذا المجال، إلا أن المفاوضات الأوروبية الإيرانية حول الملف الإيراني يشوبه كثيراً من التردد وعدم الحزم فإيران تستخدم في مباحثاتها المراوغة لكسب الوقت فهي تسعى الى شق التحالف الأطلسي واستخدام الجانب الأوروبي لكسب الوقت لتحقيق تطوير برنامجها النووي وإذا حصلت إيران على تطوير أسلحة دمار شامل فإن ذلك يؤثر سلباً على الأمن في منطقة الخليج في المستقبل^(١).

(١) اليأس محمد علي الشديفات ، " البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الأردنية الاماراتية من ١٩٩٩-٢٠٠٩م" رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد بيت الحكمة جامعة آل البيت ،المفرق ،٢٠١٢م ،ص ٧٧. للمزيد انظر "مجلس التعاون لدول الخليج العربي قضايا الراهن وأسئلة المستقبل"،مجموعة مؤلفين - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-الطبعة الأولى ٢٠٠٨.

(٢) <http://ar.wikipedia.org>

(١) <http://www.qatarconferences.org/Nato/arabic>

الرؤى الأمنية للأمن في منطقة الخليج مختلفة، والاختلاف في الرؤى بالنسبة إلى الأمن الإقليمي والقومي والمصلحة الوطنية واضح بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول مجلس التعاون الخليجي العربية الست مدار الدراسة والبحث، حيث تنتقد إيران مبدأ الاعتماد على قوى خارجية لتحقيق الأمن الإقليمي والقومي، في حين تؤيد دول مجلس التعاون الخليجي الاعتماد على القوى الخارجية، لتحقيق الأمن وعملية توازن القوى لضمان بقائها، نظرا لعجز هذه الدول على تحقيق توازن القوة وحفظ الأمن والسلام في المنطقة.

ويرى العديد من الباحثين أن هناك أسباب داخلية وخارجية لدى دول مجلس التعاون الخليج العربي جعلتها تتخلى عن مبدأ عدم اللجوء إلى التواجد الأجنبي، واعتمادها على الدول الأجنبية في المحافظة على أمنها واستقرارها وبقائها، وذلك نظراً إلى الأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت في المنطقة ويمكننا أن ندرج هذه الأسباب الداخلية والخارجية فيما يلي^(٢):

- ١- التنافس بين القوى الرئيسية المحلية للهيمنة على المنطقة وعلى دول مجلس التعاون الخليج العربية.
- ٢- الأزمة العراقية الكويتية في ٢ آب ١٩٩٠م، والتي كشفت فشل دول مجلس التعاون الخليجي العربي في إنشاء نظام أمني يستطيع من خلاله درء الأخطار الإقليمية.
- ٣- التعداد السكاني لدول المجلس.
- ٤- عدم وجود قوة إقليمية محلية توازي القوى الإقليمية الأخرى الإيرانية بالوقت الحاضر.
- ٥- التهديدات الإيرانية المستمرة للبحرين حيث وصل بعضها إلى حد المطالبة بـ"ضم البحرين إلى إيران"^(٣).
- ٦- التهديدات الإيرانية لا تزال قائمة بل ازداد نشاطها أكثر من ذي قبل، والتدخل المباشر في أمن الكويت واستقرارها من خلال إطلاق تهديدات وإثارة الشارع الشيعي ودعمها للمعارضة في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى الدعم المالي واللوجستي الذي يتلقاه أتباع مقتدى الصدر في العراق، وإثارة القلاقل والنعرات الطائفية بين الحوثيين والسنة في اليمن وإثارة الفضيحة التي منيت بها إيران مؤخراً، وجود خلية استخباراتية إيرانية تتصل مباشرة بقيادة الحرس الثوري في طهران^(١)

(٢) احمد شهاب ، "الخطر الإيراني وامن الخليج العربي، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث، العدد ٦٤، يناير ٢٠١٠، ص ٤٥.

(٣) جريدة الشرق الأوسط، العرب الدولية، العدد ١٢٢٢٩، تاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٢،

(١) على الموقع <http://www.bh30.com/vb3/bh30293408.html#ixzz2hv0NkTmQ>

٧- عدم الثقة في نوايا الإيرانية بسبب السلوك والتصرفات الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

٨- إصرار إيران على تنفيذ مشروعها النووي الذي يهدد دول مجلس التعاون الخليجي العربي ليس عسكرياً فقط بل بيئياً أيضاً وعدم قبولها في إخضاع برنامجها النووي للتفتيش مما يشكك بأن برنامجها يهدف إلى بناء قنبلة نووية تهدد أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

٩- ويجد الباحث أن ما يحصل في بعض دول الخليج العربي، كالبحرين والكويت خاصة، من التوتر الطائفي في هذين البلدين أخذ يتصاعد في شكل يبعث على القلق ولافت للنظر، وأخذ يفرض نفسه كتطور سياسي جديد، وأن إيران وراء تحريض المعارضة في هذه الدول ومتهمة صراحة بالتدخل في شؤونها الداخلية، مثل هذا التطور إذا ترك من شأنه أن يؤثر سلباً على تماسك الجبهة الداخلية في هذه الدول، وبالتالي قد يفتت البنية الاجتماعية فيه، ويفكك من عضد القدرة على تحقيق التوازن المنشود، والطائفية تعني أن يفكر الفرد في نفسه وفي دوره، وفي علاقته مع الآخرين ومع الدولة، وبالتالي في مصالحه من خلال انتمائه وموقعه في الخريطة الطائفية للمجتمع، وهذا يتناقض تماماً مع مفهوم المواطنة الذي يعني أن يفكر الفرد في كل ذلك من خلال رؤيته لنفسه كإنسان أولاً، وكمواطن ثانياً، له حقوق إنسانية وسياسية، تحفظها له الدولة التي ينتمي إليها.

وبناء على ما تقدم فالرؤى الأمنية للدول مجلس التعاون الخليجي العربي الصغيرة تؤيد الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة في الوقت الحاضر، وتعتبر أن هذا الوجود ضروري لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة، ولضمان بقائها ولدفاع عنها إذا اقتضت الضرورة من الأطماع الإيرانية التي تحاول مد نفوذها، وسيطرتها على الدول الخليج الصغيرة كالبحرين والكويت والإمارات فهي عرضة لتهديد الإيراني، ونظراً لفشل هذه الدول وعجزها عن تحقيق توازن للقوة خاص بها أمام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مما ترى دول مجلس التعاون الخليجي العربي أن الولايات المتحدة شريكاً رئيسياً في أي ترتيبات أمنية إقليمية في الخليج^(١)، كما أن الرؤى الأمنية أيضاً لدول مجلس التعاون الخليجي ترى أن للدور الأوروبي دوراً مكملاً للدور الأمريكي تستطيع أن تلعبه أوروبا في منطقة الخليج وترى دول المجلس، أن أوروبا من خلال علاقاتها عبر الأطلسي تتقاسم مجموعة من القيم والأهداف المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي من بينها الحفاظ على الأمن والاستقرار هذه المنطقة الحيوية للعالم، إلا أن الغزو

^(١) <http://www.qatarconferences.org/Nato/arabic>

الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، وما ترتب عليه من تداعيات كان أهمها فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها ومشروعها الشامل الذي تم بمقتضاه ذلك الغزو، قد أوجدا نوازح الشك لدى مجلس التعاون الخليجي في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على البقاء بوصفها القوة الوحيدة ذات القدرة على حماية أمن الخليج، ومن ثم كان قبول أربعة من بلدان الخليج " الكويت- البحرين- قطر- الإمارات" مبادرة إستانبول للتعاون مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام ٢٠٠٤، تطوراً نوعياً في علاقة أمن منطقة الخليج بالأمن العالمي^(٢).

ومن هذا المنطلق ركزت دول مجلس التعاون الخليجي العربي على تطوير شراكة إستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، تستطيع من خلالها مناقشة قضايا مكملة لأمن الخليج كالمسألة الإيرانية، ومحاولاتها المستمرة للحصول على الطاقة النووية السلمية ومن ثم يتبعها السلاح النووي فحول مجلس التعاون الخليجي ترى في المحاولات الإيرانية تهديداً أمنياً وبيئياً للمنطقة كاملة، ومع أن موقف الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي المشترك بينهما قد أكدا على عزمهما دعم كافة الجهود الرامية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الوسط والخليج ويدعون جميع الأطراف لتوقيع المعاهدات الدولية في هذا المجال، وإن استقرار الأوضاع شرط ضروري لخليج آمن ومستقر وعليه فإن المصلحة الأوروبية تقتضي المحافظة على العلاقات عبر الأطلسي والبعد عن إستراتيجية ثأرية ضد سياسات لم تقبل في الماضي، إلا أن المتتبع للمفاوضات الأوروبية الإيرانية حول مشروع الملف النووي الإيراني يرى أنه يشوبه كثيراً من التردد وعدم الحزم، وهو ما قد يؤثر سلباً على الأمن في منطقة الخليج^(٣).

ويأتي الاعتماد على البعد الدولي الذي تعتبره بعض الأطراف الإقليمية الخليجية مصدراً للأمن، بينما يراه البعض الآخر أحد مصادر تهديد هذا الأمن، فمن خلال تقييم تجربة الأمن الذاتي الخليجي، ومظاهر صعود الدور الإقليمي لإيران عقب الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، حتى خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي بعد الغزو، وتأثير ذلك في الأمن الإقليمي الخليجي وتأثير إستراتيجية الحلف على الأمن الإقليمي عموماً، وبخاصة تجاه كل من العراق وإيران، ودور الحلف تجاه قضية أمن الطاقة، فعلى الرغم من أن تلك القضية لم تكن ضمن مبادرة اسطنبول

(٢) أشرف محمد عبد الحميد كشك، "تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣م"، دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، موقع

مركز دراسات الوحدة العربية/ <http://morethanlife.blogspot.com>

(٣) محمود مجدي الأعرج، "تطور الأمن الإقليمي الخليجي"، دراسة في تأثير إستراتيجيه حلف الناتو، السياسة الدولية، على الموقع

<http://digital.ahram.org.eg/articles>

للتعاون، إلا أن متابعة وتحليل المؤتمرات التي عقدها الحلف مع دول مجلس التعاون الخليجي، وأعضاء المبادرة، تعكس إيلاء الحلف أهمية بالغة لهذه القضية على ضوء التطورات في استراتيجية حلف الناتو، بالإضافة إلى حاجة دول الخليج إلى التحول إلى مفهوم القوى الموازنة، وضرورة وجود دور عربي في أمن الخليج لارتباط ذلك بشكل وثيق بالأمن القومي العربي باعتباره العمق الاستراتيجي والدفاعي عن أمن دول مجلس التعاون الخليجي العربي ويلاحظ أن مبادرة اسطنبول تعد قوة مضافة لبعض دول الخليج، مع استبعاد إيران والعراق، يعنى استمرار التباين بين أطراف الإقليم الخليجي بشأن قضية الأمن الإقليمي، وأن الحلف لم يقدم تصوراً لدوره أو موقفه إزاء منظومة أمن إقليمي تضم كلاً من دول الخليج والعراق وإيران^(١).

ويمكننا تلخيص رؤى دول مجلس التعاون الخليجي العربي في النقاط الآتية:

١- ربط أمن الخليج بأمن دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على التهديدات الخارجية والمتمثلة في الأطماع الإيرانية، والبرنامج النووي الإيراني، والسياسات الأمريكية في المنطقة، تدهور الأوضاع في اليمن والعراق، بدلاً من التهديدات الداخلية والمتمثلة بالإعلام والبطالة وفقدان العدالة الاجتماعية والفساد المالي وعدم سيادة القانون^(٢).

٢- الاستمرار في إبرام اتفاقات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية والتعاون مع مبادرة استانبول حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ٢٠٠٤م، وبعض البلدان الأوروبية كبريطانيا وفرنسا والقبول بالوجود العسكري الأجنبي باعتباره من أدوات الاستقرار الأمني في المنطقة^(٣).

٣- ضعف وفشل دول مجلس التعاون الخليجي العربي في إيجاد منظومة أمنية دفاعية.

٤- تراجع الثقة في إمكان تحقيق صيغ أمنية خليجية عربية.

٥- تطوير القدرات العسكرية الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي .

٦- التفاوت في الموقف تجاه إيران من جانب دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

(١) محمود، مجدي الأعرج، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣. دراسة في تأثير استراتيجيه حلف الناتو المصدر، السياسة الدولية، على الموقع <http://digital.ahram.org.eg/articles>

(٢) عبد الحميد الانصاري، مهددات الامن الخليجي، صحيفة الجريدة، ٣٠/يناير/٢٠١٢م.

(٣) انضمام وقبول أربعة دول من دول مجلس التعاون الخليجي العربية، "الكويت- البحرين- قطر- الإمارات" مبادرة استانبول حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ٢٠٠٤ .

بينما الرؤية الإيرانية ترى أن أمن واستقرار المنطقة ودول المنطقة يكون من خلال عدم التواجد الأجنبي في المنطقة وان أمن المنطقة يكون من صلاحية دول المنطقة والمقولة السائدة في إيران بالوقت الحاضر بأن "أمن الخليج مسؤولية أبنائه" ورفضها لأي وجود أجنبي خارجي في المنطقة، وهي نفس المقولة التي كانت تتبناها وتردها دول مجلس التعاون الخليج العربية قبل الأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية التي باتت تؤيد الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة في الوقت الحاضر، وكان في بداية الأمر شبه إجماع من دول مجلس التعاون الخليج العربي على رفض لأي وجود أجنبي خارجي في المنطقة وترى إيران أن التواجد الأجنبي في المنطقة يهددها ويهدد مصالحها الحيوية والإستراتيجية وتكون عائق في تنفيذ مشروعها النووي ومصدر تهديد لها.

يمكن ملاحظة مدى التباين في وجهات النظر بين الطرفين الخليجي والإيراني، ففي الوقت الذي تتحفظ فيه إيران على الوجود العسكري الأجنبي نجد هذا الموقف يختلف تماماً عن مواقف دول المجلس، ومن أبرز التناقضات في السياسات الخليجية دعوة قطر إلى ضرورة إشراك إيران في الصيغ الأمنية المقترحة مع قبولها بالوجود العسكري الأجنبي في المنطقة واستضافتها لأكبر مخزن وقاعدة عسكرية أميركية في العالم، وأن الموقف الإيراني الثابت من قضية الأمن في الخليج تعتبر الوجود العسكري الأجنبي التحدي الأكبر للأمن الإقليمي الخليجي المشترك وتهديداً للأمن القومي الإيراني، ومن مصلحة الوطنية الإيرانية عدم تواجد القوات الأجنبية في المنطقة للمحافظة على أمنها واستقرارها وبقائها^(١)، وأن نقطة الخلاف الأكبر بين الأطراف ذات العلاقة بأمن الخليج الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة.

يُعد خروج العراق من التوازنات الإقليمية، وسقوطه بين الاحتلال الأميركي مكسباً سياسياً كبيراً لإيران وزيادة لنفوذها فهي تقدم نموذجاً دينياً فريداً للدولة، وله تأثيره على المنطقة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وأن التأثير الأعمق والمقيم لمسألة التوازنات يعود على المدى الطويل إلى العوامل الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية الدينية الشيعية التي تقوم عليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية وعلى رغم من الأهمية والأولوية المباشرة للتوازن العسكري وسعيها المستمر في تطوير مشروعها وبرنامجها النووي فهي تسعى بأن تكون دولة نووية عظمى وان يكون لها دور ريادي في المنطقة وفي الشرق الأوسط، وهنا لابد من طرح تساؤل عن ما

(١) على الموقع <http://www.alwasatnews.com/094/news/read/386059> صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٥٩٤، تاريخ ٢٢ /٤/ ٢٠٠٤م.

مفهوم الأمن الإقليمي والأمن القومي وهل تستطيع دول مجلس التعاون الخليج العربي أن تحقق هذا التوازن بمعزل عن عمقها القومي العربي، وهنا لا بد من ضرورة معرفة خصائص الوضع الأمني في منطقة الخليج، والاطلاع على أهم وابرز التحديات الأمنية الداخلية في امن الخليج، أن مفهوم الأمن واسعٌ وفضفاض، وله تعاريفٌ متعدّدة^(١) وتتعدّد مفاهيم الأمن بقدر تنوّع الكيانات التي نناقش أمنها، فمن الممكن النظر إلى الأمن القومي للدولة، أو الأمن الإقليمي أمن المنطقة، سيركز الباحث في هذا المطلب على الأمن القومي، أخذاً أقطار دول مجلس التّعاون الخليج العربيّة في نطاق العالم العربي الأوسع، باعتباره الكيان الذي نحن معنيّون بأمنه، فقد نشأ مفهوم الأمن بشكل موسّع في خضمّ الحرب العالميّة الثانيّة، وكان في الأساس مبنيّ على مبدأ الأمن الدّفاعي للدولة، في مواجهة التّهديدات الخارجيّة، خاصة فيما يتعلق بالحروب والاحتلال، تطوّر هذا المفهوم ليشمل أمن الدّولة من ناحية الاقتصاد، الموارد الطبيعيّة، الطّاقة، وحتى الأمن البيئي، وبهذا أخذ مفهوم الأمن إطاراً موسّعاً بحيث يكون معنيّاً بغياب التّهديدات للقيم المكتسبة، في أيّ كيان مُعيّن، وأياً تكن هذه القيم.

فمفهوم الأمن الإقليمي ينصرف إلى وجود نظام تتوافر فيه المتغيرات الثلاثة اللازمة لنشأة النظم الإقليمية، التي يجب أن تشمل على ما يلي^(٢):

١. تعدد الوحدات الإقليمية بحيث تفوق الثلاث وحدات، شريطة وجود التفاعل الاجتماعي المنظم والانتماء إلى منطقة جغرافية واحدة.

١- وينصرف المفهوم إلى توافر نظام إقليمي للأمن يركز على اتفاق تلك الوحدات السياسية على الالتزام بمجموعة من المعايير التي يتم الاتفاق عليها، لتحكم علاقاتها البيئية الصراعية والتعاونية، أي أن إقامة هذا النظام تتطلب توافر مجموعة من الأمور أهمها:

(أ) إدراك تلك الوحدات ارتفاع تكلفة تلك الصراعات المفتوحة.

(ب) قبولها فكرة تطوير نظام الأمن بطريقة تسمح بتعبيرها عن رؤاها المختلفة بخصوص القضايا محل الاهتمام بطريقة سلمية .

(١) ففي دائرة المعارف البريطانية عرفته بأنه "حمية الأمة من خطر القهر على يد القوة الخارجية أو دفع العدوان عن دولة معينة والمحافظة على كيانها وضمان استقلالها والعمل على استقرار أحوالها الداخلية" بينما عرقتها جامعة الدول العربية "بأنها قدرة الأمة في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها أرضها وتنمية القدرات والإمكانات للدولة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية مستندة على القدرة العسكرية والدبلوماسية" أما علماء الاجتماع فقد عرفه بأنه: قدرة الأمة على حماية قيمها الذاتية من الأخطار الخارجية وبغض النظر عن الشكل الذي تتخذه تلك التهديدات الخارجية، وأن الأمن لا يعني فقط رغبة الدولة في البقاء بل رغبةا أيضا في العيش بدون التهديدات الخارجية، وقد عرفه (هنري كيسنجر) بقوله: إنه يعني أية تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى تحقيق حق البقاء.

(٢) جميل مطر، علي هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٦، بيروت، ص ص ٢٥٠-٢٦٩.

ت) اتفاتها على مجموعة معايير تتضمن في وثيقة تحدد كيفية ممارسة العلاقات في المنطقة.

ث) أن يكون النظام شاملاً.

ج) إدراك طبيعة عملية بناء نظم الأمن الإقليمية من حيث كونها عملية مفتوحة النهاية ، يكون خلالها النظام قادراً على التكيف والتطور استجابة للاهتمامات والقضايا الجديدة من خلال تطوير آليات ملائمة ، تسهم كذلك في تمكين الوحدات من العيش معا في انسجام نسبي . فالنظام الذي يهدف لتدمير رؤية معينة أو كيان معين يكون اقرب إلى الحلف منه إلى نظام امن إقليمي"^(١).

وفيما يتعلق باقتربات إقامة نظام الأمن الإقليمي ، يمكن التمييز بين أربعة اقتربات^(٢):

الاقتراب الأول : يتمثل بما يعرف باسم الأمن الشامل، بإدراك مدى الارتباط بين القضايا العسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية لتحقيق الأمن والحفاظ عليه.

الاقتراب الثاني: يتمثل في اقتراب الأمن التعاوني، الذي يؤكد التعاون غير الرسمي بين وحدات النظام الإقليمي لتطوير مجموعة من مبادئ ومعايير السلوك والتي يتم التأكد من مدى الالتزام بها من خلال تنظيم الحوار والمناقشات.

الاقتراب الثالث: الذي يعرف باسم الأمن المنسق الذي ينصرف إلى تنسيق الوحدات، في سياساتها الأمنية من اجل تحقيق أهداف متفق عليها.

الاقتراب الرابع: يفترض فيه إقامة ترتيب للأمن الجماعي تحدد الوحدات في إطاره تهديدا معيناً ، يتم توجيه مواردها الدفاعية للتعامل معه فيغدوا أي هجوم على أي من الوحدات بمثابة هجوم على جميع الوحدات.

(١) عبد الجليل، زيد الرهون ، أمن الخليج بعد حرب العراق ، سلسلة دراسات إستراتيجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ٢٠٠٥، ص ص ١٥-١٦ .

(٢) عبد الجليل، زيد الرهون ، أمن الخليج بين نظريات ثلاث، جريدة الرياض، ٣ مارس ٢٠٠٦م - العدد ١٣٧٦٦

ويتم اختيار أي من تلك الإقترابات بالنظر إلى خصوصية الإقليم التاريخية أو الثقافية أو من خلال قوته الدفاعية، فمثلاً نزع جنوب شرق اسيا إلى الأخذ باقتراب أقرب إلى التعاوني يقوم على الحوار والنقاش ، في حين نزعت أوروبا للاعتماد على المؤسسات القانونية والتنظيمية من اجل تقليل شدة المنافسة، وبالنظر إلى منطقة الخليج العربي فان الاقتراب الأمثل له هو اقتراب الأمن الجماعي ، والذي يتألف من ثماني وحدات سياسية متقاربة جغرافيا وذات خبرة تاريخية مشتركة أو متماثلة . وهذه الوحدات هي دول مجلس التعاون الخليجي ، والعراق، وإيران^(١).

وأن نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام له وجهتا نظر مختلفتين، "حول ضرورة وجدوى إقامة تنظيمات إقليمية إلى جانب المنظمات الدولية العالمية، ووجهة النظر الأولى تعتبر المزايا التي تتمتع بها التجمعات الإقليمية أكثر قدرة على خدمة قضايا الأمن والسلم الإقليميين، من التنظيمات الدولية بسبب عدة عناصر أبرزها:

١- إن التنظيم الإقليمي بحكم وجوده في منطقة جغرافية معينة ومحدودة مكانياً، عادة ما يكون أكثر قدرة على التعامل الإيجابي مع قضايا هذه المنطقة ومشكلاتها. - إن العمل الإقليمي قد يساعد على إبعاد المنطقة التي توجد في نطاقه، عن الصراعات الدولية الكبرى، أي عزل القضايا الإقليمية عن القضايا الدولية الأكثر تعقيداً، لعدم وجود روابط مادية وحضارية بين أطرافها.

٢- إن وجود تنظيمات دولية إقليمية، في نطاق تنظيم دولي عالمي، قد يكون مفيداً في تخفيف العبء عن كاهل هذا التنظيم الدولي، كما أنه يسهل عملية توزيع الأدوار وتقسيم المهام وتكاملها.

٣- إن الاعتراف بوجود تنظيمات دولية إقليمية هو اعتراف بأمر واقع فعلاً، إذ يصعب إنكار الروابط التي تجمع بين مجموعات معينة من الدول (مجموعة الدول العربية، مجموعة الدول الإفريقية، دول مجلس التعاون الخليجي العربي) .

إن عدم تمكن دول الخليج من تأسيس أية ترتيبات أمنية مشتركة تقوم على مفهوم الأمن الجماعي تضمن مصالح جميع البلدان المُطلّة على الخليج سواء كانت دول مجلس التعاون الخليج العربية أو إسلامية بما فيهم دول مجلس التعاون الخليج وجمهورية إيران الإسلامية، على رغم من التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية المختلفة التي شهدتها المنطقة تاريخياً.

(١) عبد الجليل زيد الرهون ، أمن الخليج بعد حرب العراق ، سلسلة دراسات إستراتيجية، مرجع سابق ، ص ص ١٦-١٧ .

كما أن تناول قضية أمن منطقة الخليج يقتضي بطبيعة الحال التركيز على جوانب متعددة في الأمن الإقليمي سواء على البعد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى الثقافي أو الفكري، وفي هذا الإطار نظم مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة مؤتمراً تحت عنوان الأمن الوطني والأمن الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي العربي ليومي ١٧-١٨/١/٢٠١٢م، حيث تركزت أعمال المؤتمر حول نقاط رئيسه ثلاث، المنظور الأمني الجيو سياسي، والتهديدات الداخلية والخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، ومن ثم كان التركيز على إيجاد مفهوم للأمن الإقليمي الخليجي^(١).

ومن وجهة نظر الباحث فإن هناك عقبة كبيرة أمام تحقيق أية ترتيبات أمنية إقليمية في المنطقة، ولا يمكن معالجتها إلا عبر دعم التطبيع الخليجي الخليجي، سواء كانت العلاقات بين دول مجلس التعاون بعضها بعضاً أو بين دول مجلس التعاون من جهة والعراق وإيران من جهة أخرى، أو عن طريق مستوى ثالث يقوم على التطبيع بين العراق وإيران معاً، كل ذلك انطلاقاً من أن الأمن الإقليمي في منطقة الخليج لن يتحقق إلا بدول الخليج وليس بدعم القوى الغربية الأجنبية، فبذلك نستطيع الخروج بصيغة تفاهم مشترك لأمن الخليج.

كما ويرى الباحث وبالنظر إلي الوضع الراهن في منطقة الخليج العربي، ومن خلال ما مرت وتمر به من أزمات وقضايا إقليمية ودولية ما تزال عالقة، نجد بأن منطقة الخليج العربي بحاجة ماسة لإنشاء بيئة أمنية جديدة، تقوم على توفير الأمان والاستقرار لتحل بدلاً من البنية الأمنية القائمة والتي يغيب عنها التوازن الاستراتيجي والذي انتهى بانقضاء القوة العراقية المواجهة للقوة الإيرانية في المنطقة، لتبدأ مرحلة جديدة لتوازن القوة في منطقة الخليج بدخول الولايات المتحدة الأمريكية كلاعب أساسي في تفاعلات المنطقة كالتحالفات التاريخية القديمة الجديدة بين العراق وإيران، أو تلك التحالفات العالقة بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي في ما بينها وأخرى مع دول الجوار (إيران - الكويت)، (الكويت - العراق)، (السعودية - الكويت)، بالإضافة إلي ما تواجه دول المنطقة من عنف داخلي نتيجة تكوين جماعات وتنظيمات سياسية مأجورة ومدفوعة وموجهة من الخارج، والتي تستند بأعمالها التخريبية إلي التوجهات الفكرية العقائدية المذهبية وأهم معالم عدم صلاحية البيئة الأمنية الحالية لأمن الخليج هو التوقع الدائم لوقوع الحرب وخصوصاً ما بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل والتي لم تقف على الجانبين فقط وإنما ستجر

(١) جريدة اخبار الخليج، العدد ١٢٣٨٩، ٢٣/٢/٢٠١٢م. وللمزيد من التفاصيل انظر وكالة انباء البحرين، مؤتمر الامن الوطني والامن الاقليمي يثير قضايا مهمة، على الموقع www.bna.bh، بتاريخ ١٧/١/٢٠١٢م.

خلفها دول المنطقة بأسرها، بالإضافة إلى عدم وجود ترتيب مشترك أو اتفاق امني شامل بين دول المنطقة، وبالتالي عدم القدرة على مواجهة التحديات في المنطقة والتحديات الأمنية الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، والتي تتمثل في النقاط التالية :

- ١- بروز الجماعات الراديكالية الإقليمية أثر احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق^(١).
- ٢- ما تعرضت له منطقة الخليج من أحداث، احتلال أفغانستان والعراق، تفجيرات الرياض ٢٠٠٣-٢٠٠٤م، وما يحدث من أزمات واحتجاجات في الكويت والبحرين.
- ٣- العمالة الوافدة الهائلة لدى دول مجلس التعاون الخليجي العربي والتي تكاد أن تزيد في بعضها عن نسبة ٨٠% لدولة الإمارات، و ٦٣% لدولة الكويت، و ثم عُمان بـ ٦١% مما قد يهدد اقتصاد الدولة ومصالحها^(٢).
- ٤- الصعوبات التي تواجه الإصلاح والديمقراطية.
- ٥- استغلال الطائفية وإثارته: فقد أخطأت الولايات المتحدة الأمريكية في حساباتها باستخدامها الشيعة كأداة لتستطيع من خلالها تحقيق مصالحها وتثبيت موطئ قدم لها في المنطقة^(٣).

بالتالي يمكن القول إن الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة يعد نقطة الخلاف الأكبر بين الأطراف ذات العلاقة بأمن الخليج، ومن ثم يجب بحث الأسباب التي تعمق هذا الخلاف، وتزيد من توجه بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى الموافقة على استمرار هذا الوجود بما يستنزفه من موازنات طائلة، وما يسببه من أزمات سياسية واقتصادية تؤثر على بلدان الخليج، وفي ظل ظروف التواجد الأميركي البريطاني فإن المدخل الاستراتيجي الأنسب لتأمين وضمان أمن الخليج الإقليمي هو تقوية العلاقات الإقليمية بين دول مجلس التعاون وإيران. ويمكن القول ان مثل هذه الرؤية تواجه الكثير من العقبات على رغم وجود جملة من العوامل والقواسم المشتركة بين الطرفين تساعد على تطوير هذه العلاقات سواء تعلقت بالثقافة أو الارتباط الديني المذهبي، فإذا كان هناك ثمة قناعة لدى دول مجلس التعاون الخليجي بأن الاعتماد على أطراف خارجية يعد ضماناً للحفاظ على أمنها، فإنه يتعين على تلك الدول بحث خيارات أخرى لتحقيق هذا الأمن ضمن ذلك

(١) عبد الرحمن ياسر، تداعيات الحرب الأمريكية على العراق، مجلة شرون خليجية، العدد ٣٣، ٢٠٠٣م، ص ٤٧.
(٢) اشرف العيسوي، العمالة الوافدة في الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٦، مايو ٢٠٠٦م. مزيد من التفاصيل انظر خميس السعدي من المشاعر المقدسة الاقتصادية، ١٦ أكتوبر ٢٠١٣ العدد ٧٣١٠، <http://www.aleqt.com>
(٣) اشرف العيسوي، الطائفية واستقرار الخليج، مجلة شؤون خليجية، العدد ٤٧، ٢٠٠٦، ص ٩٥.

التوجه، خاصة فيما يتعلق بفكرة انضمام المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة المغرب لمجلس التعاون الخليجي كامتداد استراتيجي طبيعي لدول المجلس، بالإضافة إلى أهمية إيجاد صيغة للحوار بين ايران ودول المجلس بشكل مؤسسي، وصولاً إلى صيغة ما للأمن الإقليمي.

ويبدو أن خيار الاعتماد على القوات العسكرية الأجنبية في تعزيز الأمن الإقليمي والوطني أضحي مناسباً للغاية كما هو الحال بالنسبة إلى بعض الدول، ولكن القضية الأهم هي ما جدوى هذا الاعتماد في ظل غياب الخطر والتهديد الأمني إقليمياً؟ بعد تحول الثورة في نظام إلى دولة، وزوال نظام البعث من العراق، واختيار إيران اللجوء للحوار بشأن مفاعلها النووي، وإذا كان الحديث عن العلاقات الخليجية الإيرانية فإنه من الأهمية بمكان بناء ثقة خليجية - خليجية تقوم على الاحترام المتبادل وتضمن تحقيق الحد الأدنى من المصلحة المشتركة، وتعالج ما تبقى من خلافات جوهرية في هذه العلاقات بين الطرفين وفي مقدمتها النزاع بشأن الجزر الإماراتية الثلاث، وأن المعادلة الأمنية الأنسب في الوقت الحالي لتحقيق الأمن والاستقرار و تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بلدان مجلس التعاون الست من جهة وإيران من جهة أخرى.

الفصل الثالث : المشروع النووي الإيراني وأثره على أمن الخليج العربي

في ظل النظام العالمي الجديد

الفصل الثالث

المشروع النووي الإيراني وأثره على أمن الخليج العربي في ظل النظام العالمي الجديد

تسعى الدراسة بهذا الفصل لبحث المشروع النووي الإيراني وأثره على أمن الخليج العربي في ظل النظام العالمي الجديد، من خلال البحث في تاريخ البرنامج النووي الإيراني أهدافه ودوافعه والمخاطر والتحديات التي يواجهها المفاعل النووي الإيراني في إطار رؤية إيران لمصالحها القومية ودورها الإقليمي والدولي، ورؤيتها لأمنها القومي والإقليمي والرؤية والموقف لدى دول مجلس التعاون الخليجي العربي، والموقف الدولي من المشروع النووي الإيراني، والسياسات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليج العربية تجاه السياسات الخارجية الإيرانية، وبناء عليه فقد قسم الباحث إلى مبحثين، في المبحث الأول كان لابد من التطرق في المطلب الأول إلى تاريخ البرنامج النووي الإيراني وأهدافه ودوافعه، وفي المطلب الثاني تقدم الباحث بعرض لأهم المخاطر التي يواجهها البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الأول: المفاعل النووي الإيراني تاريخه، أهدافه، دوافعه، والمخاطر التي يواجهها، والسياسات التي اتبعتها دول مجلس التعاون الخليجي العربي لمواجهة المخاطر الناتجة عنه.

بدأ المفاعل النووي الإيراني، منذ زمن شاه إيران السابق "محمد رضا بهلوي"، حيث كان يطمح في امتلاك التكنولوجيا النووية تمهيداً لامتلاك الأسلحة النووية^(١)، فقد استغل واستثمر إعلان إيزنهاور في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨ ديسمبر ١٩٥٣م، والذي هدف من وراءه إتاحة استخدام الطاقة الذرية السلمية في التنمية وتوليد الطاقة الكهربائية دون استخدامها في التسليح النووي، فقد وقع على اتفاقية التعاون النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٧م، لاستخدامها في الأغراض السلمية لمدة عشر سنوات جددت فيما بعد لفترة أخرى وقد حصلت بموجبها على مساعدات نووية أمريكية^(٢).

عندما أطاحت الثورة الإسلامية بالشاه محمد رضا بهلوي، قامت بعليق المفاعل النووي الإيراني، ولم تمضي سنه على قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وإذ بالحرب العراقية الإيرانية تنشب بينهم عام ١٩٨٠م، لتكبح وتنتهي مشروعها في تصدير الثورة الإيرانية للمنطقة وتوقيف المد والنفوذ الإيراني الشيعي، وقد نجح العراق في ضرب المنشآت النووية الإيرانية وتدميرها خلال الحرب، وقد تولى العراق ضرب المفاعلات والمنشآت النووية الإيرانية في بوشهر ست مرات في مارس ١٩٨٤م، وفبراير ١٩٨٥م، ومارس ١٩٨٥م، ويوليو ١٩٨٦م ومرتين في نوفمبر ١٩٨٧م، وتركز القصف لقلب المفاعلين النوويين في المنطقة المركزية الإيرانية^(٣)، مما دعا الخميني لإصدار أوامره بإيقاف العمل في المفاعل النووي الإيراني وأن كان مركز الأبحاث والدراسات النووية في جامعة طهران ظل عاملاً لإعداد المتخصصين في هذا المجال^(٤)، حيث استأنفت إيران في العمل ببرنامجها النووي في عام ١٩٨٣م^(٥).

(١) أبو مغلي، العلاقات الإيرانية الأمريكية وأثرها في الخليج العربي من ١٩٤٩م إلى ١٩٧٩م، مرجع سابق، ص ٣٠.
(٢) إبراهيم محمود، برنامج النووي الإيراني، أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٨.
(٣) عبدالله فالح المطيري " أمن منطقة الخليج العربي والتحدى النووي الإيراني " رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن، ٢٠١١م ص ٢٧.
(٤) هيثم غالب الناهي، السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، دار العلوم الأكاديمية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٨٣.
(٥) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للتوزيع والنشر، دمشق سوريا، ٢٠٠٦م، صص ١٨٩-٢٤٩.

المطلب الأول : تاريخ، أهداف، ودوافع المفاعل النووي الإيراني وأثره على دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

قام الخميني بإصدار أوامره بإلغاء المفاعل النووي الإيراني لأسباب كثيرة منها، تعرضها للقصف الجوي والى الصواريخ العراقية أبان الحرب العراقية الإيرانية، وعادت إيران لتكتشف فوائد الطاقة النووية في نهاية الحرب العراقية الإيرانية وبالتحديد في عام ١٩٨٩م، حيث سعت في إعادة إحياء مشروع بوشهر النووي غير المكتمل بالرغم من قصفه من قبل العراق وتخلي الخبراء الأمان عنه بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية وتحولت إيران إلى الاتحاد السوفيتي محاولة دمج التكنولوجيا السوفيتية مع الأساسات الموجودة في المنشأة من قبل ألمانيا.

أولاً : تاريخ المفاعل النووي الإيراني : مرت إيران في مراحل متعددة لبناء وتطوير مفاعلها النووي ويمكننا إيجازها حسب المراحل التي مرت بها كالآتي :

(أ) مرحلة البناء والتأسيس والنشأة من ١٩٦٧م إلى ١٩٧٩م .

(ب) مرحلة التوقف والعودة من ١٩٧٩م إلى ١٩٩٠م .

(ج) مرحلة الاندفاع المكثف من ١٩٩١م إلى ٢٠١٣م .

(أ) مرحلة البناء والتأسيس والنشأة من ١٩٦٧م إلى ١٩٧٩م .

يحتاج لقيام المفاعل النووي تواجد مرتكزات رئيسة يجب توفرها، تتمثل في العنصر البشري المختص والمتمكن علمياً والمؤهلين عملياً، والعمال الفنيين المهرة، بالإضافة إلى توفير المواد الخام الأولية والأساسية والوقود النووي وأهمها اليورانيوم^(١)، وبذلك تحمل الدولة تكاليف جميع النفقات المالية العالية^(٢)، وعليه فالمشروع الإيراني النووي يتطلب لنفاذه توافر الجهود وحشد الإمكانيات لإستيفاء متطلبات المرتكزات المذكورة.

أن مساعي إيران في امتلاكها القدرة النووية لم تكن حديثة العهد وإنما حُلُم راود الإيرانيين منذ عهد الشاه، فلم يكن هناك حينها أي اعتراض على المشروع النووي الإيراني سواء من الداخل أو

(١) محجوب عمر، أسرار القوة النووية الإسرائيلية، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت ١٩٨٩م، ص ١٠٦-١٠٨.

(٢) محمود خير بنونه، السياسة النووية الإسرائيلية، مطبعة الشعب، القاهرة ١٩٧٠م، ص ٩-١٠.

الخارج، في ظل تواجد الثروة النفطية الهائلة، حيث لجأ الشاه باتخاذ الملف النووي لتحقيق الحضارة العظمى لإيران وإعادة أمجاد الدولة الفارسية بحسب ما جاء في كتابه نحو الحضارة العظمى^(١). كان الشاه محمد رضا بهلوي يطمع في امتلاك التكنولوجيا النووية، تمهيداً لامتلاك الأسلحة النووية، وبناء عليه قامت إيران في عام ١٩٥٩م بشراء أول مفاعل صغير للأبحاث النووية من الولايات المتحدة الأمريكية بداية لخطط تقضي بإنشاء (٢٣) مفاعلاً نووياً في حلول العقد الأخير من القرن العشرين بقدرة ٢٠٠٠٠ ميغاواط^(٢).

وبموجب الإتفاقية الموقعة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، قام الشاه محمد رضا بهلوي وبمساعده أمريكية من منظمة الطاقة النووية عام ١٩٦٠م، بإنشاء مركز طهران للبحوث النووية ومركز أمير أباد للبحوث النووية في طهران، وقد بدأ هذا المركز بالعمل البحثي عام ١٩٦٧م، حيث حصلت بذلك على مساعدات نووية أمريكية، تمثلت بمفاعل نووي صغير بقدرة "٥" ميغاوات^(٣)، ثم أعادت الولايات المتحدة الأمريكية إمداد إيران بعدة كيلو غرامات أخرى من اليورانيوم المخصب، ارتفعت فيما بعد إلى مائة وأربعة كيلو غرامات لتشغيل المفاعل النووي البحثي الذي بدأته إيران في جامعة طهران منذ عام ١٩٥٩م^(٤).

بذل الشاه كل جده في التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية لشراء المفاعلات النووية ونقل علم تكنولوجيا الذرة إلى إيران، وقد توقفت المحادثات عام ١٩٧٦م، بسبب ما أعلنه الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية في أمريكا، عن سياسته النووية القائمة على الحد من انتشار التكنولوجيا الذرية وخصوصاً في المجالات العسكرية، فأدرك الشاه من خلال ذلك أن الولايات المتحدة لن تسمح له بامتلاك التكنولوجيا النووية خوفاً من صناعة السلاح النووي، لذلك عقد مؤتمر في "تخت جمشيد" ولمدة خمسة أيام من تاريخ ١٠-١٤/٤/١٩٧٧م، بهدف نقل التكنولوجيا النووية إلى إيران حسب تصريحات المتحدث باسم الطاقة النووية الإيرانية، وحضر المؤتمر أربعين دولة منهم رؤساء مراكز البحوث النووية في كل من اليابان والهند وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الاتحادية والأرجنتين وباكستان والسويد ويوغوسلافيا، وقد امتاز اليوم الثالث بالمؤتمر بهجوم علماء ألمانيا الاتحادية ويوغوسلافيا، سياسة رئيس الولايات

(١) محمد السعيد عبد المؤمن، "إيران ومشكلاتها النووية"، مختارات إيرانية، العدد ٣٧ أغسطس ٢٠٠٣م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، أغسطس ٢٠٠٣، ص ٩٧.

(٢) دانييل روبينشو و فيليبيا وينكر، "المواجهة النووية الحقيقية: هل تهدد الولايات المتحدة شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي؟"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢١، بيروت، شتاء ٢٠٠٩م، ص ١٧.

(٣) أحمد إبراهيم محمود، "البرنامج النووي الإيراني"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣١، صادر في يناير ١٩٩٨م، ص ٣١٢.

(٤) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني، آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مرجع سابق، ص ص ٢٥-٢٨.

المتحدة الأمريكية جيمي كارتر، كما هاجم ممثلو كل من الهند وباكستان سياسة كندا الخاصة بعدم بيع اليورانيوم للمفاعلات النووية لبلدانهم، وقدمت إيران تقريراً حول انتقال التكنولوجيا النووية إلى البلدان المحتاجة لها، حيث جاء في التقرير الذي قدمه رئيس مركز البحوث في مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية " علي سخاوت بأنه ورد إلى إيران سنة ١٩٦٠م، عدد من الكتب والبحوث والمراجع وكمية من الراديوم النشط وعدد من الأجهزة من البلدان التي تصدر التكنولوجيا النووية وفي عام ١٩٦٤م، وضعت هذه الأمور كلها تحت تصرف الباحثين الإيرانيين "

ومن جانب آخر كان لتصريح رئيس لجنة اكتشاف واستخراج الوقود في مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية بقوله، "بأن إيران تعاقبت على شراء ٣٠ ألف طن من اليورانيوم المشبع، وأن إيران تعمل على اكتشاف اليورانيوم في بعض الدول مثل النيجر والكاميرون وزامبيا حتى لا تكون إيران معتمدة على بلد واحد أو بلدين في الحصول على اليورانيوم، وسيكون عند إيران سنة ١٩٨٣م- ١٩٨٤م، مصنع لإشباع اليورانيوم، وقد كشف مدير مشروع محطات الطاقة النووية في إيران " أحمد ستوده" بتصريحه عندما قال " سيقام عدد من المحطات الذرية في مختلف المناطق الإيرانية، ويجري الآن إنشاء محطتين قدر كل منهما ١٢٠٠ ميكاواط في مدينة بوشهر ويوجد محطة أخرى في بوشهر يعمل فيها أربعة آلاف عامل و ١١٠٠ مهندس أجنبي وبالنسبة إلى المواد الناتجة عن الاحتراق في الوقت الحاضر سيجري ادخارها، ثم ستقرر فيما بعد كيفية التصرف فيها "(١).

من خلال ذلك يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شعرت بما قد ينتج عنه مثل هذا التجمع لممثلي الدول في المؤتمر"، لذلك لم ترسل ممثلاً "شايمان" مستشار الرئيس كارتر للشؤون الذرية لحضور المؤتمر، وذلك من خلال ما قد جرى في أعمال المؤتمر من هجوم تجاه السياسة الأمريكية المعلنة فقامت بإرسال الأميرال " توماس ديفز" سكرتير لجنة مراقبة الأسلحة النووية ليجري محادثات مع المسؤولين في طهران ولدعوة إيران للجلوس إلى طاولة الحوار (٢)، حيث وقعت إيران في ١ تموز ١٩٦٨م، على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية " NPT " كدولة غير نووية وصادقت عليها الحكومة في ٢ شباط عام ١٩٧٠م، وقد دخلت في اتفاقها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية " INFCIRC-٢١٤ " حيز التنفيذ في ١٥ أيار ١٩٧٤م(١)، حيث ألزمت الاتفاقية إيران باستيراد معدات وتقنيات نووية للأغراض السلمية مقابل إخضاع إيران برنامجها النووي للتفتيش

(١) محمد وصفي أبو مغلي، العلاقات الإيرانية الأمريكية وأثرها في الخليج العربي (١٩٤١-١٩٧٩م)، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، شعبة الدراسات الفارسية، سلسلة إيران والخليج العربي ١٣، ١٩٨٢م، ص ص ٣٠-٣٢.

(٢) أبو مغلي، العلاقات الإيرانية الأمريكية وأثرها في الخليج العربي (١٩٤١-١٩٧٩م)، مرجع سابق ص ٣٢.

(٣) وشانون كايل، الحد من الأسلحة النووية ومنع انتشاره في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٩م، مراكز الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٩م ص ٥٧٧.

من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية، فإيران تحتل المركز السادس من بين ١٣٥ دولة تتمتع بعضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من حيث حجم المساعدات التي تحصل عليها سنوياً^(٢).

ولكن إيران مضت في برنامجها النووي رغم كل ما واجهته من تحديات وضغوطات وممارسات تجاه برنامجها النووي، لم تتوانى إيران في السير قدماً فباشرت بإنشاء مفاعل نووي آخر بمساعدة ألمانيا الاتحادية اختارت له منطقة بوشهر^(٣)، مع التخطيط لشراء أربع محطات نووية أخرى لتوليد الطاقة الكهربائية، على أن يتم ذلك مقابل شراء فرنسا للنفط الإيراني^(٤)، وقد ساهمت إيران في شركتين فرنسيتين تعملان في مجال أغناء " إشباع " اليورانيوم، هما شركة كراديف ١٥% من أسهمها وشركة أوراديف ١٠% من أسهمها^(٥).

لقد كان الاعتقاد أن إيران تسعى تحت غطاء البرنامج النووي السلمي لامتلاك السلاح النووي، حيث كشف وزير البلاط لدى الشاه في مذكراته عن رغبة بأن تمتلك إيران السلاح والقدرة النووية، حيث أمر بتشكيل فريق فني مختص في تطوير وإنشاء الأسلحة النووية من مركز طهران للبحوث النووية والذي أعده الشاه لهذا الغرض^(٦)، و في آب ١٩٧٨م، تم الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ببناء ثماني محطات لتوليد الطاقة النووية في إيران حيث تبلغ كلفتها " ٢٠ مليار دولار"، بالإضافة إلى التعاقد مع مؤسسات في ألمانيا الاتحادية لبناء عشر محطات نووية وبذلك يكون لدى إيران أكثر من ١٨ محطة نووية^(٧).

ويمكننا القول، بأن إيران إيران قامت في عهد الشاه ببناء قاعدة تكنولوجية نووية منذ عام ١٩٧٤م، بتنفيذ برنامجها النووي المتضمن بناء ٢٣ مؤسسة طاقة نووية كبيرة بقدرة " ٢٠٠٠٠ ميغا واط وبسقوط الشاه وحكومته عام ١٩٧٩م ومجيء الثورة الإيرانية وقيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية توقف العمل في بناء مفاعل بوشهر وتم إلغاء العقد والعقود التي أبرمتها إيران مع ألمانيا وغيرها من الدول .

(ب) مرحلة التوقف والعودة من ١٩٧٩م إلى ١٩٩٠م .

(٢) ديفيد فروم ، ورتشارد بيزيل ، نهاية الشر كيفية الانتصار على الإرهاب ، ترجمة فؤاد السروجي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٤م ، ص ١١٣ .

(٣) مجلة الإخاء ، العدد ٥١٢ ، طهران ، بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٧م ، ص ٤ .

(٤) مجلة الإخاء ، العدد ٥٠٦ ، طهران ، بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٧٧م ، ص ٧ .

(٥) صحيفة اطلاعات ، العدد ١٥٢٨٧ ، طهران ، سنة بلا ص ١ .

(٦) محمد صفوت الزيانت ، الخليج النووي : التساؤلات الأربعة حول إيران النووية ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد ٢٠ ، ٢٠٠٦م ، ص ٦٢ .

(٧) مجلة الإخاء ، العدد ٥٤٩ . طهران بتاريخ ٢٦/٨/١٩٧٨ .

أن إيران قامت في عهد الشاه ببناء قاعدة تكنولوجية نووية منذ عام ١٩٧٤م، بتنفيذ برنامجها النووي المتضمن بناء ٢٣ مؤسسة طاقة نووية كبيرة بقدرة "٢٠٠٠٠ ميغاواط^(١)، وقد أصرت إيران فيما بعد بعد مجيء الثورة وقيام الجمهورية الإسلامية على حقها بمقتضى معاهدة حظر انتشار النووي في متابعة برامج كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد دعمتها عندما كان يحكمها الشاه^(٢).

ترى إيران بأن لها الحق في مواصلة برنامجها النووي بما يتفق مع بنود معاهدة حظر انتشار النووي لكونها موقعة على اتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية "٢١٤-INFIRC" دخلت حيز التنفيذ في ١٥ أيار ١٩٧٤م، لذلك استأنفت إيران برنامجها النووي في عام ١٩٨٣م، وأصرت على حقها بمقتضى معاهدة حظر الانتشار النووي في متابعة برامج كانت الولايات المتحدة الأمريكية، قد دعمتها أبان حكم الشاه، وقد قام فريق من الخبراء الألمان واليابانيين، بمساعدة إيران وبموافقة وتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية، وعندما عادت إيران لتنفيذ برنامج ومشروعها النووي الذي بدأ في عهد الشاه بعد اكتشافها فوائد الطاقة النووية في نهاية الحرب العراقية الإيرانية وتحديدا عام ١٩٨٦م عملت إيران لإعادة مشروع بوشهر النووي والذي تعرض للقصف أثناء الحرب العراقية الإيرانية مما أدى إلى عدم اكتماله وتعطل السير في إجراءات إتمامه، فقد تخلى الخبراء الألمان عنه ورفضت ألمانيا تحت ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية استئناف العمل في المشروع، لذا قامت إيران في التحول والانتقال إلى الاتحاد السوفيتي، فكانت الفكرة محاولة دمج التكنولوجيا السوفيتية النووية مع الأساسات الموجودة في المنشأة المعدة من قبل ألمانيا، وعلية فقد اعتمدت إيران على الإتحاد السوفيتي والصين لاحقا في جزءاً من برنامجها النووي خلال فترة من عام ١٩٨٥م - ١٩٩٧م أي نحو ثلاثة عشر عاماً، وتعد الشريك الأساسي لإيران في مشروعها النووي، حيث استطاعت إيران أن تحصل من الصين الشعبية عام ١٩٩١م على ١٠٠٠ كغم من الغاز (هكسافلوريد اليورانيوم) و ٤٠٠ كغم من مادة (نترافلوريد اليورانيوم) بالإضافة إلى ٤٠٠ كغم من مادة (ديوكسيد اليورانيوم) دون إبلاغ الوكالة الدولية وذلك يعد من الخروقات والتجاوزات للاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية^(١).

(١) Jalil Roshandel, "Iran Nuclear Technology And International Security" *The Iraian Journl OF Internationl Affaris*, Voi. ٧١١١, No ١, Spring ١٩٩٦. p. ١٥٣

(٢) نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة إساءة استعمال القوة والتصدي على الديمقراطية، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ٢٠٠٧م، ص ٩٧.

(٣) سمير زكي بسبوني، "كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى"، السياسة الدولية، العدد ١٦٥، القاهرة يوليو ٢٠٠٦م، ص ص ١١٣-١١٤.

بقيت علاقة التعاون بين إيران والصين الشعبية سراً، وتم الكشف عنها في وقت لاحق للزيارة التي قام بها رافسنجاني لبيكين في حزيران ١٩٨٥، بعد أن وقعت الصين الشعبية مع إيران سراً بروتوكولاً للتعاون النووي في الإستخدامات السلمية للطاقة النووية، وبموجب ذلك التعاون قامت الصين الشعبية بمساعدة إيران في تحديث وتطوير مركز البحوث النووية المقام في أصفهان، ولم يعلن المركز للوكالة الدولية للطاقة الذرية كمنشأة نووية حتى عام ١٩٩٢م، وبمجرد أن قامت إيران بإعلانه للوكالة الدولية حتى تم تفتيشه في نفس العام ولمرة ثانية عام ٢٠٠٣م، حيث وجد أنه يحتوي على عدد من الغرف السرية الضخمة البناء تستخدم للأنشطة النووية السرية التي لم يعلن عنها في السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٢).

وبموجب تلك الإتفاقية قامت الصين الشعبية بتزويد إيران بأربعة مفاعلات صغيرة بغرض استخدامها في مجالات التدريس والبحوث، فقد شيد المفاعل الأول في كانون الثاني ١٩٨٨م، لصبح جاهزاً في كانون ثاني ١٩٩٢م، ومن ثم شيدت المفاعلات الأخرى في مرحلة واحدة بشهر كانون ثاني ١٩٩٠م، لتصبح جاهزة في حزيران ١٩٩٥م، وبذلك تكون قد وفرت الصين الشعبية المواد الإنشطارية اللازمة لتشغيل المفاعلات الأربعة، بالإضافة إلى تدريبها خمسة عشر مهندس إيراني من ذوي الإختصاص، كما وقامت الصين بتزويد مركز أصفهان للبحوث النووية بماكينه تنتج مادة (الكالوترون) والتي تستخدم لفصل أعمدة الأيون في نظائر لليورانيوم الذرية المتفاوتة بقدر ضئيل، وذلك العنصر هو الذي يستخدم في إنتاج مادة القنبلة الذرية الأمريكية الانشطارية والتي استخدمت في الحرب العالمية الثانية^(٣).

كما وأن إيران سمحت لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول منشآتها النووية لبعض الوقت وان إيران تنذمر من ازدواجية المعايير وتسوق حجة مفادها لماذا لم يتم التركيز على الهند وباكستان اللتين لم توقعا المعاهدة المذكورة بل تلقين معاملة مختلفة من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب مقارنة بما تلقاه إيران، وفي هذا السياق التصريح للرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي يقول "هناك قوى إقليمية تملك أسلحة نووية، وهي الدولة الوحيدة التي تملك أسلحة نووية في الشرق الأوسط، وان إيران ضحية ازدواج المعايير كيف لا توجه هذه القوى بالغضب أو الضغوط من أوروبا والولايات المتحدة لإخلاء الشرق الأوسط من هذه الأسلحة"، وهو تصريح ينطوي على

(٢) توماس فريدمان، العالم مسطح تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦م، ص ٣٦٩-٣٧١

(٣) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية من ١٩٧٩-٢٠١١م، مرجع سابق، ص ٣٥٦.

إشارة صريحة إلى إسرائيل ووفقاً للرؤية الإيرانية حيث ترى ظلماً في معاملتها من الولايات المتحدة والدول الأوروبية مقارنة مع إسرائيل^(١).

(ج) مرحلة الاندفاع المكثف من ١٩٩١م إلى ٢٠١٣م.

كانت الصين الشعبية قد وقعت مع إيران اتفاقية التعاون النووي عام ١٩٩٠م، لمدة عشر سنوات تشمل توفير المزيد من التعاون النووي، وقد وقع من جانب الصين نائب مدير مفوضية الدفاع القومي الصينية للعلوم والتقنية والصناعة الجنرال جيانج هوا ووزير الدفاع الإيراني أكبر توركان، قدمت الصين الشعبية وإيران وثائق مهمة عن تلك العلاقة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٠٠٣م^(٢). مقابل تمديد إمدادات النفط التي تصلها من إيران والتي تحتاج إليها بكين بشدة لمواجهة ومواكبة التطور والنمو السريع في الاقتصاد الصيني، وما تلتها من اتفاقيات بين البلدين من استخراج الغاز الطبيعي والنفط من حقول إيرانية بتكلفة إنشاءات قدرة في "٣٠٠ مليون دولار"^(٣).

قام جمع من المعارضة الإيرانية، بنشر معلومات مفصلة عن منشأتين نوويتين غير معلنتين وعن شركات ضالعة في شراء معدات ومواد البرنامج النووي الإيراني، إحدى المنشأتين تقع على مقربة من مدينة أراك، وهي تقف في وسط إيران على بعد ٢٤٠ كم من جنوب طهران تختص بإنتاج الماء الثقيل. والأخرى في مدينة ننانز تقع في هوة تتوسط جبلين، وعلى بعد ٥٠ كيلومتر جنوب ننانز وتبعد ١٦٠ كيلو متراً إلى الشمال من أصفهان، فقد حددت كمنشأة تقام تحت الأرض، لغرض إنتاج الوقود النووي في منطقة صحراوية قاحلة، تم البدء في أنشائها عام ٢٠٠٠م، وتم الإنتهاء منها في ٢٠٠٣م، وقدروا قوى المعارضة كلفة بناء هذا المشروع في "٣٠٠ مليون دولار" وآخرون قدروا الكلفة مليار دولار وهو أكثر واقعية^(٤)، ووفقاً لتقديرات غير حكومية بأن معمل "أراك" عند الإنتهاء من بنائه يستطيع إنتاج من "٨- ١٠ كيلو غرامات من البلوتونيوم" سنوياً، علماً بأن مصدر المعلومات القريب من مجاهدي خلق حيث أنهم كشفوا ذلك في مؤتمر صحفي علني عقد في واشنطن بتاريخ ١٤ آب من عام ٢٠٠٢م، حيث حدد هؤلاء موقع المنشأة الممتدة ٢٥ ميلاً نحو جنوب غرب "كاشان" كما أعطوا أبعاد تقريبية لمبنى الإنتاج وأن مجلس الأمن الوطني الأعلى انفق ١١٠ ملايين دولار على بناء المنشأة من خارج ميزانية الدولة العادية، وأن منظمة الطاقة النووية الإيرانية أسست شركة كواجهة لها في طهران اسمها " كالا ايلكترونيك "

(١) نفس المرجع، ص ٣٤٩-٣٥٠.

(٢) جون جارفر، الصين وإيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الامبريالية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩م، ص ص ٢٠٥-٢١٥.

(٣) النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية من ١٩٧٩-٢٠١١م، مرجع سابق، ص ٣٥٧.

(٤) ريتشارد هاس وآخرون، تدبير أمر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩م، ص ١٣٨.

كانت تقوم في شراء المعدات والآلات للمنشآت من الصين والهند وكانت تدير المشروع بالكامل وأما أعمال البناء والتنقيب كانت تنفذ من قبل شركتين إيرانيتين هما -Jahad towseeh-Sakhteman,e towseeh. وأن القادة الإيرانيين قاموا في إخلاء وإزالة الآلات من المصنع الأرضي بعد التسريبات الأولية فيما كان البردعي متوجها إلى إيران، وقد وجاء في تقرير مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي زار هذين الموقعين أن البرنامج النووي الإيراني متطور للغاية وأكثر مما كان يتوقعه معظم الخبراء المستقلين^(١)، وأول من فوجئ في الخبر وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، وفي حديث له لبرنامج "لايت اديشن" بث على شاشة محطة ال "سي أن أن" في ٩ آذار ٢٠٠٣م، قال باول "نكتشف فجأة أن إيران متقدمة أكثر مما كنا نضن، وأن لديها برنامج لتطوير الأسلحة النووية، أكثر نشاطا مما توقعنا وترى كيف يمكن لدولة مصممة ولديها النية لتطوير سلاح نووي عملية التطوير السرية بعيداً عن المفتشين والغرباء في حال كانوا بالفعل مصممين على المضي قدما في هذا المجال" لكن باول عاد وقال "أن المنشقين يكونوا مصيبيين أحيانا وغير مصيبيين أحيانا أخرى".

وفي ضمن هذا السياق يقول سكوت ريتز "ومما زاد في الغرابة في الأمر حقيقة ما قدم المجلس الوطني للمقاومة في إيران، عن وضع البرنامج النووي الإيراني، حيث ثبت أنه أكثر دقة من أي شيء قدمه المؤتمر الوطني العراقي، والذي تزعمه أحمد الجلي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرض المواطن الإيراني وأسمه علي رضا جعفر زادة والذي تلقى تعليمة في الولايات المتحدة الأمريكية، مسئول الارتباط الرئيسي لدى الكونغرس والمتحدث، الصحفي باسم المكتب التمثيلي للبرلمان الإيراني في المنفى، والمجلس الوطني للمقاومة في إيران، فقد وقف جعفر زادة، أمام حشد من المراسلين في ٨ تموز ٢٠٠٣م وأوجز لهم بعض المعلومات الجديدة عن البرنامج النووي الإيراني، ومن ناحية أخرى، كشف علي رضا جعفر زادة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٤ آب ٢٠٠٢م، أن إيران لا تملك فقط مصنعاً معلناً للطاقة النووية في بوشهر وإنما أيضا مرفقين نوويين آخرين غير معلنين، مصنع لتخصيب اليورانيوم في ناتانز، وآخر للماء الثقيل في أراك^(١).

(١) مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٦ ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٦م ، ص ٢٠٥
(١) النعيمي ، السياسة الخارجية الإيرانية من ١٩٧٩-٢٠١١م ، مرجع سابق ص ٣٤٨
١٦٨

وتشير تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعام ٢٠٠٣م- ٢٠٠٤م إلى أن هناك مزودين أجنبى بدون تسمية يقومون في تزويد إيران بالمواد والخبراء وأن هذه الإشارات يمكن سحبها على الصين لوجود معلومات تؤكد التعاون ما بين الصين الشعبية وإيران في مجال التعاون النووي^(٢).

وفي إطار تلك المرحلة الحساسة والمهمة في عملية تطوير إيران لقدراتها ولمفاعلها النووي، فقد قامت إيران بالتوقيع مع روسيا الاتحادية صفقة ذرية في كانون الثاني من العام ١٩٩٥م، والتي يحتاج لتنفيذها مدة تصل إلى ٨٤ شهراً، وتقدر الصفقة بتكلفة تصل إلى (٢,٧ مليار دولار)، كما زار وزير الخارجية الروسي وقتئذ "بريماكوف" إيران في نهاية ١٩٩٦م حيث وافقت إيران على توقيعها تعهد يلزمها بعدم إنتاج وتصدير الأسلحة ذات الدمار الشامل، ولنفس الإطار والهدف زار الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي موسكو في آذار من العام ٢٠٠١م، وتم الإتفاق مع روسيا الاتحادية على مساعدة إيران في إنشائها لمفاعلين أو ثلاثة في محطة بوشهر الذرية وتقدر قيمتها نحو (٢ إلى ٣ مليار دولار)، بالإضافة إلى بناء محطة كهربائية أخرى تعمل على الوقود في أصفهان و أخابز^(٣).

فقد جاء تعزيز التعاون الروسي - الإيراني بناءً على دوافع متباينة من الجانبين، حيث سعت روسيا الاتحادية لتعزيز وتقوية ودعم نفوذها في عدد من مواقعها إبان قيام الاتحاد السوفيتي السابق، ورداً على ضعف المساعدات الأمريكية، ونظراً لإصرار الولايات المتحدة الأمريكية في تطويرها لترسانتها الصاروخية فهي تكون بذلك قد خرقت معاهدة حضر الصواريخ، وفي محاولة من إيران لكسر العزلة المفروضة عليها عملت طهران وخلال السنوات الفاتنة علة تعزيز وتقوية علاقاتها بروسيا^(٤).

فتحقيق مصلحة إيران في تنفيذ مفاعلها النووي الذي بدأه الشاه وأنفقت عليه المليارات يستحق التضحية، بالإضافة أنها تسير في تطوير مشروعها النووي، وتستفيد من الخبرات الموجودة لدى روسيا الاتحادية، وتضمن سلامة منشآتها النووية، علاوة على أنها تكسر حالة العزلة الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، هي وحلفائها ممن يتأثرون بضغطها ووفق رغباتها وميولها .

ثانياً: أهداف ودوافع المفاعل النووي الإيراني

(٢) جون جارفر ، الصين وإيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الامبريالية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

(٣) النعيمي ، السياسة الخارجية الإيرانية من ١٩٧٩-٢٠١١م، مرجع سابق ص ٣٥٨ .

(٤) نفس المرجع،ص ٣٥٨ .

استمرت إيران بالسير في مفاعلها النووي، تجاه تحقيق حلمها وطموحاتها بشتى الطرق والسبل والقدرات الذاتية والخارجية، بناء على توجيهات صانع القرار في إيران أبان حكم الشاه، وبعد مجيء الثورة الإسلامية وتغير نظام الحكم الملكي إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومن الطبيعي، فإن القدرات حتى تأخذ مجرى التنفيذ، لا بد أن تتفاعل معها عوامل مؤثرة أهمها المرجعية الفكرية والقيمية للنظام السياسي القائم، وطبيعة توجهات صانع القرار والمؤسسات المرتبطة به حتى ينتج من هذا التفاعل ما يعرف بالأهداف والدوافع، فقد جاء المشروع النووي الإيراني بناء على سعي الحكومات المتعاقبة التي تطمح بالحصول على البرنامج النووي الإيراني، وذلك من أجل الطاقة النووية والسلاح النووي، ولعل ثمة العديد من أهداف ودوافع ضاغطة على الحكومات لتحقيق ذلك ويمكننا إجمال أهم الدوافع كالاتي :

أولاً: الدوافع والأهداف الاقتصادية.

تعددت الأهداف والدوافع الإيرانية لإنشاء المفاعلات النووية الإيرانية في البلاد، ومن أهم تلك الدوافع كانت الدوافع والأهداف الاقتصادية، فمن وجهة نظر الشاه إيران السابق محمد رضا بهلوي، أنها تلبي احتياجات إيران الاقتصادية المتزايدة ويحرر في الوقت نفسه احتياطي النفط المتبقي لأغراض التصدير، والتحول إلى صناعة مواد بتروكيماوية. وقد صرح بذلك وزير خارجية أمريكا السابق هنري كيسنجر عندما كان وزيراً للخارجية^(١)، وعليه فقد نتج أن قام فريق من الخبراء المختصين الألمان واليابانيين بالعمل على مساعدة مساعدة إيران في هذا المجال، وبمبادرة من الإدارة الأمريكية عام ١٩٧٤م، فقد وقع معهد ماساتشوستي للتكنولوجيا " عقداً مع شاه إيران لتأجير دائرة الهندسة النووية في المعهد"^(٢).

وبناءً عليه قامت إيران في ابتعاث عدد كبير من المهندسين المتخصصين، لتلقي التدريب للعمل على تخصيب اليورانيوم وغيره من المهارات الفنية، فهؤلاء الخبراء هم الذين يديرون اليوم البرامج النووية الإيرانية والتي كانت تحظى بدعم أمريكي قوي لغاية منتصف السبعينات، وقد أكد المعهد بأن إقامة محطة النووية بمدة لا تتجاوز عشرون عامًا لأغراض التنمية الاقتصادية والتقنية^(٣).

(١) نعوم تشوسكي ، الدولة الفاشلة اساءة استعمال القوة والتصدي على الديمقراطية ، مرجع سابق، ص ٩٨.
(٢) دانييل روتنشو ، فيليبيا وينكر ، المواجهة النووية الحقيقية هل تهدد الولايات المتحدة شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي ، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣) نعوم تشوسكي ، الدولة الفاشلة اساءة استعمال القوة والتصدي على الديمقراطية ، مرجع سابق، ص ص ١٨١-١٨٣.

وبناءً على أهمية المفاعل النووي الإيراني بعد أن أدركت إيران قيمة الطاقة النووية، فقد عادت إيران عام ١٩٨٦م من حيث توقفت بعد حربها مع العراق فقامت بإعادة إحياء مشروع بوشهر النووي المتوقف، بالرغم من تعرضه للقصف أثناء الحرب من قبل العراق وقد تخلى الخبراء الألمان عنه بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية^(٢).

هدفت إيران أيضاً من إعادة العمل بالمفاعل النووي ، لسد حاجات مواطنيها للطاقة بالنظر للزيادة السكانية الكبيرة، ولتتمكن من تأمين ٢٠% من الطاقة الكهربائية والتي تحتاجها من الطاقة النووية، لتتمكن من تنفيذ الخطط الإقتصادية الطموحة، وخوفاً من نفاذ النفط والغاز الطبيعي كمصدر مهم من مصادر تشغيل الطاقة، وحتى تتمكن من زيادة صادراتها النفطية، مما يسهم ويحسن من الوضع الاقتصادي وتضمن مزيداً من عائدات العملات الصعبة في البنك المركزي^(٣)، بالإضافة لمحاولات إيران الاستفادة من البنية التحتية والتي كلفت إيران الكثير في عهد حكم شاه إيران السابق محمد رضا خان، حتى لا تذهب المقدرات التي صرفت عليه هدراً وسداً^(٤). ولتتمكن من حل المشاكل الفنية والإدارية التي تعاني في إنتاج الطاقة مما يزيد من الطاقة الشرائية لحجم الاستيراد للبنزين للإستهلاك المحلي^(٥).

ثانياً: الدوافع السياسية:

لقد كان من أهم أهداف جميع الحكومات الإيرانية المتعاقبة، السير في مفاعلها النووي ولتحقيق مصالحها رغم كل التباين بالموقف الدولي تجاه السياسة الإيرانية المتعلقة بهذا الجانب، فلم يكن هناك تعارض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية أبان حكم الشاه، بل كان التعاون والتنسيق والدعم الموصول يسود تلك العلاقات، بينما يعود تفعيل المفاعل النووي الإيراني في منتصف الحرب العراقية الإيرانية إلى الدروس والعبر التي تعلمتها إيران من حربها مع العراق، والتي لا يمكن تفسيرها، وخروجه عن الدوافع الأمنية خاصة أنها جاءت في ظروف معاكسة، وبالرغم من إزالة واحتواء التهديد العراقي بحلول عام ١٩٩١م، قبل مدة طويلة من انطلاق البرنامج النووي الإيراني مما يوحي بأن الدافع المستمر وراء هذا البرنامج كان ناتجاً عن

(٢) أحمد إبراهيم محمود ، البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد ، مرجع سابق، ص ٥٦.
(٣) Jalil Roshandel, "Iran, Nuclear Technology and International Security", **The Iranian Journal of International Affairs**, Vol. VIII, NO. ١, Spring ١٩٩٦, p. ١٥١-١٥٢.

(٤) إبراهيم محمود ، البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد ، مرجع سابق، ص ١٨.

(٥) أرشيف الإخبار ، غموض يلف أهداف البرنامج النووي الإيراني تاريخ ١٩/٦/٢٠٠١، على

الموقع http://www.newsarchiver.com/calendar/٢/٢٠٠٦/html/inde_٨٢٤.htm

رغبة حذرة وغامضة بتحسين الذات تحسبا للمستقبل ضد ما هو غير مضمون، والاعتماد على الذات والاستعداد المسبق تجنب المباغته^(١)، وللمحافظة على بقاءها بقاء النظام القائم.

لقد وصلت الرؤى الرسمية الإيرانية إلى تصور إمكانية الاستفادة من تلك التحولات الجارية في المنظومة الدولية لوضع إستراتيجية وهدفها ملء الفراغ الأيديولوجي في العالم الثالث عقب انهيار الإتحاد السوفيتي (السابق)، على أن يستوعب الطاقات والخبرات والتجارب التي أفرزتها حقبة الثمانينيات والتسعينيات، لذا رأت طهران بأن نجاحها في تملكها السلاح النووي هو الأداة لتحقيق وفرض سيطرتها على المنطقة ولتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية^(٢). والحفاظ على الإستقلال الوطني للدولة الإيرانية وحماية أمنها القومي من التهديدات على المستويين الداخلي والخارجي.

فأن حسابات إيران النووية غير مستمدة من أيديولوجيا غير عقلانية، بل من محاولة حصيفة لإنتاج قدرة رادعة قابلة للحياة في مواجهة تهديدات متنامية من الولايات المتحدة وإسرائيل، وترى بوضوح نفسها في مرمى واشنطن، وهذا الإدراك هو الذي يحرك برنامجها النووي^(٣)، لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

حيث يعتقد بضرورة إيجاد برامج نووية في الدول المعنية بأمن المنطقة، بهدف إقامة التوازن في التسليح مع دول الجوار، وبذلك سيكون هناك حالة من الاستقرار والأمن في المنطقة، وفي الوقت نفسه، تسعى دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لوضع قواعد ومبادئ وديناميات أمن للدول الأخرى في منطقة الخليج وفي مناطق العالم متجاهلة حتى مشاركة أصحاب الشأن فيها. أن المشكلة لا تكمن بطبيعة سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي والدول العربية المجاورة، بل في إحساس الإيرانيين بالتهديد والخطر الدائم وبالعزلة وعدم الاستقرار والأمان، خاصة تجاه عدوانية الولايات المتحدة الأمريكية لها نتيجة لحالة العداء الإيرانية-الإسرائيلية، وما تشكلته إيران من خطر حقيقي يواجه إسرائيل في المنطقة بعد عام ١٩٧٩م، والمشكلة تكمن في التناقض والاختلاف حول وجهات نظر كلا الطرفين الإيراني والأمريكي، فالإيرانيون يريدون حماية دولتهم وسيادتهم، والولايات المتحدة ترى بأن إيران مصدر قلق يهدد مصالحها وأمنها وأمن المنطقة بشكل

(١) إبراهيم محمود ، البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد ، مرجع سابق، ص ٥٣-٦٠.

(٢) موسوعة مقاتل من الصحراء على الموقع <http://www.moqatel.com>

(٣) أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية الإيرانية ، مرجع سابق، ص ٤٠١.

عام^(١)، ويمكننا القول بأن الأهداف والدوافع الإيرانية في مشروعها وبرنامجه النووي لا يخرج عن الدوافع الأمنية، ودوافع العسكرية والدوافع التوسعية من أجل إيجاد توازن مع دول الجوار ودول الجوار الإقليمي، ولعل أهم ما يتعلق بالدافع السياسي هو ما يتعلق بمفهوم الدور وذلك بالاستحواد على مكانة متميزة على الساحة الإقليمية للقيام بادوار متعددة، بدءاً من المشاركة في ترتيبات تتعلق بأمن الخليج ومن ثم بالاستمرار في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

أثر البرنامج والمفاعل النووي الإيراني على منطقة الخليج : لقد اثر المفاعل النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، حيث باتت المنطقة في حالة من عدم الإستقرار والفوضى بسبب تلك التهديدات والتصريحات الأذعة من وقت لآخر في مساسل ومشهد متكرر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وإسرائيل، مما يهدد المنطقة بحرب جديدة لن يسلم منها أحد، وعليه، فإن دول مجلس التعاون الخليجي العربي في مأزق وحيرة وتحسب من عدة احتمالات:

- ١ - احتمال إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وعلى ما يبدو بأنه أمر صعب.
- ٢ - احتمالية تعرض دول مجلس التعاون الخليجي العربي لضربات صاروخية في حال تعرضها إلى غارات إسرائيلية أو أمريكية محتملة وذلك كنوع من الرد على التأييد والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية ووجودها في منطقة الخليج^(٢).
- ٣ - أدخلت دول مجلس التعاون الخليجي العربي في سياق للحصول على الأسلحة الدفاعية مما ترتب على دول مجلس التعاون أعباء اقتصادية جيدة أوقفت الكثير من مشاريع التنمية من اجل الحفاظ على أمنها واستقرارها بسبب التهويل الإعلامي الغربي^(٣).

- أثر المفاعل النووي الإيراني على الأمن القومي العربي.

هناك العديد من التساؤلات حول مدى أثر البرنامج النووي الإيراني على واستقرار الأمن القومي العربي، ومن ابرز تلك التساؤلات والتي تحول دون قلق المواطن العربي من أثر ذلك

(١) باسكال بونيفاس، الملف النووي الإيراني: تقييمات إستراتيجية متباينة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٣٠ أيلول ٢٠٠٥، ص ١.

(٢) موسوعة مقاتل من الصحراء على الموقع <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia>

(٣) نفس المرجع.

المشروع، وجود المفاعل النووي الإسرائيلي والذي يتوسط الدول العربية، هذا بالإضافة لتوجه العديد من الآراء والاعتقاد إلى أن وجود المفاعل النووي الإيراني في المنطقة من شأنه إيجاد نوع من التكافؤ في منطقة الشرق الأوسط بمقابل النووي الإسرائيلي الأكثر خطراً وتهديداً على الأمن القومي للدول العربية^(١)، فتلك الآراء استندت إلى أن إيران لا تنتظر تجاه الدول العربية نظرة عداوة وحقد، فإيران تعيش مرحلة من العزلة وانعدام للأمن والاستقرار، وذلك يرجع إلى عدائية وتهديدات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الدائمة لها بضرب منشئاتها النووية، بالإضافة إلى ما تقوم به واشنطن من استنفار دولي اتجاه إيقاف إيران لبرنامجها النووي، والعمل على شن حرب إعلامية حول ما يمكن أن يمس مفاعل إيران النووي اتجاه دول المنطقة والدول العربية خصوصاً، كل ذلك أدى بالدفع بإيران بالعمل على تطوير برنامجها النووي وتعزيز ترسانتها العسكرية الدفاعية وذلك تحسباً لأي مواجهه محتملة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وحلفائها من الدول العربية، ولتكون قادرة على إثبات وجودها في معادلة ميزان القوى، كقوة إقليمية مهيمنة^(٢).

ومن خلال واقع الحال، فإيران تنظر للدول العربية من جهة تحالف بعضها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فبالرغم من التقارب الإيراني - الأمريكي بعد تسلم حسن روحاني رئاسة إيران والعودة إلى الود البعيد، إلا أن ذلك الود لا يتعارض مع تقارب إيراني - عربي، والذي سيكون له الأثر الكبير في إنهاء حالة التوتر في المنطقة، وقيام علاقات اقتصادية وسياسية متطورة، فالشعوب العربية ما زالت تذكر قيام إيران بتحويل مقر السفارة الإسرائيلية في طهران لمكتب دائم لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي قصدت بها إيران تبييد فكرة عداها للعرب بعد حربها مع العراق والتي استمرت لثمان سنوات، وعليه فإن الباحث يرى أن إيران تتحرك وفق مصالحها في المنطقة مع محاولة إيران بالحفاظ على مركزها الإقليمي بتمسك طهران بتنفيذ برنامجها النووي^(٣).

فقد أبرزت العديد من التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ صيف عام ٢٠٠٦م، وجود دلائل واضحة اتجاه إيران لاستخدام برنامجها النووي لخدمة أهدافها العسكرية، ولفرض سيطرتها على دول المنطقة برمتها، وعلية لم تكن الدول العربية هي المتخوف الوحيد لأثر برنامج إيران النووي، شأنها بذلك شأن دول العالم الغربي^(٤).

(١) محمد السيد سعيد، "إيران الغامضة" والعرب "الغرباء" في عالم محاك من حجج خائبة"، جريدة الحياة، ٢١/أيلول/٢٠٠٧م.

(٢) باسكال بونيفاس، الملف النووي الإيراني: تقييمات استراتيجية متباينة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٣٠/أيلول/٢٠٠٥، ص ١ - ٣.

(٣) سلامة العكور، "مؤشرات للتقارب مع إيران"، صحيفة الراي الاردنية، نشر بتاريخ ١٠/٥/٢٠١٣م.

(٤) المؤتمر القومي العربي، تهديدات الأمن القومي العربي، نشر بتاريخ ٧/٩/٢٠٠٨، على الموقع www.arabnc.org/details

فالمفاعل النووي الإيراني لم يُعد محصوراً في نطاق مفاوضات ثنائية تجري بين إيران ودول الغرب، بل أصبح من أهم وأبرز القضايا الدولية والتي تدخل ضمن أولويات الأجندة العملية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما جعل من الضروري قيام الدول العربية بالطلب من الوكالة توفيرها ل ضمانات تكفل سلمية البرنامج النووي وضمان الأمان البيئي لدول الجوار العربية مع إيران .

وأما مسألة أن يكون هناك ما بين العرب وإيران تضامن، فالتاريخ يقول بأنه ليس لإيران ديناً في هذا الجانب مع العرب، وقبل البحث في ذلك يجب على الدول العربية ومن باب حق الجار تقديم النصح للجمهورية الإسلامية بإلغاء برنامجها النووي والعودة به إلى الاستخدام السلمي، والكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، والحد من استخدام إيران لعبارات التهديد والوعيد كلما سنحت الفرصة لذلك، والعمل على وضع آلية إستراتيجية جديدة لإيران خلاف لتلك الإستراتيجية المبنية على فرض السيطرة والهيمنة بالقوة^(١).

إن استمرار إيران بالعمل على مد نفوذها وسيطرتها من خلال الورقة الطائفية في المنطقة، لهُو محاولة منها لاحتلال مكانة إقليمية معينة في منطقة الخليج والشرق الأوسط، ولا شك أن إيران في الفترة الأخيرة سعدت من توجهاتها على المستوى الإقليمي مما له التأثير الواضح والسلبى على الدول العربية، حيث عملت إيران على دعم وتقوية أنصارها من أبناء الطائفة الشيعية في الدول العربية، ولعل ذلك يظهر جلياً في العراق بقصد الضغط على الإدارة الأمريكية للتفاهم حول الملف النووي الإيراني، والذي ينعكس أثره سلبياً على الأمن القومي العربي وبصورة خاصة السنة في الدول العربية^(٢).

ومن ناحية أخرى، نجد إيران تسعى لاستبعاد أقطاب القوى في دول الوطن العربي من أي تقارب وترتيبات أمنية في مجلس التعاون الخليجي العربي، وعلى رأسها مصر، فقد عمدت إيران لأخذ توجهاً عالي الحدة نحو الدول العربية، وذلك رغبة منها لتحقيق أطماعها وأهدافها الإقليمية والدولية على حساب الدول العربية، وذلك بسبب انقسام الدول العربية حول موقف واضح ومحدد حول الأزمات التي تنتشرك بها دول المنطقة من خلال القضايا الرئيسية التالية^(٣):

(١) عبد الواحد الجصاني، "هل يهدد البرنامج النووي الإيراني الأمن القومي العربي"، نشر بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٠٧م، على موقع الكتروني، www.al-moharer.net

(٢) صلاح عبد العاطي، "مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي"، الحوار المتمدن، العدد: ١٨٢٨ - ٢/٢٠٠٧، <http://www.ahewar.org>

(٣) تهديدات الأمن القومي العربي، أيار/ ٢٠٠٨، <http://www.arabnc.org>

أ – السيطرة على العراق من خلال منح مقاليد الحكم فيه للشيعنة، بالإضافة لجعل المذهب الشيعي المذهب الرسمي للدولة والابتعاد بالعراق عن هويته العربية .

ب – إنشاء ودعم تجمعات أبناء الطائفة الشيعية في الدول العربية خاصة البحرين والسعودية والإمارات والعراق واليمن وجنوب البحر الأحمر.

ج – التهديد الإيراني المستمر بإغلاق مضيق هرمز، فيؤثر سلباً على الاقتصاد المصري بسبب عبور ناقلات النفط من قناة السويس .

وبالنظر إلي التحالف بين طهران ودمشق ودعمها المتواصل للثورة ضد النظام الأسد، نجد التأثير السوري بشأن تحويل الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن نجد تنامي العلاقات بشكل واضح، مما أدى إلى تغيير النهج السياسي لمصر والسعودية مع سوريا مما يؤثر سلباً على النظام السوري في حال مهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية لإيران حيث ستكون سوريا بمساندة إيران^(٢).

فبعد إصدار مجلس الأمن العديد من القرارات والتي تصب في فرض عقوبات على إيران، نجد أن الملف النووي الإيراني له الأثر الأبرز على الأمن القومي العربي في المنطقة، وذلك بالنظر إلى ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من تهديد مستمر بضرب المفاعلات النووية الإيرانية، كل ذلك يطرح بالسلبات على الأمن القومي العربي من خلال ما يلي^(٣):

١ – بحال استمرار ضغط المجتمع الدولي والإدارة الأمريكية على الدول العربية بما يخص ما تتعرض له إيران من فرض لعقوبات تعتبرها طهران مؤامرة عربية _ أمريكية .

٢ – بحال أن صدقت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، فانه اكبر المتضررين ستكون الدول العربية المجاورة لإيران وذلك من خلال الإشعاعات والغبار الذري الناتج عن تلك الضربات.

٣ – كل ذلك يؤدي إلى حالة من الغليان وانعدام الاستقرار الداخلي في مواجهة الشعوب العربية فيما لو قامت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بضرب إيران، لما كسبته إيران من تعاطف شعبي عربي نتيجة صمود إيران في وجه القرارات والتهديدات الأمريكية - الإسرائيلية .

(١) بوزيدي يحيى، "التحالف السوري الإيراني الى أين؟"، على موقع البيئه <http://www.albainah.net/index>
(٢) حافظ النوني، "انعكاسات الصراع الإيراني-العربي على الأمن القومي العربي"، نشر بتاريخ ٢٠١٣/٢/١١، الحوار المتمدن، العدد ٤٠٠٠، على الموقع <http://www.ahewar.org>

يُعد نجاح مساعي إيران بتنفيذ برنامجها النووي عبئاً ثقيلاً يرمي بضلاله على الأمن القومي العربي، من خلال سيطرة إيران على المنطقة وعلى الدول المجاورة لها مما يسهل لإيران عملية إقامة شرق أوسط إسلامي من منطلق إيراني شيعي، ومن ثم اتجاه إيران بتحسين روابط علاقاتها وسياستها الخارجية مع الدول الإسلامية في المنطقة وعلى رأسها باكستان، ومن أبرز تلك الأعباء الواقعة على الأمن القومي العربي تراجع التوجهات في إيجاد الحل لازمة الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، وتحقيق إيران لأطماعها في ضم البحرين إلى أراضيها، والسيطرة الكاملة على حقل غاز الدرة الواقع في الجرف القاري مع دولة الكويت، وبالتالي يتبين الدور العربي في وقف المد الشيعي الساعي بطمس الهوية العربية والمذهب السني والاستبداد بإحياء أمجاد فارس.

ومما تقدم نجد، بأن البدايات الأولى للبرنامج النووي الإيراني ترجع لعام ١٩٦٠م، ومن ثم جمدت الأنشطة حتى منتصف الثمانينات بسبب رفض الولايات المتحدة وألمانيا والدول الغربية مواصلة التعاون مع إيران في المجال النووي بل فرضت حضرا شاملا عليها في كافة مجالات التسلح كما أن منشآتها تعرضت للقصف الجوي الصاروخي من قبل العراق أثناء الحرب معها، ففي عام ١٩٨٤م، تم تأسيس مركز أبحاث نووية في جامعة طهران بمساعدة فرنسا، وفي عام ١٩٩٠م، ومن ناحية عقد الاتفاقيات، هناك العديد من الاتفاقيات والتعاون مع الصين وكوريا الشمالية وبالنسبة للقدرات النووية الإيرانية، فأن إيران تمتلك ثمانية مواقع مختلفة خاصة بالأبحاث النووية وهي على النحو التالي موقع طهران، وموقع أصفهان، وموقع دار خوين، وموقع خرج، وموقع "جورجان"، وموقع " معلم كلايه"، وموقع "شاجاند"، وموقع "بوشهر"، وهناك العديد من المواقع الخاصة بالأبحاث النووية أبرزها مركز جامعة الشريف التكنولوجية ومركز ابن هيثم في جامعة طهران ومركز بوناب لبحوث الطاقة النووية ومراكز أخرى لم تكن معروفة أشارت إليها تقارير الوكالة الدولية للطاقة النووية وأخرى أظهرتها الأقمار الصناعية .

المطلب الثاني : المخاطر و التحديات التي تواجه المفاعل النووي.

يواجه المفاعل النووي الإيراني العديد من التحديات منها الداخلي، وأبرزها ما تقوم به المعارضة الإيرانية لتعطيل تقدم للمشروع النووي الإيراني، ومنها الخارجي وأهم تلك التحديات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لخوف إيران من هجوم أمريكي إسرائيلي متوقع، حيث بلغت التهديدات الأمريكية الإسرائيلية حد وضع السيناريوهات والخرائط المعتمدة لضرب المفاعلات النووية الإيرانية بهدف إعاقة تنفيذها، ولعل ما يسهم بتأخر تلك الضربة عدم كفاية المعلومات التي يملكها الموساد عن المشروع النووي الإيراني، بسبب انتشار مواقعها في طول البلاد وعرضها،

بالإضافة لما تمارسه الدولتان من ضغط على المجتمع الدولي لإيقاف إيران، بحيث تعمل مجتمعة على جعل عملية إيران لمشروعها النووي مهمة صعبة^(١).

وبالرغم من كل ذلك، ما يزال التهديد بضرب المفاعلات النووية قائماً، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية، نجحت بكسب تأييد دول الغرب، بالوقوف ضد تنفيذ إيران لمفاعلها النووي، على نقيض ذلك أفشلت الولايات المتحدة الأمريكية، تحرك وكالة الطاقة الذرية الدولية ضد المفاعل النووي الإسرائيلي، فهي وبعض الدول الغربية وإسرائيل، تحاول تصوير البرنامج النووي الإيراني على، أنه موجه ضد الغرب بأكمله، ولكن القراءة ما بين السطور تفيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية، ترغب بذلك فرض سيطرتها على إيران والمنطقة.

كما يواجه المفاعل النووي الإيراني، مختلف المخاطر الطبيعية كالزلازل، وأخرى اصطناعية كالتي يكون الإنسان سبباً في حدوثها من خلال ما يجريه من تجارب نووية في باطن الأرض وقيعان البحار، وما قام به الإنسان باختراعه للفيروسات المتعلقة بتدمير الأنظمة الحاسوبية وتعطيل للأقمار الصناعية^(٢).

أولاً: التحديات التي تواجه المفاعل النووي الإيراني :

(أ) التحديات الداخلية والمتمثلة بالمعارضة الإيرانية :

تعد المعارضة الإيرانية، من أهم التحديات التي تهدد تنفيذ المفاعل النووي الإيراني، وصعوبة القبض عليهم لعدم إمكانية حصرهم في أماكن محددة، حيث تكمن خطورتهم بقدرتهم على الوصول والإختراق للقائمين على البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم تزويد الولايات المتحدة الأمريكية، ووكالة الطاقة النووية الدولية بكافة البيانات والمعلومات، من خلال رسائل تبثها في المواقع الالكترونية، فقد سبق للمعارضة الإيرانية، أن قامت بنشر معلومات مفصلة عن منشأتين غير معلنتين، وعن شركات مساهمة في شراء مواد ومعدات للبرنامج النووي الإيراني، وقد تم تشخيص هاتين المنشأتين والتي تقع على مقربة من مدينة أراك على بعد ٤٠ كم جنوب طهران، كمصنع لإنتاج الماء الثقيل، والأخرى كانت قيد الإنشاء قرب مدينة نانتز على بعد ما يقرب ٥٠ كم جنوبي غربي نانتز، وهي تبعد ما يقارب ١٧٠ كم إلى الشمال من أصفهان، وقد حددت كمناشأة تقام تحت الأرض لغرض إنتاج الوقود النووي، وقد قدمت المعارضة تكلفة المشروع التي وفق معظم

(١) اسعد العزوني، "البرنامج النووي الإيراني الواقع والتأثير"، الأردن العربي، بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٥ م على الموقع

<http://www.arabjo.net/index.php?option=com>

(٢) عادل شهبون، "فيروسات الكمبيوتر تحرب الموساد الجديدة ضد إيران"، نشر على الموقع <http://acpss.ahram.org.eg>

الخبراء على الرقم الذي قدمته المعارضة، حول تكاليف المشروع التي تبلغ ما يقارب ٣٠٠ مليون دولار، وبعد زيارة قام بها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذين الموقعين في شباط التالي اتضح، أن البرنامج النووي الإيراني متطور للغاية وأكثر مما كان يتوقعه معظم الخبراء المستقلين^(١).

كما وقد كشف مجاهدو خلق في مؤتمر صحفي عقد في واشنطن في ٤ آب ٢٠٠٢م، موقع هذه المنشأة الممتدة ٢٥ ميلاً جنوب غرب يكاشان، كما أعطوا أبعاد تقريبية لمبنى الإنتاج، وادعوا أنهم وضعوا أكياس من ألواح من الاسمنت المسلح تبلغ سمكها ٨ أقدام، على عمق ٢٥ قدماً تحت الأرض، لتحديد الموقع^(٢).

وما زالت المعارضة الإيرانية تشكل عبئاً ثقيلاً على النظام الإيراني في مواجهة تحديها في إتمام وتنفيذ برنامجها النووي، كما وتخشى إيران أيضاً من استمرار الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم للمعارضة الإيرانية، خاصة وأن هناك العديد من هؤلاء موجودون في العراق وتجد إيران صعوبة في الوصول إليهم^(٣).

(ب) التحديات الخارجية :

١. الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل :

تدرك إيران رغبة أعدائها في القضاء على مفاعلاتها النووية وتدميرها، ولكن ذلك ليس بالأمر السهل والمتاح، وذلك لأسباب عديدة تعود إلى انتشار وتوزيع مفاعلاتها النووية في أرجاء البلاد الواسعة^(١)، لكن المتفق عليه، هو أن على الخصوم أن ينجحوا في ضربة واحدة، في تدمير كامل البرنامج النووي الإيراني، وهذا غير متاح ولن يحصل، الأمر الذي يضع الشكوك حول توجيه ضربات خارجية لإيران، لأن إيران ستقوم بتوجيه ضربات انتقامية لأهداف الخصوم المجاورة لها في أفغانستان والخليج، لأنها لن تكون قادرة على ضرب العمق الأمريكي بسبب بعد المسافة^(٢).

(١) ولمزيد من المعلومات انظر ريتشارد هاس وآخرون، دار الكتاب العربي بيروت، ٢٠٠٩م، ص ١٣٨

(٢) السياسة الدولية، العدد ١٦٦، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٦م، ص ٢٠٥.

(٣) للمزيد انظر جون بولتون، الاستسلام ليس خيارنا دفاعاً عن أمريكا في الأمم المتحدة والعالم أجمع، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٨م، ص ٣٩٢.

(١) النظر الى الملاحق، شكل رقم (٦).

(٢) العزوني، "البرنامج النووي الإيراني الواقع والتأثير"، مرجع سابق، على الموقع

<http://www.arabjo.net/index.php?option=com>

وتعد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني، من أحد أهم التحديات التي تواجه إيران في مساعيها في تنفيذ برنامجها النووي، حيث تخشى إيران من احتمالية شن هجوم عليها بحجة اشتراكها في عمليات إرهابية ضد مواطنين أمريكيين، أو ضد المصالح الأمريكية في العالم، إضافة إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية المتواصل، وانحيازها الأعمى لإسرائيل التي تعد ثاني أكبر المعارضين للبرنامج النووي الإيراني، فكلا الجانبين يناصران إيران العداء، إضافة إلى وجود حكومتين في العراق وأفغانستان، ترتبطان بعلاقات راسخة مع الولايات المتحدة الأمريكية^(٣).

لم تشعر الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالرضا للتقدم الذي أحرزته إيران في مجال برنامجها النووي، وذلك بسبب ما يثار من مخاوف حول تزايد قوة إيران منذ احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان عام ٢٠٠١م، والعراق عام ٢٠٠٣م، ومن خلال القيام بتهديد إسرائيل المستمر، تعزز الشعور بأن إيران أقوى، ولذلك فإن إمتلاك إيران للسلاح النووي لن يكون له تأثير على العراق ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، بل سيكون تأثيره على أهداف أمريكية محددة كالعراق وأفغانستان^(٤).

٢. الولايات المتحدة وضغوطاتها على الوكالة الدولية للطاقة الذرية: عملت الولايات المتحدة الأمريكية بالترويج بأن إيران تسيء استخدام معاهدة انتشار النووي الدولي الموقعة عليها، فالولايات المتحدة تمارس ضغوط على الوكالة بغية إحالة القضية إلى مجلس الأمن لمناقشة فرض عقوبات على إيران وما تزال تروج لذلك^(١).

فتحت إيران المنشئتين النوويتين في ناتانز وأراك لتفتيشهما من قبل محمد البرادعي وغيره من مسؤولي الوكالة للطاقة الذرية، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقتنع في التقرير واستنتاجات الوكالة الذرية وتحت ممارسة الضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، أعلن البردعي أن إيران خرقت معاهدة عدم الانتشار النووي مما دعا وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول في آذار

(٣) نفس المرجع.

(٤) أنظر نعمة سوهرابي، التدخل الإيراني وانعكاساته على السياسة الخارجية الإيرانية، مؤتمر تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط " حالة العراق والخليج العربي"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، ٣٠ يوليو ٢٠٠٨.

(١) جريدة الحياة اللندنية، في تاريخ ١٢/١٠/٢٠٠٤

بأن قال "هذا هو البرهان على أن دولة مصممة على تطوير السلاح النووي، يمكنها المحافظة على السرية حتى عن المفتشين أو المراقبين الخارجيين لو أردت ذلك"^(٢).

فالولايات المتحدة الأمريكية، تمارس ضغوطاً على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحويل ملف إيران إلى مجلس الأمن ومناقشة فرض عقوبات على إيران، تعززت المخاوف في شباط ٢٠٠٣م، عند الكشف عن خطة إيرانية لم تبلغ بها الوكالة الدولية تهدف إلى إكمال دورة الوقود النووي للبرنامج النووي الإيراني، والتي تمكنت إيران من بناء السلاح النووي دون اللجوء إلى الأستيراد من الخارج إضافة إلى الكشف عن قيام إيران باستيراد مواد نووية، وخلال اللقاءات الدولية بين مسؤولين إيرانيين ومسؤولي الوكالة الدولي^(٣)، طالبت الوكالة إيران بإعطائها تقريراً مفصل عن عمليات البحث والتطوير التي قامت بها منذ تسلمها للطاردات المركزية، وكذلك كشف كافة محاولات تخصيص اليورانيوم وإجراء تحقيق موسع حول علاقة البرنامج النووي الإيراني، باستخدام الماء الثقيل وما يجري في مفاعل أراك، واستمرت حالة الشد والجذب بين إيران والوكالة الدولية التي تنفذه الأجندة الأمريكية، فقامت الوكالة الدولية بالعديد من زيارات التفتيش الدولية المفاجئة للمواقع النووية الإيرانية، لكن ضغوطات من أمريكا على هذه الوكالة أدى إلى نقل ملف البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ليصبح قضية سياسية بامتياز تشغل المجتمع الدولي بأسره^(٤).

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت من خلال ممارستها بالضغط على الوكالة الدولية لا يتعارض والمشروع النووي الإيراني بهدف فرض سيطرتها وتزعّمها للمنطقة، فلا تزال منطقة الخليج مؤهلة لكل أسباب الحرب، والتي من الممكن أن تجري بأي وقت، فهناك العديد من العوامل والمؤثرات والدوافع التي تساهم بتفجير الصراعات والحروب فيها، ومن أهمها التركيب الديموغرافية فما زال الإنقسام المذهبي، والقبلي، والطائفي، يطغى عليها، وما يتولد نتيجة رغبة بعض الإقلييات في دول المجلس بالإنضمام إلى دول مجاورة كإيران مثلاً^(١)، واختلال ميزان القوى في المنطقة، بعد الإحتلال الأمريكي البريطاني للعراق وأفغانستان، ونشر القواعد العسكرية

(٢) See: Jean du Preez and Lawrence Scheinman, **on Line: www.nti.org/F-Wmd411/F2e12**.

(٣) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة والمخاطر التصعيد، مصدر سابق، ص ١٩٦.

(٤) نفس المرجع، ص ١٩٨.

(١) Michael Bauer, Gulf Security: From zero-sum games to regional cooperation?, **Policy Brief, ISPI, N.**

٢٠٢ - December ٢٠١٠, p.١

الأمريكية على أراضي دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى شواطئ تلك الدول، خصوصاً إذا علمنا بأن عصر الحروب التقليدية قد ولى أمام مواجه السلاح النووي^(٢).

٣. التهويل الإعلامي والترهيب النووي بين التبسيط والتخفيف :

لقد اكتسح العالم اليوم ما يُدعى بالتهويل الإعلامي والترهيب من مخاطر المفاعل النووي، حيث يعد ذلك من السياسات الدولية المعاصرة، فتنخذ من الإعلام والدعاية وسائل بما يتمشى مع مصالحها وخاصة الدول الكبرى والدول الصناعية، بانتهاجها أسلوب التهويل والترهيب والتهديد أو التخفيف وتبسيط بتقديم معلومات كاذبة بعيدة عن حقائق الأمور التي تجري على الواقع بالإضافة إلى غياب الدقة العلمية وسكوت الكثير من العلماء والخبراء، لذا لا بد من الانتباه من مغبة محاولة تجاهل الأخطار النووية الإشعاعات ومسبباتها وأثرها على البيئة وحياة الإنسان والحيوان والنبات، فالمفاعلات النووية التي تتواجد في منطقة معرضة إلى التصدعات والزلازل، ترتبط بالزلازل التي تحدث فيها ومعرضة المنطقة لكارثة بيئية فالزلازل أو التجارب والتفجيرات النووية في مناطق تواجد المفاعلات تعد من الأمور البسيطة فالكمل في دول مجلس التعاون الخليج العربي، عاش في هستيريا وشد رهيب للأعصاب نتيجة الزلازل الذي ضرب مفاعل بوشهر الإيراني لذلك لا بد من تفعيل عمليات الرصد والمراقبة والتسجيل مستويات الزلازل، لذا يرى الباحث أن احد المخاطر والتحديات المفاعل النووي الإيراني التي يواجهها هو التهويل الإعلامي والترهيب النووي والتبسيط والتخفيف.

ثانياً : المخاطر التي تواجه المفاعل النووي الإيراني

(أ) المخاطر الطبيعية :

كالزلازل الطبيعية، والتي قد تضرب منطقة الخليج العربي، ومنطقة إيران مما سيكون له الأثر السلبي بل والمدمر ربما على دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب وجود المفاعل النووي الإيراني القريب منها^(١)، ولعل الزلازل اللذين ضربا منطقة بوشهر في ٩ أبريل ٢٠١٣م، وفي ٢٨ نوفمبر ٢٠١٣م، كانا الأبرز لوجود مفاعل نووي بوشهر، تبع الزلازل عشرات الهزات الارتدادية،

(٢) Anthony H. Cordesman, Alexander Wilner, The Gulf Military Balance in ٢٠١٢, Center for Strategic & International Studies, May ١٦, ٢٠١٢, p.٦

(١) انظر الى الملاحق، شكل رقم (٧).

معظمها في الساعة الأولى من الهزة الرئيسية، كان أكبر الهزات الارتدادية بقوة ٥.٦ ريختر، فالمفاعل النووي الإيراني في بوشهر كارثة خطيرة تواجه دول مجلس الخليج العربي، خصوصاً بعد أن أعلنت إيران عن بدء ضخ الوقود في المفاعل النووي الإيراني فيه، فمفاعل بوشهر النووي الذي بناه الروس في إيران يقع في منطقة جيولوجية معرضة للزلازل، ومخاوف دول مجلس التعاون الخليجي ودول المنطقة بالنسبة إلى هذا الموضوع مشروعة، وكذلك بالنسبة إلى كل المفاعلات النووية الموجودة في هذه المنطقة الزلزالية، فإيران تقع على خطوط صدع رئيسية، وتعرضت للعديد من الهزات الأرضية المدمرة في السنوات الأخيرة، فهل اخذوا الذين بنوا مفاعل بوشهر في الاعتبار وجود مفاعل نووي في منطقة زلزالية، ولعدم وجود جواب على هذا التساؤل فالمخاوف مشروعة، مع العلم بان المفاعل الإيراني في بوشهر قد شيد بمواصفات تقنية أدنى من المواصفات المعتمدة عالمياً^(٢).

ورغم موقع المفاعل الخطر في بوشهر^(٣)، فإن عمر المفاعل يبلغ نحو أربعين عاماً، وتعدد الشركات التي صممته وبنته، ومحدودية التقنيات والقدرات الفنية المتوفرة لدى إيران لتشغيله والحفاظ على السلامة فيه، فالمفاعل يعاني من مصاعب كثيرة، ولا تعد عمليات الترميم أو التطوير والصيانة الروسية له كافية لمنع أية كارثة نووية مرتقبة في أية لحظة، مما تدفع كلها إلى القلق الدولي والإقليمي حول سلامة المفاعل واحتياطات السلامة فيه، خاصة لدى حدوث زلزال، وعلى الرغم من هذا فالحقائق تقول أن المسؤولين في إيران ما زالوا يعتزمون بناء مفاعلين نوويين إضافيين في بوشهر، بالإضافة إلى (١٦) مفاعلاً جديداً في مناطق أخرى من إيران^(٤).

عقب الزلازل والارتدادات الزلزالية، ظهرت الأرتدادات السياسية والتحليلات في عموم دول الخليج العربي، وباكستان والهند، وسكنت حكومة العراق مسجلة بالصمت والتجاهل للحدث الطبيعي وارتداداته السياسية موقفاً سلبياً واستثنائياً تماماً، وكانت ردود الأفعال والتصريحات تتوالى من دول مجلس التعاون الخليجي اثر الزلازل، فقد أكد وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الخالد أن دول مجلس التعاون الخليجي قلقة من سلامة مفاعل بوشهر النووي الإيراني، وأنها تنتظر تقريراً متخصصاً من وكالة الطاقة الدولية بشأنه، كونها هي المعنية بالإشراف على سلامة المفاعل، وأن قلق دول مجلس التعاون الخليجي من سلامة المفاعل النووي الإيراني، أتى بعد الزلازل التي

(٢) الحرة ، "إيران تعلن نيتها بناء مزيد من المفاعلات النووية في منطقة معرضة للزلازل"، بتاريخ ١٠-٤-٢٠١٣ على الموقع Read more: <http://www.alhurra.com/content/iran-new-nuclearplants/٢٢١٨٢٨.html#ixzz٢k٤K٦ZFjd>

(٣) انظر إلى الملاحق، شكل رقم (٨).

(٤) رندة تقي الدين، "مخاطر النووي الإيراني"، صحيفة الحياة اللندنية، العدد ١١، ٣ كانون ثاني ٢٠١١ .

تعرضت لها إيران في الآونة الأخيرة، وأنه "نابع من كون دول الخليج تتشارك في هذه المنطقة، ومصدر مياهها يأتي من الخليج العربي، وأي تلوث سيكون مصدر خطر كبير على دولنا"^(٢).

وعلى الجانب الإيراني، لم تعد التصريحات الإيرانية الرسمية وأقوال ممثلي الشركة الروسية العاملة هناك حول ضمانات وسلامة تدابير السلامة النووية في مفاعل بوشهر تقع أهداً، في الوقت الذي سدت فيه إيران كل سبل الحوار، وأدارت ظهرها لنداءات المجتمع الدولي، ورفضها خضوع مفاعلاتها النووية للتفتيش والمراقبة الدورية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لذا فان القلق لدى بلدان الخليج العربي قد وصل ذروته، مما دفع بالمسؤولين في دول مجلس التعاون الخليجي بدعوة إيران إلى ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية للأمن والسلامة في منشآتها النووية، وانتهاجها لمبدأ الوضوح في برنامجها النووي^(٣).

وفي هذا السياق، نذكر أقوى وأهم الزلازل التي ضربت إيران وهي كالتالي^(٤) :

- ١٩٧٨م، بمدينة طبس وكانت قوته ٧.٨ ريختر والذي دمر المدينة بشكل كلي وامتدت آثاره لمحيط القرى المجاورة ، وخلف حسب الحصيلة النهائية ١٥٠٠٠ قتيل.

- يونيو ١٩٩٠م، بمدينة جيلان - وبلغت قوته ٧.٤ بمقياس ريختر تسبب في وقوع ٥٠٠٠٠٠ قتيل ووقوع ٦٠٠٠٠٠ جريح كما شرد آلاف الأشخاص.

- ديسمبر ٢٠٠٣م، زلزال مدينة بام الواقعة شمال شرق مدينة كرمان الإيرانية بلغت قوته ٦.٦ ريختر وخلف ٤٢٠٠٠ قتيل وذلك حسب الإحصائيات الرسمية، إلا أن العدد الحقيقي للضحايا أعلى مما صرحت به المصادر الحكومية، كما دمر العديد من المنشآت

- أغسطس ٢٠١٢م، ضرب زلزالان متتابعان منطقة تبريز شمال غربي إيران وبلغت قوته ٦.٢ بمقياس ريختر والذي خلف ٢٥٠ قتيلاً وأكثر من ١٥٠٠ جريح .

- وكان آخرها يوم ٢٠١٣/٤/٩م، وكان زلزال ضرب مدينة كاكي في محافظة بوشهر جنوب إيران بقوة ٦.١ درجات على مقياس ريختر، مما أسفر عن سقوط ٣٧ قتيلاً و ٨٥٠ جريحاً، إضافة إلى تدمير ٥٠٠ وحدة سكنية بالكامل وإحراق خسائر بالعديد من مرافق الحياة.

(١) جريدة الشرق الأوسط، الخميس ٢٥ ابريل ٢٠١٣ العدد ١٢٥٦٧، <http://www.aawsat.com>
(٢) شبكة ذي قار، عبد الكاظم العبودي، "حول الزلازل في إيران والمنطقة وارتداداتها في السياسات والحروب الخفية والتلووث الإشعاعي المحتمل"، على الموقع <http://www.dhiqar.net/Art.php?id=٣٢٢٦٦>
(٣) المحيط، "إيران، تاريخ طويل من الزلازل المدمرة و"بوشهر" كابوس يورق الخليج"، نشر بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٣، <http://moheet.com/News/Print?nid=٦٤٤١٣٢>

بتهديدها بضرب إسرائيل ومفاعلها النووي، بالإضافة أيضاً للنجاح الأمريكي الإسرائيلي في التغطية على تلك الأحداث بإشاعة وتسريب الأخبار الموهمة، والحديث في أكثر من مرة عن احتمال حدوث الزلازل في هذه المنطقة أو تلك ، ولعل ما قامت به إسرائيل من مناورات في داخل مناطقها المدنية والعسكرية لعدة مرات، وما تبثه من تصريحات إعلاميه، وما يقر به خبراءها النوويون عن أخطار محدقة قد تشمل الجانب الشمالي من إسرائيل أو الجنوب اللبناني أو بلدان الخليج العربي والدول المجاورة لها، كما جرى الحديث والتبشير أيضا عن احتمال حدوث تسانومي مرتقب في المحيط الهندي والبحر العربي والخليج العربي، يؤكد تلك الشكوك بتدخل يد إسرائيلية أمريكية في ما تتعرض له منطقة الخليج العربي من كوارث نتيجة تلك الزلازل والهزات التي تضرب المنطقة من حين لآخر^(٢).

٢. حرب الفضاء الرقمي والفيروسات "فيروس ستكسنت"^(٣) يهاجم البرنامج النووي الإيراني.

إن أشكال الحروب وتطورها بحسب تطور التكنولوجيا حيث ظهر عصر الفضاء الرقمي وأشكال الحروب الرقمية الجديدة والفيروسات التي تغزو الحواسيب، ففي مشاركة مؤتمر البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة أثار "دكتور خالد الرويحي" المخاطر الناتجة عن صراعات الفضاء الرقمي بالمقارنة بالحرب التقليدية، "حيث فاجئ الحضور بالزيادة المطردة وبالإحصاءات عالمية تقدر الخسائر البشرية بسبب استخدام التقنيات الحديثة بأكثر من مليوني شخص يلقون حتفهم سنوياً، فقد ارجع السبب في التطور التكنولوجي وسهولة امتلاك الجماعات الإرهابية التقنيات العالية المدمرة، فالمستخدم اليوم يمكنه الحصول على عشرة آلاف الأضعاف عما كانت عليه الحاسوبية التي استخدمها الإنسان للوصول للقمر في ستينات القرن الماضي، وان الدول النامية والحكومات العربية لم تصل إلى ذلك ولم تملك القوة في هذا الفضاء الرقمي والسبب ضعف محتويات الانترنت العربي الذي يشكل نسبة ضئيلة جدا المحتوى الإلكتروني العالمي.

(٢) العبودي، "حول الزلازل في إيران والمنطقة وارتداداتها في السياسات والحروب الخفية والتلويث الإشعاعي المحتمل"، مرجع سابق.

(٣) عبارة عن برنامج كمبيوتر خبيث يهاجم أنظمة التحكم الصناعية المستخدمة على نطاق واسع التي تنتجها شركة سيمنس إيه جي الألمانية. ويقول خبراء إن الفيروس يمكن أن يستخدم في التجسس أو التخريب. يمكن أن ينتقل الفيروس من خلال محركات الذاكرة عن طريق أجهزة الناقل التسلسلي العام (يو.إس.بي) مستغلاً أحد جوانب الضعف في نظام تشغيل ويندوز الذي تنتجه شركة مايكروسوفت والتي تم علاجها الآن. وما إن يدخل الفيروس لمرة واحدة، فإنه يطور رمزا قادراً على إعادة برمجة ما يعرف بـ «منطق التحكم» في الآلات الصناعية، وبالتالي تصدر لها تعليمات جديدة، انتقل الفيروس عبر بطاقات الذاكرة وتمكن من الانتقال من نظام الى نظام من دون الحاجة الى الانترنت، كما قال رويل شوفينبرغ الباحث البارز في مكافحة الفيروسات في مختبرات «كاسبيرسكي لاب اميركا»، يعتبر هذا الفيروس «دودة» لأنه ينتقل من جهاز الى جهاز وينتشر أثناء انتقاله.

كما أن بإمكان الجماعات الإرهابية استخدام هذه التكنولوجيا الرقمية والوسائل الإلكترونية في الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث بات ذلك ممكناً ويهدد بتجاوز القوانين والحكومات، وأضحى من الممكن والسهل انتشار وتداول الممنوع والبعيد عن الرقابة، والتشجيع على خرق الأنظمة الداخلية للبلدان وصناعة المتفجرات وغيرها عبر الفضاء الرقمي، حيث إن كثيراً من المعدات أصبحت تدار وتشغل عن طريق أنظمة تشغيل الكترونية وانه في الإمكان بأن يتم اختراقها والدخول على أنظمة الحاسوب وتعطيلها وقد أشار إلى الحروب الإلكترونية في إتونيا عام ٢٠٠٧م، عندما تم استهداف حكومتها الإلكترونية وتعطيل أجهزتها، وهناك الفيروس المطور في إسرائيل والولايات المتحدة لإطلاقه على المفاعل النووي الإيراني وتكمن خطورة الجرائم عبر الفضاء الرقمي في سهولة إدارة الشبكات الإرهابية عبر الانترنت وصعوبة ملاحقة أنشطتها جغرافياً، إذ ليس لها وجود جغرافي ويتم الاتصال فيما بين أعضاء الشبكة وعبر برامج مشفرة مما يصعب من وصول الأجهزة الأمنية للمتورطين^(١).

وفي هذا السياق لقد تعرض البرنامج النووي الإيراني إلى هجوم، لم يكن الهجوم بالصواريخ عابرة القارات أو الطائرات B٥٢ بل آخر ابتكارات أعداء إيران، إما لقتاعتهم بعجزهم عن ضرب إيران أو توطنه لضرب إيران، كان ذلك من خلال فيروس جرثومة حاسوبية متطور، غزت وإصابته ٣٠ جهاز حاسوب تعود للعاملين في البرامج النووية، اسمه فيروس ستكسنت الذي تسلل إلى ٦٠% إلى أجهزة الحاسوب الإيرانية، وقد تفاخر الإسرائيليون وأشاروا صراحة أن إسرائيل ودول غربية أخرى من أطلق هذا السلاح الجديد ضد البرنامج النووي الإيراني، فقد أكد الإيرانيون أن محطة بوشهر النووية لم تتضرر من هذا الفيروس الذي أصاب ٣٠ ألف جهاز حاسوب في إيران، وان فيروس الحاسوب ستكسنت تم اكتشافه في شهر يونيو ٢٠١٣م، عن طريق تسله في برامج المتطورة من قبل شركة سيمنز الألمانية، ويستخدم للتحكم بخطوط أنابيب النفط والمضخات والمنصات النفطية ومحطات توليد الكهرباء ومنشآت صناعية أخرى بهدف تدميرها بالكامل، وتوجد أنباء بأن هذا الفيروس استهدف أيضاً الهند واندونيسيا وباكستان، وبناء على بيان شركة (كاسبر سكي لابس)، الأوروبية المتخصصة في الأمن الرقمي أن فيروس ستكسنت هو نموذج فعال وخفيف من أسلحة الانترنت التي ستؤدي إلى سباق التسلح الجديد في العالم، وهو عبارة عن

(١) صحيفة الوطن - العدد ٢٨٨٢ الخميس ٣١ / ١٠ / ٢٠١٣ على الموقع <http://www.alwatannews.net>

برنامج كمبيوتر خبيث يهاجم أنظمة التحكم الصناعية المستخدمة بشكل واسع وتنتجها شركة
سيمنس ايه جي الألمانية ويمكن استخدامه في التجسس والتخريب^(٢).

٣. النفايات النووية التي تفرزها المفاعلات ومحطات الطاقة.

إن استخدام الطاقة النووية يؤدي لإنتاج نفايات مشعة عالية المستوى، وبوجود المفاعلات
النووية الإيرانية المنتشرة في كل أرجاء إيران، والقريبة من الحدود البرية والمياه الإقليمية لدول
الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن تأثيرها سيكون ذو تأثير عالي، وتعد النفايات النووية
الناجئة عن تلك المفاعلات النووية، من أهم الصعوبات والمخاطر التي تواجه تنفيذ إيران لبرنامجها
النووي، وذلك لكون قضية النفايات النووية من أهم الأولويات المدرجة في أعمال الوكالة الدولية
للطاقة الذرية، فبينما يتجه العالم نحو زيادة توليد الطاقة من مصادر نووية، فإن إنتاج كميات
متزايدة من النفايات المشعة سيتواصل، ومع تطور تصاميم المفاعلات والخيارات المتصلة بدورة
الوقود، ستزداد من دون أدنى شك مستويات الكفاءة المحققة، مما سيفضي إلى تقليص كمية النفايات
المشعة، بيد أن أحجاما متزايدة من النفايات المشعة ستتراكم مما يستوجب التصرف بها على نحو
آمن^(١).

فالنفايات النووية تعد خطرا على البيئة والإنسان والحيوان والنبات، وهي إضافة أخرى ستضاف
إلى أخطر الحوادث النووية، والتي تكمن في التخلص من آلاف الأطنان من النفايات النووية التي
تفرزها المفاعلات ومحطات الطاقة الكهرونووية، وهذه تشكل تحديات كبيرة للمجتمع الدولي و إلى
البلدان التي تصر على السير في الطريق النووي لإنتاج الطاقة، وهذه المخاطر والتحديات التي
ستواجه إيران ومنطقة الخليج العربية " دول مجلس التعاون الخليج العربي من جراء التسرب
الإشعاعي والتلوث البيئي، على النحو التالي^(٣):

أ- التسرب النووي ينتقل من خلال الرياح و المياه، فأثره يمتد إلى التأثير على البشر، مما قد يسهم في
خلق أجيال مشوهة، وأمراض وراثية.

ب- أفساد محطات تحليه المياه في دول الخليج، وبما أن دول مجلس التعاون الخليج العربي تعاني من
قلة مياه الشرب، وتعتمد على محطات التحليه .

(٢) اسعد العزوني، "البرنامج النووي الإيراني الواقع والتأثير"، مرجع سابق.
(١) ديبديه لوف وفيل متكالف، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ٢-٥١ | نيسان/أبريل ٢٠١٠، على الموقع <http://www.iaea.org>

(٣) "تأثير المفاعل النووي الإيراني على الأمن القومي العربي"، على الموقع <http://www.moqatel.com>

ت- إفساد حياة سكان الشواطئ في دول الخليج.

ث- بحالة تلوث مياه الخليج العربي فإن حركة الملاحة ستكون صعبة وقد تتعطل، مما سيؤثر على الاقتصاد العالمي، وعلى اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي العربي بشكل خاص، كذلك الأمر بالنسبة للثروة السمكية في مياه الخليج العربي، والتي تعد من أهم المصادر الحياتية و الاقتصادية فيها.

ومن خلال ما مر نجد أن إيران تواجه وستواجه العديد من التحديات والعراقيل للمضي في برنامجها النووي المنشود، فالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل عقبتين في طريق إيران، فالمصلحة الأمريكية تكمن في فرض سيطرتها على المنطقة بإقصاء إيران كقوة إقليمية لا يستهان بها في المنطقة بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، أما إسرائيل فهدفها هو بالحفاظ على أمنها وسلامتها من تهديدات إيران المستمرة بتوجيه الضربات الصاروخية لمفاعلها النووي، بالإضافة للقدره الأمريكية المؤثرة في القرار لدى الدول الغربية، والمسؤولين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لإلزام إيران بإيقاف برنامجها النووي وتحويله إلى مفاعل سلمي وفق الشروط والاتفاقيات الدولية، كذلك الحال في مواجهه إيران لقوى المعارضة الداخلية والتي تعمل على تفكيك وضعف النظام الإيراني .

وبالإضافة إلى ذلك، نجد بأن الولايات المتحدة وإسرائيل قد استغلت الكوارث الطبيعية والاصطناعية من زلازل وهزات، وما ينتج عن المفاعل النووي الإيراني من نفايات مشعة، في التأثير على رأي دول مجلس التعاون الخليجي من خلال بث الرعب في المجتمع الخليجي من أثر المفاعل النووي الإيراني على دول الخليج و الدول المجاورة.

وعليه نجد، بأن إيران في موقف صعب من السير في إتمام مفاعلها النووي، والذي يحارب من كل الدول المجاورة، ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة، وهي بين الطريق لإتمام برنامجها النووي لتصبح قوة إقليمية يحسب لها، أو الرجوع عن التزامها بإكمال برنامجها النووي وتحويله إلى برنامج نووي سلمي، الأمر الذي ترفضه إيران رفضاً تاماً.

المطلب الثالث: سياسات دول مجلس التعاون الخليجي العربي تجاه مخاطر المفاعل النووي الإيراني (بوشهر).

لم تخفي دول مجلس التعاون الخليجي العربي يوماً قلقها وتخوفها من المشروع النووي الإيراني وأثره على أمن المنطقة وأمن دولها واستقرارها، ولكن ومن خلال ما تعرضت له منطقة بوشهر النووية الإيرانية من عوامل طبيعية تمثلت بزلزالين متقاربين زمنياً، فإن المخاوف أخذت طابع مختلف عما كان عليه الوضع في السابق، فدول مجلس التعاون الخليجي العربي الآن متخوفة من آثار حدوث تسريبات إشعاعية قد يكون أثرها لسنوات طويلة، وتتعدد الآثار الناتجة عن البرنامج النووي الإيراني فمنها البيئي ومنها الأمني، وهي على النحو الآتي:

أ- الآثار البيئية :

يكن الأثر البيئي للمفاعلات النووية الإيرانية في حدوث تسرب إشعاعي جراء عوامل طبيعية كالزلازل أو عوامل اصطناعية كالتجارب النووية في قيعان البحار وعلى الأراضي القريبة من منطقة الخليج، كما حدث عام ١٩٨٦م في تشرنوبل، كما أن مسالة تخلص إيران من الماء الثقيل (النفايات النووية) الأمر الذي من شأنه تلويث مياه الخليج والتي تعد المصدر الأساسي والمهم لمياه الشرب لدول المجلس الخليجي، والتي قد تستمر أثارها لعشرات السنين^(١).

ب- تهديد الاستقرار والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي ومنطقة الخليج.

بالإضافة إلى الآثار الثلاث السابقة، فإن المفاعل النووي الإيراني له الأثر الأكبر والأهم في التأثير على أمن واستقرار منطقة ودول الخليج، وذلك من خلال تكريس الخلل القائم في موازين القوى لتكون إيران الدولة النووية القادرة على مواجهة الغرب، وإيران متفوقة في الخبرة القتالية والعسكرية والتدريبية مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي ودول الخليج بعد انقضاء قوة الجيش العراقي قبل احتلال العراق.

ومما يزيد في تهديد الاستقرار الأمني في الخليج العربي، إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والدول النووية، وما قد تقوم به إيران رداً على أي استهداف لها بضرب القواعد الجوية والبحرية في دول الخليج من خلال استخدامها لصواريخ أرض- أرض، مما قد يسفر عن قيام مواجهه مباشرة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وحدث ما لا يحمد عقباه، ومن تلك

(١) حمدان الشمري، "الملف النووي الإيراني إلى أين"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، عدد ٩، سبتمبر ٢٠١٠ ص ٧٧

الإجراءات التي قد تقوم بها إيران إغلاقها لمضيق هرمز مما يشكل عائقاً أساسياً في عملية نقل النفط من الخليج إلى دول الغرب.

وبعد تعرض منطقة المفاعل النووي الإيراني (بوشهر) إلى زلزالين متتاليين، فقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي العربي باتخاذ التدابير الوقائية التالية :

أولاً : المملكة العربية السعودية .

دعت السعودية مراراً وتكراراً الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإرسالها فريقاً فنياً متخصصاً للكشف ومعاينة مفاعل بوشهر النووي الإيراني والتحقق من سلامته والوقوف على مدى الأضرار التي قد تنجم عنه، خصوصاً بعد أن تعرضت منطقة بوشهر لزلزال قوي أعقبته تصدعات أرضية متتالية من شأنها إن تمس سلامة المفاعل النووي في المنطقة، بالإضافة إلى الدعوة التي تقدمت بها السعودية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي لعقد اجتماع طارئ في الرياض للوقوف والتحاور حول تداعيات ما قد ينجم عن زلزال بوشهر الإيراني، وما قد ينتج عنه من تأثير على المفاعل النووي في المنطقة برمتها^(١).

ولفت الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، عبد اللطيف بن راشد الزياني إلى أن المجتمعين بحثوا "الإجراءات الاحترازية الواجب اتخاذها لحماية البيئة الطبيعية في دول المجلس ، في إطار ما تضمنته الخطة الإقليمية للاستعداد والتصدي للحوادث الإشعاعية في دول مجلس التعاون". وبين الزياني أن الاجتماع تدارس كذلك متطلبات تنفيذ الخطط الوطنية للطوارئ في دول المجلس، و"التجهيزات المتوفرة فيها لتوفير الحماية اللازمة للقائمين من مواطنين ومقيمين"، وأضاف أن اللقاء "أكد ضرورة أن تبادر الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإرسال فريق فني متخصص لمعاينة المفاعل النووي الإيراني في بوشهر والوقوف على الأضرار المحتملة، والتأكد من سلامة المنشآت النووية الإيرانية في بوشهر".

كما قامت السعودية بالعمل على إثارة أزمة مفاعل بوشهر دولياً من خلال اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وطالبت بطمأننتها على سلامة مفاعل بوشهر الذي يقع على

(١) "دول الخليج تدعو لفحص مفاعل بوشهر النووي بعد زلزال إيران"، الاثنين، ١٥ نيسان/٢٠١٣، على الموقع <http://arabic.cnn.com>

مقربة من السواحل المقابلة لدول المجلس الخليجي، كما كان لتحذير المسؤولين السعوديين الأثر من إمكانية تلوث المياه في الخليج العربي نتيجة التسرب النفطي وتسرب الإشعاع النووي من المفاعل، حيث قامت السعودية برفع جاهزيتها، وعمل دراسات وقائية لتجنب احتمالات ما قد ينتج عنه تسرب الإشعاع النووي الإيراني^(١).

ثانيا : دولة قطر .

أيدت قطر دعوة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي العربي للوكالة الدولية للطاقة الذرية زيارة المفاعل النووي الإيراني في بوشهر للتأكد من سلامته، فالقلق القطري من مخاطر المفاعل النووي الإيراني لا يقل عن القلق في دول المجلس الخليجي الأخرى، رغم ان دولة قطر كانت قد ابدت ارتياحها من سلمية استخدامات مفاعل بوشهر^(٢).

فقد أعربت صحيفة (الوطن) القطرية في افتتاحيتها يوم الأربعاء ١٧/ابريل/٢٠١٣م عن قلقها من احتمالات حدوث تسرب نووي من مفاعل "بوشهر" الإيراني اثر الزلازل المتكررة التي أخذت تضرب إيران، ورأت الصحيفة - حسبما أفادت وكالة الأنباء القطرية (قنا) - ان هذه المخاوف تستند إلى حقائق هامة لا ينبغي إغفالها، وقالت إن هذه المخاوف هي غايات وقائية وتحذيرية تستبق وقوع كارثة محتمل وقوعها، وتضع النشاط النووي في هذا المفاعل في الإطار الذي يحول دون حدوث تسرب إلى مياه الخليج، والتي ليست مجرد مطل بحري أو شريان اتصال فقط ولكن يتم تحليتها والاعتماد عليها في الاستخدام البشري في كل دول التعاون الفقيرة في مصادرها المائية الطبيعية مما يقتضي تجنبها أي ملوثات، وخلصت الوطن إلى التأكيد على أن وقوع هزة أرضية بعد أسبوع واحد فقط من الهزة الأولى يبين أن الحزام الزلزالي تحت هذه المنطقة من الأحزمة النشطة والتي سيكون لها تابعها الاهتزازية مما ينبغي معه اتخاذ الإجراءات الاحترازية، وقالت " ستكون الاستعانة بوكالة الطاقة النووية في هذا السياق عملا وقائيا لطمأنة دول المنطقة واتخاذ أي تدابير وقائية تنصح بها الوكالة في هذا الشأن^(٣).

ثالثا : دولة الإمارات العربية المتحدة .

(١) صحيفة الشرق الاوسط، نشر بتاريخ ١٥ ابريل ٢٠١٣ ، العدد ١٢٥٥٧ على الموقع، <http://www.aawsat.com>

(٢) جريدة الراي القطرية، العدد ٢٥، ١١٣٧٧/٨/٢٠١٠م ل

(٣) صحيفة قطر، تاريخ ٢٠١٣/١٢/١١، ولمزيد من التفاصيل انظر جريدة الراي ، "جاهزية تامة للتعامل المبكر مع حالات الطوارئ" الخميس الموافق ٢٠١٣/٤/١٨ م

قامت دولة الإمارات العربية بوضع العديد من الخطط والسيناريوهات للتعامل مع ما قد يصدر من إشعاعات متوقعة قد تتسرب من المفاعل النووي الإيراني بوشهر أعقاب الزلزال الذي حدث مؤخراً في مدينه بوشهر، وقد كانت الاستعدادات من خلال إجراء العديد من التدريبات المشتركة من الجهات المعنية في الدولة.

وفي مقابلة أجرتها سكاى نيوز العربية مع الخبير في الشؤون البيئية احمد حمدي قال " إن خطر التلوث الإشعاعي قوي جدا ويفوق بخطورته كل أنواع التلوث الأخرى لانتقاله من مكان لآخر بسرعة عالية، ولتأثيره الذي قد يبقى في المنطقة لمدة تزيد على ٥٠ عاما. وأضاف حمدي أن خصائصه بحد ذاتها تشكل خطرا كبيرا، إذ أن "الإنسان لا يستطيع رؤيته أو شممه أو الإحساس به، وينتقل الإشعاع بسهولة ويتسلل إلى الكائنات الحية في كل مكان دون أية مقاومة، ودون ما يدل على تواجده، ودون أن يترك أثراً في بادئ الأمر، وعندما تصل المواد المشعة إلى خلايا الجسم، تحدث أضراراً ظاهرة وداخلية. ويسبب التلوث الإشعاعي خلافاً في التركيبة البيولوجية للإنسان، ويغير في جيناته ومناعته ويسبب الإجهاض عند المرأة الحامل أو تشوهات خلقية في الجنين ومعظم الأحيان يودي بالحياة" (١).

وفي تصريح للمتحدث الرسمي للهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث جمال الحوسني قوله " أن دولة الإمارات بعيدة عن التأثير المباشر للمفاعل النووي الإيراني، إذ يقع على مسافة تقدر بنحو ٦٠٠ كيلومتر تقريباً عن مدينة أبو ظبي"، مضيفاً أنه حسب تحليل الخبراء في هذا المجال "فإن احتمال تعرض الدولة لأي تأثير مباشر ضعيف جداً، إلا أننا نؤكد أيضاً أن أي تسرب إشعاعي من المفاعل حتماً ستكون له تداعيات سلبية على النظام الأيكولوجي في الخليج العربي".

وعلى الجانب الشعبي في دولة الإمارات لم تكن لتلك التصريحات أي انعكاس ايجابي على الشارع الإماراتي، بل كانت سلبية فلم تخفف قلق وتخوف المواطن الإماراتي من تداعيات ما قد يلم في المنطقة جراء المفاعل النووي بوشهر القريب من دولة الإمارات بعد الزلزال الذي ضرب المنطقة بقوة ٦,٣ درجات بمقياس ريختر، ما دفع ببعض المواطنين إلى إخلاء منازلهم، هذا وتعددت النداءات الشعبية المطالبة بضرورة

(١) نشر على سكاى نيوز ٢٥/٤/٢٠١٣م، على الموقع www.skynewsarabia.com

إغلاق مفاعل بوشهر الإيراني، الذي يشكل خطراً على حياة سكان دول الخليج وجميع مظاهر البيئة والحياة فيها، كما طالب المواطنون الإماراتيون حكومتهم باستخدام مبدأ الشفافية الكاملة مع السكان، وإعلامهم بالمخاطر التي قد يتعرضون لها، فضلاً عن توعيتهم بما يجب أن يقوموا به في حالة وقوع الزلازل". هذا وطالب المواطنون الحكومة بفحوصات مخبرية وعمل دراسات جيولوجية دقيقة حول إمكانية تكرار ذلك الزلزال، ومدى صلاحية الأبراج والبنيات في الدولة، وقدرتها على تحمل الهزات الأرضية القوية والعنيفة، وتحديد ما يمكن أن يحول دون وقوع كارثة في المستقبل^(١).

رابعاً : دولة الكويت .

لقد بان الموقف الكويتي من خلال المواقف الرسمية للحكومة والهيئات الكويتية ومن خلال الموقف الشعبي الكويتي، فعلى الصعيد الرسمي كان للتصريحات الرسمية صداها المؤثر في تحديد الموقف الكويتي من البرنامج النووي الإيراني، فالحكومة الكويتية أكدت قلقها وتخوفها الدائم من الوضع في المنطقة، وفي اجتماع جرى في الكويت حيث التقى وزير الخارجية الكويتي صباح الخالد مع نظيره العُماني يوسف بن علوي على هامش اجتماع الدورة السادسة للجنة العليا المشتركة بين الدولتين، صرح الصباح في مؤتمر صحفي إن دول مجلس التعاون الخليجي العربي قلقه من سلامة مفاعل بوشهر الإيراني، وبان دولة الكويت لا تخفي هذا القلق والتخوف، وأضاف " أن قلق دول مجلس التعاون الخليجي من سلامة المفاعل النووي الإيراني أتى بعد الزلازل التي تعرضت لها إيران في الآونة الأخيرة، وأنه نابع من كون دول الخليج تتشارك في هذه المنطقة ومصدر مياهها يأتي من الخليج العربي، وأي تلوث سيكون مصدر خطر كبير على دولنا".

ومن جانب الاستعدادات والإجراءات التي قامت بها دولة الكويت لمواجهة أي خطر قد ينتج من المفاعل النووي الإيراني، عملت الحكومة الكويتية على إيجاد الخطط الطارئة في التعامل مع الحدث المتوقع وذلك بالتنسيق مع كافة الأجهزة المعنية في دول المجلس الخليجي، خصوصاً بعد التقرير الأخير للاماتة العامة للمجلس الخليجي والذي كشف بان

(١) نشر بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٤، على الموقع <http://www.elaph.com> ١٩٤

حدوث أي تسرب إشعاعي من مفاعل بوشهر النووي، يمكن إن يصل الأجواء الكويتية في أقل من (١٥) ساعة فقط^(١).

ومن ناحية أخرى وعلى صعيد الموقف الشعبي لدولة الكويت، فقد كان المواطنون الكويتيون في حالة من القلق والتخوف من تأثير المفاعل النووي الإيراني بوشهر، بحالة حدوث أي تسرب إشعاعي جراء الزلازل التي ضربت مواقع قريبة من منطقة تلك المفاعل، وهو أمر بالنسبة لدول الخليج "مخيف" بكل المقاييس، بحسب المراقبين البيئيين والخبراء في هذا الشأن، بالإضافة إلى ما يتم التلويح به من وقت لآخر عن وجود فكرة ومخطط للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في توجيه ضربه عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، مما قد يسفر إلى دخول المنطقة في صراع لا يمكن توقع نتائجها أو أثرها على منطقة الخليج ودول مجلس التعاون الخليجي ومنها الكويت^(٢).

وعلى أثر تلك التخوفات والقلق الشعبي فقد سارعت حكومة الكويت بطمأننة مواطنيها من خلال تأكيدات وزارة الصحة الكويتية بان استعدادات الوزارة تتوافق مع ما جاء في خطة لجنة الوقاية من الإشعاع للتصدي للحوادث النووية، ووفق ما جاء في متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي تصريح للوزارة أكدت فيه امتلاكها مخزوناً استراتيجياً كبيراً لليود غير المشع يتمثل في ٦٠ مليون حبة يود موجودة في مخازنها، وهي تحمي من سرطان الغدة الدرقية حيث يحوي اليود غير المشع ومع أكلها تذهب للغدة الدرقية حيث تكون مستكفية وبالتالي تطرد الإشعاع، لافتاً إلى أن الحبة يتم استخدامها لمدة ١٤ يوماً حيث تكون إشعاعات المفاعل قد خفت، وأن هذه العقاقير تم أخذ الموافقة عليها من قبل منظمة الصحة العالمية. وذكر أن لدى الوزارة ١٧ محطة منها ١٥ ثابتة و ٢ غير ثابتتين^(٣)، كما أن هناك محطات أخرى منها في معهد الأبحاث العلمية وهي لقياس أي مستوى إشعاعي سواء صادر من مفاعل بوشهر أو من أي مفاعلات نووية أخرى كما أن لدينا توصية خاصة بفحص الغذاء حيث إن لدينا مختبراً لفحص جميع العينات وخاصة الأغذية وحليب الأطفال وأي عينات أخرى يتم فحصها للتأكد من عدم وجود مادة مشعة.

(١) جريدة الشرق الأوسط، ٢٥/أبريل/٢٠١٣م.

(٢) القدس الإلكترونية، " ٧٨% من مواطنين الكويت متخوفين من مفاعل بوشهر الإيراني"، نشر بتاريخ ٢٠/مايو/٢٠١٣م، على

موقع <http://www.alquds.com>

(٣) نفس المرجع.

خامساً : مملكة البحرين .

لم تكن مملكة البحرين في منأى عن قلق وهاجس ما قد يسببه تسرب الإشعاعات النووية الإيرانية في المنطقة، وما قد يلقي بضلالة من آثار سلبية على دول المنطقة ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة، فالحكومة البحرينية تدرك حقيقة تلك الأخطار، ورفضت الحكومة البحرينية التصريحات الإيرانية المتكررة حول سلمية برنامجها النووي، مستنديين في ذلك الرفض إلى أن رأي الخبراء المختصين يخالف الأقوال الإيرانية، فالمضي في بناء وإنشاء المفاعلات النووية لا يعد خطرا بالنظر إلى ما يتم في المعامل النووية الإيرانية من تخصيص لليورانيوم، بما يتعارض والتصريحات الإيرانية حول استخدام إيران للمفاعل لأغراض سلمية.

فالتخوف البحريني من المفاعل النووي الإيراني مشروع، فمفاعل "المياه الثقيلة" يثير المخاوف لأنه نظريا قادر على تزويد الجمهورية الإسلامية بالبلوتونيوم وهي مادة بديلة لليورانيوم العالي التخصيب المستخدم لصنع قنبلة نووية، وبعد انتهاء بناء مفاعل أراك يمكن لإيران أن تستخرج من وقوده المستنفد بين ٥ و ١٠ كلغ من البلوتونيوم المستخدم عسكريا، وفي غضون عام سيكون هناك ما يكفي لصنع سلاح نووي واحد بحسب الخبراء المختصين، ورغم كل تلك الحقائق العلمية وأراء الخبراء والفنيين المختصين ، تنفي إيران سعيها إلى ذلك مؤكدة أن المفاعل أي ار-٤٠ في غرب إيران سيستخدم لإنتاج النظائر الطبية وللأبحاث، مما يزيد في انعدام الثقة في النويا الإيرانية^(٢).

سادساً : سلطنة عُمان: لم تكن للحكومة العُمانية أي رد أو تصريح رافض للبرنامج النووي الإيراني، بل وعلى عكس ردود الفعل لدول مجلس التعاون الخليجي العربي حول اثر تسرب الإشعاعات النووية من مفاعل بوشهر الإيراني بعد الزلزال والذي ضرب منطقة المفاعل^(١)، أكد أمين عام وزارة الخارجية العُمانية بدر بن حمد البوسعيدي في حديث صحفي نشرته جريدة الشبيبة العُمانية بأنه "لا يوجد تأثير للمفاعل النووي بوشهر على السلطنة"، وفي تصريح آخر للخارجية العُمانية صرحت فيه بان إيران مسؤولة عما تتخذه من قرارات وان السلطنة تحترم قرارات أي دولة.

(١) صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣٨٧٦ - الخميس ١٨ أبريل ٢٠١٣م

(٢) جريدة القبس الكويتية، ١٣/١٢/٢٠١٣م. لمزيد من التفاصيل انظر جريدة الشبيبة ٢٨/٤/٢٠١٣م، <http://shabiba.com>

ويرى الباحث أن دول مجلس التعاون الخليجي العربي جاءت متأخرة برغم كل ما اتخذته من تدابير وقائية واحترافية لما قد ينتج من آثار بحالة تأثر المذشات النووية الإيرانية وفي مقدمتها مفاعل بوشهر النووي إلى تصدعات أو تدمير في البيئة التحتية، فالمشروع النووي الإيراني ليس بجديد، وعليه كان من المفروض أن تنبهت دول مجلس التعاون الخليجي العربي لهذا الخطر منذ زمن بعيد، فكل ما قد يتم اتخاذه من تدابير لن تمنع من وقوع الخطر، ولن تحد من حجم الكارثة.

المبحث الثاني: الموقف الدولي وموقف دول مجلس التعاون الخليجي العربي من المشروع النووي الإيراني، والسياسات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي العربي تجاه السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي.

لقد شكل الملف النووي الإيراني أهمية كبيرة أثارت جدلاً كبيراً، فإيران تؤكد على سلمية سعيها لامتلاك المفاعل النووي، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تشككان في سلمية ومصداقية تلك المساعي محاولين إجهاض تلك المساعي وإفشال ذلك الطموح.

وعليه لا بد من لنا من بيان الموقف الدولي تجاه الملف النووي الإيراني، وذلك من خلال موقف الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، والدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا وروسيا وألمانيا، كذلك بيان الموقف الصيني، وهنا لا بد أن نبين كيف عملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الإعلام بتضخيم وتعظيم الخطر الناتج عن المنشآت النووية الإيرانية على مصير تلك الدول والمنطقة بشكل عام.

وعليه فقد كان لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي العربي موقفه الخاص بشأن المفاعل النووي الإيراني، كما فقد تصدر الملف النووي الإيراني القرارات والتصريحات الرسمية لكل جلسات وبيانات المجلس الخليجي.

كما أن دول مجلس التعاون الخليجي العربي قد اتخذت العديد من السياسات تجاه السياسة الإيرانية المتبعة في المنطقة وفي منطقة الخليج العربي تحديداً، منها ما كان من خلال التقارب مع السياسة الإيرانية، وفي بعض الأحيان كانت من خلال اللجوء الى الالتفاف حول الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز وجودها في الإقليم.

المطلب الأول: الموقف الدولي من المفاعل النووي الإيراني.

استحوذ المفاعل النووي الإيراني اهتمام الحكومات الإيرانية المتعاقبة، مما أثار جدلاً واسعاً حيال هذا البرنامج والمشروع الإيراني، فقد أصبح حديث الساعة ومحت إثارة و شكوك وجدل لدى الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث يؤكدان أن البرنامج النووي الإيراني يهدف إلى امتلاك السلاح النووي مما يؤدي إلى نتائج وانعكاسات إستراتيجية سلبية على منطقة الشرق الأوسط، لذا يتخذان موقف بالغ العنف ضد البرنامج والمشروع النووي الإيراني محاولين إجهاضه، في حين تؤكد الأخيرة إيران أن برنامجها النووي يندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية^(١).

وكما ذكرنا سابقاً فالمشروع النووي الإيراني يرجع إلى عهد الأشاه محمد رضا بهلوي حيث وقعت إيران على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية، وبتصديقها أنظمت في ٢ شباط عام ١٩٧٠م^(٢)، ومجرد أن وقعت إيران تلك المعاهدة يحق لها استيراد ونقل كل ما يلزم من مواد لتنفيذ برنامجها النووي للإغراض السلمية، مقابل إخضاع إيران برنامجها النووي لرقابة وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودخل الإتفاق حيز التنفيذ في ١٥ أيار ١٩٧٤م^(٣)، وتقدمت إيران للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الاجتماع السنوي بمقترح لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية^(٤)، وبموجب ذلك قام مفتشو الوكالة الدولية بزيارة تفتيشية للمواقع النووية الإيرانية عام ١٩٩٢م، حيث تواصل تنظيم تلك الزيارات من خلال التنسيق مع منظمة الطاقة الذرية الإيرانية^(٥).

(١) أحمد إبراهيم محمود، "البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، بتاريخ ٢٠١٣|٩|٢٠م على الموقع <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/٢٠١٣/٩/١/C1RNY.HTM>
(٢) دانييل روبينشو، فيليبيا وينكلر، "المواجهة النووية الحقيقية هل تهدد الولايات المتحدة شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢١، بيروت شتاء ٢٠٠٩، ص ١٥.
(٣) شانون كابل، "حظر الأسلحة النووية والحد من انتشارها، في التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٧، ص ٧١٤-٧١٥.
(٤) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق ص ١٨٩.
(٥) نفس المرجع ص ١٨٩.

لقد كان لنشر المعارضة الإيرانية الدور في الإفشاء عن معلومات مفصلة عن مذاتين نوويتين غير معلنتين أثبتت فيهم الدقة، مما أدى إلى كسبهم المصداقية المطلقة^(١)، وقد تم اكتشاف قيام إيران بإنشاء محطة لتخصيب اليورانيوم في نائز، ومفاعل لإنتاج الماء الثقيل في أراك، ورغم من أن كل تلك الأعمال لا تندرج ضمن الأنشطة المحظورة بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، إلا أن السبب يعود إلى أن إيران قامت بهذه الأنشطة بدون مراعاة الشروط الخاصة المتعلقة بتنفيذها، كإبلاغ الوكالة والحصول على موافقتها وإشرافها^(٢).

وبالرغم من تأكيد إيران بأن برنامجها ومشروعها النووي للاستخدامات السلمية نجد معارضة وشكوك من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدفعها بالحاجة للتكثيف من زيارات مفتشي الوكالة بهدف التفتيش للوقوف على النوايا الحقيقية لإيران^(٣)، وذلك من خلال ما أشاعته الولايات المتحدة الأمريكية بمخالفة وتجاوزات واستغلال إيران لنصوص و مواد المعاهدة للحصول على الطاقة الكهربائية، فهي تتخذ من مواد المعاهدة غطاء يستتر نوايا الحقيقية في طريق تنفيذها لبرنامجها وتسليحها النووي، ومن هذا المنطلق وعلى هذا الأساس تمارس الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها على الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وذلك في سبيل التقديم والتمهيد لفرض عقوبات على إيران^(٤).

لقد أثارَت المعلومات والتقارير التي قدمتها المعارضة الإيرانية غضب النظام في إيران، وعلى أثر ذلك تم عقد الاجتماع ما بين المدير العام للوكالة الدولية ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في أيلول سبتمبر ٢٠٠٢م، والذي نتج عنه الطلب من إيران لبعض المعلومات والبيانات الضرورية والمتعلقة بالمنشآت النووية الإيرانية في منطقتي نائز و أراك، كما وتقرر قيام المدير العام للوكالة بزيارة لإيران مع فريق مهندسين مختص للوقوف على مجريات الأمور في إيران، وتم تحديد موعد الزيارة في تشرين أول ٢٠٠٢م، إلا أن إيران تقدمت من الوكالة بطلب تأجيل موعد الزيارة إلى نهاية شباط ٢٠٠٣م^(٥).

ومن خلال الإستناد إلى تلك الوثائق والمعلومات المنشورة والتي لم تعد بالأمر الصعب في الحصول عليها، حيث باتت معروفة ومكتشفة لدى العامة بسبب توثيق النشاطات النووية الإيرانية

(١) ريتشارد هاس وآخرون، تدبير أمر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩م، ص ١٣٨
(٢) أحمد إبراهيم محمود، "البرنامج النووي الإيراني، أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، بتاريخ ٢٠/٩/٢٠١٣م على الموقع
(٣) عائشة ألمري، "الخيار النووي الإيراني"، بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠٠٤، الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع، www.elaf.com
(٤) جريدة الحياة اللندنية، في ١٢/١٠/٢٠١٣م

(٥) international Atomic Energy Agency Implementation of the NPT safeguards agreement in the Islamic, Report, by the director General, Gov/٢٠٠٣/٤٠, ٦ june ٢٠٠٣
١٩٩

وتحديد مداها وتفصيلها التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فبعد الإخفاق الكبير بالحصول على ما يُثبت قيام إيران بتحديث وتطوير برنامجها النووي للحصول على السلاح النووي، وأن كانت قد أثبتت حصولها سرّاً على تقنيات بتركيب أجهزة طرد مركزي تعمل على تخصيب اليورانيوم، ويعود مصدر قلق الوكالة وشكوكها إلى مصادر وقنوات الشراء الغير نظامية والغير معترف بها دولياً، بالإضافة إلى تحقق الوكالة الدولية من نوايا إيران بإنشاء وإقامة منشآت تجريبية لفحص قدرة وتشغيل أجهزة الطرد المركزي على إنتاج يورانيوم عالي التخصيب، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقها الكبير بشأن بناء مصنعين نوويين يمكن استخدامهما لإنتاج أجزاء من أسلحة نووية، حيث أعلن الناطق باسم البيت الأبيض آري فلايشر أن إيران بصدد بناء مصنع يمكن استغلاله لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب ومصنعا آخر أعدته للاماء الثقيل، ليكون قادر على تشغيل مفاعل ينتج البلوتونيوم والذي يُعد صالحاً لتطوير الأسلحة النووية^(١).

وفي كل مرة تقوم بها إيران بالسير قدماً في العمل والتطوير على منشاتها النووية نلاحظ بأنه وعلى الجانب الآخر قد تعززت المخاوف لدى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ففي شباط ٢٠٠٣م، وبعد أن كشفت طهران عن خطة غير معلنة بهدف إكمال دورة الوقود النووي، والذي سيمكن إيران من بناء سلاحها النووي فيما بعد من دون الحاجة لاستيرادها للمواد النووية الرئيسية واللازمة من الخارج^(٢).

وقد ترتب على تطورات في البرنامج النووي الإيراني المزيد من الاجتماعات والتقارير والتي تسببت في حدة التصعيد بين إيران والغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وازدياد عدد جولات التفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر، كما أدت إلى اجتماع المدير العام للوكالة الدولية والإيرانيين في ٧ آذار مارس ٢٠٠٣م، فقد طلب المدير العام للوكالة إيضاحات عن عدد من القضايا المتعلقة بالتزامات إيران تجاه معاهدة حظر الانتشار النووي وضرورة توقيعها على البرتوكول الإضافي، كما أصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تاريخ ١٨ حزيران ٢٠٠٣م بياناً حول ما قامت به إيران من خروقات وتجاوزات لمعاهدة حظر الانتشار النووي، ورغم كل تصرفات إيران وانتهاكاتها للمعاهدة لم يتخذ المجلس قرار حاسم لحل تلك

(١) جون سيمبسون ، القدرات النووية الإيرانية وإمكانية تطوير أسلحة نووية ، في البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات، مركز الدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة أبو ظبي ، ٢٠٠٧م ، ص ص ٢٠-٥١ ..

(٢) رياض الراوي ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط ، مرجع سابق، ص ص ١٩٠-١٩١ .

القضية أو بالعمل على إحالة الملف إلى مجلس الأمن بالرغم من كل ما بذلته وقامت به الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشأن^(٣).

فكان من الملاحظ ازدياد جولات تفتيش الوكالة الدولية، إضافة إلى بذل المزيد من الجهود لحل الأزمة والتي أخذت جانب التفاعل والتحرك السريع من خلال الوكالة الدولية، أو من خلال ما تم عقده من المفاوضات بين إيران ودول الترويكا الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) وذلك منذ أن تم اكتشاف ما قامت به إيران من تجاوزات، حيث أن هذه القضية ظلت مفتوحة أمام لكل الاحتمالات زيادة التوتر وارتفاع حدة التصعيد، خلال التذكير الدائم لإيران بذقل ملفها النووي الإيراني لمجلس الأمن لفرض عقوبات على إيران، أو من خلال تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربات صاروخية أو غارات جوية ضد منشآت إيران النووية بالتعاون مع إسرائيل.

وتكمن صعوبة حل هذه القضية، بالنظر الاختلاف والتباعد الشديد بين مواقف الأطراف الرئيسية، فمن ناحية نجد الموقف الأمريكي - الأوروبي المتشدد تجاه إجبار إيران بالتخلي عن سيرها في تخصيب اليورانيوم، والموقف الإيراني المتعنت والرافض لأي مقترح من شأنه عرقلة أو إيقاف إيران في مساعيها لتنفيذ برنامجها النووي مستندة على ما منحها إياه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والتي لا تعارض في الاستفادة من التكنولوجيا النووية في إطار الاستخدام السلمي للطاقة.

وفي هذا الإطار تتخذ التحركات الأمريكية والإسرائيلية جانب الدعاية، فهي لا تملك الدليل القاطع والمدين لإيران في مساعيها، وكل ما تملكه الإدارة الأمريكية في البيت الأبيض مجموعة من التقارير و الاحتمالات والتوقعات والتي لا تغير من مجرى الأمور، فعلى سبيل المثال نجد التباين في تصريحات كل منهم، ويظهر ذلك حسب احتمالات وتقديرات المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين أن إيران قاب قوسين من امتلاك السلاح النووي، أو ربما بعد ثلاثة سنوات، أو ما بين ١٢ - ١٨ شهراً، وفي نهاية هذا العقد، حسب التقديرات قد تكون طهران قادرة على إنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع سلاح نووي وبجهود ذاتية^(١).

هذه الاحتمالات والشكوك، وهذه التباينات والاختلاف والتناقضات في التصريحات، تضيف نوعاً من الغموض حول حقيقة ما يجري في إيران وتصبح من مهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وليس العكس، وهي إن دلت فتدل على أن الملف النووي الإيراني سيبقى مفتوحاً لفترة طويلة من

(٣) "U.N. Atomic Agency Urges Iran to Allow Wider Inspections", **New York Times**, June ١٩, ٢٠٠٣

(١) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق، ص ٣٧٩-٣٨٠.

الزمن وبحسب الاتفاقيات، بالإضافة لإمكانية حدوث صور متعددة من التصعيد بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، ومع ما يترتب على ذلك من انعكاسات إستراتيجية هامة على الصعيد الدولي عموماً، ودول مجلس التعاون الخليجي العربي.

توصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن إيران لم تفلح في الالتزام والتقييد في بنود اتفاقية الحماية الموقعة، وبأنها خرقت ما جاء فيها، حيث تركز الفشل في أمرين رئيسيان الأمر الأول كان في عدم تقديم معلومات وبيانات شاملة وسليمة عن كافة أنشطتها النووية، وإخفاءها وقيامها بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم وذلك استناداً لما أبلغت عنه المعارضة، وبالتالي فايران ملزمة بالتوقيع على بروتوكول إضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والتقييد التام بالتوقف نهائياً عن الاستمرار في أنشطة تخصيب اليورانيوم، حيث أذرتها الوكالة ورفضت إيران الامتثال كما جاء على لسان وزير خارجيتها^(١).

لم تستمر إيران في رفضها للتوقيع وسرعان ما تراجع عن رفضها حيث أعلنت عن موافقتها ورغبتها في التوقيع على البروتوكول الإضافي والذي يسمح لمفتشي الوكالة الدولية للقيام بمهامهم وواجباتهم الموكولة لهم، فكان ترحيب المجلس بتعليق إيران لعمليات تخصيب اليورانيوم بصورة طوعية وإنها تسير في اتجاه التعاون بتصديقها على البروتوكول بصورة كاملة ومبرهنة^(٢).

ومع هذه الحالات وتكرر التجاوزات و عدم الإبلاغ عن المنشآت والأنشطة النووية بالاشكل المطلوب، وضرورة موافقة إيران حسب ما جاء في ملاحظة المدير العام للوكالة الذرية في ١٦ حزيران ٢٠٠٣م بما يتعلق بموضوع أخذ الوكالة لعينات من المواقع النووية أو التي يدور حولها الشكوك والادعاءات بوجود أنشطة لتخصيب اليورانيوم، ووضعت الوكالة مجموعة من المطالب وعلى إيران تنفيذها، وهي تقديم تفسير عن عمليات البحث والتطوير الإيرانية منذ استلامها للطرادات المركزية وزيادة جهودها في العمل على تخصيب اليورانيوم، أضف لذلك متابعته الوكالة الدولية في عمليات التخصيب الغير مسموح والمصرح بها والغير معلنه، والعمل على تقديم كافة البيانات المطلوبة للوكالة الدولية^(٣)، بالإضافة للعمليات التي أجرتها شركة كالأبي الكهربائية، وهذا يتطلب مسبقاً السماح للوكالة الدولية بأخذ ما يلزم من عينات بيئية من المواقع والتي حددتها الوكالة الدولية مسبقاً حتى تتمكن من إجراء ما يلزم من تحقيقات حول دور معدن اليورانيوم في دورة

(١) جريدة الحياة اللندنية في ١٢/١٠/٢٠٠٤م. للمزيد انظر إعلان إيراني متأخر عن بناء مفاعل نووي سري في قم بعد كشف الاستخبارات الغربية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١١٢٦٠، ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩م.
(٢) الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على المنطقة الشرق الاوسط، مرجع سابق، ص ١٩٢.
(٣) انظر الى الملاحق، شكل رقم (٩).

الوقود النووي الإيراني، علاقة البرنامج النووي باستخدام الماء الثقيل في أراك^(٤). وبناء على ذلك اتخذ مجلس محافظي الوكالة الدولية في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٣م، قرار استنكر فيه بشدة ما اسماه حالة الفشل الإيرانية وإصرار طهران على خرق معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبأن إيران لا تريد الخروج بحل لهذه الأزمة مما يدل على وجود توجهات ومخالفات تدل على استخدامات مخالفة للطاقة النووية، وفي حال فشل أخرى أو تجاوزات خطيرة تنكشف لاحقا فإن المجلس يجتمع فوراً في ضوء الظروف، ولطلب المدير العام فإنه يضع كل الخيارات تحت تصرفه طبقاً لقانون الوكالة الدولية أو الحماية الموقعة، وطلب المجلس من المدير العام للوكالة محمد البرادعي أن يقدم تقريراً آخر في شباط ٢٠٠٤م للنظر فيه في اجتماع المجلس، كانت الأوساط العالمية والإعلامية تتوقع أحالت القضية إلى مجلس الأمن الدولي لاتخاذ الإجراءات التي يعتقد أنها مناسبة^(١)، فالقرار لم يكن سلبياً بشكل مطلق، فقد رحب المجلس به وتقدمت إيران إلى الوكالة والمتضمن إبداءها تقديم التعاون مع الوكالة في ضوء القرار الذي سبق للمجلس في الاجتماع الذي عقد في ١٢ أيلول ٢٠٠٣، الذي حدد موعداً نهائياً لإيران أقصاه تشرين أول ٢٠٠٣ لتزويد الوكالة بالمعلومات الكافية المتعلقة في نشاطاتها النووية الحديثة والقديمة^(٢).

وقد نفذت الوكالة الدولية للطاقة العديد من عمليات التفتيش في كافة المواقع الإيرانية، تزايدت الشكوك بل اقتربت من الأكيد لدى البعض وذلك من خلال ما أقامته إيران من بناء وتأسيس لمنشآت نووية تحت الأرض لا علم للوكالة الدولية بها، مما أعطى الولايات المتحدة الأمريكية الضوء الأخضر لاتهام إيران انتهاكها معاهدة حظر الانتشار النووي مطالبة الوكالة الدولية بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، إلا أن إيران ادعت أنها زودت الوكالة بتلك المعلومات المتعلقة بأجهزة الطرد بالوقت المناسب وبأسلوب مناسب، لكن الوكالة بدورها نفت ذلك، ورغم كل ما تم خلال تلك الفترة إلا أن الوكالة لم تستطع التحقق والتأكد من أن إيران لديها نشاطات نووية سرية بالرغم من البيانات التي قدمتها إيران والتي تشير لعدم وجود نشاطات محظورة^(٣).

(٤) الراوي ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على المنطقة الشرق الاوسط ، مرجع سابق، ص ١٩٣ .
(١) يتكون مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية "أو كما يسميه البعض بمجلس الحكام " للعامين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ من الدول الآتية : الأرجنتين ، استراليا ، البرازيل ، بلجيكا ، بوركينافاسو ، كندا، شيلي ، الصين ، كولومبيا، كوبا ، جمهورية التشيك ، الدنمارك ، مصر ، فرنسا، ألمانيا، الهند، إيران ، اليابان ، الكويت ، ماليزيا ، المغرب ، هولندا، نيوزلندا ، بنما الفلبين ، رومانيا ، وروسيا الاتحادية ، المملكة العربية السعودية ، جنوب افريقيا ، اسبانيا ، السودان ، سويسرا، تركيا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية انظر الى : jean du preez and Lawrence Scheinman, **Iran Rebuked For Failing to Comply with IAEA Safeguards**, Cener for Nonproliferation Studies, Washington, June ١٨, ٢٠٠٣.

(٢) نفس المرجع.

(٣) الراوي ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على المنطقة الشرق الاوسط، المصدر/المرجع سابق، ص ١٩٧-١٩٨.

فقد تعامل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي مع الملف النووي الإيراني في حيادية والتزام وإدراك وبحذر بالغ الحساسية لأنه رأى أن رفع حدة التوتر والتصعيد مع إيران من خلال إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي قد يؤدي للانسحاب من التزاماتها في توقيعها على معاهدة حظر الانتشار النووي، وفي اجتماع عقده البرادعي مع مختصين نوويين إسرائيليين في إسرائيل وخلال الاجتماع كان رده على تعنت وإصرار الحضور من مختصين ومهندسين وخبراء والذين أكدوا قيام إيران باستغلال معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لتنفيذ برنامجها النووي والمراد في الحقيقة هو إنتاج السلاح النووي وما المعاهدة سوى مضلة لذلك بالقول " بأننا ليس لدينا أي دليل حول ارتباط هذا البرنامج بإنتاج أسلحة نووية، ونحن لسنا الله لنستطيع قراءة نوايا الإيرانيين الحقيقية"^(١).

ووفقاً للأحكام التي نصت عليها معاهدة القضاء على انتشار الأسلحة النووية فإنه وبموجب المادة الرابعة "فإنه يحق إلى إيران العمل على تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، وان تتمتع إيران كما يتمتع جميع الأطراف بحق غير " قابل للتحويل" في إجراء الأبحاث حول الطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها "لأغراض سلمية من دون أي تمييز" وكما تنص المادة الرابعة أيضاً على أن يتعين على " أطراف المعاهدة القادرين على ذلك " الإسهام في تطوير الطاقة لأغراض سلمية"^(٢)، وإيران تتمسك بهذا الحق لحمل المجتمع الدولي بالإقرار في تخصيب اليورانيوم لتشغيل محطات الطاقة بالإضافة إلى حقها في الحصول على التكنولوجيا بموجب المادة الرابعة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، فهي قضية تهم الدول النامية وتهم إيران وفي حالة عدم إعطاء هذا الحق فإن المعاهدة نفسها معرضة للخطر، حيث يدافع عن إيران في الوكالة العديد من الأعضاء من دول عدم الانحياز أمام الضغوطات الأمريكية على هذه الدول"^(٣).

وتحت ممارسات و ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، صرح محمد البرادعي أن إيران قامت بخرق معاهدة حظر الانتشار النووي، حيث أن المادة السادسة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، تنص على " الدعوة إلى التفاوض بحسن نية للتخلص تماماً وكليا من الأسلحة النووية ". وبناء عليه صرح وزير الخارجية الأمريكي السابق

(١) نفس المرجع، ص ٢٠٠.

(٢) شاتون، ن، كابل، الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ٢٠٠٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٨٤.

(٣) النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية من ١٩٧٩-٢٠١١، مرجع سابق، ص ٣٧٦.

كولن بأول في آذار ٢٠٠٣م وقال " هذا هو البرهان على أن دولة مصممة على تطوير السلاح النووي يمكنها المحافظة على السرية حتى عن المفتشين أو المراقبين الخارجين لو أرادت ذلك"(١).

وفي واقع الأمر فإن كل الدول الموقعة والمنظمة إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية لم تكن قد التزمت بما نصت عليه، ولم تكن إيران سوى حلقة من حلقات الانتهاك والتجاوزات المتواصلة، وقد سبقت أن انتهكت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أكثر من سواها وعلى مرأى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والعالم بأسره، فقد أعلنت إدارة بوش الابن جهاراً أنها غير ملزمة بالتقييد بالمادة السادسة من المعاهدة وأنها ستستمر بالعمل على تحديث وتطوير منظومات جديدة من الأسلحة النووية، وإن معاهدة حظر انتشار الأسلحة ما هي إلا أداة واحدة من مجموعة معاهدات عملت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية على تفكيك وعرقلة المعاهدات الأخرى، كان آخرها إبرام الولايات المتحدة الأمريكية مع الهند اتفاقية صادق عليها الكونغرس، في مجال الطاقة النووية برغم معارضة مناصري الحد من التسلح للاتفاق بين الدولتين، وأعلن الرئيس جورج دبليو بوش أن إقرار الصفقة الجديدة من أولويات إدارته، والتي جعلت من جوهر معاهدة حظر انتشار الأسلحة في خطر وتقويض، بسبب حقيقة عدم انضمام الهند إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وبسبب إنكارها المتكرر للرقابة على جميع منشآتها النووية، فإنهم يشعرون أن التعاون في مجال الطاقة النووية مع هذه الدولة يجب أن يؤخذ بمزيد من الحذر، وإن تطوير أسلحة نووية خارج نطاق المعاهدة كما تفعل إسرائيل اخطر وأساء مما تفعله إيران حالياً من تتعاون مع الوكالة الدولية والى الرقابة والتفتيش المستمر(٢).

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية حريصة في تحركاتها ومساعدتها إلى نقل الملف النووي الإيراني إلى الأمم المتحدة وذلك بعد أن فشلت في إقناع الوكالة الدولية الذرية بإيقاف إيران، فقامت بسبق لموعده تسليم البرادعي تقريره بشأن إيران بإصدار تقرير من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية يؤكد مساعي إيران بتملك السلاح النووي البيولوجي، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بنقل الملف بهدف استصدار قرارات شبيهة بالقرارات التي صدرت بحق العراق قبيل الاحتلال، فبالرغم أن قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية والصادر بتاريخ ٢٧ شباط ٢٠٠٤م اكتفى بإدانة إيران دون تصعيد الأمر بنقل الملف إلى مجلس الأمن فالضغط الأمريكي أدى إلى توقيع إيران على بروتوكول إضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا انه يتيح لها حق القيام بجولات

(١) نفس المرجع، ص ٣٧٧-٣٧٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٧٧.

التفتيش المفاجئ على المواقع والمنشآت النووية الإيرانية متى استدعت الحاجة في أي وقت تشاء دون أخذ موعد مسبق من الجهات الإيرانية، كل هذه التطورات أدت إلى قبول إيران بأن تعلن توقفها عن القيام بتطوير معداتها النووية وذلك ابتداء من ٩ نيسان ٢٠٠٤م وذلك ما أعلنه رئيس مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية وهي إحدى محاولات الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إيقاف تخصيب اليورانيوم في إيران.

وقد تم النجاح بذلك بموجب اتفاق مبدئي في تشرين الثاني ٢٠٠٤م، هذا الاتفاق لم يلق ترحيباً في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن الوكالة الدولية عدته خطوة إيجابية ومرحلة متقدمة وإن لم تكن لها ذلك التأثير لأنها لا تتعدى أن تكون محطة إيرانية لمحاولة لكسب الوقت لتتمكن من المضي في تنفيذ برنامجها النووي، فقد أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية برسالة في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٦م، بقرار استئناف نشاطات تحويل اليورانيوم في مفاعل أصفهان وهي مرحلة تسبق عملية التخصيب فقد أزالتم أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أجهزة طرد مركزي ومعدات أخرى في المعمل التجريبي لتخصيب الوقود في نطائر وفي اثنين من فروع منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، بعد أن صوت مجلس الشورى الإيراني في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٦م، على طلب قدمه أعضاؤه بشأن إلزام الحكومة بتطوير دورة الوقود النووي والذي تم إقراره بواقع ١٨٨ عضواً من مجموع ٢٥٠ عضواً^(١)، الأمر الذي دفع الوكالة إلى إرسال أربعة مفتشين إضافيين للإشراف على معاودة برامج التحويل^(٢).

٢. الموقف الأوروبي من المفاعل النووي الإيراني

رداً على الإجراءات الإيرانية في رفضها لغة الحوار والتفاوض حول المفاعل النووي ففد اصدر وزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث "ألمانيا وفرنسا وبريطانيا" بياناً أدان قرار إيران، بوصفه "رفضاً واضحاً لعملية التفاوض"، ومطالباً الإيرانيين بالعودة إلى تعليق الأنشطة النووية بموجب الاتفاق مع الترويكا الأوروبية، وهي الخطوة التي جاءت تالدية لقرار إيران باستئناف نشاطاتها (لتحويل) اليورانيوم في منشأة أصفهان، وأشار إلى أن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية كان قد طلب سابقاً أن تواصل إيران التعليق فيما تعمل الوكالة على حل المسائل المتعلقة بنشاطات إيران النووية السالفة، وهم إذ أكدوا أن الوقت حان "لكي يصبح مجلس الأمن

(١) نفس المرجع، ص ص ٣٨٤-٣٨٥.

(٢) سامح راشد، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٥، يناير ٢٠٠٤، ص ١٥٣، ص ص ١٥٣-١٥٦.

مشاركاً في تعزيز سلطة قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية " أعلنوا أن الحكومات الثلاث بريطانيا وفرنسا وألمانيا استدعو إلى اجتماع غير عادي لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بقصد أن يتخذ الإجراء اللازم لهذه الغاية"^(١).

وفي هذا الإطار تقدمت الدول الأوروبية الثلاث خلال هذه المفاوضات بمشروع قرار إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسوية الأزمة، وحسب تقرير وكالة (مهر للأنباء) فكانت بنود مشروع القرار يتضمن الآتي:^(٢):

١- يطلب من إيران أن تجيب فوراً وبشكل إيجابي على تقارير ومطالب المدير العام بشأن الوصول إلى الأماكن والأشخاص والمعلومات المتعلقة باتفاقيات الميثاق في أي وقت، وكذلك تقديمها مزيداً من المعلومات التي يمكن أن تسهل فهم الوكالة للبرنامج النووي الإيرانية بشكل كامل.

٢- يؤكد على استمرار أداء إيران وفقاً للبروتوكول الإضافي ويطلب منها مرة أخرى أن تصدق عليه دون تأخير وان تنفذ ما جاء فيه .

٣- قيام إيران في تعليق النشاطات المتعلقة في تخصيب اليورانيوم، ولاسيما إنتاج قطع أجهزة الطرد المركزي، حيث يعرب عن قلقه العميق من أن قرار إيران لتعليق نشاطات التخصيب والمعالجة المتكررة التي تم إبلاغها للوكالة في ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٣م وفي ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤م ، قد أعاق فهم الوكالة لحجم تعهدات هذا البلد بشكل ملحوظ، ونظراً لأن إيران قد أعلنت منذ ذلك الحين ولحد الآن تراجعها عن بعض تلك القرارات، فإنه يطلب من هذا البلد على وجه السرعة وبشكل قابل للإثبات أن تعلق جميع النشاطات المتعلقة في التخصيب وإنتاج قطع غيار أجهزة الطرد المركزي واختبارها وإنتاج المواد الأولية الداخلية في اختبارات UCF.

٤- يطلب من إيران إعادة النظر بصورة طوعية في قرارها البدء في بناء مفاعل الأبحاث بالمياه الثقيلة في أراك باعتباره معياراً لبناء الثقة أي عدم بناء مفاعل الأبحاث بالمياه الثقيلة في أراك .

(١) النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية من ١٩٧٩-٢٠١١، مرجع سابق، ص ٣٨٥-٣٨٦.
(٢) وكالة مهر للأنباء بتاريخ ٩/٤/٢٠٠٥م، النص الكامل لمشروع القرار الذي تقدمت به الدول الأوروبية الثلاث. على الموقع

<http://arabic.arabia.msn.com>

٥- التعاون الكامل والفوري مع الوكالة من قبل جميع الدول الثلاثة لتوضيح بعض القضايا ولاسيما موضوع التلوث وهو أمر ضروري .

٦- يطلب من مدير العام تقديم تقرير قبل الاجتماع القادم للمجلس في شهر نوفمبر عن البرامج النووية الإيرانية مر فق بتقييم لتعاون إيران ونتائج الفعاليات الأخيرة للوكالة، وتحقيق مطالب للمجلس في القرارات السابقة وخاصة التعليق التام لجميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب والمعالجة المتكررة .

٧- في هذا الإطار، سيتم اتخاذ قرار بشكل قاطع وخاصة على أساس التقرير القادم للمدير العام لتقييم مصداقية تعهدات إيران وفقاً لاتفاقية الميثاق، ومطالب مجلس الحكام من إيران.

مقابل المشروع فإن الدول الأوروبية الثلاث لها رؤية خاصة في المشروع النووي الإيراني يمكننا إيجازها في الآتي^(١):

١- لحين توصل إيران إلى اتفاق مع دول الاتحاد الأوروبي على إيران تطبيق عملية التخصيب اليورانيوم لمدة غير محددة .

٢- في حالة تعليق إيران التخصيب حسب الشروط الأوروبية فإن الاتحاد الأوروبي له الاستعداد في إعادة المفاوضات والعلاقات والتعاون التجاري مع إيران .

٣- دعم الاتحاد الأوروبي لانضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية .

٤- تعاون الاتحاد الأوروبي مع إيران في مجال مكافحة الإرهاب مع إبقاء منظمة مجاهدي خلق منظمة أوروبية.

٥- سيتعاون الاتحاد الأوروبي مع إيران في مكافحتها لتهريب المخدرات أن الدول الثلاث ستبادر في إزالة أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط والتعاون في أمور تخص الصادرات والنقل والرقابة على الإمكانيات الخاصة بتكنولوجيا إنتاج هذه الأسلحة والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج."

وعلق شيراك على هذه التطورات قائلاً " حصل الأوروبيون على نتيجة أولى وهي تعليق التخصيب، ومن الواجب أن نكون حذرين شخصياً فهو قليل التفاؤل ويجب أن نشجع القوى التي

(١) الراوي ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط ، مرجع سابق، ص ص ٢٠-٣٧-٢٣٨ .

يمكن أن تساعدنا، وبعض المبادرات قد تسهم في ذلك كتسليم طائرات بوينغ آرباص أو الانفتاح على منظمة التجارة العالمية، ويجب أن يفهم تجار البازار في طهران أننا لا نرغب في التخلي عنهم، المسألة هي استعمال الجزرة أكثر من العصا".^(١)

لم ترفض إيران تلك المبادرة، لكن وبنفس الوقت لم يكن المسؤولين راضين عن ما جاء فيها، ويفهم ذلك من خلال ما صرح الناطق باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي في أول رد فعل إيراني على هذه المبادرة أن بلاده تترقب المزيد من الاتحاد الأوروبي حول الضمانات التي ستقدمها بشأن عدم إنتاج السلاح النووي، لكن الطرفين عازمين على إنجاز المفاوضات "والتي وصفها بأنها غير مشجعة وأنه تصحيح أخطاء سابقة وهذا ليس سيئاً لكن لا يمكن أن تسميه تشجيعاً"^(٢).

فموقف ألمانيا وفرنسا وبريطانيا تسعى في حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية بالحصول من الجمهورية على ضمانات بأنها لن تصنع القنبلة النووية وتقترح عليها في المقابل تعاوناً نووياً وتكنولوجياً وتجارياً وحواراً سياسياً وامنياً. أما رد فعل الرئيس الإيراني السابق محمود احمدي نجاد فكان أن اعتبرها أهانه كبيرة للشعب الإيراني مُشدداً في الوقت نفسه على الإفادة السلمية من الطاقة النووية بوصفها حقاً بديهياً لإيران تضمنه لها معاهدة حظر انتشار الأسلحة ولا يحق إلى احد تجاهل ذلك.^(٣)

بينما أكد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية آية الله على خامنئي أن أمريكا وأوروبا تضغطان على إيران لأنها في طريقها نحو التقدم وإذا أنجزت هذه المهمة فإن ضغوط المتعسفين عليها سيكون تأثيرها أقل.^(٤)

لقد أتقنت إيران اللعبة مع الدول الأوروبية، فهي تسعى للحصول على اعتراف أوروبي أولاً ودولي ثانياً بحقها في تخصيص اليورانيوم وذلك كما هو الحال في البرازيل وجنوب أفريقيا، وتريد الحصول على تكنولوجيا النووية المتطورة واتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي بالإضافة على تأكيد مركزها الإقليمي في سياستها وهيمنتها على المنطقة، ولا يستبعد أن تعمل إيران ومن خلال كسبها للدول الأوروبية في التأثير على دول مجلس التعاون الخليجي العربي ترفع الحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية عليها .

(١) النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية من ١٩٧٩-٢٠١١، مرجع سابق، ص ٣٨٩

(٢) الراوي، البرنامج النووي الإيراني واثره على منطقة الشرق الاوسط، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

(٣) النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية من ١٩٧٩-٢٠١١م، مرجع سابق ص ٣٩١.

(٤) الراوي، البرنامج النووي الإيراني واثره على منطقة الشرق الاوسط، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

فمن الواضح وجود توافق أوروبي أمريكي في المواقف ولو اختلف أسلوب، فإن هذين اللاعبين يتفقان على منع وصول إيران إلى سلاح نووي، فأنا نستنتج من خلال ما تقدم أن موقف الاتحاد الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني لا يختلف في مضمونه وجوهرة عن النوايا الأمريكية في ضرورة إنهاء هذه الأزمة، فكلتا القوتين تؤكدان ضرورة ممارسة الضغط على إيران لوقف البرامج النووية وإنهاء كافة أشكال التخصيب أو معالجة اليورانيوم مرة ثانية، وقد يكون الاختلاف في وجهات النظر ولكن الهدف واحد، فمن وجهة نظر الولايات المتحدة أن الضغط الشديد فقط وفرض القيود من الممكن أن يجبر حكومة إيران على تغيير سلوكها أما الأوروبيون فيعتقدون أن الحوار من الممكن أن يحث طهران على تغيير سلوكها.

وعليه فقد أخذت الإدارة للولايات المتحدة الأمريكية بوجهة النظر الأوروبية بان تتخذ تلك المفاوضات لتفادي المواجهة العسكرية مع إيران في الوقت الحاضر لأسباب تتعلق في أوضاع قواتها المتعثرة في العراق، وعلى أراضي دول مجلس التعاون الخليجي العربي، وحيث القواعد العسكرية المتواجدة فيها والسفن التي تجوب الخليج، وكذلك ترى أن على إيران دور يمكن أن تمارسه في التأثير على كثير من المجريات والإحداث على المشروع السياسي الأمريكي في هذا البلد، وبالتالي فإن ما ترغب فيه الولايات المتحدة الأمريكية وما تصر عليه والاتحاد الأوروبي من تخلي إيران عن برنامجها النووي المتعلق في تخصيب اليورانيوم وحرمانها من إحراز التقدم في ميادين ومجالات الصناعة المختلفة التي تكون من خلال استخدام الطاقة النووية، وان المحادثات بين هذه الدول وبين إيران وإيصال المحادثات بينها إلى طريق مسدود وبالنتيجة خلق أجماع دولي حول أي موقف دولي يمكن التوصل إليه لإكساب الشرعية لأي عمل تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران بعد نقل الملف إلى مجلس الأمن الدولي^(١).

ومن خلال ما يدور في الساحة الدولية من تحركات وتوجهات سياسية تجاه إيران في محاولاتها بتنفيذ برنامجها النووي والإستمرار في تخصيبها لليورانيوم، فإن أوروبا في توجهها نحو الملف الإيراني قد جعلت أسوأ الخيارات أساس تحليلها وحركاتها في هذا الخيار فتعتبر أوروبا مسعى إيران لا متلاك تكنولوجيا نووية مجرد غطاء للوصول إلى هذا السلاح والاهتمام بنظرة أوروبا للقضايا النووية الإيرانية يحظى بأهمية خاصة عند دراسة مسيرة المحادثات الإيرانية – الأوروبية؛ لأنه عندما تجعل أوروبا السياسة فكرتها وقائمة على منع وصول إيران إلى السلاح

(١) أولريش فون شفيرين، ترجمة: ياسر أبو معيق، تحرير: علي المخلافي، الاتفاق النووي بين إيران والغرب، حقوق النشر: قنطرة ٢٠١٣ م. صص ١٨-٢٠

النووي من الطبيعي أن يحدث تضاد مع المفاوضات الذي يسعى لتكنولوجيا نووية حتى في مجال المفاهيم المشتركة للتصورات المختلفة .

وفيما يتعلق بموقف مجموعة الدول الخمس الكبار + واحد والذي يظهر من خلال المفاوضات مع إيران تجاه مشروعها النووي، ففي ٢٢ يناير ٢٠١١م، فشلت المفاوضات في أسطنبول بين إيران بعد توقف دام ١٤ شهراً من توقفها، وفي سبتمبر نفس العام، تم ربط محطة بوشهر النووية الإيرانية الوحيدة بشبكة الكهرباء، وفي ١٤ إبريل ٢٠١٢م عادت المفاوضات من جديد بين إيران ومجموعة ٥+١ في إسطنبول، ثم في بغداد (٢٤ مايو) ثم في موسكو (١٩ يونيو)، بدون تحقيق أي تقدم أو ظهور لئي بوادر يذكر، وعلى ضوء ذلك الفشل وفي ١٦ نوفمبر من ذات العام، حذرت الوكالة الدولية للطاقة النووية من أن طهران أنهت تجهيز فوردو وزادت إلى حد كبير قدرته على التخصيب، وشهد عام ٢٠١٣ بداية الانفراج في أزمة الملف النووي الإيراني، إذ تقدمت مجموعة ٥+١ في ٢٦ فبراير ٢٠١٣ في آلماتي (كازاخستان) باقتراح جديد يطلب تعليق التخصيب، ثم فشلت المحادثات في ٦-٧ إبريل^(١).

ومع تولي الرئيس الإيراني حسن روحاني سدة الحكم في إيران أكد أنه مستعد " لمفاوضات جدية"، وفي ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣م تحدث هاتفياً مع الرئيس الأمريكي أوباما في أول حوار مباشر بهذا المستوى منذ عام ١٩٧٩م، وفي الوقت نفسه تم عقد لقاء على مستوى وزراء خارجية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، مما أدى إلى أن ساد التفاؤل المفاوضات التي جرت في ١٥-١٦ أكتوبر ٢٠١٣م، ثم استؤنفت هذه المفاوضات في السابع من نوفمبر لفترة امتدت لثلاثة أيام، وفي ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣ تم التوصل إلى الاتفاق النووي المرحلي بين إيران والقوى الكبرى " ٥+١ " أوضح الممثل السامي لشؤون السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، " كاترين أشتون"، أن إيران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وألمانيا، توصلت إلى اتفاق مع القوى الدولية بشأن مشروعها النووي، خلال المفاوضات التي جرت في العاصمة السويسرية جنيف^(٢).

فقد توصلت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ٥+١، مع الجمهورية الإسلامية في جنيف بعد خمسة أيام من المفاوضات، انتهت في ٢٦/١١/٢٠١٣م، والذي وافقت بموجبه إيران على التوقف والحد من بعض نشاطات برنامجها النووي، مقابل أن يتم العمل تخفيف العقوبات المفروضة عليها، مع ضمان حقها في تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠٪ لمدة ٦ في

(١) صحيفة الوسط بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٣ على الموقع <http://www.el-wasat.com/portal/index.html>

(٢) نفس المرجع.

مفاعلي أراك، ونطنز النوويين، كما تم الاتفاق على أن يتم رفع بعض إجراءات الحظر الدولي عن مجالات عدة أهمها صناعة البتروكيماويات والنفط والمصارف^(١). وأعلنت منسقة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، كاترين آشتون، بحضور وزراء خارجية مجموعة (١+٥) ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، في مقر الأمم المتحدة في جنيف، عن الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في مفاوضات توصلت لخمس أيام، وتلت آشتون إعلاناً مشتركاً يشمل "اتفاقاً على خطة عمل" جاء في ما يلي:^(٢).

- ١- أن الحظر على النفط الإيراني سيتوقف، وأن مستوى تصدير النفط سيبقى كما هو.
 - ٢- الإفراج عن الإيرادات النفطية
 - ٣- رفع الحظر عن البتروكيماويات وصناعة السيارات بشكل كامل.
 - ٤- رفع الحظر عن الذهب والمعادن الثمينة والتأمين والنقل والنفط بشكل كامل .
 - ٥- الاعتراف بحق تخصيص اليورانيوم والحفاظ على البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني بشكل كامل .
 - ٦- استمرار النشاطات في منشآت فردو ونطنز في مقابل أن تقوم إيران في المقابل بإجراءات لبناء الثقة.
 - ٧- عدم توسيع إيران نشاطاتها في أراك ونطنز وفردو خلال الأشهر الستة المقبلة .
 - ٨- وأوضحت الوثيقة أن عملية التخصيب ستتواصل دون مستوى ٥ في المئة.
 - ١٠- سيستمر إنتاج المواد المخصبة في فردو ونطنز كما في السابق .
 - ١١- ستتواصل إيران عملية البحث والتنمية في البرنامج النووي الإيراني .
- وبعد الانتهاء من المؤتمر (توالى التصريحات الصادرة من المشاركين، بالإضافة لتصريحات بعض الدول نذكرها لتكون مرجعية، حيث يرى الباحث بأنها تثير هذه الدراسة)، وفي هذا السياق، قال ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، في مؤتمر صحفي إن "الاتفاق الذي حصل في جنيف سيدخلنا إلى مرحلة جديدة وإن الحاقدين بلغوا بذلك طريقاً مسدوداً"، وأضاف أن "

(١) صحيفة الخليج بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٣ على الموقع <http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/٢ea٤aff٦-٠c٢٨-٤٥e٢>

[٨٨٢٣-٠bc٤٧c٤a٦٩c١](http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/٢ea٤aff٦-٠c٢٨-٤٥e٢)

(٢) صحيفة الغد، عمان، الأردن، بتاريخ ٢٧/١١/٢٠١٣، على الموقع <http://www.alghad.com> ، للمزيد انظر الملاحق شكل رقم

(١٠).

المفاوضات ستستمر حتى إزالة العقوبات نهائياً وأن إيران ستواصل تخصيب اليورانيوم بنسبة ٥%، وعلى هذا الأساس فلا يتم إغلاق أية محطة نووية ولا يتم فرض أي عقوبات جديدة على إيران كما سيتم تخفيض العقوبات السابقة"، وشدد ظريف على أن "بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جنيف بين إيران ومجموعة (١+٥) ستمهد الأرضية للإفراج عن جميع الأرصد الإيرانية التي تم تجميدها بشكل غير شرعي"^(١).

كما أكد أيضاً أن إيران منذ البداية "شددت على حقها في برنامجها النووي السلمي وتأمل أن تلمس ظروفاً جديدة في المستقبل ، والأهم من ذلك أن البرنامج النووي الإيراني ماض نحو الأفضل وتم إنهاء الأزمة غير الضرورية التي افتعلها الحاققون وسعوا من خلالها لأن يوججوا الفتنة في المنطقة"، وقال ظريف "إن بعض الأطراف وعلى رأسها "إسرائيل" بذلوا جهوداً كبيرة لإظهار صورة غير حقيقية عن الشعب الإيراني ولكن مساعيهم للتأثير على مسار المفاوضات قد أخفقت كلها"^(٢).

أما وزير الخارجية الأمريكي جون كيري وصف الاتفاق قائلاً أن "الاتفاق الشامل سيجعل العالم أكثر أمناً، وشركاءنا في المنطقة أكثر أمناً"، وأكد على أن "هذه الخطوة الأولى لا تنص على حق إيران في التخصيب، أي كانت التفسيرات التي تم إعطاؤها"، وأوضح أن الاتفاق سيبيح وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المئة من دون الاعتراف بامتلاك إيران حق التخصيب أساساً، ورأى كيري أن الاتفاق "سيضمن أمن "إسرائيل"، مقابل تخفيف بعض العقوبات الاقتصادية"، وأوضح "أن الاتفاق سيمنع سير البرنامج الإيراني باتجاه خطوات تهدد المنطقة والتوصل إليه كان صعباً والخطوة التالية ستكون أصعب، وأن العقوبات هي التي مكنتنا من التوصل إلى هذا الاتفاق ، وإن هدف العقوبات على الدوام كان الدفع باتجاه المفاوضات وهذا ما يحصل الآن وإن هدف المفاوضات هو التوصل إلى اتفاق يضمن مدنية برنامج إيران النووي"^(٣).

وأشار إلى أن الاتفاق ينص على خطوات تستمر لستة أشهر، وهو كفيل بوقف "العمليات الأكثر إثارة للجدل مما يعني إعادة برنامج إيران النووي إلى الوراء وتخفيف كميات اليورانيوم المخصب" على حد قوله، وقال إن "إيران ستسمح بعمليات تفتيش وقد وافقت على عدم تخصيب اليورانيوم أكثر من ٥ في المائة ولن تزيد التخصيب عن ٣.٥ في المائة خلال ستة أشهر، كما ستوقف العمل بمفاعل أراك ولن تقوم بإنتاج أجهزة طرد مركزية جديدة، باستثناء ما يُنتج لاستبدال

(١) الجديدة news، المانيا، نشر بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٣، على الموقع <http://aljadidah.com>

(٢) نفس المرجع.

(٣) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بتاريخ، ٢٥/١١/٢٠١٣م، على الموقع

<http://www.alzaytouna.net/permalink/٥٥٦٣٠.html>

أجهزة قائمة، مشدداً على أن الاتفاق "لا ينص على حق إيران بتخصيب اليورانيوم بل يشير إلى حق إيران ببر نامج نووي سيتقرر بعد مفاوضات وستحصل طهران بالمقابل على فرصة لنيل عوائد بمليارات الدولارات نتيجة السماح لها بتصدير كميات محددة من النفط والبتروكيماويات بقيمة ٢. ٤ مليار دولار، والتعامل بالذهب والمعادن الثمينة، بمبلغ يصل إلى ١. ٥ مليار دولار"، وكما أكد أن الخيار العسكري سيبقى على الطاولة، ولكن بعد استنفاد الخيارات الدبلوماسية^(١).

ورداً على سؤال حول موقف رئيس الوزراء "الإسرائيلي"، بنيامين نتانياهو، الراض للاتفاق قال كيري إننا قد نختلف حول التكتيك ولا يعني مطلقاً أننا نختلف حول الإستراتيجية المتعلقة بعدم حصول إيران على قنبلة نووية^(٢).

وفي هذا السياق أيضاً قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما تعليقاً على الاتفاق إن "الولايات المتحدة وبجانبها أصدقاؤها وحلفاؤها اتفقت على إعفاءات متواضعة لإيران، مع مواصلة تطبيق أشد عقوباتنا"، ولكنه أضاف أنه لن تفرض عقوبات جديدة على إيران وسيُسمح للحكومة الإيرانية بالحصول على جزء من العائدات التي حرمت منها بفعل العقوبات، غير أن البذية الأوسع للعقوبات ستبقى كما هي وسوف نستمر في تنفيذها بقوة^(٣).

وجاء أيضاً في نفس السياق تعليق وقال وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" على إبرام الاتفاق ليل السبت الأحد قائلاً "ليس هناك من خاسر، الكل رابحون"، وأضاف أن الاتفاق يسمح بعمليات تفتيش أوسع نطاقاً تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويعزز الثقة في الشرق الأوسط ويبدد بعض المخاوف من انتشار الأسلحة النووية، وقال لصحفيين روس "سيكون من الصعب جداً الآن الالتفاف على المعطيات التي تجمعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نحن مقتنعون بأن إيران ستتعاون بصدق مع الوكالة"، و أن المفاوضات ستحدد في الأشهر الستة المقبلة "المعايير التي تحتاجها إيران من أجل القيام بنشاط نووي سلمي ولا سيما لإنتاج اليورانيوم لمحطاتها النووية ومفاعلاتها للأبحاث وللمفاعلات التي تنتج نظائر مشعة للاستخدام الطبي والإنساني". ورحب الوزير بتخفيف العقوبات الغربية عن إيران كما نص عليه الاتفاق، وقال "نحن لا نعترف بهذه العقوبات الأحادية وبالتالي من الصائب تخفيف الضغط عن إيران عبر رفع هذه العقوبات الأحادية"، وكان قد كتب "لافروف" على تويتر صباح الأحد "لقد نجحت مجموعة (١+٥) وإيران"، مضيفاً "العالم لم يفوت فرصته"^(٤).

(١) صحيفة اخبار (٢٤) الإماراتية، نشر بتاريخ ٢٧/١١/٢٠١٣، على الموقع <http://www.٢٤.ae>

(٢) نفس المرجع.

(٣) اليوم الاخبارية، الرياض، السعودية، نشر بتاريخ ٢٧/١١/٢٠١٣، على الموقع <http://www.alyaum.com>

(٤) بوابة الأهرام العربي، ٢٧/١١/٢٠١٣، على الموقع <http://arabi.ahram.org.eg>

أما في تعليق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على الاتفاق قال " إن الاتفاق يعتبر اختراقاً، لكنه خطوة أولى على طريق طويلة وصعبة، وأشار إلى أن المفاوضات أسهمت في حل واحدة من المشكلات الأكثر صعوبة في السياسة العالمية، وأكد استعداد روسيا لمواصلة السعي بصبر مع الشركاء من أجل ضمان أمن كل دول في الشرق الأوسط بما فيها "إسرائيل"^(٢).

وجاء أيضاً في هذا السياق ما صرح به الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند حيث قال " إن الاتفاق التمهيدي الذي اعتمد يشكل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح ومرحلة نحو وقف البرنامج العسكري النووي الإيراني وبالتالي نحو تطبيع علاقاتنا مع إيران"^(٣).

أما وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس وصف الاتفاق بأنه "مرحلي وخطوة مهمة للحفاظ على الأمن والسلام"، وقال إن " هذا الاتفاق المرحلي يؤكد فقط على حق إيران ببرنامج نووي سلمي وفي الطاقة النووية المدنية إلا أنه يلغي أي إمكانية لحيازتها السلاح النووي"^(٤).

وكما جاء في هذا السياق ما أشاد به وزير الخارجية البريطاني، "وليام هيغ" بالاتفاق، واعتبره جيداً للعالم بأسره، حيث قال هيغ في تغريدة له على موقع "تويتر"، إن الاتفاق " كان مهماً ويمثل أول مرحلة مهمة ومشجعة مع إيران، وسيجّد العمل في برنامجها النووي لمدة ٦ أشهر ويعيد بعض أجزائه إلى مراحل السابقة"، وأشار إلى أن الاتفاق "يبيّن إمكانية العمل مع طهران من خلال معالجة المشكلات المستعصية بالوسائل الدبلوماسية"، ووصف الاتفاق بأنه "جيد للعالم بأسره بما في ذلك دول الشرق الأوسط ولشعب إيران جاء بعد مفاوضات مضمّنة للغاية، وسيبدأ العمل للبناء على هذا الاتفاق"^(٥).

وجاء أيضاً بنفس السياق تصريح وزير الخارجية الألماني "غيديو فسترفيله" حيث قال "إن الاتفاق يشكل "نقطة تحول" وإن الدول الغربية "اقتربت جداً" من "هدفها لمنع أي تسليح نووي لإيران، وعبر عن ارتياحه "لأننا توصلنا للمرة الأولى إلى وحدة سياسية بخصوص خطوات أولى جوهرية"، داعياً إلى "الإفادة من الأشهر المقبلة لبناء ثقة متبادلة" و"متمنياً" متابعة سريعة للمفاوضات بغية التوصل إلى اتفاق نهائي"^(٦).

أما وزير الخارجية الصيني " وانغ يي" قال إن الاتفاق مهم، ويشير إلى أن حل قضية النووي الإيراني عبر السبل الدبلوماسية قد اتخذت خطوة مهمة أولى، وأشار إلى إن " هذا الاتفاق يفضي إلى حماية نظام عدم الانتشار النووي الدولي وإلى الحفاظ على السلام والاستقرار في

(٢) سما الأردن، نشر بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٣، على الموقع <http://samaalordon.net>

(٣) صحيفة الخليج، ٢٥/١١/٢٠١٣، على الموقع <http://www.alkhaleej.ae>

(٤) نفس المرجع.

(٥) قناة المنار، ٢٥/١١/٢٠١٣، على الموقع <http://www.almanar.com.lb>

(٦) صحيفة عكاظ، بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٣، على الموقع <http://www.okaz.com.sa>

الشرق الأوسط"، ويشجع الأطراف على التواصل الطبيعي مع إيران، كما يساعد الشعب الإيراني على أن يعيش حياة أفضل . وشدد على أن محتوى الاتفاق يأخذ في الحسبان هواجس كل الأطراف، والخطوة التالية هي تنفيذه^(٣).

وأما الأمين العام "بان كي مون" يدعو إلى دعم الاتفاق الذي توصلت إليه مفاوضات جنيف حول البرنامج النووي الإيراني ، وحث الأمين العام للأمم المتحدة المجتمع الدولي على "دعم هذه العملية التي، إذا سمح بنجاحها، ستصب في مصلحة جميع الأطراف على الأرجح على المدى الطويل" .

وفي هذا السياق أشاد رئيس الاتحاد الأوروبي هرمان فان رومبوي بـ"الشجاعة" التي أبدتها إيران والقوى الكبرى (٥+١) للحد من البرنامج النووي الإيراني، لكنه أكد أن المهم هو تطبيقه "في المهل المحددة"، وقال فان رومبوي " من الضروري الآن التأكد من تطبيق الاتفاق في المهل المحددة ومواصلة العمل على أساس الثقة التي بنيت، نحو تسوية نهائية لهذه المسألة" حول اتفاق إيران مع القوى الدولية بشأن برنامجها النووي.

كما كانت ردود أفعال دول مجلس التعاون مختلفة أول رد فعل رسمي من دولة الإمارات^(١)، رحبت بتوصل إيران والمجموعة إلى اتفاق حول البرنامج النووي، أما المملكة العربية السعودية فأنها تشعر بالقلق الشديد حيال المفاوضات مع إيران وهي غير راضية عن ما جرى الإعلان عنه من اتفاق معها^(٢).

إما بالنسبة إلى الموقف الأمريكي من المشروع النووي الإيراني، فلا يمكن أن نحدد رؤية مدى الموقف الدولي من الملف النووي الإيراني حتى نستطيع بدءاً من التعرف على البيئة الدولية الحالية والنظام السياسي الدولي والذي تنزع منه الولايات المتحدة الأمريكية، وما جرى على البيئة الإقليمية والدولية من المتغيرات، فبانتهاج الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وصعود الولايات المتحدة الأمريكية، إن مرحلة ما يعرف بأحادية القطبية، بامتلاك تفوقاً في مجالات التسليح التقليدي والنووي والتقدم في مجال التكنولوجيا العسكرية من خلال التطوير والتحديث على ميدان الاتصالات العالمية، ومدعومة بأكبر اقتصاد قومي في العالم، وقد بدأت

(٣) صحيفة الحياة، بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٣، على الموقع <http://alhayat.com>
(١) الراي اليوم بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٣ على الموقع <http://www.raiayoum.com/>
(٢) نفس المرجع.

الولايات المتحدة الأمريكية بإظهار قوتها بشكل كبير ليصبح بروزها على الساحة الدولية خصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م^(٣).

لذلك ليس من السهل تقديم صورة واضحة للإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي تتعامل فيها مع المشروع النووي الإيراني بعد تاريخ ١١ أيلول سبتمبر ٢٠٠١م ، فلم تكن واشنطن تتوقع ما حدث، لقد كانت محطة وقفت فيها الولايات المتحدة الأمريكية لتعيد الحسابات، ولتختار الطريق والاستراتيجية القادمة، فالمدة مابين انتهاء الحرب الباردة ١٩٨٩م، إلى وقوع تلك الهجمات مدة زمنية قصيرة، وعلى الرغم من قصرها تعد فترة مهمة اخذ المحللون والمخططين الاستراتيجيين في الأدبيات السياسية الدولية ، يعتبرون الأحداث والمتغيرات التي تأتي بعد تاريخ يرصدونها على أنها جاءت في أعقاب تلك الهجمات، فقد دشنت مرحلة جديدة في الإستراتيجية الأمريكية العالمية تميزت بوضوح الأهداف والمتطلبات لتلك المرحلة وأدت إلى خلق توحّد في الرؤية المستقبلية لدى صنّاع القرار السياسي في الحزبين الرئيسيين المحافظين والديمقراطيين بعد المعاناة من ذلك الهجوم مباشر على سيادة الولايات المتحدة الأمريكية لم يسبق أن يشاهد له مثيل أو كانت متوقعة^(١).

ومن أبرز ما نتج عن أحداث سبتمبر بروز مستويين من التغيير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فالأول نوعية التهديد الذي يواجهه الأمن القومي الأمريكي، والثاني ركز على نوعية التهديد والمتعلق بهوية العدو من خلال دراسة هويته، فهذان المستويين الجديان لم يكونا في الاعتبار وحسابات الإستراتيجية الأمريكية.

لقد شكّل الهجوم ضربة صاعقة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد استهدف البنتاغون في واشنطن ومركز التجارة العالمي في نيويورك، لقد باتت الولايات المتحدة الأمريكية مكشوفة ويمكن اختراقها، رغم كل ما تقوم به الولايات المتحدة من تطوير على أنظمتها وادارات المراقبة للمطارات لم تنجح في منع الهجوم، لقد خلف الهجوم عدد كبير من القتلى من المواطنين الأمريكيين، بالإضافة للأضرار الاقتصادية، مما حتم على الولايات المتحدة البحث عن إستراتيجية جديدة في الدفاع عن أمنها القومي، مع نوع التهديد وهوية العدو غير المعلومة والخطر الذي بات

(٣) اليسون ج. ك. بايلز، اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ٢٠٠٣م، معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة، فادي حمود وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٧١.

(١) Mike Shuster, *Natioioam Security, NonProlifertion .and the War Against Terrorism In After ١١/٩ Preventing Mass- Destruction Terrorism and Weapons Proliferation*, Michael Barletta,ed. Center for Non Proliferation Studies, California, U.S.A, ٢٠٠٢, p.١

يمثله الإرهاب، وبالرغم عدم وجود تعريف محدد للإرهاب إلا أن جزءاً منها ارتبط بطبيعة التهديد وإمكانية انتشاره وقوع الأسلحة النووية والكيميائية بأيدي إرهابيين، وهذا كل ما تخشاه أمريكي^(٢).

وفي هذا السياق تولد للولايات المتحدة الأمريكية شعور بأن الدول ذات النظام الديكتاتوري بالإضافة إلى الدول المارقة^(٣)، والتي لا تملك مبدأ الشفافية والوضوح في تعاملاتها أو ضمانات لتصرفاتها وشعوبها لن تتوانى بأن تتوجه بنواياها إلى خارج حدودها وإلى شعوب العالم^(٤)، على أثر قضايا أو نزاعات أو مشكلة حدودية أو طائفة دينية ومذهبية عقائدية.

ووفقاً لرؤية الولايات المتحدة الأمريكية فقد أصبحت تركز على هزيمة الإرهابيين والأنظمة السياسية التي تدعمهم وترعاهم وتهيئ لهم الظروف حيث تعد تلك الدول معادية للولايات المتحدة الأمريكية وأن القوات الأمريكية ستكون على أكمل الجاهزية للقيام بتنفيذ العمليات الموكلة لهم والتي تتناسب للمواجهة وطبيعة العدو وما لديه من خطط لحيازة أو تملك أسلحة الدمار الشامل، حيث وأنهم لن يترددوا في استخدامها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية على حد قول نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني في المؤتمر القومي ١٠٣ للحزب الجمهوري^(٥).

ويفهم من خلال ما مر أن الولايات المتحدة الأمريكية منحت لنفسها الحق والتصريح بمهاجمة أي دولة تشك بوجود لديها توجهات عدوانية تجاهها، فالسياسة الأمريكية التي أعلن عنها الرئيس السابق جورج بوش في أيلول سبتمبر ٢٠٠٢م، عن السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة تهدف لمنع الدول الأخرى من الحصول على أسلحة الدمار الشامل من خلال تبني سياسة الحرب الوقائية^(٦)، ومنذ الإعلان عن هذه الإستراتيجية، فالدول المستهدفة من قبل الولايات المتحدة لتوجيه ضربات وقائية إليها هي العراق وإيران وكوريا الشمالية، حيث وصفتهم في "محور الشر"، وهذه الدول لن تكون في موقف استراتيجي يسمح لها بالتصدي للتفوق العسكري الأمريكي ببعديه التقليدي وفوق التقليدي، فإنها ستلجأ في البداية بالاعتماد على أسلحتها ذات الدمار الشامل في ردع

(٢) Amin Tarzi, proliferation Assessment : Iran s Strategic Environment After ٩/١١, in : in After ٩/١١ : Preventing Mass_ Destruction TerroriSm and Weapons Proliferation , Micheal Barletta,ed,Center Nonproliferation Studies,Ocsasional Paper No.٨,Myay٢٠٠٢,p٣٥.

(٣) الدول المارقة هو مصطلح أطلقته أمريكا على الدول التي لا تتصاح لأوامرها، ومن هذه الدول: سوريا، إيران، كوريا الشمالية. وقد أطلق على هذه الدول أيضاً : محور الشر انظر نعم تشومسكي، الدولة المارقة حكم القوة في الشؤون الدولية، ترجمة محمود عيسى ، دار الكتاب العربي ، دمشق ، ٢٠٠٤م.

(٤) اليسون ج. ك. بايلز، اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي، ٢٠٠٣م ، معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة ، فادي حمود وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤م ، ص ٦٧-٧٧.

(٥) ديك تشيني ، المؤتمر القومي للحزب الجمهوري رقم ١٠٣ ، المنعقد بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٠٢ على الموقع الانترنت www.Whitehouse.gov/news/relese/٢٠٠٢٨٢٦.

(٦) نفس المرجع.

والتصدي لهذه الضربات و سينجم عنها مخاطر، تهدد السلم والأمن الدوليين، وعلى الرغم من وجود بدائل وخيارات أخرى كضغوط السياسية والاقتصادية وإسقاط أنظمة الحكم بأساليب مخابرات بحثية ومصادرة أموال واعتقالات غير الإستراتيجية العسكرية، وأن مبدأ الضربات الوقائية يفتح الباب لا صطناع أعداء جدد دون وجود هدف سياسي محدد ونهائي لهذه الحرب فإسرائيل ستستخدمه لتبرير ما تسميه ضربات وقائية ضد سوريا والعراق وإيران، وبذلك يتحول المبدأ الى قاعدة إستراتيجية تنتشر على مستوى العالم^(٣).

فالولايات المتحدة اعتمدت طيلة الحرب الباردة سياسة الردع والاحتواء وما زالت هذه الاستراتيجيات تطبق على بعض الحالات والردع برد انتقامي شديد ضد الدول الأخرى، هذا لا يعني الشبكات الإرهابية التي لا دولة لهم ولا مواطنين يدافعون عنهم، أما الاحتواء فهو غير ممكن لهم ولا إلى حكام دكتاتوريون يملكون أسلحة دمار شامل يمكنهم إطلاقها بواسطة صواريخ أو تزويد حلفائهم من عملائهم الإرهابيين سرًا^(١).

هذا وقد انتهجت إيران سياسة أكثر واقعية في الأعوام ١٩٨٩م إلى ١٩٩٧م في رئاسة هاشمي رافسنجاني، وتبنى الاتجاه الإصلاحية بقيادة خاتمي من أجل التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد قدمت الدعم إلى أمريكا في حربها على الإرهاب، إلا أن خطاب الرئيس الأمريكي بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٠٢م، كان له موقف منهي التقارب والاسترضاء الإيراني، فقد ركز على الإرهاب أفراداً أو دولاً سماها بالدول ضمن محور الشر كل من العراق كوريا الشمالية وإيران وهذا مما زاد من التنافر والتباعد وهدم أي تقدم سابق في العلاقات الأمريكية الإيرانية^(٢).

وجاء خطاب نائب وزير الخارجية الأمريكية أمام مجلس الشيوخ بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠٠٤م مكملاً ومدعماً لخطاب الرئيس الأمريكي الذي شرح فيه جوانب السياسة الأمريكية تجاه سياسة طهران الخارجية بأنها ضالعة في العديد من السياسات والإعمال التي من شأنها أن توتر وتهدد الاستقرار لأمن الخليج، ووجود سجل حقوق الإنسان بالإضافة إلى برنامج الأسلحة النووية وبرامج التسلح والأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ودعم الإرهاب والتدخل في السياسات الإقليمية وخاصة في عملية السلام العربية الإسرائيلية بالإضافة إلى سياسة الحكومة الإيرانية الاقتصادية فهي بنظرة مستبدة وفسادة، وإنها تززع الثقة بالمجتمع الدولي وتحرم الشعب الإيراني من حقوقه وثرواته

(٣) حسام سويلم، "الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ٢٩٠.

(١) نفس المرجع، ص ٢٩٢.

(٢) أحمد سليمان البرصان، "إيران والولايات المتحدة ومحور الشر"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٨، أبريل ٢٠٠٢م، ص ٣٥.

الطبيعية، وبالتالي يؤدي إلى تقويض الاستقرار الإقليمي وله آثار ارتدادية على أمن الولايات المتحدة والأمن الدولي، وختم خطابه بالتهديد والوعيد بأذنا سوف نتخذ الإجراءات الضرورية لحماية المصالح الأمريكية وعدد وسائل مقاومة بلاده للسياسة الإيرانية وذكر من بينها العقوبات في المجال العسكري^(٣).

فقد أظهرت إيران عداها للولايات المتحدة واستمرت بالرغم من التغييرات الإقليمية والدولية التي طرأت على البيئة السياسية الدولية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ظلت على سياستها حتى بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١م.

فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن إيران مساهمة في دعم وتهيئة الإرهاب الدولي، وتتهمها بأنها دولة نشطة بنشره وتقويته من خلال تقديمها الدعم المادي والتدريب والأسلحة لمنظمات أدرجت ضمن قائمة المنظمات الإرهابية مثل حزب الله في لبنان، وقد ربطت الولايات المتحدة الأمريكية شكوكها ومعلوماتها من خلال عداها إيران تجاه (إسرائيل)^(١).

والحقيقة أن القلق الذي ينتاب الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني خوفها المتزايد من مساعي إيران لتطوير هذا البرنامج والعمل على استخدام التقنية النووية للحصول على السلاح النووي، الأمر الذي سيؤدي بالتالي إلى حدوث اختلال في ميزان القوى مما يصب في صالح إيران في مواجهة تل أبيب، ومما يزيد قلق الولايات المتحدة الأمريكية فكرة أن تقوم إيران بإيصال وتزويد تلك الجماعات (بؤر الإرهاب) بالأسلحة المحظورة، كما ترى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بأن إيران أصبحت القوة الوحيدة والتي تستطيع مواجهتها بعد زوال النظام البعثي العراقي وتشكل تهديدا للأمن والاستقرار الإسرائيلي والمصالح الأمريكية.

وتحاول الولايات المتحدة أن لا يكون لإيران أي تأثير في العراق الذي يشكل الشيعة فيه ٦٠%، فتخشى الولايات المتحدة على أن تشكل إيران خطراً على العراق الجديد الذي سعت الولايات المتحدة على أقامته^(٢)، بالإضافة إلى اللقلق الذي تسببه علاقة إيران مع المقاومة الفلسطينية حماس والجهاد وكذلك مع حزب الله في لبنان ومع النظام السوري فمن وجهة نظر واشنطن تمثل خطراً على مستقبل المستجندات على الساحة الفلسطينية.

(٣) نفس المرجع، ص ٤٥.

(١) paula A.De Sutter, Iranian. wmd and support of terrorism ,washington , DC. september ١٧,٢٠٠٣

(٢) الراوي ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على المنطقة الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص ٢٢.

يرى الباحث أن الولايات المتحدة الأمريكية ارتكبت خطأ فادحاً في احتلال العراق، حيث وضعت العراق تحت سيطرة حكومة طهران مما أدى إلى اختلال موازين القوى لتصبح إيران اللاعب الأساسي في تحركات وقرارات السياسة الداخلية والخارجية للعراق.

فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الجهود المبذولة بالمقارنة والمسعى الإيرانية في تنفيذ برنامجها النووي لا تدل على سلمية البرنامج النووي الإيراني^(٣).

حيث أبدت الولايات المتحدة الأمريكية قلقها وتخوفها مما تقوم به إيران من إجراءات في برنامجها النووي بهدف الحصول على الطاقة الكهربائية في وقت تتوفر فيه لدى إيران كميات من احتياطي النفط والغاز، حيث يمكن لإيران أن تحصل من خلال استغلالها على الطاقة الكهربائية بتكلفة أقل من تكلفة الحصول عليها عن طريق المفاعلات النووية، ويؤيد الولايات المتحدة الأمريكية عدد من الدول الأوروبية وأستراليا، وعلى الجانب الآخر فإن إيران ترفض كل ما يوجهها إليها من الاتهامات وتعدّها أداة من أدوات ممارسة الضغط تجاه ملفها النووي^(١).

لقد بنيت قضية البرنامج النووي الإيراني على مجرد احتمالات وتوقعات لا تستند في حقيقتها لأدلة، وهذا نستطيع إدراكه من خلال تتبع ما يصدر عن المسؤولين الأمريكيين حيث صرح وزير الدفاع رامسفيلد الذي يخمن لدى إيران برنامج نشيط جداً ومن المحتمل أن يكون لديهم أسلحة خلال مدة قصيرة، فالولايات المتحدة الأمريكية تتحرك في كل الإتجاهات وعلى مختلف المستويات والتوجهات الدولية بهدف الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على إيران بوقف برنامجها النووي، وقد أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية كولن باول " أن على الأمم المتحدة أن تتخذ الإجراءات الحاسمة والرادعة تجاه ملف إيران النووي، وبأنه يتعين عليها العمل لخلق نوع من الاطمئنان فالإيرانيون في طهران لم يطمئناوا مخاوفنا وعلى الوكالة إحالة القضية إلى مجلس الأمن، فأنتنا لا نريد أن نرى إيران كقوة نووية أخرى، فلدينا ما يكفي من هذه القوى"، فهذا القول يعد تصريح دبلوماسي ولكن قد يؤدي بان يقوم مجلس الأمن إلى استخدام القوة بموجب العودة إلى مواد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كما جرى من إجراء تجاه العراق.

وقد أدت تلك السياسات إلى: (٢) "

(٣) aI j. venter, iran s Nuclear Ambition : Innocuous Illusion or Ominous Truth? jane s international Defense- Review, september ١٩٩٧, pp. ٢٩-٣١

(١) الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على المنطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

(٢) eonard S Spector , **Irans Secret Quest for the bomb** - no eas Solution to meet the ١٦ May ٢٠٠٣, p. ٢

١- منح الوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق في التفتيش على المواقع النووية الغير مصرح بها في الدول الموقعة على معاهدة حظر الانتشار واتفاقية الحماية.

٢- مكنت الوكالة الدولية من مراقبة الدول الصناعية المنتجة والمصدرة للمعدات والمواد التي تستخدم في المنشآت النووية مما أدى إلى عرقلة نشاط إيران في تطوير وإتمام سيرها في مشروعها النووي وذلك من خلال مقاطعة الشركات.

فالساسة الأمريكية في تعاملها مع إيران تتلخص في ثلاثة قضايا :

١- السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .

٢- أمن واستقرار إسرائيل من المنظور الدولي .

٣- موقع إيران الإقليمي والإستراتيجي، ودورها في المنطقة، وعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لم تتغير سياسة واشنطن تجاه إيران في مساعيها لتنفيذ برنامجها النووي حيث بقيت تلك السياسات موجهة تجاه ما يسمى بالخطر الإيراني، وأي اختلاف في تلك التوجهات يجب أن يكون في مصلحة إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، فالهدف الأمريكي ثابت تجاه إيران وهو منعها من امتلاك السلاح النووي لأنها بذلك ستهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبأمن واستقرار المنطقة، وخلال فترة ولايتي الرئيس بيل كلينتون كان الهدف هو تعطيل أي بوادر للتقارب الإيراني مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي وإدامة شعور دول الخليج بالتهديد بعد تراجع التهديد العراقي اثر حرب الخليج الثانية."

فقد خطت الولايات المتحدة في سياستها الخارجية الدفاعية من خلال ثلاثة عناصر^(١):

الأول: تدعيم وتقوية القدرة الدفاعية الفردية لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

ثانيا: العمل على تعزيز فكرة القدرة الجماعية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، لتتمكن من الدفاع عن نفسها من خلال مجلس التعاون.

ثالثا: عبارة عن مجموعة من الاتفاقيات والتي بموجبها يكون للولايات المتحدة الأمريكية الحق في استخدام المرافق والأراضي المتوفرة.

(١) secretary William j.perry ,working with Gulf Allies to contain Iraq and iran Defense Issues ,volume١٠, No ٦١. Briefing on june ٦, ٢٠٠٣

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ممارسة ضغوطها على الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل دفعها باتجاه تصعيد وتعقيد الأزمة مع إيران، مما يؤدي باتجاه إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية على بيان الوكالة الدولية الصادر عن اجتماع مجلس المحافظين في ١٨ حزيران ٢٠٠٣م، حيث قال الناطق الرسمي للخارجية الأمريكية ريتشارد بوتشير " إن كلا من بيان الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبرنامج النووي الإيراني وإيران مصدر قلق عميق لنا ومن الضروري أن يدرسوا باهتمام من كل أعضاء مجلس المحافظين، فالبرنامج النووي السري الإيراني يمثل تحدياً كبيراً للاستقرار في المنطقة والمجتمع الدولي ولنظام حظر الانتشار النووي"^(١). وبعد أسبوع أدلى بتصريح آخر قال " أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دعت مجلس محافظي الوكالة الدولية لأن يوضحوا مخاوفهم من أجل دعوة إيران إلى حل المشاكل المتعلقة ببرنامجهما النووي ودعوتها لتوقيع البروتوكول الإضافي، ودعم جهود الوكالة الدولية من خلال تقديمها لمزيد من المعلومات، والالتزام بمعاهدة حظر الانتشار فيه"^(٢).

أما مندوب الولايات المتحدة الأمريكية كينيث بريل، فقد اعتبر بأن بيان الوكالة الدولية هو رسالة مهمة تقوي وتدعم المخاوف للولايات المتحدة الأمريكية من ملف إيران النووي، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تقدمت باقتراح طالبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيه بإصدار قرار يدين إيران بسبب تجاوزاتها في برنامجها النووي، إلا أنه لم يتم الاستجابة إلى هذا الطلب بل تم معارضته، وطالب أعضاء المجلس المعارضين من الوكالة إتاحة الفرصة لإيران بإثبات سلمية برنامجها النووي، فنظرة الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الانتشار النووي تنطلق بالدرجة الأولى من تأمين وضعها بأن تبقى القوة المسيطرة والمهيمنة على المنطقة، وهذا من خلال ما أثبتته في العراق وأفغانستان حيث استعملت الأسلحة التقليدية، مما يعطي الشعور بالقلق من وجود دولة نووية في المنطقة في مواجهتها كإيران أمراً صعباً^(٣).

وعليه نجد أن البرنامج النووي الإيراني أخذ النصيب الأكبر من الاهتمامات المحلية والإقليمية والدولية، وأن العديد من الاتفاقيات التي جرت بشأنه، بسبب نزوع السياسة الأمريكية للوقوف

(١) U.N. Atomic Agency Urges Iran to Allow Wider Inspection ,in : Jean Du Preez and Lawrence Scheinman,Iran Rebuked for failing to Comply With IAEA Safeguards

(٢) U.n.. State DEpartment Spokesman Richard Boucher during the State Department briefing ,on June ١٦,٢٠٠٣

(٣) مراد ابراهيم الدسوقي، "بين السلاح النووي الاسرائيلي ومعاهدة عدم الانتشار النووي"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، مصر العدد ١٢٠، ابريل ١٩٩٥، ص ٥٦.

بالاتجاه المعارض للسياسة الإيرانية في المنطقة بمحاولاتها للسيطرة وفرض القوة على الصفوة السياسية الإيرانية.

فايران تصر على أن برنامجها النووي مخصص للإغراض السلمية فقط ومدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي مستمر في دعم الحل الدبلوماسي للقضية وان الوكالة الدولية من خلال زيارتها إلى مواقع معينة ومنها مفاعل بوشهر ١ الذي ترى الوكالة الدولية أنه يحظى في مراقبة وتفتيش من قبل الوكالة الدولية وان القلق يكمن في أن تتخلى روسيا وإيران عن الالتزام بإعادة الوقود المستهلك إلى روسيا حيث يكون في مقدور إيران تخزينه وتحول قضبان الوقود المستهلك إلى منشآت سرية بهدف إنتاج البوتونيوم وعند ذلك سيكون في إمكانات إيران أن تنتج أسلحة نووية في مدة قصيرة حسب رأي الوكالة الدولية .

وبالتالي فطبيعة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية أخذت طابع العداء منذ قيام الثورة الإسلامية بقيادة الخميني الذي وصف الولايات المتحدة بـ "الشیطان الأكبر" وأعطى بذلك صورة لتلك العلاقة مفادها أن سبب العداء مع الولايات المتحدة الأمريكية يقوم على أساس ديني، وبدورها قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمبادلة إيران نظرتها العدائية من خلال اعتبارها دولة داعمة للإرهاب، كذلك فهي تدعم حركات المقاومة الاحتلال وترفض الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج العربي، كل ذلك يؤدي إلى زيادة التوتر، وبات شبح المواجهة العسكرية يهدد المنطقة وكأنه الخيار المحتمل.

مما قد يدفع بالولايات المتحدة الأمريكية بالجوء إلى إستراتيجية الضربة الوقائية التي هي من بين الخيارات الأخرى كما تقول الولايات المتحدة الأمريكية لمنع وجود قوة تهدد مصالحها أو مصالح حلفاءها في المنطقة وفي المقدمة منهم إسرائيل، وان الهدف الأمريكي الأرجح هو منع إيران من حيازة أي برنامج نووي متقدم وحتى وان كانت مخصصة للأغراض السلمية من أجل حرمان إيران من القيام بنهضة اقتصادية قومية قوامها تسخير النفط والغاز لأغراض التصدير والحصول على أكبر قدر من العملات الصعبة والحد من زيادة الطلب المحلي عليه من خلال توفير الطاقة الكهربائية عن طريق المفاعلات النووية وإبقائها في حالة التخلف المستديم.

بالرغم أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تستطيع أن تتخذ أي موقف عدائي من إيران بسبب عدم توفر دليل قاطع على التجاوزات النووية، حيث لن يكون لها القدرة على تحويل ملفها النووي لمجلس الأمن رغم كل ما قامت به إيران من ضغوطات، وذلك حتى يتكرر المشهد العراقي بفرض

حصار اقتصادي وتقبيد الاقتصاد وبعدها الاحتلال بالرغم من عدم وجود الشرعية الدولية للحرب،
وأنها لم تكتسب لصفة الحرب الشرعية الدولية.

المطلب الثاني: موقف دول مجلس التعاون الخليجي العربي من المفاعل النووي الإيراني

تتسم العلاقات ما بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي وجمهورية إيران الإسلامية
بالتقارب والتنافر والمد والجزر وبالتشابك والتعقيد إلى حد التناقض، حيث شهدت العلاقات منذ قيام
الثورة الإيرانية حالات التوتر وعدم الثقة والاطمئنان وحتى الآن، علاقة يغلب عليها التباينات
الأيدولوجية والعرقية والثقافية بين إيران ودول مجلس التعاون، تدرك الأخيرة بأن إيران الجار
غير عربية أنها واقع وجارا أبدي لدول مجلس التعاون الخليج العربي لا مفر منه، وما يحدث على
صعيدي الداخلي والخارجي وفقا لتطور الأحداث والمتغيرات البيئية والإقليمية والدولية، فإنه لا
يمكن تفسير طبيعة مسار تلك العلاقات بعيدا عن تأثير الدور الأمريكي في المنطقة وتأثيره بالتالي
على مسار العلاقات مما شكل معضلة رئيسية أمام دول مجلس التعاون الخليجي، فهي تبرز من
ناحيتين، الناحية الأولى حيث تعد دول مجلس التعاون الخليج العربي حليفه إستراتيجية للولايات
المتحدة بموجب الاتفاقيات الأمنية الموقعة بينهم، بالإضافة إلى منح بعض الدول الخليجية صفة
حليف من خارج حلف الناتو، مما دفعهم بإجراء زيارات وجولات مكوكية لدول مجلس التعاون
الخليج العربية قامت بها الولايات المتحدة وأوروبا، حيث دأبت بإرسال مبعوثها الدبلوماسيين من
وزراء الخارجية أو المساعدين لوزراء الخارجية لإقناعهم وتحريضهم ودفعهم باتخاذ موقف ضد
المشروع والبرنامج النووي الإيراني.

مما ترتب عليه ابرز مشكلة تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي العربي في علاقاتها مع
إيران، المفاعل النووي الإيراني، والمخاوف من تحول المفاعل النووي الاسمي إلى العسكري
لتكون بذلك إيران القوة المتفردة في منطقة الخليج والشرق الأوسط^(١)، و بروز الناحية الثانية حيث
أدركت دول مجلس التعاون الخليجي العربي أهمية إيران وثقلها في المنطقة، ويمكننا لمس بوضوح
تلك المعضلة بالتطبيق على المواقف لدول مجلس التعاون الخليجي العربي من برنامج المشروع
النووي الإيراني .

(١) بشارة، و الزويري وآخرون، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، مرجع سابق، ص ١١٠، لمزيد من المعلومات انظر
بنفس الكتاب مشاركة ورقة بحث طلال عترسي، العرب وإيران مصالح مشتركة وعلاقات غير مستقرة.
٢٢٥

فقد عملت الولايات المتحدة من خلال ضغطها المتواصل على الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن من أجل إصدار قرارات وعقوبات رادعة ومؤثرة على إيران تجبرها بالتخلي عن برنامجها النووي وتفكيكه، من خلال منح الصفة الشرعية من مجلس الأمن.

وفي ضوء الحملة والأزمة الدولية المتصاعدة التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين وإسرائيل فقد تم تحويل البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، و صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦م، والقاضي بفرض عقوبات على إيران، نتيجة تجاوزها ومخالفاتها، وفي تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية تجد دول مجلس التعاون الخليجي العربي نفسها في موقف حرج جداً وأمام امتحان اختيار خيارات مرة وصعبة^(١).

فقد كان مجلس الأمن الدولي قد أصدر لأول مرة في ٢٩ آذار مارس ٢٠٠٦م، بياناً رئاسياً حث فيه إيران على وقف برنامج التخصيب، و الالتزام ببنود معاهدة حظر الانتشار النووي، و البروتوكول الإضافي الذي وقعت عليه، وبعد ذلك، صدر قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (١٦٩٦) بتاريخ ٣١ تموز يوليو ٢٠٠٦م، الذي منح الإيرانيين مهلة لتعليق التخصيب، تحاشياً للتعرض لعقوبات دولية، وبعد ستة أشهر، وتحديداً في ٢٣ كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٦م، صدر القرار الدولي الرقم (١٧٣٧)، والذي فرض عقوبات تقنية ومالية على إيران^(٢).

وتوالت صدور القرارات من أجل إيقاف البرنامج النووي الإيراني، وفي آذار مارس ٢٠٠٧م، صدر القرار الدولي الرقم (١٧٤٧)، ثم صدر القرار الرقم (١٨٠٣) في آذار مارس من العام ٢٠٠٨، الذي وسّع العقوبات على إيران على نحو ملموس، وقد وسّع هذا القرار على وجه خاص، قائمة الأفراد والكيانات المصنفة الخاضعة للتجميد في الممتلكات وتقييد في السفر، و عزز القرار كذلك الحظر على نقل التكنولوجيا ليشمل جميع المواد والمعدات "ذات الاستعمال المزدوج"، ومنع القرار كذلك الدول من نقل تكنولوجيات معينة، متصلة بعربات جوية لا تحمل بشراً إلى إيران، وكانت هذه العبارات معفية سابقاً من الحظر على سلع مبيّنة في قائمة نظام مراقبة " تكنولوجيا الصواريخ"، كما تضمنه قرار مجلس الأمن الرقم (١٧٣٧)، ودعا القرار (١٨٠٣) - لأول مرة - جميع الدول لأن تفتش شحنات طائرات وسفن تابعة لشركتين، هما: إيران إير كارغو و شركة

(١) عبد الجليل زيد المرهون، هل يقود القرار ١٩٢٩ إلى حرب جديدة، مجالس الينبعاوية تاريخ ٢٠١٠/٦/١٩ على الموقع

<http://www.alhejaz.net/vb/showthread>.

(٢) نفس المرجع.

الملاحة البحرية الإيرانية العامة، المتوجهة إلى إيران والآتية منها، إذا اشتبه بأنها تحمل سلعاً ممنوعة.

وفي المقابل، خلا قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (١٨٣٥)، الصادر في ٢٧ أيلول سبتمبر ٢٠٠٨م، من أية عقوبات جديدة على إيران، واكتفى بدعوتها إلى الالتزام بكافة القرارات الدولية السابقة، ذات الصلة بملفها النووي.

في التاسع من حزيران يونيو ٢٠١٠م، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار الرقم (١٩٢٩)، والذي فرض بموجبه جولة رابعة من العقوبات على إيران، القرار الجديد، الذي حمل الرقم (١٩٢٩)، وسّع العقوبات، على الصعيدين الكمي والنوعي، لقد نص القرار في مادته الثامنة، على أنه يتعين على جميع الدول منع تزويد إيران بالدبابات القتالية والمركبات المدرعة القتالية، وأنظمة المدفعية ذات العيار الكبير، والطائرات المقاتلة، وطائرات هليكوبتر الهجومية، والسفن الحربية وبعض الصواريخ، أو أنظمة الصواريخ، أو المواد ذات الصلة، بما في ذلك قطع الغيار^(١).

فدول مجلس التعاون الخليج مدفوعة بفعل الأخطار الأمنية والبيئية المحتملة لهذا البرنامج إلى أن تبني سياسة متشددة ترفض فكرة نشوء دولة نووية جديدة في منطقة الشرق الأوسط أو بقاء دولة نووية فهي تطالب أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، ولدعمها التواجد والتعاون العسكري مع الغرب وخصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها من ناحية أخرى، لا تتحمل التدايعات الخطيرة لأية مواجهة عسكرية قادمة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية لأنها تدرك أنها سوف تكون الخاسر الأول و أول من سيدفع الثمن حيث ستكون ردود أفعال إيران عنيفه إذا تم ضربها أو استخدام القوة ضدها فأنها مضطرة في ضرب مصالح الولايات المتحدة .

ومن خلال ما مر، يتبين لنا أن الموقف العربي تجاه القضايا الهامة و ذات التأثير يمكن وسمة في الضبابية وعدم الوضوح، فالملف النووي الإيراني من ضمن القضايا، فالاختلاف والتأبين سمة بارزة في الحسابات القطرية تنعكس على الرؤية القومية و التي قد يصدر فيها صيغة توفيقية تستوعب فيها الرؤى القطرية لكل الدول العربية، فإذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر توجسا وقلقا من امتلاك إيران التكنولوجيا والتقنية اللازمة للاستخدام الطاقة النووية و ما ينجم عنه من امتلاكها السلاح النووي استنادا لخبرتها التاريخية مع الطموحات الإيرانية في المنطقة، فالدول العربية لها حساباتها الخاصة بدءاً من التنافس والندية، فسياسة إيران تتعامل مع الدول

(١) نفس المرجع.

العربية منفردة حتى في إطار تعاملها مع دول مجلس التعاون الخليجي، أما الولايات المتحدة فقد مارست الضغوط اللازمة على دول مجلس التعاون فردي و عملت على إخافتها وترويعها من مخاطر امتلاك إيران للبرنامج النووي من اجل اتخاذ موقف حازم و صريح تجاه هذه القضية.

فالموقف العربي من البرنامج والمشروع النووي الإيراني يوجد فيه كثير من التباين حيث ترى بعض الدول العربية بان حصول إيران على التكنولوجيا النووية أمر ضروري من اجل تحقيق التوازن مع إسرائيل، وهو أمر ايجابي بان يكون هناك توازن في المنطقة وهو يرى بأن النووي الإيراني والنووي الإسرائيلي قضية واحدة، وبان الولايات المتحدة تكيل في مكيايلين، فهي تسمح إلى إسرائيل و تمنع طرفاً آخر إيران ، و هذا مما يخلق عدم المصادقية لدى العديد من أطراف المنطقة إزاء السياسات الأمريكية، فهي تسمح لإسرائيل بالانفراد بالتسلح النووي وتهدد العالم العربي وتطالب إيران بالتخلي عن برنامجها النووي السلمي، ولا تريد أن تمتلك إيران قدرات يمكن أن تحقق التوازن في مواجهة المخاطر الإسرائيلية^(١)، ويرى المتعاطفون مع مشروع وبرنامج إيران النووي أي محاولة من جانب إسرائيل أو غيرها العبث وتخيل بأن ضرب المنشآت النووية الإيرانية ستمر في سلام بدون رد موجه وقوي يكون واهماً، بل ستؤدي إلى كارثة وتآزم المواقف وتوحد الالتفاف حول إيران ومناصرتها وان ضربها سيؤدي إلى كارثة و عدم استقرار المنطقة برمتها الخليج والشرق الأوسط والعالم ربما^(٢).

يرى الباحث أن الولايات المتحدة والأوروبيون يتخوفون أكثر من غيرهم بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليج المعنيين في تطور أو مفاجئة، ممكن أن تحدث بالخطأ أو بمغامرة فاعل بالفعل، أو بسبب كوارث طبيعية كزلازل، أو تؤدي إلى حرب رابعة في المنطقة، لذلك ترى أهمية حل الخلافات بين إيران والمجتمع الدولي مع الولايات المتحدة والأوروبيين ودول مجلس التعاون الخليجي العربي، حتى لا تستغل و تجر قوى إقليمية ودولية لحرب وخلق أزمة طاقة عالمية، ستدفع دول الخليج والمنطقة ثمنها غالباً، وكانت دول مجموعة (١+٥) التي تضم الولايات المتحدة وفرنسا والصين وروسيا وبريطانيا وألمانيا قد أجرت مفاوضات في جنيف، بهدف التوصل إلى اتفاق لمدة ستة أشهر حول البرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيف العقوبات على اقتصاد طهران

(١) زكريا حسين، أزمة البرنامج النووي الإيراني التحديات المتبادلة الإيرانية-الإسرائيلية- الأمريكية، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، ٢٠١١م، ص ص ١٤٩-١٥٢.
(٢) نفس المرجع، ص ١٥٠.

فمع ازدياد إيران نشاطها التسليحي فإن هذا سيؤدي إلى تفجير صراعات مستقبلية و كارثة على الدول العربية بصفة عامة، ودول الخليج بصفة خاصة، باعتبار أن الحرب ستكون حرباً مدمرة ستؤدي إلى تدمير مصادر الطاقة النفطية ومنشآتها وتدمير الأهداف الإستراتيجية وبنيتها الأساسية وستؤثر على التنمية الاقتصادية في المنطقة، وتخلف القتل والدمار والتشريد وانهيارات اقتصادية عالمية، وأسعار العملات، ويمكن استغلال بعض القوى العالمية و الإقليمية هذه الأوضاع والصراعات من أجل تنفيذ أهدافها الكامنة^(٣).

• المواقف الخليجية بشأن أثر المفاعل النووي الإيراني .

١ . موقف المملكة العربية السعودية:

أثناء مفاوضات جنيف اعتبرت فرنسا بمثابة الناطق باسمها في مفاوضات جنيف نظراً لموقفها المتشدد حيال المفاعل النووي الإيراني ، وقد أسفرت المفاوضات عن الاتفاق التاريخي بين الدول الخمس زائد ألمانيا وإيران، ويأتي هذا التطور في أعقاب الموقف الفرنسي المتشدد تجاه البرنامج النووي الإيراني مما أدى إلى مزيد من العلاقات الاقتصادية والتجارية مع فرنسا حتى أنه اعتبر اتفاق السعودية مع فرنسا في شراء أسلحة ومعدات وصلت إلى عشرين مليار بأنه دبلوماسية الأسلحة السعودية تشتري موقف فرنسا بشأن الملف النووي الإيراني حيث ربطت الصفقة بموقف فرنسا المتشدد الذي أسفر عن تقارب سعودي فرنسي عن هذه الصفقة^(١). قبل الاتفاق وأثناء اجتماع الدول ١٠+٥ مع إيران في جنيف كان قد صرح السفير السعودي في لندن قائلاً لن تقف السعودية مكتوفة الأيدي إذا فشلت مفاوضات جنيف، وبعد المفاوضات ونجاح الاتفاق كان موقف السعودية من إتفاق جنيف بشأن البرنامج النووي الإيراني كما جاء في بيان الحكومة إذا "توفرت حسن النوايا بأنه يشكل خطوة أولية نحو التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني إذا أفضى الاتفاق إلى إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط، على أمل أن تستتبع ذلك المزيد من الخطوات المهمة المؤدية إلى ضمان حق كافة دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية"^(٢).

(٣) نفس المرجع، ص ١٥٢ .

(١) حسين مجدوبي، "دبلوماسية الأسلحة: السعودية تشتري موقف فرنسا بشأن الملف النووي الإيراني بصفقة أسلحة تصل إلى ٢٠ مليار يورو"، القدس العربي - مدريد، بتاريخ ٢٦/١١/٢٠١٣م على الموقع <http://www.alquds.co.uk/?p=١٠٧٣٠٣>

(٢) نقلاً عن وكالة الأنباء الرسمية المساء برس - موقف السعودية من إتفاق جنيف بشأن البرنامج النووي الإيراني، تاريخ <http://masapress.com/news.php?id=٧٥١٢> على الموقع ٢٦/١١/٢٠١٣م

وبالعودة الى الموقف السعودي من المفاعل النووي الإيراني، فقد كشفت ملفات ويكيليكس مواقف دول مجلس التعاون الخليجي العربي تجاه البرنامج، من خلال ما تم من تسريبات بأن هناك تطابق بالآراء والمواقف، مع ما ذهب إليه الأمريكيون والأوروبيون والإسرائيليون بأن التحريض وتهديد إيران بالحرب وتدمير برنامجها النووي، سمة المواقف السياسية والإعلامية، وقد طالبت السعودية من جميع دول مجلس التعاون الخليجي بالتعامل مع الملف النووي الإيراني على أنه تهديد لبقائها، وطالبت الولايات المتحدة الأميركية بضرب المنشآت النووية الإيرانية بحسب تسريبات ويكيليكس، إحداها تكشف أن الملك عبد الله بن عبد العزيز حث الولايات المتحدة مراراً على شن هجمات عسكرية لتدمير برنامج إيران النووي وقطع رأس الأفعى، وتظهر الاتصالات السرية بين السفارة الأميركية في الرياض وواشنطن أن السعوديين يخشون من تزايد نفوذ إيران في المنطقة، ولا سيما في العراق، كما أظهرت التسريبات أيضاً أن هناك حلفاء عرب آخرين حضّوا سراً القيام بعمل ضد إيران بسبب برنامجها النووي المتنازع عليه، ومن بينهم ملك البحرين، حيث دعا إلى القضاء على البرنامج النووي الإيراني بأية وسيلة^(١).

لقد أفاد الناطق باسم البيت الأبيض بأن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أجرى اتصالاً هاتفياً بتاريخ ٢٨/١١/٢٠١٣م، مع الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية لمناقشة اتفاق جنيف الأخير حول البرنامج النووي الإيراني، حيث أكد للملك عبد الله " سيكون من المهم أن تنفذ إيران تعهداتها الواردة في الاتفاق". حيث اتفقا الزعيمان على التحاور بشكل منتظم مع استمرار المفاوضات بشأن اتفاق طويل الأجل سيعالج مخاوف المجتمع الدولي فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي^(٢).

السعودية ترى أن اتفاق جنيف قد يشكل خطوة نحو حل أزمة البرنامج النووي الإيراني إذا حسنت النوايا وشددت على ضرورة أن يؤدي ذلك إلى "إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، على أمل أن تستتبع ذلك المزيد من الخطوات المهمة المؤدية إلى ضمان حق كافة دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية^(٣)".

(١) قناة العالم، التحريض الغربي والعربي على البرنامج النووي الإيراني، تاريخ ٥/٤/٢٠١٢م على الموقع <http://www.alalam.ir/news/1060164>

(٢) راديو سوا الأخبار / الشرق الأوسط بتاريخ ٣٠/١١/٢٠١٣، أوباما يناقش مع العاهل السعودي اتفاق جنيف حول البرنامج النووي الإيراني على الموقع - <http://www.radiosawa.com/content/obama-king-abdullah-discusses-geneva-deal-iran/237949.html#ixzz٦UMzIc٧>

(٣) الرأي اليوم بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٣م على الموقع <http://www.raialyoum.com>

وقبل الموقف الرسمي، أفردت العديد من الصحف السعودية حيزاً واسعاً للاتفاق مبدية شكوكها بالتزام طهران بتعهداتها للمجتمع الدولي، وملحة إلى أن وراء الاتفاق صفقة سرية بين الجانبين قد يكون ضحيتها الخليج نذكر بعضها لإثراء الدراسة .

صحيفة "الرياض" شبه الحكومية تساءلت في افتتاحيتها "من كسب من جولة النووي الإيراني؟ وترى الاتفاق بأنه الصفقة التي تمت بين المجتمعين بحيث كلّ منهم يرى مصلحته في الحل من أفق تطلعاته ومصالحه، بينما دول الخليج العربي لديها مخاوف وربما تتجاوز في مخاوفها إسرائيل، وهي ترى أن الاتفاق يريد أن يضعها عارية أمام تنامي قوة إيران النووية ومطامعها التي لا تخفيها، ولذلك فالموقف قد يخلق تناقضاً بين أوروبا وأمريكا ودول الخليج تحديداً، وقد تستعمل أسلحة تؤثر في العلاقات الاقتصادية فيما لو تم تخفيض صادرات النفط، وسحب الأرصدة من تلك الدول، والبحث عن منافذ لها الرغبة في الحصول على مكاسب من هذا الاتفاق، وهي حصيلة تدرك أضرارها كل الأطراف، غير أن ما ستكشفه الأيام القادمة سوف يكون الحكم على النوايا والوقائع^(١) .

وفي صحيفة "عكاظ" فقد أبدت شكوكاً حياءً "تخلي إيران عن برنامجها النووي وذكرت أن "أي حديث حول تخلي إيران عن برنامجها النووي هو محض وهم وخيال ومناورات سياسية يديرها طرف واحد يمسك بخيوطها من طهران"، في إشارة للمرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي، ويتزامن الموقف الرسمي للمملكة، العمود الفقري لدول الخليج العربي المنضوية في كتلة إقليمي.

كما أن رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشورى السعودي عبد الله العسكر قال اليوم الأحد ٢٤/١١/٢٠١٣م، إن النوم سيجافي سكان منطقة الشرق الأوسط بعد الاتفاق، في إشارة إلى حالة عدم الارتياح الشديد التي تسود دول الخليج والسعودية بسبب التقارب بين الغرب وطهران، وأضاف "أخشى أن تكون إيران ستتخلى عن شيء لتحصل على شيء آخر من القوى الكبرى، على صعيد السياسة الإقليمية، أشعر بالقلق بشأن إتاحة مساحة أكبر لإيران أو إطلاق يدها أكثر في المنطقة".

(١) يوسف الكويليت، "من كسب من جولة النووي الإيراني؟"، صحيفة الرياض العدد ١٦٥٩٠ تاريخ ٢٠١٣/١١/٢٥م على الموقع <http://www.alriyadh.com/٢٠١٣/١١/٢٥/article٨٨٦٩٠٣.html> ٢٣١

وقال العسكر "أثبتت حكومة إيران الشهر تلو الشهر أن لديها أجنحة قبيحة في المنطقة وفي هذا الصدد لن ينام أحد في المنطقة ويفترض أن الأمور تسير بسلاسة"، وحذر من " أنه إذا لم ينجح الاتفاق في منع إيران من تصنيع قنبلة نووية، فإن السعودية ودولا أخرى ستسعى لامتلاك واحدة على الأرجح. هذا سيفتح الباب على مصراعيه للتسلح"، وفي الساعات السابقة لإتمام الاتفاق اجتمع زعماء السعودية وقطر والكويت في وقت متأخر أمس السبت، لبحث القضايا ذات الاهتمام للدول الثلاث^(١)

• دولة قطر.

قال مسئول في وزارة الخارجية القطرية أن "دولة قطر تعرب عن ترحيبها بالاتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، واعتبر أن الاتفاق "يشكل خطوة هامة نحو حماية السلام والاستقرار في المنطقة"، مؤكدا أن بلاده "تدعو لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي، وشدد المصدر الحكومي القطري على "حرص دولة قطر على استقرار وأمن المنطقة"، مؤكدا أن "هذا الاتفاق يندمج مع موقف قطر الدائم الداعم لحل مشكلة الملف النووي بالتفاوض والطرق السلمية"^(٢).

• دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي آخر التطورات والمستجدات على الملف النووي الإيراني رحبت الإمارات العربية المتحدة يوم الأحد ٢٥/١١/٢٠١٣م، باتفاق إيران النووي مع القوى العالمية، و أعرب مجلس الوزراء في بيان عن تطلعه بأن يمثل ذلك الاتفاق خطوة نحو اتفاق دائم يحفظ استقرار المنطقة وبقائها التوتري وخطر الانتشار النووي، تخشى دول الخليج، التي تشعر بانها خُذلت من واشنطن، من تعاضم دور إيران في المنطقة بعد توصلها إلى اتفاق حول ملفها النووي مع القوى الكبرى، ولو أنها تؤيد من حيث المبدأ وجود علاقات حسن جوار مع طهران، وكانت الإمارات العربية المتحدة أول بلد خليجي يرحب بالاتفاق، معربة عن الأمل في أن يساهم في حفظ "استقرار المنطقة". وفي بيان صدر في ختام اجتماع مجلس وزراء الإمارات الأسبوعي في أبو ظبي، أعلن "ترحيبه بالاتفاق التمهيدي" حول الملف النووي الإيراني"، وأعرب عن الأمل في أن يكون هذا الاتفاق "خطوة نحو اتفاق دائم يحفظ استقرار المنطقة وبقائها التوتري وخطر الانتشار النووي"، لكن دول الخليج لم تخف

(١) ردود فعل متباينة على اتفاق إيران النووي، على الموقع <http://www.aljazeera.net> الموافق ٢٥/١١/٢٠١٣

(٢) الرأي اليوم، بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٣م على الموقع على الموقع <http://www.raiaiyom.com> مرجع سابق .

يوما ريبتها إزاء الطموحات الإيرانية في المنطقة وليس فقط النووية، وقال المحلل السياسي السعودي جمال خاشقجي "اعتقد أن دول الخليج من ناحية المبدأ تريد علاقات جيدة مع إيران"، وبحسب خاشقجي، فإن "الاتفاق (في جنيف) يزيل القلق حول الملف النووي لكنه لا يشمل القضايا الأخرى، كأزمة الجزر والجرف القاري مع الكويت، والتدخل الإيراني المستمر في الشؤون الداخلية لدول الخليج والدول المجاورة مما يسهم بحالة التوتر في بعض البلاد^(١).

● مملكة البحرين.

جاء موقف مملكة البحرين مرحبا بالاتفاق المبدئي الذي تم التوصل إليه في المفاوضات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في جنيف، وترى أنه يتماشى مع مواقف مملكة البحرين وسياستها الثابتة بأن الحلول الدبلوماسية هي الطريق الصحيح لضمان الاستقرار وتحقيق السلام والأمن الدوليين وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية^(٢).

● سلطنة عُمان.

لم تكن للحكومة العمانية أي رد أو تصريح رافض للبرنامج النووي الإيراني، فقد أكد أمين عام وزارة الخارجية العُماني بدر بن حمد البوسعيدي في حديث صحفي نشرته جريدة الشبيبة العمانية بأنه "لا يوجد تأثير للمفاعل النووي بوشهر على السلطنة"، وفي تصريح آخر للخارجية العمانية صرحت فيه بأن إيران مسئولة عما تتخذه من قرارات وان السلطنة تحترم قرارات أي دولة^(٣).

وكذلك جاء موقف سلطنة عُمان مرحبا بالاتفاق النووي بين إيران "ومجموعة ١+٥" فقد صرح مصدر مسئول في وزارة الخارجية إلى وكالات الأنباء سلطنة عمان "بأن سلطنة عمان تابعت باهتمام المفاوضات التي جرت بين إيران حول الملف النووي الإيراني وأعربت عن تمنيات السلطنة في أن يساهم الاتفاق المرحلي الذي تم التوصل إليه بين الجانبين في جنيف في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

● دولة الكويت.

(١) جريدة الاتحاد، بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٣. www.alittihad.ae/details.
(٢) محمد القوتي، "مفاوضات ١+٥ وأمن الخليج"، جريدة أخبار الخليج اليومية، العدد: ١٣٠٣٠، البحرين، تاريخ ٢٥/١١/٢٠١٣ م، على الموقع <http://www.akhbar-alkhaleej.com/١٣٠٣٠/article/٥٨٤٠٩.htm>.
(٣) مسؤول عماني، "السلطنة لن تتأثر بالمفاعل النووي الإيراني" - انظر للمزيد على: صحيفة المشهد، ٢٨/٤/٢٠١٣، على موقع <http://al-mashhad.com>

لقد تأثرت الكويت من زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون نزع السلاح النووي" جون بولتون" في يناير ٢٠٠٥م، محاولاً إقناع دول مجلس التعاون الخليجي العربي بإعلان موقف علني صريح رافض للبرنامج النووي الإيراني ولبرنامج التسلح الإيراني واعتباره تهديداً للأمن والسلم الإقليميين، وجاء في هذا السياق تصريحات وزير الخارجية الكويتي د. محمد الصباح وتعليقه على المخاطر البيئية للبرنامج النووي الإيراني، وانتقاده إيران لمحاولاتها للتدخل في الشؤون الداخلية الكويتية عقب جولة قام بها دبلوماسي إيراني عضو في البعثة الدبلوماسية الإيرانية لعدد من الحسينيات والى مراكز اجتماعية وثقافية للشيعفة في الكويت^(١).

كانت تتوالى التعليقات في صوت خافت ومتردد أحيانا حول الآثار السلبية المتوقعة للبرنامج النووي الإيراني مع تذكير بسلبيات وفي هذا السياق كان تعليق وزير الخارجية الكويتي وتوالت التعليقات ولكن بصوت خافت أحيانا، ومتردد في أحيان أخرى حول الآثار السلبية والخشية والخوف والقلق من التسريبات الإشعاعية وان معظم المفاعلات الإيرانية قد تعرضت الى القصف في الثمانينات أثناء الحرب العراقية الإيرانية فقد تم قصف مفاعل بوشهر عدة مرات^(٢)، وان اغلب المنشآت الإيرانية تم استيرادها من روسيا والخشية والخوف تكمن في ان يحدث تسريبات إشعاعية كما حدث في تسريبات مفاعل تشيرنوبيل الروسي ربطوا بين رود الفعل الخليجية السلبية تلك بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني والتصاعد المتأرجح في الأزمة الأمريكية – الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني، حلل بعض الموقف لدول مجلس التعاون حديثهم عن المخاطر المتوقعة لهذا البرنامج وتهديداته المحتملة للأمن الإقليمي بأنه مجرد أدوات مرسومة لدول المجلس قاصدين انجرارهم و تبعيتهم بقراراتهم توجيهات الولايات المتحدة لخلق مبرر قوي أمام الولايات المتحدة الأمريكية لإحالة الملف النووي الإيراني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن استعداداً لسيناريو مشابهة لسيناريو الأزمة الأمريكية – العراقية داخل مجلس الأمن^(٣).

وفي تطور جديد، رحبت دولة الكويت بالاتفاق التمهيدى حول الملف النووي الإيراني الذي تم التوصل إليه صباح اليوم الأحد ٢٤/١١/٢٠١٣م، بين الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن وألمانيا من جانب وإيران من جانب آخر. وأعرب وكيل وزارة الخارجية الكويتية خالد الجار الله فى تصريح مساء اليوم عن أن اعتقاده بأن هذا الاتفاق يشكل بداية ناجحة لاتفاق دائم ينزع فتيل

(١) ادريس ، "التسلح الإيراني التحديات الإقليمية للبرنامج ملفات إيرانية النووي الإيراني" ، مرجع سابق

(٢) النعيمي ، السياسة الخارجية الإيرانية ، من ١٩٧٩ الى ٢٠١١م. مرجع سابق ص ٣٥٢.

(٣) ادريس ، "التسلح الإيراني التحديات الإقليمية للبرنامج ملفات إيرانية النووي الإيراني" ، مرجع سابق.

التوتر ويحفظ للمنطقة أمنها واستقرارها، مؤكداً أهمية الالتزام بما يحقق الأهداف والمقاصد المرجوة منه.

فقد تجدد الحديث الخليجي داخل أروقة قمة أبو ظبي المنعقد بتاريخ (١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٥) حيث كان الحديث مختلفاً في كل شيء ساخناً واضحاً ومباشراً، بين الدول أعضاء المجلس عن برنامج إيران النووي ومخاطره ، والأهم أنه جاء في أعقاب تطورات مهمة ومدسارعة فرضت نفسها على المنطقة وأخذت تعكس نفسها على توازن القوى الإقليمي في الخليج لصالح إيران، وأن أي من الاقتراحات لم يرد ذكرها في البيان الختامي ، وكل ما جاء عن البرنامج النووي الإيراني ، بعبارة موجزة تقول: "جدد المجلس الأعلى مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج" (١).

التراجع جاء بناء على الملاحظات التي وردت في رسالة عمرو موسى التي أرسلها إلى عبد الرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، بالتركيز على إعطاء الأولوية لمطلب جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لأن ذلك يركز الجهود على البرنامج النووي الإسرائيلي الذي يعتبر مصدر الخطر الحقيقي وليس البرنامج النووي الإيراني السلمي (٢).

وبمجيء البرنامج والمشروع النووي الإيراني أضاف اختلالاً جديداً ليضعف الاختلال الموجود . ولتفادي حدوث حرب خليجية رابعة تجد دول المجلس نفسها مضطرة إلى دفع أثمانها الباهظة على نحو ما حدث في الحروب الثلاث السابقة فكانت المواجهة ضرورية مع كل التداعيات وبالذات مع البرنامج النووي الإيراني وأن تعمد تسخين أو اقتعال أزمة حول البرنامج النووي الإيراني جاء كمحاولة استباقية لنزع فتيل حدوث مثل تلك الحرب (٣).

• العراق.

استضاف العراق صيف عام ٢٠١١م، المفاوضات النووية حول البرنامج النووي الإيراني، والتي لم تؤدي لنتائج مرضية للجانب الإيراني صحيفة (جمهورية اسلامي)، فالمفاوضات والتي جرت

(١) ادريس ، التسليح الإيراني التحديات الإقليمية للبرنامج ملفات إيرانية النووي الإيراني، مختارات إيرانية، مرجع سابق.

(٢) نفس المرجع.

(٣) نفس المرجع.

خلال فترة العشر سنوات الماضية كانت نتيجة لسياسات دول الغرب اتجاه إيران بقصد إفشالها بتنفيذ برنامجها النووي من خلال أسلوب المماثلة والضغط عليها من خلال فرض العقوبات، وفي ٢٠١٣/٦/١٧م أجرت وزير خارجية الاتحاد الأوروبي كاترين اشتون، بالعاصمة العراقية بغداد مباحثات مع حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الطاقة العراقيين حول الملف النووي الإيراني، وتعد زيارة اشتون هي الثانية للعراق منذ أكثر من عام، حيث زارت البلاد في شهر مايو ٢٠١٢، لترأس وفد الاتحاد الأوروبي المشارك في اجتماعات مجموعة آل (٥ + ١) الخاصة بالملف النووي الإيراني والتي عقدت في بغداد.

وبتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٣م توصلت الأطراف المجتمعة في جنيف حول البرنامج النووي الإيراني إلى وضع حل مبدئي ولمدة ستة أشهر، ومن جهتها أشادت الحكومة العراقية بالاتفاق، واعتبره رئيس الوزراء نوري المالكي "خطوة كبيرة على صعيد أمن واستقرار المنطقة واستبعاد بؤر التوتر فيها"، وأعرب عن تأييد العراق الكامل لهذه الخطوة "واستعداده لدعمها بما يؤمن استكمال المراحل المتبقية وإشاعة أجواء الحوار والتفاهم والحلول السلمية^(١).

فالتطابق بالمواقف بين دول مجلس التعاون الخليج العربي فيما بينهم بخصوص البرنامج والمشروع النووي الإيراني بأنه يشكل تهديداً إلى دول المجلس التعاون، مما يزيد في نفوذها وتدخلها في المنطقة وان استمرار البرنامج النووي الإيراني سيجعل الدول الأخرى عرضة إلى التهديد الإيراني والتدخل، ويشجعها بأن تسعى بالحصول على برنامج نووي سلمي كما إيران.

دول مجلس التعاون الخليج تطالب بأن تكون منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والانتشار النووي بما فيها النووي الإسرائيلي، فهي تطالب بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج "كما ورد في قمة مجلس التعاون المنعقدة في أبو ظبي ٢٠٠٥م، مع تركيزها على النووي الإسرائيلي الذي يعتبر مصدر الخطر الحقيقي وليس البرنامج النووي الإيراني السلمي وتطالب المجتمع الدولي عدم الكيل في مكيالين وهو تنويه إلى المفاعل النووي الإسرائيلي الذي يشكل تهديدا حقيقيا .

هناك توافق مع الأوروبيين والأمريكيين في إيجاد حل دبلوماسي للزمة مع إيران بطرق المفاوضات لإيجاد مخرج وحل مرضي يجنب المنطقة كارثة حرب مدمرة تكون الخاسر الأول

(١) نور الدين المالكي، ٢٤/١١/٢٠١٣، على الموقع <http://www.aljazeera.net>

دول مجلس التعاون الخليجي العربي، فقد رحبت دول مجلس الخليج العربي بالاتفاق ١+٥ مع إيران الذي عقد في جنيف نوفمبر ٢٠١٣م، وقد علقت الحكومة السعودية باعتبارها القوى الأولى في دول مجلس التعاون نسوق تعليقها لتوافق دول مجلس التعاون وانه تعبير مناسب باسم دول مجلس إذا جازلنا اعتباره كذلك ولتوافق دول المجلس على ما جاء فيه تجاه النووي الإيراني، على أن اتفاق جنيف قد شكل خطوة نحو حل أزمة البرنامج النووي الإيراني إذا حسنت النوايا وشدت على ضرورة أن يؤدي ذلك إلى “إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل، وخصوصا السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، على أمل أن تستتبع ذلك المزيد من الخطوات المهمة المؤدية إلى ضمان حق كافة دول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

أن دول مجلس التعاون لم تقر آلية واضحة للتعامل مع القضية والأزمة النووية الإيرانية حال تصعيدها وهو أمر محتمل، ويبدو أنها ترى أن من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية وهو الموقف الذي يلتقي فيه دول مجلس التعاون مع الموقف الأوروبي المتطابق في وجهات النظر في إيجاد حل دبلوماسي بشأن إيقاف البرنامج النووي الإيراني من خلال المفاوضات والإجماع على البرنامج النووي سيشكل تهديدا في المستقبل لدول المجلس والمصالح الأمريكية والدولية ربما يتسبب في كارثة حرب رابعة تكون وبالأعلى المنطقة وان استمرار إيران في البرنامج يزيد من هيمنتها وقوتها وتدخلها في دول المجلس وفي الشؤون الدول الأخرى وتشكل خطرا وتهديدا للمنطقة وللمجتمع الدولي.

تدرك دول مجلس التعاون الخليجي أن تطوير القدرة النووية الإيرانية وامتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض الأمن والاستقرار ويهدد أمنها ووجودها، وينسف كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني التي استهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والتعاون الاقتصادي، وتبادل المنافع، وصولا إلى أرضية أمنية مشتركة يعمل الجانبان على إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة، وحل كافة القضايا العالقة من خلال الحوار والتفاوض، فإن امتلاك إيران للسلاح النووي سيكون زيادة قوة ونفوذ تعطي إيران أكثر غرورا وأطماعا في التوسع وبالتالي ستكون هناك ردة في العلاقات التي سيثوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأننا إيرانيا داخليا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية.

المطلب الثالث: السياسات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليج العربي تجاه السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة.

فرضت الأحداث والصراعات والتطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة في منطقة الخليج على دول المنطقة، العراق بالإضافة إلى الدول الخليجية ما يطلق عليه حاليا "دول مجلس التعاون الخليج العربي" مواجهات واتخاذ إجراءات جريئة وواقعية، تجاه السياسة الخارجية الإيرانية، حيث شكلت التهديدات والإطماع الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربية رفع شعار تصدير الثورة الإيرانية الى عموم العالم العربي والإسلامي وكانت الدول العربية في منطقة الخليج على رأس قائمة تصدير الثورة الإيرانية في المحيط الإقليمي^(١).

حيث أصبحت الإستراتيجية الإيرانية الشاملة تجاه المنطقة الإقليمية خاصة " دول مجلس التعاون الخليج العربية"، أكثر وضوحا وأخطر تهديدا من أي وقت مضى، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق فقد وظفت واستفادت من السياسات الأمريكية في تواجدها في المنطقة إجمالا، وفي العراق بصفة خاصة بعد احتلالها، وأحرزت من ذلك مكاسب هائلة لم تكن لتحصل عليها بقوتها مطلقا^(٢).

ومن الملفت للنظر أثناء فترة الدراسة مقارنة وقياسا لما قبل الفترة الزمانية للدراسة تحديدا من بداية ولاية رئاسة إيران علي أكبر هاشمي رفسنجاني من ٣ أغسطس ١٩٨٩م، مروراً بولاية محمد خاتمي مع بدايات ولاية رئاسة إيران الثانية الى محمود احمدي نجاد تحديدا في ٢٠٠٩/٨/٥م كانت العلاقات جيدة وتقارب وزيارات متبادلة ومشاركة في المؤتمرات والقمم وزيادة مطردة في التعاون والتبادل التجاري والاستثمارات .

إلا أن هذه العلاقات لم تدم فقد تأثرت دول مجلس التعاون الخليج العربي من توتر العلاقات الإيرانية الغربية مع الولايات المتحدة ودول الأوروبية على اثر تحويل الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن وإصدار قرارات وعقوبات متتالية، مما دفع إيران في تهديد دول المجلس التعاون الخليج العربي والتدخل في الشؤون الداخلية وبت الجواسيس والعملاء بدولها والعبث في أمنها واستقرارها حيث لم تكن قبل ذلك التصرفات والسلوك الإيراني قبل تازم وتوتر العلاقات مع

(١) محمد رحيم عيوضي، "معالم الثورة الإسلامية تحليل وتقييم"، لمزيد من المعلومات انظر، مختارات إيرانية، العدد ٢٨، نوفمبر ٢٠٠٢م.

(٢) أحمد السيد النجار، "تحليلات عربية ودولية العرب ومواجهة الإستراتيجية الإيرانية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية - مؤسسة الأهرام، القاهرة على الموقع <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/٢٠٠١/١/١/ANAL٦٠٣.HTM>

أمريكا والدول الأوروبية، وهذا يثبت صحة الفرضية الفرعية كلما توترت العلاقات الإيرانية الغربية زاد التهديد الإيراني لدول مجلس التعاون الخليجي العربي^(١).

وباستخدام الباحث منهج تحليل النظام الدولي ومنهج المصلحة الوطنية تبين للباحث أن البيئة الداخلية والإقليمية والدولية الأكثر تأثيراً في السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي، حيث كانت العلاقات جيدة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي العربي بعد الحرب الخليج الثانية ولغاية ٢٠٠٩م، حيث حدث تغير في البيئة الداخلية والخارجية والإقليمية والدولية على إيران وبرنامجها النووي الإيراني، أدت إلى ضغوطات إقليمية ودولية تحسباً أن يؤدي البرنامج إلى تطوير أسلحة دمار شامل يهدد المنطقة، إيران تعتبره يدخل ضمن مصلحة إيران القومية وأنه حق لها، وان برنامجها النووي للأغراض السلمية^(٢)، وهو يعزز قوتها وكيانها و أمنها الاقتصادي والدفاعي، وتعتبر نفسها مهددة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بعد احتلال العراق والقضاء على النظام فيه فهي تعتبر نفسها مستهدفة وفي خضم الضغوطات الإقليمية والدولية عليها اثر ذلك على السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسة وإجابتها على السؤال المحوري والأسئلة الفرعية حيث نطلق سؤال المحوري من مشكلة الدراسة ما مدى تأثير السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في ضل المتغيرات الحالية؟، والذي تفرع عنه الأسئلة الفرعية، ما اثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي؟ حيث توصل الباحث للإجابة عليه من خلال استخدام منهج تحليل النظام الدولي وترابط المتغيرات والإحداث البيئة الداخلية والإقليمية والدولية أدت إلى تأثير على السياسة الإيرانية وبالتالي التأثير لسياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

كما كان لتهديدات الغربية لإيران بشأن مفاعلها النووي انعكاسات على الإستراتيجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي لتواجد الأجنبي والقواعد العسكرية والاتفاقيات الأمنية بينها وبين الدول الأجنبية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حيث ارتبطت دول مجلس التعاون الخليجي العربي باتفاقيات معها، في حين تنظر إيران ان امن الخليج من دوله المتشاطئة وان تواجد القواعد والقوات الأجنبية في أراضي الخليج يهدد مصالح إيران ونظامها وان اتفاق الغرب مع الولايات المتحدة يستهدف برنامجها ويستهدفها لذلك قامت في بث جواسيس لها، كأنها رسائل

(١) مايكل نايتس، "الارتقاء إلى مستوى التهديد الإيراني-القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي والتعاون الامني الأمريكي"، معهد واشنطن، حزيران ٢٠١٣م، على الموقع www.washingfounstite.org
(٢) مجلة الراية القطرية، العدد ٦٧٦٣، ٢٠١١م

متعمدة تبعثها إلى الولايات المتحدة ودول المجلس الخليج العربي بأن محاولة مهاجمة إيران لا يمر بالسهولة هناك مصالح مهددة للولايات المتحدة والدول الأوروبية وان الأوراق التي يمكن استخدامها في تأزم أمن المنطقة بيدها ومن خلال عملاتها وأعاونها والجواسيس والشبكات الإرهابية المتواجدة على أراضيها بالإضافة إلى مواطني دول مجلس التعاون الخليجي العربي ممن لهم ازدواجية الولاء^(١).

لقد أصبحت قضيتنا أمن منطقة الشرق الأوسط وامن منطقة الخليج على المحك نتيجة، التهديدات الإيرانية وممارستها وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المجلس فالأمر بات يتطلب تحركات سياسية دبلوماسية دولية وإقليمية للتعامل مع هذا الخطر، وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي العربي، فأمن المنطقة يخص جميع الدول، مع الأخذ بالاعتبار أن لا تعمل تلك المنظومة على منع تعاون مع أطراف أخرى خارج الإقليم^(٢).

تبننت دول مجلس التعاون الخليجي العربي من خلال اجتماعاتها لغة هادئة في مخاطبة النظام الإيراني، وذلك للخروج بحل عقلائي للمشاكل العالقة بين الجانبين، كقضية الجزر الإماراتية الثلاث، وكذلك الحال في قضية الجرف القاري (حقل غاز الدرة) الواقع بين إيران ودولة الكويت والسعودية ، وكذلك بكف إيران عن مطالبها وطموحها في ضم البحرين إلى أراضيها، وذلك كله يدل على حرص دول الخليج على الحفاظ على العلاقات مع إيران وفق مبدأ حسن الجوار من اجل مصير واستقرار المنطقة.

مما يوجب على دول مجلس التعاون اتخاذ إجراءات وسياسات تجاه السياسات الإيرانية، والسؤال الذي يطرحه الباحث، ما هي السياسات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي العربي تجاه السياسات الخارجية الإيرانية في كل مرحلة من المراحل؟ بدأ من انتهاج الجمهورية الإسلامية الإيرانية تصدير الثورة مروراً بالحرب العراقية الإيرانية وغزو واحتلال العراق للكويت وحرب تحرير الكويت واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للعراق فيما يعرف ب"الأنجلو أمريكا" وتنامي القدرات العسكرية الهجومية الإيرانية والمشروع النووي الإيراني المتصاعد والذي أخذ يحتل حيزاً كبيراً في سياسات وحسابات الدول الإقليمية والدولية.

يؤخذ على دول مجلس التعاون الخليج العربي الضبابية والارتجال وعدم وضوح موقفها تجاه تنامي القدرات العسكرية الهجومية الإيرانية بالإضافة لعدم وجود موقف موحد أو رؤية إستراتيجية جامعة تجاه طريقة التعامل مع إيران من الناحية الرد أو الردع العسكري أو تبني موقف سياسي

(١) نايتس، "الارتقاء إلى مستوى التهديد الإيراني-القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي والتعاون الامني الأمريكي"، مرجع سابق.

(٢) معتز سلامة، "التمدد الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٤، اكتوبر ٢٠١٣م.

موحد وهذا مما أثر عليها و شكل ثغرة في السياسات الدفاعية و الخارجية ، مما يوجب على دول المجلس التعاون الخليج العربية التعامل معها في ظل التطورات الإقليمية المتسارعة والخطيرة^(١).

ومن أهم السياسات التي اتخذتها دول المجلس التعاون الخليج العربي تجاه السياسة الإيرانية، في العديد من الأزمات والقضايا والمواقف التي يصل تأثيرها على دول مجلس التعاون ككل أو احدي أعضائه، تم استخلاصها من قرارات دول مجلس التعاون المختلفة على المستوى الفردي أو الجماعي من خلال المجلس الخليج خلال فترة الدراسة، واهم هذه السياسات المستخلصة من القرارات والتصريحات الرسمية ندرجها كالآتي:

١- السياسات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليج العربي تجاه سياسة إيران بشأن الاحتلال الإيراني لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث:

اجتمعت دول المجلس الخليج على تأكيد ثبات مواقفها حيال حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث " جزيرة ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى "، ودعوة إيران إلى حل لهذا النزاع عن طريق المفاوضات المباشرة بين الجانبين، أو القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، ويأتي هذا التأكيد من خلال البيانات السابقة للمجلس الخليج والتي تدعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث^(٢)، وعلى المياه الإقليمية، والإقليم الجوي، والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة، وتعتبر أي ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث لاغيه وباطلة ولا تغير من الحقائق التاريخية لعروبتها والقانونية شيئا، وتعتبر دول المجلس عن الأسف لعدم إحراز أي نتائج ايجابية من شأنها التوصل إلى حل قضية الجزر الثلاث بما يسهم في تعزيز أمن المنطق^(٣)، وتدعو جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية^(٤)، وتتلخص مواقف دول المجلس تجاه قضية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث والعلاقات مع إيران على النحو التالي^(٥):

(١) علي حسين باكير، جمعية العمل الوطني بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣ على الموقع <http://www.aldemokrati.org/print.php>

(٢) صحيفة الجزيرة السعودية، عدد ٢٤٤٤، أغسطس ٢٠١٣، ص ١١

(٣) وكالة انباء البحرين تاريخ ٢٥/١١/٢٠١١م على الموقع <http://www.bna.bh/portal/news/٤٥٨٠٣٢>

(٤) معهد الإمارات التعليمي، <http://www.uae.gov/vb/t1٠١٦١٣.html>

(٥) نفس المرجع.

أ) دعم حق السيادة لدولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث ، طناب الكبرى، وطناب الصغرى ، وأبو موسى ، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.

ب) دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة، والمجتمع الدولي، لحل القضية، عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

ج) التأكيد على أهمية الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية ، وحل النزاعات بالطرق السلمية

ظل مجلس التعاون بجميع لقاءات قممه المتعددة ومجالسه الوزارية يؤكد ويدعم حق سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث "طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى" باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة كما ظل يدعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي لحل القضية من خلال المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، فعملت دول مجلس التعاون الخليجي العربي على إيصال رسائل متكررة إلى إيران تفيد بضرورة التقارب والتعاون بين دول المنطقة للارتقاء بشعوب المنطقة ورفاهيتها، وان السياسات الخارجية الإيرانية المتبعة، من تدخلها بالشؤون الداخلية للدول المجاورة لفرض الهيمنة والنفوذ لن تعود بالمنطقة سوى الاحتقان والتوتر في العلاقات، وان سياسة التعنت بما يتعلق بالملف النووي الإيراني سيسهم في تضييع الجهود الدولية المبذولة والمتاحة لمد جسور التعاون والود^(٣).

٢- السياسات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي العربي تجاه سياسة النووي الإيراني والأزمة الإقليمية والدولية التي أحدثها المشروع والبرنامج النووي الإيراني: فمن خلال القرارات التي صدرت عن المجلس الخليجي، والقرارات التي صدرت من قادة دول المجلس نرى الإعراب الدائم عن القلق البالغ والتأكيد على أهمية التزام إيران بالتعاون التام والشفاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتأكيد على المواقف الثابتة بشأن أهمية الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية وفيما يتعلق بأزمة الملف النووي الإيراني، ودعا قادة دول مجلس التعاون الخليجي إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي، يجنب إيران والمنطقة المزيد من التوترات والحروب، ومن اهم تلك القرارات ما يأتي:

أ) التأكيد على أهمية التزام إيران بالتعاون التام والشفاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(٣) صباح الموسوي، "مركزات المشروع النووي الإيراني في المنطقة العربية"، مجلة البيان، العدد ٣٠٧، ١ تموز ٢٠١٣م.

ب) التأكيد على المواقف الثابتة بشأن أهمية الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية ، وحل النزاعات بالطرق السلمية فيما يتعلق بأزمة الملف النووي الإيراني ، ودعا قادة دول مجلس التعاون الخليج إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي ، يجنب إيران والمنطقة المزيد من التوترات والحروب^(١).

ت) التأكيد على أهمية التزام إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبمبادئ الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية وجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومن الأسلحة النووية .

ث) لم تغفل دول مجلس التعاون حقها في امتلاك واستخدام الطاقة النووية للإغراض السلمية وبجانب مطالبة إيران بالالتزام والتعاون مع الوكالة الدولية تؤكد حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للإغراض السلمية في إطار الاتفاقية الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها و تطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة^(٢).

ج) تؤكد دول مجلس التعاون على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية كافة للرقابة وللتفتيش الدولي من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية^(٣).

ح) الحث على استمرار المشاورات بين الدول الغربية وإيران بهدف التوصل إلى حل سلمي للملف النووي الإيراني ، والإقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للإغراض السلمية^(٤).

خ) أما بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل ، فقد أكدت دول المجلس على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط ، بما فيها منطقة الخليج العربي ، خالية من أسلحة الدمار الشامل ، ودعت كافة الدول إلى التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، المتعلقة بمنع انتشار

(١) الموسوي، "مرتكزات المشروع النووي الإيراني في المنطقة العربية"، مرجع سابق.
(٢) وكالة انباء البحرين على الموقع <http://www.bna.bh/portal/news/٤٥٨٠٣٢>، مرجع سابق.
(٣) معهد الإمارات التعليمي، مرجع سابق.
(٤) نفس المرجع.

أسلحة الدمار الشامل ، وإخضاع منشآتها النووية للإشراف الدولي ، بما في ذلك إسرائيل ، التي تملك أكبر مخزون نووي تدميري في المنطقة^(١).

(د) تشجع دول مجلس التعاون وترحب بالجهود الدولية في شأن الملف النووي الإيراني وخاصة التي تبذلها مجموعة / ٥ + ١ / لحل أزمة هذا الملف بالطرق السلمية معربا عن أمله أن تستجيب إيران لهذه الجهود وقد رحبت دول المجلس بالاتفاق والنجاح الذي تحقق بين إيران ودول ٥+١ بخصوص الملف النووي الإيراني حيث بادرت دول مجلس التعاون في الترحيب مشددة على ان تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ومن حق دول المجلس الاستفادة من الطاقة النووية السلمية^(٢).

٣- استخدمت دول مجلس التعاون السياسة في معارضة سياسة إيران التدخلية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، من خلال بثها الجوايسيس وأعوانها وعملاءها من الشيعة مواطني دول المجلس مزدوجين الولاء بتحريضها ودعمها ماديا ومعنويا ومد يد العون في العبث في أمن واستقرار دول المنطقة مطالبة إيران بالالتزام التام بمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل وبالأعراف والقوانين والمواثيق الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس و حل الخلافات بالطرق السلمية والحوار المباشر وعدم استخدام القوة أو التهديد بها بما يكفل الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة^(٣).

٤- السياسات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليج إزاء تصريحات المسؤولين الإيرانيين التحريضية، استنكار دول مجلس التعاون الخليج العربية التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون في انتهاك لسيادتها واستقلالها وأدانتها السياسات العدائية والتصريحات التحريضية التي تصدر من بعض المسؤولين الإيرانيين و طالب المجلس إيران بالتوقف عن هذه الممارسات التي لا تسهم في خدمة وتطوير العلاقات معها^(٤)، وهذه بمثابة تهديد ستؤدي إلى فنور العلاقات وتجميدها والى إيقاف هذه العلاقات وقطعها إذا لم تتصاع إيران .

(١) نفس المرجع.

(٢) وكالة انباء البحرين ، على الموقع <http://www.bna.bh/portal/news/٤٥٨٠٣٢>، مرجع سابق

(٣) مجلة الوسط، لندن، العدد ٤٨٤، حزيران ٢٠١١م

(٤) معهد الإمارات التعليمي، مرجع سابق.

٥- توجه دول مجلس التعاون الخليجي العربي إلى التحول من "مجلس التعاون الخليجي العربي" باتجاه الإتحاد الخليجي العربي^(١).

ففي ضوء ما تمر به منطقة الخليج من تحديات وتهديدات باتت تواجه المصير الخليجي المشترك في المرحلة الراهنة، ومن أهم وابرز تلك التهديدات، التهديد الإيراني الذي بات علنياً وسافراً على نحو يفرض على دول الخليج العربية أن تأخذ بكل الجدية بالاتجاه إلى إقامة "الاتحاد الخليجي"، ليحل محل المجلس الحالي "مجلس التعاون الخليجي العربي"، وليكون بمثابة الرد الاستراتيجي القوي على التهديدات الإيرانية، وفي ذات الوقت القاعدة الصلبة لتعزيز روابط التلاحم والتكاتف الخليجي في مواجهة الأخطار والتحديات المستقبلية، لموازنة توازن القوة الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الإتحاد بين دول المجلس.

فالتهديدات الإيرانية للدول الخليجية ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب، وإنما هي أطماع تاريخية منذ عهد شاه إيران السابق، وامتدت وتواصلت في ظل النظام الذي أسسته الثورة الإسلامية في إيران بزعامة آية الله الخميني الذي رفع شعار تصدير الثورة الإيرانية إلى عموم العالم العربي والإسلامي والدول المجاورة وبالأخص دول الخليج وأولها دولة الجوار لإيران ولدول مجلس التعاون الخليجي العربي والعراق، ورغم كل الأحاديث الإيرانية والتي باتت مكشوفة وواضحة تتخذها إيران مجرد شعار للتغطية على نواياها الحقيقية بمشاريع توسعها الإقليمية.

ويكفي بنا وضع محاولة إيران قلب إيران للوضع في البحرين عبر تقديم شكوى إلى الأمم المتحدة على نحو يخالف كل الأعراف والمواثيق الدولية، لأنه يعد تدخلا سافرا في شئون دولة مستقلة بما يخالف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي للعلاقات الدولية بين الأمم والشعوب، يضاف إلى ذلك ما أدلت به طهران من تصريحات عدائية بشأن الأوضاع في البحرين وكذلك حملة التشويه غير المسبوقة التي شنها الإعلام الإيراني عبر عشرات الفضائيات الإيرانية والمالية لها بشأن الأوضاع في البحرين على نحو غير مسبوق يعكس حالة من الذهول لفشل إحداث إيران انقلاب سياسي في البحرين باستغلال أحداث ١٤ فبراير ٢٠١١^(٢).

ومن هنا نقول إن الأزمة في البحرين ساهمت في الكشف عن تلك المخاطر والتهديدات الإيرانية الموجهة إلى دول مجلس التعاون الخليجي العربي، بعد أن باتت هذه التهديدات علنية، ولهذا فإن الاتجاه لدى دول الخليج بالتفكير في إقامة "الاتحاد الخليجي" كان بمثابة الرد

(١) سامح أبو العينين، جهود منع الإنتشار النووي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٠، ٢٠١٠، ص ٤٧.
(٢) ناصر الشيخ عبدالله، "الدور الإيراني في أزمة البحرين"، ٣٠٧، نشر بتاريخ ١ تموز ٢٠١٣م، على الموقع www.albayan.com

الاستراتيجي المناسب والخيار المصيري لمواجهة التحدي الإيراني السافر، وظهر هذا في دعوة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز خلال افتتاح قمة دول مجلس التعاون الخليجي ٣٢ في الرياض "دول المجلس إلى الانتقال من صيغة مجلس التعاون إلى الاتحاد في كيان واحد يضم الدول الست الأعضاء"^(١)، مشيراً إلى أن دول الخليج العربية مستهدفة في أمنها واستقرارها، من دون أن يوضح ما إذا كان هذا الاستهداف يأتي من العدو الصهيوني أو من دول مجاورة، دعوة الملك السعودي، لفتت انتباه الكثير من المحليين والمهتمين بالشأن الخليجي، وتوقف هؤلاء عند عدم تحديد ماهية الأخطار التي تحدث عنها الملك عبد الله ومصدرها. واستنكر الفيصل تحفظ إيران على مشروع الإتحاد الخليجي واتهم الوزير السعودي طهران بأنها تُضمّر نوايا غير طيبة لدول الخليج.

ومنذ إطلاق هذه المبادرة في قمة الرياض الخليجية العام الماضي، سعت إيران إلى إثارة الشكوك وشن حرب دعائية شعواء بهدف إفشال المبادرة الخليجية نحو إقامة الاتحاد الخليجي من خلال أن فكرة الاتحاد هدفها تكريس هيمنة سعودية على دول الخليج، في حين أن إطلاق المبادرة من قبل السعودية يجعلها تكتسب مصداقية أكبر وقدرة أعلى على التطبيق، لأنها تأتي من جانب الشقيقة السعودية الكبرى التي تشكل الركيزة المحورية لتجربة مجلس التعاون الخليجي.

٦- تسعى إيران في سياساتها إلى الهيمنة والنفوذ والتمدد، وان كثرة تصريحات المسؤولين وأصحاب القرار في تهديد البحرين ودولة الإمارات والتدخل في شؤون دول مجلس التعاون الخليجي العربي من خلال تحريض عملائها من مواطني دول المجلس ممن هم على مذهبها الشيعي مزدوجي الولاء والانتماء الوطني والمذهبي^(٢)، فتعمل على تحريضهم في ارتكاب أعمال إرهابية تعكر وتقلق راحة المواطنين سعياً منها في قلب أنظمة الحكم وتسلم مواليين لها أو إيصالهم إلى البرلمان ليكونوا أعوان لها تستخدمهم وقود ومخزون لمصالحها وأوراق ضغط على دول المجلس وعلى الولايات المتحدة في تفاوضها على البرنامج النووي لتحقيق مكاسب وإيجاد لها دور إقليمي من خلال عبثها في الاستقرار وتهديد مصالح التواجد الأجنبي في المنطقة، وان السياسة التي اتخذتها دول مجلس التعاون ضد الأعمال الإرهابية وتمرد والعصيان في البحرين إرسال قوات درع الجزيرة جيش من السعودية والإمارات في قمع الأعمال الإرهابية وإحلال الأمن وعودة الاستقرار في البحرين و احتجت إيران واعتبرت ذلك تدخل في الشؤون دولة البحرين^(١)، فقد بعث وزير خارجية إيران رسالة لأمين عام الأمم

(١) نفس المرجع.

(٢) سعد البريك، الشيعة في البحرين، دراسة ميدانية، على الموقع www.altanweer.net

(١) الشيخ عبدالله، الدور الإيراني في أزمة البحرين، مرجع سابق.

المتحدة حول الأوضاع في البحرين وما حوته من تهديدات تعكس استمرار النهج الإيراني في التدخل في شؤون دول المجلس لنشر الإدعاءات والأكاذيب بصورة مستمرة ومتكررة مما يثير القلاقل وعدم الاستقرار في المنطقة ويمثل انتهاكا لقواعد القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار بين الدول، وأكد المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون رفضه لما تضمنته رسالة وزير الخارجية الإيراني^(٢).

٧- وعملت دول المجلس على سياسة وضع إطار جماعي للعلاقات مع إيران ، حيث تبنى مجلس التعاون أسساً ثابتة ومشاركة للتعامل مع إيران ، تركز على مبادئ حسن الجوار ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وحل النزاعات بالوسائل السلمية ، ورفض سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة ، و تفعيل الحوار الودي والاتصالات الثنائية والزيارات المتبادلة مع إيران ، على مختلف المستويات ، مما أسفر عن توقيع العديد من الاتفاقات الثنائية ومذكرات وبروتوكولات التفاهم التي شملت الجوانب الاقتصادية والأمنية^(٣)، وأولت دول مجلس التعاون اهتماما بالعلاقات مع إيران بحكم روابط الدين والجوار والتاريخ والمصالح المشتركة انطلاقاً من إيمان دول المجلس التام أن الحوار الهادف إلى بناء الثقة بين الجانبين يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة^(٤).

٨- والسياسات دول مجلس التعاون الخليجي العربي التي اتخذتها تجاه سياسة إيران الإيديولوجية الشيعية، اتخذت دول مجلس التعاون سياسة الحوار بين أتباع الحضارات والأديان والثقافات فقد أكد المجلس الأعلى على أهمية تعزيز الحوار بين أتباع الحضارات والأديان والثقافات المختلفة والحرص على بناء جسور التلاقي بين الشعوب والحضارات وهو السبيل الأنجع لتعزيز التفاهم والتعاون العالمي بما يسهم في إستقرار الأمن والقضاء على أسباب الصراع وتوحيد الجهود لمعالجة المشكلات التي يعاني منها العالم^(١).

٩- والسياسات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليج ازاء التهديدات وأي احتمالات هجومية سياسة الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون ضد أي عمليات ارهابية أوعبت في أمن واستقرار او التدخل في الشؤون الداخلية في احدى دول مجلس التعاون فقوات الدفاع المشترك

(٢) وكالة انباء البحرين ، مرجع سابق.

(٣) معهد الامارات التعليمي، مرجع سابق.

(٤) وكالة انباء البحرين، مرجع سابق.

(١) فصلية ايران والعرب، عدد ٢٦، شتاء ٢٠١١م.

جاهزة لتدخل فقد ربطت دول المجلس بعضها في مجالات التعاون العسكري والدفاع المشترك كخطوات تبذل لتعزيز قوات درع الجزيرة المشتركة وتطويرها واستمرار السير والعمل في تطوير المشاريع العسكرية المتعلقة بالاتصالات المؤمنة وحزام التعاون العسكري والأمني، وجاهزية وصلت إليه قوات درع الجزيرة المشتركة ومستوى تدريبي وكفاءة^(١).

١٠- والسياسات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي إزاء ظاهرة بث إيران الجواسيس والعملاء والإرهابيين والمجرمين في دول مجلس التعاون الخليج وقيام نشاطات إرهابية وأعمال تحريضية مشبوهة تؤثر على امن واستقرار دول مجلس التعاون فقد اتخذت دول مجلس التعاون سياسة التنسيق والتعاون الأمني و تكثيف التعاون بتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية تعزيزا لأمن الدول الأعضاء وحماية شعوبها والمكتسبات الوطنية^(٢)، وفي هذا الإطار أشاد المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون بكفاءة وقدرة وجاهزية الأجهزة الأمنية في مملكة البحرين بكشف وتفكيك شبكة تنظيمية ضمن مخطط إرهابي يستهدف أمن واستقرار مملكة البحرين وأكد وقوف وتضامن الدول الأعضاء إلى جانبها ودعمها وتأييدها المطلق لكافة الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة الأعمال الإرهابية وكافة أنواع التحريض والتخريب التي تهدف إلى زعزعة النظام والاستقرار واستهداف الأبرياء وترويع الأمنيين من مواطنين ومقيمين استنادا إلى مبدأ الأمن الجماعي ووحدة المصير المشترك^(٣).

كما أشاد المجلس الأعلى بجهود وكفاءة الأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية والضربات الإستباقية لرجال الأمن التي أدت إلى كشف وتفكيك / ١٩ / خلية إرهابية كانت تهدف إلى نشر الفوضى عبر تنفيذها عددا من الهجمات الانتحارية داعيا المجتمع الدولي إلى التعامل بحزم وجدية مع تلك المجاميع الإرهابية والأشخاص الداعمين للإرهاب وعدم السماح بالإضرار بأمن واستقرار الدول^(٤)، كما كشفت دولة الكويت عن شبكة تجسس إيرانية، فقد

(١) جريدة الراية القطرية، عدد ٦٩٠٤، أكتوبر ٢٠١١م.

(٢) وكالة انباء البحرين ، مرجع سابق.

(٣) نفس المرجع.

(٤) "موسم صيد الجواسيس في الخليج يطيح بعيون إيران"، نشر بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١٣م، على الموقع <http://www.alarab.co.uk>

(٥) نشر على شبكة المصراوي، بتاريخ ٤/نيسان/٢٠١١م، على الموقع

انظر ايضا جريدة السبر الالكترونية الكويتية، الأغلبية: "حكم التمييز" أكد تأمر إيران <http://www.masrawy.com>

<http://www.sabr.cc> المشين على أمن الكويت"، نشر بتاريخ ٦ ايار ٢٠١٣م. على الموقع

أدان مجلس التعاون الخليجي العربي التدخل الإيراني السافر في شؤون دولة الكويت بزرع شبكات تجسس على أراضيها بهدف الإضرار بأمنها واستقرارها ومصالح مواطنيها وأشد بكفاءة أجهزة الأمن بدولة الكويت مؤكدا مساندة دول المجلس لكافة الإجراءات التي تتخذها الكويت لحماية أمنها الوطني انطلاقا من مبدأ ترابط الأمن الجماعي لدول المجلس^(١).

١١- ويرى الباحث من ضمن السياسات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي العربية تجاه السياسة الإيرانية زيادة عدد دول مجلس التعاون الخليجي العربي لتسهم في قوة المجلس في المواجهات المحتملة بينها وبين إيران فقد تم الترحيب في انضمام المملكة الأردنية الهاشمية إلى دول مجلس التعاون الخليجي العربي حيث التوافق في الرؤية السياسية بالقضايا والأزمات والتقارب الاجتماعي في العادات والتقاليد واللغة العربية المشتركة، فقد رحب قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بطلب المملكة الأردنية الهاشمية الانضمام إلى المجلس وكلفوا المجلس الوزاري بدعوة وزير الخارجية الأردني للدخول في مفاوضات لاستكمال الإجراءات اللازمة لذلك وقد صدر بيان عن اللقاء التشاوري قال " إنه انطلاقا من وثنائج القربي والمصير المشترك ووحدة الهدف وتوطيدا للروابط والعلاقات الوثيقة القائمة بين شعوب ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية وإدراكا لما يربط بين دول المجلس والمملكة الأردنية الهاشمية من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية واقتناعا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها لا يخدم شعوبها فحسب بل يخدم الأهداف السامية والأمة العربية جمعاء^(١)، وتمشيا مع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وميثاق جامعة الدول العربية اللذين يدعوان إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى وتوجيهها للجهود إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية وبناء على طلب المملكة الأردنية الهاشمية الانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد رحب قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهذا الطلب وكلفوا المجلس الوزاري

(١) جريدة الغد الاردنية ، ١٥/١٢/٢٠١١م، حول ضم الاردن الى مجلس التعاون الخليجي العربي
٢٤٩

بدعوة وزير الخارجية الأردني للدخول في مفاوضات لاستكمال الإجراءات اللازمة لذلك".
والتي لم يتضح معالمه لغاية الآن^(٢).

كان للبيئة الداخلية والإقليمية والدولية الأكثر تأثيراً في السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث ظهر تبدل العلاقات في حين كانت العلاقات جيدة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي العربي بعد الحرب الخليج الثانية ولغاية ٢٠٠٩م حيث حدث تغير في البيئة الداخلية والخارجية والإقليمية والدولية على إيران وبرنامجها النووي أدت إلى ضغوطات إقليمية ودولية تحسباً أن يؤدي البرنامج إلى تطوير أسلحة دمار شامل يهدد المنطقة، إيران تعتبره يدخل ضمن مصلحة إيران القومية وانه حق لها، وان برنامجها النووي للأغراض السلمية، وهو يعزز قوتها وكفاءتها وأمنها الاقتصادي والدفاعي، وتعتبر نفسها مهددة ومستهدفة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل بعد احتلال العراق .

وفي خضم الضغوطات الإقليمية والدولية عليها اثر ذلك على السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي، نتيجة ترابط المتغيرات والإحداث البيئية الداخلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى تأثير على السياسة الإيرانية وبالتالي تأثير السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

وأهم السياسات التي اتخذتها دول مجلس التعاون رداً على السياسة الإيرانية نتيجة استمرار إيران احتلالها الجزر فانه لا يخلو اجتماع لقمة المجلس إلا كان في بيانها الختامي حضور وتمسك ودعم للإمارات في حقه بالجزر التي تحتلها إيران ودعوة إيران إلى حل لهذا النزاع، عن طريق المفاوضات المباشرة بين الجانبين، أو القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية التأكيد على أهمية التزام إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبمبادئ الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية وحق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار الاتفاقية الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها و تطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة وبما فيهم إيران وإسرائيل وضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و إخضاع منشآتها النووية كافة للرقابة و للتفتيش الدولي من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية.

(٢) وكالة انباء البحرين ، مرجع سابق.

وردها على مطالبات إيران في البحرين وتهديداتها وتدخلها في دول المجلس، بالإضافة للاتفاقيات الأمنية والدفاعية الموقعة بين دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وهو دراسة تحول المجلس التعاون الخليجي من حالة التعاون إلى حالة الاتحاد وهو الهدف الذي أسس له من بدايات تأسيس المجلس ، والذي لاقى معارضة إيرانية .

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل واقع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي، للفترة ما بين عام (٢٠٠٧م - ٢٠١٣م)، حيث شهدت هذه الفترة كثيراً من الأحداث والمتغيرات والتوترات والأزمات في البيئة الداخلية والإقليمية والدولية مما كان لها أكبر الأثر والتأثير على السياسة الخارجية الإيرانية و انعكاساتها تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي، فقد أجابت هذه الدراسة على التساؤل الرئيسي ما مدى تأثير السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الحالية وكما أجابت أيضا على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على السياسة الإيرانية تجاه "دول مجلس التعاون الخليجي العربي"؟
- ما مدى تأثير التهديدات الغربية الراهنة لإيران بشأن مفاعلها النووي وانعكاساتها على الإستراتيجية الإيرانية، تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي؟
- ما القضايا التي يمكن طرحها ومن شأنها أن تؤدي إلى تعزيز العلاقات والتقارب الإيراني ودول مجلس التعاون الخليجي؟

وحول السؤال المحوري ما مدى تأثير السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الحالية؟، فقد مثلت المتغيرات الإقليمية والدولية بعد أن أطاحت الثورة الإيرانية في نظام الحكم الملكي الشاه و قيام جمهورية الإسلامية الإيرانية التي تبنت وانتهجت مبدأ تصدير الثورة إلى دول الجوار، مما أسفرت عن قيام حرب بينها وبين العراق دامت ثماني سنوات، تخلل ذلك قيام مجلس التعاون الخليجي العربي، و شكل ذلك خيب أمل لدولة الإمارات و دول المنطقة حيث تعرضت مواقع في الإمارات والكويت وقيامها في لضربات الإيرانية وقيامها في تقويض الأمن والاستقرار في موسم الحج، كما أدت المتغيرات الإقليمية والدولية إلى التقارب الإيراني مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي بعد غزو العراق للكويت وتحرير الكويت، حيث استفادة من موقفها الراض للغزو العراقي لكويت فقد كسرت حلقة الانغلاق والعزلة الإقليمية والدولية المفروضة عليها بسبب السياسات المتشددة و بذلك حققت مكاسب سياسية واقتصادية.

كما أدت المتغيرات الإقليمية والدولية إلى انعكاسات السياسة الإيرانية الخارجية تجاه دول مجلس التعاون حيث مثلت الحرب الانجلو أمريكية على العراق واحتلاله في ١٦ ابريل ٢٠٠٣م و انسحابها من العراق في ١٥ ديسمبر ٢٠١١م، تاركة فراغاً أمني و نقطة تحول في السياسة الخارجية الإيرانية استغلّت فيه مد نفوذها و سيطرتها على مفاصل الدولة من خلال أتباعها من الشيعة واتساع نفوذها في العراق و مد نفوذها و تدخلها في دول مجلس التعاون الخليج العربي كالبحرين والكويت والسعودية من خلال العبث في أممها وبالإضافة لتعزيز مصالحها القومية ومكانتها وتعظيم دورها وعناصر قوتها، مما ساعدها على الإمساك في زمام الأمور في العراق وفق سياسة متوازنة استثمرت في حذكة ودهاء سياسي و رقة الضغط المذهبية الشيعية وأحدثت اختراقات من خلال أجهزتها المختلفة ونسجت و مدت جسور تواصل مع العديد من الأطراف ووظفت إمكانياتها لتؤكد وجودها و تأثيرها المؤثر كقوة ضغط إقليمية في مواجهة الولايات المتحدة .

كما شجعت المتغيرات الدولية وما صاحبها من تدويل بعض القضايا الخاصة في حقوق الإنسان كالحريات العامة والأقليات ، وبفعل المتغيرات ظهرت ورقة الشيعة التي مكنت إيران اللعب فيها ودعمها للحركات المتطرفة للحوثيين في اليمن والشيعة في البحرين والسعودية والكويت التي أضحت تهدد الأمن والاستقرار بهذه الدول والتي ظل فيها التقسيم الطائفي والمذهبي كامناً وحبس خلال الفترة المنصرمة.

- و حول اثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي.

فالساسة الإيرانية لم تتغير بتغيير النظام الإيراني أو الرؤساء و تداور السلطة سواء أبان النظام الملكي الشاه أو الجمهورية الإيرانية الإسلامية السياسة التي تنتهج مع الإمارات والبحرين، سياسة توسعية وأطماع فمع الإمارات أقدمت على ضم الجزر الإماراتية طنب الكبرى وطنب الصغرى، و اتخذت السلطات الإيرانية إجراءات في جزيرة أبو موسى في عام ١٩٩٢م في منع إلقاء مراسي السفينة الإماراتية، وطالبت ركاب السفينة في تأشيرات دخول ، متجاهله بأن الجزيرة إماراتية تابعة لإمارة الشارقة وان هناك اتفاق على مشاطرة الحكم في الجزيرة بين إيران والإمارات، ورفض إيران أي مفاوضات أو حوار مع الإمارات بشأن تسوية الجزر أو تحكيم أمام محكمة العدل الدولية لحل النزاع، ومع البحرين قامت في تحريض المعارضة الشيعية ودعمها و جرت أحداث دامية بين الشيعة والسلطات البحرينية كان أشدها عام ١٩٩٤م، وكما شهت توتر

بالعلاقات بين إيران والبحرين عام ٢٠١٠م بعد ان دعمت المظاهرات المناوئة للبحرين مستغلة أتباعها الورقة الشيعية في البحرين وازدواجية الولاء ومطالبة الشيعة في الإطاحة بنظام الحكم الملكي واستبداله بنظام جمهوري أسوة في إيران من خلال تصريحات المسؤولين الإيرانيين بأن البحرين جزء من إيران وأنها المحافظة الرابعة عشر.

وحول مدى تأثير التهديدات الغربية الراهنة لإيران بشأن مفاعلها النووي وانعكاساتها على الاستراتيجية الإيرانية، تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي؟.

أثرت التهديدات الغربية على إيران ووضعت دول مجلس التعاون الخليجي في مأزق وخرج فهي لا تملك منع أمريكا أو إسرائيل من ضرب إيران مما جعلها تتخبط وتعقد صفقات التسلح وتبرم الاتفاقيات مع الدول العظمى لضمان أمنها وبقاءها مما جعلها في حالة من التهرب و تحسب إلى أي مفاجأة أو مباغته في ضرب إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل حيث هددت إيران في حال تعرضها لضربة عسكرية فإنها ستقصف القواعد العسكرية وأبار البترول الخليجية

وحول القضايا التي يمكن طرحها ومن شأنها أن تؤدي إلى تعزيز العلاقات التقارب الإيراني ودول مجلس التعاون الخليجي .

هناك العديد من القضايا العالقة التي لو تم طرحها وكان لدى الجمهورية الإيرانية الإسلامية الإرادة السياسية في حل هذه القضايا العالقة أدت إلى تعزيز العلاقات والتقارب بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي العربي ويأتي على رأس هذه القضايا القضية الأولى المتنازع عليها قضية الجزر الإماراتية الثلاث " طناب الكبرى وطناب الصغرى وجزيرة أبو موسى التي احتلتهم إيران عشية انسحاب بريطانيا في ٢ ديسمبر ١٩٧١م ، والقضية الثانية قضية النزاع الإيراني الكويتي على حقل غاز الدرة في الجرف القاري الواقع في الأراضي السعودية والكويتية وجزء ضئيل منه في الأراضي الإيرانية، والقضية الثالثة قضية مطالبة إيران في البحرين وعدم التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدولة البحرين ودعم الشيعة وتحريضهم .

التوصيات :

١. على دول مجلس التعاون الخليجي العربي، العمل على مواجهة الطموحات والإيرانية في الهيمنة والسيطرة على منطقة الخليج، وتصدرها في مقدمة دول المنطقة، مرتدية بذلك عباءة الدين والتي تغطي بها أطماعها وعدائها للعرب والمسلمين السنة، وذلك من خلال إيجاد صياغة إستراتيجية موحدة تجاه السياسة الإيرانية، وأهم عناصر تلك الإستراتيجية الكشف عن علاء إيران، ورفع الشرعية عنهم.
٢. قيام دول مجلس التعاون الخليجي العربي على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومن خلال التعاون مع جميع الدول العربية، في المطالبة في تحرير اقليم الاهواز (عربستان العراق)، وانصاف مواطنين الأهواز من تعذيب وقتل وترويع السلطات الإيرانية والإعدامات الجماعية المتواصلة، وذلك من خلال إبراز وطرح قضية الأهواز عالمياً، كدولة سلبية محتلة من قبل إيران، ودعم اللجان الثورية وحركات المقاومة فيها.
٣. يجب أن تقوم الإستراتيجية في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي بالتزامن مع العمل بتطوير استراتيجيات التنمية، ومكافحة الفساد، وبسط العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الموارد وثمار التنمية دون أي تحيز جغرافي أو ديني أو مذهبي أو عرقي.
٤. العمل على تطوير البرامج والقدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، بحيث تمكنها من المواجهة والتدخل السريع، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.
٥. دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الاستجابة لمساعي دول مجلس التعاون الخليجي العربي، والمجتمع الدولي، لحل القضايا العالقة، وأبرزها قضية الجزر الإماراتية المحتلة الثلاث، وقضية الجرف القاري الكويتي (حقل غاز الدرة)، والكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار والمجلس الخليجي، وذلك عن طريق المفاوضات والحوار بدلاً من سياسة التهديد والكيل بمكيالين.
٦. الحفاظ على وحدة وتماسك النسيج الاجتماعي الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، وعدم السماح بتفتيت المجتمع أو اختراقه، و العمل على جمع مكوناته و تثبيتها

على قاعدة قابلية الاندماج في دول المجلس، و ليس على قاعدة التفريق و الو لاءات المتعددة والتفرقة الطائفية كما هو الحال في العراق والبحرين واليمن. فالاستقرار الداخلي والاجتماعي ضمان للهوية الوطنية والعربية في المنطقة.

٧. احتواء الأدوات والأوراق التي تستخدمها إيران وتقوم بزرعها فكر المواطن داخل دول مجلس التعاون الخليجي العربي، من خلال العمل على دمجهم وتفعيل دورهم في المجتمع، والتركيز على الهوية الوطنية كشرط أساسي في نجاح تطبيق سياسة مواجهة المشروع الإيراني، وذلك لا يتم إلا من خلال التوعية والتثقيف من خلال المناهج التعليمية، كطرح مادة التربية الوطنية في دول المجلس الخليجي، لما لها من تأثير نفسي و جانب مهم في توعية الأجيال القادمة، حتى لا تنزلق في المشروع الإيراني ويكونوا وقود لها.

٨- العمل من خلال الجهات الرسمية، والتنسيق مع الجهات الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي العربي، والدول العربية المجاورة، على إثارة نقاشات فكرية علمية منهجية لنقل الصورة الحقيقية عن إيران وعن سلبية التبعية لها وللمشروع الإيراني، والعمل على نشر أخطاره على الدولة وعلى المحيط الإقليمي، وبيان زيف وكذب إيران وابتعادها كثيرا عن المبادئ الإنسانية وعن الشريعة الإسلامية التي تدعيها.

٩- كشف حقيقة إيران وادعائها بأنها تقف في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، من خلال كشف استغلال الأخطاء وكشف الصفقات السرية التي تقوم بها إيران مع من تدعي خصومتهم، وتوظيف ذلك في سبيل تعرية المشروع الإيراني ومواجهته عند الحاجة.

١٠. على دول مجلس التعاون الخليجي العربي اعتماد نفس الأدوات والأوراق التي تستخدمها إيران فيها من خلال دعم المذهب السني في العراق، والمطالبة في إنصافهم بحقوقهم، باعتماد مبدأ المعاملة بالمثل وعدم الاكتفاء بموقف الدفاع، فأن السكوت عن التصرفات والسياسات الإيرانية يعطي انطباعاً سلبياً، فأما أن يكون استسلاماً وقبولاً أو بالضعف المفرط.

١١. إنشاء مركز أبحاث لدراسة ورصد السياسات الإيرانية السلبية تجاه المنطقة، وتقديم الاقتراحات بشأن سبل معالجتها أو مواجهتها، مع الاهتمام في الباحثين والأبحاث التي تكتب في مجال السياسة الإيرانية، وتشجيع الإعلاميين العرب في نشر ما هو مفيد لتبني

إستراتيجية إعلامية في تعريف الاحتلال الإيراني لإقليم الاهواز المحتل، واحتلال الجزر الإماراتية الثلاث وبيان أهمية الجزر بالنسبة لدول مجلس التعاون ودولة الإمارات التي تعود إليها ملكيتها وأنها جزءاً من أراضيها، كذلك الأمر بالنسبة إلى حقل غاز الدرة الكويتي.

١٢. على دول مجلس التعاون الخليجي العربي والدول العربية والباحثين والإعلاميين مواجهة الخطر النووي الإيراني والإسرائيلي، وذلك بضرورة العمل على تجنب المنطقة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتي تهدد أمن المنطقة، وإن تكون المنشآت الإيرانية والإسرائيلية خاضعة للرقابة والتفتيش للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع تركيز وسائل الإعلام المختلفة في توضيح وبيان وإفهام المجتمع الدولي بأن هناك مخاطر حقيقية موجودة من قبل إسرائيل وإيران، من خلال التسابق في التسلح النووي، وبأن ذلك يشكل خطراً على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي، كذلك الحال يجب على دول مجلس التعاون الخليجي العربي الضغط إقليمياً ودولياً للقضاء على السلاح النووي الإسرائيلي قبل الإيراني، فالخطر واحد، والهدف واحد وهو القضاء على العدو الرئيسي " العرب " .

ABSTRACT

Iranian foreign policy towards the countries of the Arab

Gulf Cooperation Council (GCC)

٢٠٠٧-٢٠١٣

This study aimed to analyze the Iranian foreign policy towards countries of the Arab Gulf Cooperation Council during the period ٢٠٠٧ up to ٢٠١٣, where this period had witnessed many international events and changes in the local, regional and environment, the most prominent was the presidential election which resulted in success Mahmud Ahmadi Nejad for second time in August / ٢٠١٣, and reaching Hasen Rohani to be president of the republic of Iran in president election in July / ٢٠١٣. The most important changes that happened on the unresolved issues between Iran and countries of the Arab Gulf Cooperation Council such as the Kuwaiti continental shelf issue, and Iran claim of annexation of the Bahrain Kingdom to its land, and the developments of Iran occupation of three Emirates Islands, and the extent of the impact of the American Military Existence in Arab Gulf, and the attitude of the Arab Gulf Cooperation Council toward the seriousness of Iran's Nuclear program which threaten the region, and the international changes presented by the international attitude toward Iran's Nuclear Program, to realize the effect of these changes, events and tensions on Iranian relations with Countries of the Arab Gulf Cooperation Council in the shadow of current regional international changes through the analysis of local regional and international environment which played significant role affected on the nature and the manner of external policies that

reflected on the process of relations between Iran and Countries of the Arab Gulf cooperation Council in negative or positive way.

The research had used four scientific approaches, first of all analyzing the international system to examine the hypothesis of the study , and the interactive relations within the variables of the study as this approach moves among the multiple analytical levels from interaction relations between the internal Iranian environment and its surrounding external environment from neighboring countries and Countries of Arab Gulf Cooperation Council, with linking the Iranian Foreign Policy with its internal, regional, and international environment ,in order to analyze the foreign Iranian disposal toward each issue partly.

This study used the national interest which focus on the ways of each country follow it in its search to achieve its national interest, and that is the real motive for its conduct toward surrounded national, even though the importance of the national interactive which is a conflict of international interest, as Iran finds its international interest throughout deporting the revolution to Countries of Arab Gulf Cooperation Council and neighboring countries and compel its political paradigm, and attempts to inflicted them with political Iranian aspirations, through creation of troubled ambiances by Iranian groups which settler in the Countries of Arab Gulf Cooperation Council, and utilizes Sectarianism and doctrinal incitement against the political systems to create suitable conditions to deport the revolution.

Then the study used the tools of content analysis approach to analyzes the content of T.V interviews, newspapers interviews and published article which deal with certain issues and crisis such as the occupation of the three Emirates islands crisis, which was no final announcement for conference of the Countries of Arab Gulf Cooperation

Council emphasized that it is Arab lands and invited Iran to solve it peacefully or through the international court. In addition to stopping Iranian disturbance in the internal affairs of countries of the Arab Gulf Cooperation Council, and discussed the Iranian nuclear crisis. Through repeating and quantity had analyzed of content which used for usefully and functionally to enrich this study.

The research used the historical approach which its significant using through studying the current events in Arab Gulf Area and the current, futuristic, political Iranian troubled ambiences toward Countries of Arab Gulf Cooperation Council in lighten what happened in the past to achieve more of knowledge for what happens in the present and what problems might result in the future.

The research discussed the main question for study which was what the extent of the effect of the foreign Iranian policy toward Countries of Arab Gulf Cooperation Council in light of the current regional international changes. Which branched to many questions:

What are the effects of the local, regional, international environment on the foreign Iranian policy toward Countries of Arab Gulf Cooperation Council?

What is the extent of current western threats to Iran because of its nuclear program and its reflections on the Iranian strategies to ward Countries of Arab Gulf Cooperation Council?

What are the issues which can discuss and lead to enhance the relations and Iranian Familiarization and Countries of Arab Gulf Cooperation Council?

The study set out from the main hypothesis that the internal, regional, international environment is the most effectively on the Iranian policy toward Countries of Arab Gulf Cooperation Council, which branched from it many hypotheses and the study answered the main question and the sub-questions and approved the hypotheses of study, and found out a number of outcomes and recommendations which the most important is the necessity of working of Countries of Arab Gulf Cooperation Council to face the extending troubled ambiences of Iran to controlling Arab Gulf Area and Countries of Arab Gulf Cooperation Council, and this through empowerment the military abilities and projects for Countries of Arab Gulf Cooperation Council, and find ways to annexation the tools and methods which Iran uses it and instills in the thought of the citizen in the of Countries of Arab Gulf Cooperation Council, and work to evoking intellectual systemically and methodological discussions to emerge the true image of Iran, and the adoption of the same tools and papers used by Iran to stir up trouble and sectarian strife in public, as is the scene of sectarian in Iraq, Yemen, Bahrain, Kuwait and the support and the strengthening of the sons of the Sunni sect in those countries, led by Iraq, and the need to accelerate the transformation of the GCC countries of the Arabian Gulf to the Federation Council (GCC), and the action moves fast to resolve outstanding issues with the Iranian side.

قائمة الملاحق

- الأشكال والصور
- الجداول
- الوثائق

قائمة الملاحق

• الأشكال :



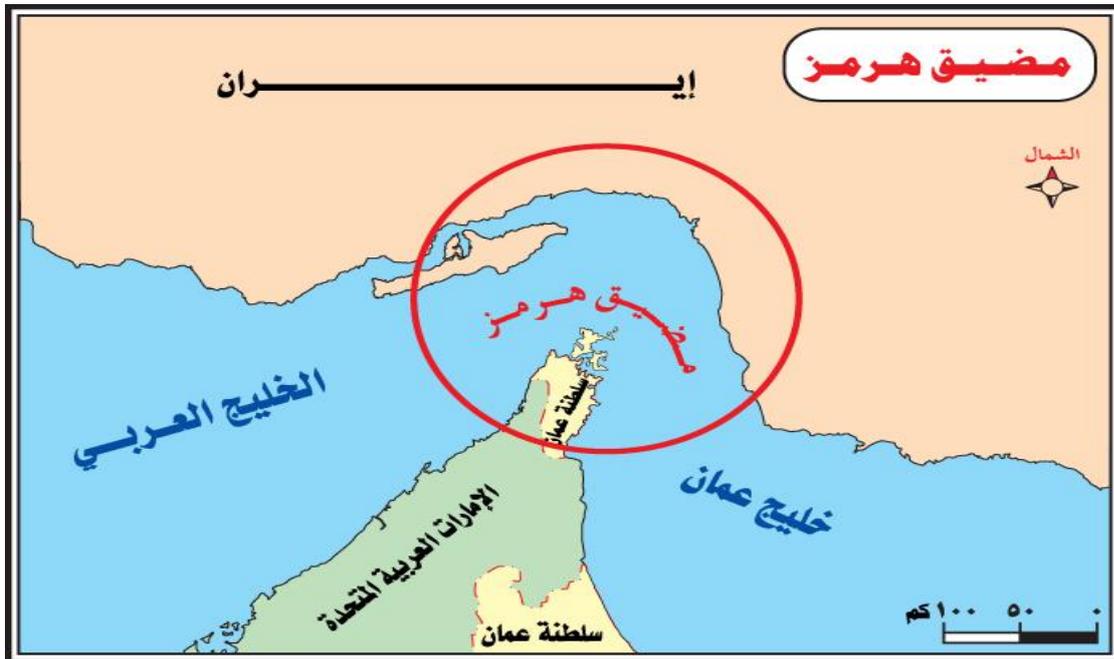
ملحق رقم (١) : صورة تبين موقع إمارة الأهواز العربية المحتلة



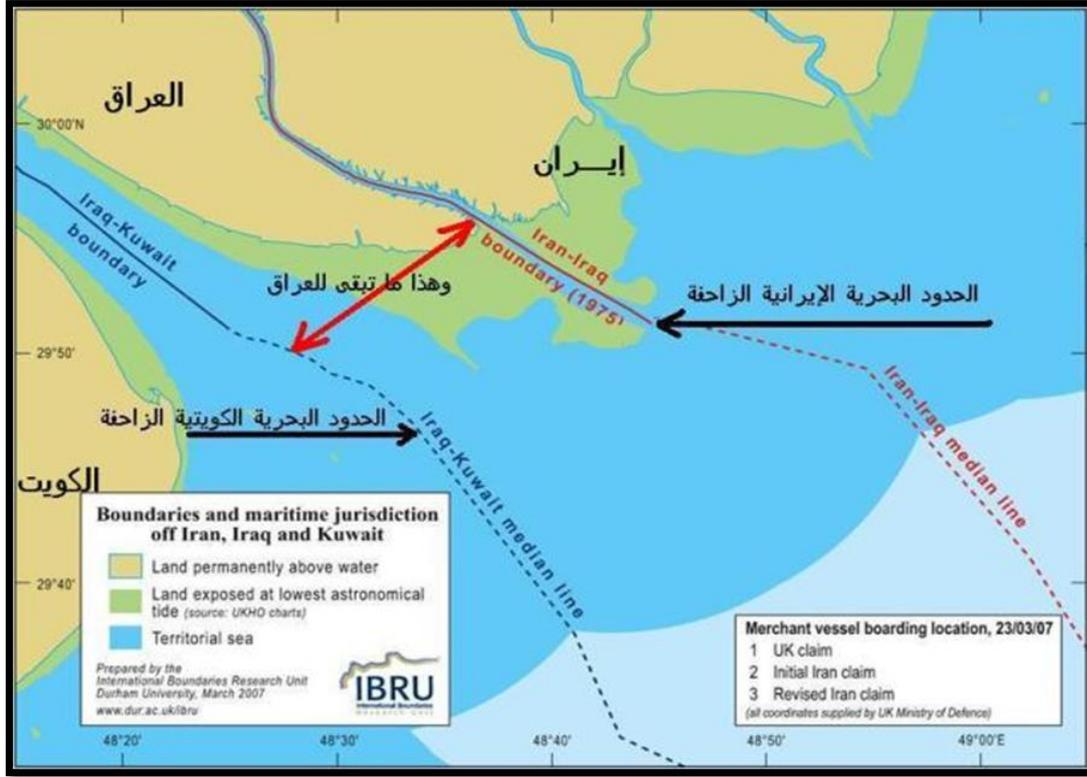
ملحق رقم (٢) : صورة تبين موقع الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة

(١) الأمم المتحدة تدين الممارسات "الوحشية" لإيران ضد الأهواز، نشر بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ م على الموقع www.amman.net

(٢) وكالة الصحافة المستقلة، الإمارات تدين زيارة نواب إيرانيين للجزر، نشر بتاريخ ٢٠١٣/٢/٦ م على موقع وكالة الصحافة المستقلة www.mustagila.com



ملحق رقم (٣) : صورة توضح الموقع الإستراتيجي لمضيق هرمز في الأراضي العُمانية



ملحق رقم (٤) : صورة توضح الحدود الإقليمية للكويت والعراق وإيران

(١) نيويورك تايمز، قوات امريكية بالخليج تحسباً لمحاولة ايران اعلاق هرمز ، نشر بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣ على موقع علامات اون لاين

www.alainatonlie.net

(٢) كاظم فنجان الحمامي، حافظوا على حدود العراق البحرية، وكالة أنباء المستقبل للصحافة والنشر، نشر بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٢ على الموقع

<http://www.wata.cc>



ملحق رقم (٥):صورة تبين موقع حقل الدرة المتنازع عليه بما يعرف بقضية الجرف القاري



ملحق رقم (٧):صورة توضح المسافات بين دول مجلس التعاون الخليجي وأقرب مفاعل نووي إيراني بوشهر



ملحق رقم (٨) : صورة لموقع المفاعل النووي الإيراني بوشهر وقربة من مياه الخليج العربي

(١) رئيس مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية يحذر من مفاعل بوشهر، العربية ، ١٠ أبريل ٢٠١٣م، <http://www.alarabiya.net>

(٢) خطط وطنية لمواجهة خطر النووي الإيراني، الامارات العربية المتحدة، الهيئة الوطنية لإدارة الازمات والطوارئ والحوادث، الخميس، ٢٥ ابريل ٢٠١٣، <http://www.ncema.gov.ae>

الاتفاق النووي الإيراني: الخطوة الأولى



3 وقف عمل نصف أجهزة الطرد المركزي في منشأة تاناز و75٪ من هذه الأجهزة في منشأة فردو لجنوب طهران، وتكتفي إيران باستبدال أجهزة الطرد المركزي التي يطرا عليها عطل، وتتجنب إنتاج أجهزة أخرى، وتتجنب إنشاء منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم.

4 تحتفظ إيران فقط بتلك الذخائر من اليورانيوم التي تبلغ نسبتها 7.3،5 خلال الشهور الستة الماضية، وتتجنب التخصيب بأعلى من هذه النسبة، وتقوم بتحويل الذخائر التي تتعدى هذه النسبة إلى أوكسيد اليورانيوم، ووقف النشاط في منشأة أراك، خاصة إنتاج الوقود للمنشأة وإنتاج الماء الثقيل.

5 السماح لمفتشي وكالة الطاقة الذرية بالتفتيش اليومي لمنشآت تاناز وفردو، وكذلك مراكز إنتاج قطع أجهزة الطرد المركزي ومستودعات تخزينها، وكذلك تفتيش المناجم.

6 وضع المعلومات التي يطلبها مفتشو الوكالة حول منشأة أراك بحوزتهم، وتسهيل التفتيش اليومي لهذه المنشأة.

معارضة الكونغرس

يحاول البيت الأبيض إقناع الكونغرس بعدم التصويت على فرض عقوبات جديدة على إيران، ستدخل حيز التنفيذ في حال فشلت المفاوضات الحالية، ويعارض الكونغرس الأمريكي الاتفاق، وبعد العدة لتشريع قانون عقوبات جديد، وحذر المعارضون للاتفاق النووي من أنه تم تقديم تنازلات كبيرة مقابل التنازلات البسيطة التي قدمتها طهران، ولدى المعسكر المؤيد للعقوبات 59 صوتاً على الأقل في مجلس الشيوخ (المؤلف من 100 مقعد)، وغالبية في مجلس النواب وأنه يقترب من أكثرية الثلثين اللازمة لتجاوز أي فيتو من الرئيس باراك أوباما.

طلبات الوكالة

وأجلت الوكالة موعداً كان مقرراً اليوم لبحث خطوات لمتابعة الاتفاق إلى الثامن من فبراير.



6

بموجب اتفاق حنيف مع مجموعة 1+5 تعهدت طهران بالأمور التالية خلال الشهور الستة المقبلة.

1

واقف عمليات تخصيب اليورانيوم بنسبة 7.5، وإبطال ذخائر اليورانيوم المخصب بنسبة 5 7. إلى 7.20، وعدم إضافة أي جهاز للطرد المركزي في المنشآت النووية.

2

تعليق إيران تخصيب اليورانيوم بنسبة 7.20 ووقف العمل بأجهزة الطرد المركزي الجديدة.



4.2

البيت الأبيض أكد أن إيران بإمكانها الوصول إلى 4.2 مليارات دولار من مستحقاتها من بيع النفط، وسيتم تحويل 15 ملياراً أخرى من أموالها إلى الأرصد الخارجية، ولم تتمكن إيران من الوصول إليها.

5

يشرف وفد دولي مؤلف من خمسة أفراد على بدء تنفيذ الخطوة الأولى من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في نوفمبر الماضي بين إيران ومجموعة 1+5، وهي: الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين، إضافة إلى ألمانيا.

6

يحدد اتفاق إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية الموقع في نوفمبر الماضي، ست خطوات، يتعين على إيران اتخاذها في غضون الشهور الثلاثة المقبلة، منها توفير حرية الدخول لمنشآتتين مرتبطين ببرنامجهما النووي، وتقديم المعلومات المتعلقة بهما.

7

الاتفاق النووي الجديد لم يكفل لإيران اجتياز الكثير من الأزمات المالية وصرف مستحقاتها النفطية، حيث تستطيع إيران بموجب الاتفاق الوصول إلى سبعة مليارات دولاراً من مواردها لأغراض معينة فقط، من أصل نحو 100 مليار دولار من أموالها في البنوك الخارجية بفعل الحظر الدولي.

30

لا تستطيع إيران رفع مستوى صادراتها خلال الشهور الستة المقبلة، وهذا يعني أنها ستخسر ما قيمته 30 مليار دولار خلال هذه الفترة، أي خمسة مليارات دولار كل شهر، مقارنة مع ما كانت تحصل عليه في عام 2011.



تريد الوكالة من إيران الرد على معلومات مخابرات تفيد بأنها أجزت تجارب على سبل تطوير قنبلة نووية، بينما تؤكد طهران أن برنامجها للطاقة النووية أغراضه سلمية فقط، وأن افتراضات المخابرات الغربية التي تشير إلى غير ذلك ملفقة، يستمر الحظر على البنك المركزي وباقي البنوك الإيرانية وشركات الضمان والملاحة البحرية، خلال هذه فترة الستة أشهر.

العرب في الجزيرة	نسبة العرب	عدد السكان	الجزيرة
٤٥ ألف	%٨٥	٦٢ ألف	قشم (قاسم)
٦ ألف	%٨٠	٧ ألف	كيش (قيس)
٤ ألف	%٤٠	١٠ ألف	خرج
١٨ ألف	%٩٠	٢٢ ألف	هرمز
٢ ألف	%٩٠	٢.٥ ألف	ابو موسى
١.٥ ألف	%٩٠	٢ ألف	طنب الكبرى

(١) منير فياض ، إيران تبدأ تنفيذ اتفاق النووي وتخفيف أميركي أوروبي للعقوبات، عواصم – الوكالات، ٢٠١٤/١/٢١، على الموقع

رودان	٧٢ ألف	٧٠%	٥٠ ألف
فرور	٨ ألف	٦٥%	٥ ألف
هنجام	٤ ألف	٧٥%	٣ ألف
هندورابي	٤ ألف	٧٥%	٣ ألف
شيخ سيعب لوان	٣ ألف	٧٠%	٢ ألف
طنب الصغرى	غير مسكونة		
ام الغنم	٣ ألف	٦٠%	٢ ألف
لارك (لارش)	غير مسكونة		
المجموع	١٩٦.٥ ألف	٧٤%	١٤٤.٥ ألف

الجدول

الجدول رقم (١) أهم الجُزر التي تحتلها إيران في منطقة الخليج العربي

الدولة	التسهيلات العسكرية المقدمة للولايات المتحدة الأمريكية
قطر	<ul style="list-style-type: none"> • يوجد فوق أراضيها مقر القيادة المركزية للقوات الأمريكية منذ عام ٢٠٠٣ • معسكر السيلية لتخزين مواد الجيش الأمريكي / قرية ميلينيوم لسكن أفراد القوات الأمريكية • قاعدة العديد الجوية: المركز الرئيس للعمليات الجوية الأمريكية في الخليج، وتضم (٤٠٠٠) جندي
الإمارات	<ul style="list-style-type: none"> • قاعدة الظفرة الجوية: وتضم الفرقة الجوية الأمريكية رقم ٣٨٠ • توجد على أراضيها منصات انطلاق طائرات الاستطلاع يو. ٢، وطائرات إعادة التزويد بالوقود • ميناء زايد وميناء رشيد وجبل علي لاستقبال السفن الأمريكية في أراضيها
الكويت	<ul style="list-style-type: none"> • قاعدة السالم الجوية : وتضم الفرقة الجوية الأمريكية رقم ٣٨٦ لدعم العمليات العسكرية في العراق • معسكر الدوحة: ويضم أفراد الفرقة الثالثة الأمريكية (مشاة)، وناقلات الدروع • معسكر عريفيجان: تتمركز فيه القوات الأمريكية الداعمة للعمليات العسكرية في العراق
عُمان	<ul style="list-style-type: none"> • يتمركز فيها أكثر من (٣٠٠٠) جندي أمريكي، والقاذفات من b١ • قاعدة بصيرة: وتضم تجهيزات الجيش الأمريكي من التموين والنقل والأجهزة الالكترونية
	<ul style="list-style-type: none"> • ميناء المنامة: يستضيف المقر الرئيس للأسطول الأمريكي الخامس، ويضم (٢٠) سفينة • قاعدة الشيخ عيسى: تتمركز فيها طائرات f-١٦ المقاتلة الأمريكية • ميناء سلمان: تتمركز فيه المركبات الحربية الصغيرة • مطار المحرق: تتمركز فيه الطائرات الاستطلاعية التابعة للقوات البحرية الأمريكية

	البحرين
يوجد (٥٠٠) فرد من القوات الأمريكية للقيام بتدريب القوات السعودية والحرس الوطني	السعودية
<ul style="list-style-type: none"> • يتمركز فيه أكثر من (١٥٠,٠٠٠) جندي أمريكي منذ عام ٢٠٠٣ قبل الانسحاب من العراق • توجد فوق أراضيه كما تشير بعض التقديرات حوالي (٧٥) قاعدة للجيش الأمريكي 	العراق

الجدول رقم (٢) التسهيلات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي العربي للقوات العسكرية الأمريكية المتواجدة في منطقة ودول الخليج^(١)

(١) التقرير الإستراتيجي العربي، على الموقع <http://www.ahram.org.eg>

الدولة	عدد السكان	نسبة الشيعة
المملكة العربية السعودية	٢٩.١٩٥.٨٩٥	٢٠%
مملكة البحرين	١.٢٣٤.٥٧١	٧٦%
دولة قطر	١.٩١٦.٤٢٦	٩.٨%
دولة الكويت	٣.٥٨٢.٠٥٤	٤٠.٢٣%
دولة الامارات العربية المتحدة	٨.٢٦٤.٧٥٠	١٧.٢٨%
سلطنة عُمان	٣.٨٣١.٥٥٣	٨.٠٥%
العراق	٣٥.٤٠٤.٠٠٠	٦٢%
اليمن	٢٤.٥٢٧.٠٠٠	٦٢%

جدول رقم (٣) : نسبة عدد اتباع المذهب الشيعي في دول مجلس التعاون الخليجي العربي والعراق واليمن.^(١)

^(١) موقع ArabiaWeather.com، وللمزيد انظر وكالة الاعلام الامريكية، "المجموعات العرقية والمذهبية في الوطن العربي"، وللمزيد ايضا انظر "تقارير مركز ابن خلدون"، موقع الاقليات الدينية والمذهبية"، تقرير صادر عن مركز الدراسات الشرق اوسطية، لندن، ٢٠١٢، ٢٠١٠، ٢٠٠٧.

قائمة المراجع

• الكتب

١. احمد اوزي، تحليل المضمون ومنهجية البحث، الشركة المغربية للطباعة، الرباط ١٩٩٣م
٢. احمد فؤاد رسلان، " نظرية الصراع الدولي " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م
٣. احمد محمد الكسبي ، مبادئ العلوم السياسية ، مطابع مؤسسة الكتاب المدرسي ، ط١، ١٩٧٧م
٤. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠١١، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢م
٥. الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٠م
٦. اليسون ج. ك. بايلز ، اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي، ٢٠٠٣م ، معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة ، فادي حمود وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤م
٧. أبو بكر مرشد الزهيري، ال توجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي ، (احتلال الجزر الإماراتية ، التمدد الشيعي ، الملف النووي) ، مكتبة الصادق ، الجمهورية اليمنية ، صنعاء ، ٢٠٠٨م
٨. أحمد إبراهيم محمود ، البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر ٢٠٠٥م
٩. أدريس محمد السعيد ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٠م
١٠. أسامة الغزالي، وآخرون، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي ، مصالح ثابتة وسياسات متغيرة في السياسة الأمريكية والعرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١م
١١. أمير طاهري ، سياسة إيران في منطقة الخليج العربي ، ترجمة ، محمد وصفي أبو مغلي ، مركز الدراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٧٨م
١٢. باسكال بونيفاس، الملف النووي الإيراني: تقييمات إستراتيجية متباينة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٥م
١٣. بشارة، عزمي ، و الزويري محجوب ، وآخرون، العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢م
١٤. بيزان أيزدي ، مدخل الى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية ، ترجمة سعيد الصباغ ، القاهرة ، الدار الثقافة للنشر ٢٠٠٠م
١٥. توماس فريدمان ، العالم مسطح تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين ، ترجمة عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦م
١٦. جابر ابراهيم الراوي ، القانون الدولي للبحار وفق اتفاقية قانون البحار ١٩٨٢ مع دراسة عن الخليج العربي، بغداد، ١٩٨٩
١٧. جابر صليل المانع، الاحواز قبائلها-انسابها-امراؤها-شيوخها-اعلامها، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م
١٨. جعفر حسين نزار، الثورة الإسلامية في إيران - الشعب والثورة، ١٩٧٩م
١٩. جمال زكريا عبده قاسم، الخليج العربي:- دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣م
٢٠. جمال زكريا قاسم ، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب

الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي، ١٩٩٧م

٢١. جمال سند السويدي و آخرون، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، ورقة بحث إلى صالح المانع، البعد الإيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٦م

٢٢. جمال صبحي عطية، الظاهرة الخمينية والصراع على السلطة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣م

٢٣. جميل مطر، علي هلال، النظام الاقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٦، بيروت

٢٤. جون بولتون، الاستسلام ليس خيراً لنا دفاعاً عن أمريكا في الأمم المتحدة والعالم أجمع، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٨م

٢٥. جون جارفز، الصين وإيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الامبريالية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩م

٢٦. جون سيمبسون، القدرات النووية الإيرانية وإمكانية تطوير أسلحة نووية، في البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات، مركز الدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة أبو ظبي، ٢٠٠٧م

٢٧. حسن ابو طالب، الوحدة اليمنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤م

٢٨. حسن منصور العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليجي للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨م

٢٩. حسين مؤنس، دولة الصفويين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣م

٣٠. ديفيد فروم، ورتشارد بيريل، نهاية الشر كيفية الانتصار على الإرهاب، ترجمة فؤاد السروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م

٣١. رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ٢٠٠٦م

٣٢. ريتشارد هاس وآخرون، تدبر أمر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩م

٣٣. زكريا حسين، أزمة البرنامج النووي الإيراني، التحديات المتبادلة الإيرانية - الإسرائيلية - الأمريكية، الاسكندرية، مؤسسة حورس الدولية، ٢٠١١م

٣٤. زهير الحسيني، مصادر القانون الدولي العام: المفهوم القانوني للجرف القاري وطرق قياس حدوده بين الدول المتلاحقة والمتقابلة، جامعة قارينوس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٤م

٣٥. سعيد بن مسعود بن محمد المعشني، الآثار التاريخية في ظفار، مطابع ظفار الوطنية، ١٩٩٧م

٣٦. سعيد عبد الفتاح عاشور، العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م

٣٧. شانون كايل، حضر الأسلحة النووية والحد من انتشارها، في التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٧م

٣٨. صباح الموسوي، ومحمد السعيد إدريس وآخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣م

٣٩. صبحي احمد، البحرين ودعوى إيران، تقديم ومراجعة محمود علي الداودي، مطبعة كوف الاسكندرية كفر الدوار، مصر، نسخة pdf

٤٠. صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، ارضه- سكانه- اقتصادياته- جيوبلوتيكه، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن ٢٠٠٤
٤١. صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسات في الجغرافية السياسية، بغداد، ١٩٧٨
٤٢. طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الاقليمية، الطبعة الاولى، دار الساقى، لبنان، بيروت، ٢٠٠٦
٤٣. عادل الأحمدى، الزهر والحجر، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، صنعاء، ٢٠٠٦م
٤٤. عبد الجليل، زيد الرهون، أمن الخليج بعد حرب العراق، سلسلة دراسات إستراتيجية ١، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ٢٠٠٥م
٤٥. عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٤م
٤٦. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية الإقليمية، مرجع الخليج للابحاث، الرياض، ٢٠١٣م
٤٧. عبد العزيز سليمان نوار، الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية من العهد الصفوي حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، ١٩٩٣م
٤٨. عبد المجيد، وحيد، ملفات التقارب الإيراني - السعودي، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٨م، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩م
٤٩. عبدالله الأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ذات السلاسل للطباعة والنشر، جدة السعودية، ١٩٨٣م
٥٠. عبدالله محمد الغريب، وجاء دور المجوس، الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية، مكتبة الرضوان، الرياض، ٢٠٠٥م
٥١. عزمي بشارة، محجوب الزويري، وآخرون، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات معهد الدوحة، مطابع الدار العربية للعلوم - بيروت، ٢٠١٢م
٥٢. علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ٢٠١٣
٥٣. فريدون هويدا، سقوط الشاة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥م
٥٤. كامل ثامر، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، ط١، عمان، ٢٠٠٠م
٥٥. كينث آر، تيمرمان، العد العكسي للأزمة المواجهة النووية المقبلة مع إيران، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ٢٠٠٦م
٥٦. لؤي عبد الفتاح و زين العابدين حمزاوي: أساسيات في تقنيات ومناهج البحث، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، المغرب، السنة الجامعية ٢٠١٠-٢٠١١م، مطبوع جامعي
٥٧. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١م
٥٨. مجلس التعاون لدول الخليج العربي.. قضايا الراهن وأسئلة المستقبل، مجموعة مؤلفين - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- الطبعة الأولى ٢٠٠٨.
٥٩. محجوب عمر، أسرار القوة النووية الإسرائيلية، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت ١٩٨٩م
٦٠. محسن ميلاني، انتقال السلطة في إيران الثورة، دراسات إيرانية، ١٩٩٣
٦١. محمد الرمحي، البحرين، مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، دار ابن خلدون، بيروت،

١٩٧٦م

٦٢. محمد أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، بدون طبعة وتاريخ

٦٣. محمد حسن العيدروس ، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، دار

السلاسل، الكويت ١٩٨٣م

٦٤. محمد خاتمي، مطالعات في الدين والإسلام والعصر ، ط٣ ، دار الجديد ، بيروت ، ١٩٩٩م

٦٥. محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس من قرية الياقوت الاحمر الى عرش الزعامة الذهبي،

رياض الريس لكتب والنشر، بيروت ، ٢٠٠٤م

٦٦. محمد عبد الحميد الكفروي ، الإمارات العربية المتحدة بين القديم والحديث ومشكلة الجزر

الثلاث ، دار قتيبة، مصر ، ٢٠٠٩م

٦٧. محمد وصفي ابو مغلي ، العلاقات الإيرانية الأمريكية وأثرها في الخليج العربي من ١٩٤١-

١٩٧٩م ، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، شعبة الدراسات الفارسية ، سلسلة

إيران والخليج العربي (١٢) ١٩٨٢م

٦٨. محمد وصفي أبو مغلي ، أحداث إيران عام ١٩٧٨م ، مركز دراسات الخليج العربي ،

البصرة، ١٩٧٩م

٦٩. محمود خير بنونه ، السياسة النووية الإسرائيلية ، مطبعة الشعب ، القاهرة

٧٠. محمود علي الداود ، ان عكاسات الحرب العراقية - الإيرانية ، مركز دراسات الخليج العربي

، ضمن بحوث الندوة العلمية العالمية الرابعة ، البصرة ، سنة ١٩٨١م

٧١. مختار التهامي ، تحليل مضمون الدعاية في النظرية والتطبيق ، دار المعارف، القاهرة، مصر،

طبعة ٢، ١٩٧٤م

٧٢. مذكرات شاه إيران المخلوع ، مركز الخليج العربي ، البصرة ١٩٨٠م

٧٣. مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ١٨٩٧-١٩٢٥، دار

المعارف المصرية، ١٩٧٠م،

٧٤. ناصيف يوسف حتى ، "النظرية في العلاقات الدولية"، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥م

٧٥. نصار احمد الخزعلي، الأحواز الماضي-الحاضر-المستقبل، بغداد، ١٩٩٠م

٧٦. نعمة الحلو، الاحواز، عربستان، دار البصري، بغداد، ١٩٦٩م

٧٧. نعمة سوهرابي ، التدخل "الإيراني وانعكاساته على السياسة الخارجية الإيرانية، مؤتمر

تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الإستقرار في الشرق الأوسط " حالة العراق والخليج العربي "

، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٨م .

٧٨. نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة إساءة استعمال القوة والتصدي على الديمقراطية ، دار الكتاب

العربي ، بيروت لبنان ، ٢٠٠٧م

٧٩. نعوم تشومسكي، الدولة المارقة حكم القوة في الشؤون الدولية ، ترجمة محمود عيسى ، دار

الكتاب العربي ، دمشق ، ٢٠٠٤م

٨٠. نوار عبد العزيز سليمان ، الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية من العهد

الصفوي حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ،

١٩٩٣م

٨١. نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية،

بيروت، ٢٠٠١م

٨٢. نيكسون، الحرب الحقيقية، مركز الدراسات الخليج العربي، البصرة، ١٩٨١م

٨٣. هيثم غالب الناهي، السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، دار العلوم

الأكاديمية، بيروت، ٢٠٠٥م

٨٤. وشانون كايل، الحد من الأسلحة النووية ومنع انتشاره في التسلح ونزع السلاح والأمن

الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٩م، مركزات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٩م

٨٥. يوسف عزيزي بن طرف، القبائل والعشائر العربية في عربستان، ترجمة جابر احمد، دار

الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٦م

• الدوريات
١. احمد شهاب ، "الخطر الايراني وامن الخليج العربي، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث، العدد ٦٤، يناير ٢٠١٠،
٢. اشرف العيسوي، "الطائفية واستقرار الخليج"، مجلة شؤون خليجية، العدد ٤٧، ٢٠٠٦، ص ٩٥.
٣. اشرف العيسوي، "العمالة الوافدة في الخليج"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٦، ٢٠٠٦
٤. التقرير الاستراتيجي السنوي - اليمن ٢٠٠٠م.
٥. التقرير السنوي الأول هموم الأقليات ، الصادر عن مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية لسنة ١٩٩٣م، القاهرة
٦. الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة التاسعة والأربعون
٧. "العلاقات الإيرانية الخليجية علاقات البحرين وإيران تدخل مرحلة جديدة" ، البيئة، العدد ١٥٠، بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢م
٨. المسفر، محمد صالح ، "التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد التاسع، ١٩٩٨.
٩. أحمد إبراهيم محمود ، "البرنامج النووي الإيراني" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣١، صادر في يناير ١٩٩٨م
١٠. أحمد إبراهيم محمود ، "البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية"، مختارات إيرانية، العدد ٦، يناير ٢٠٠١م
١١. أحمد سليمان البرصان ، "إيران والولايات المتحدة ومحور الشر"، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٨ ، ابريل ٢٠٠٢م
١٢. تعريف الجرف القاري: دراسة للأحكام ذات الصلة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٤.
١٣. حسام سويلم ، "الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠ أكتوبر ٢٠٠٢م
١٤. حمدان الشمري، "الملف النووي الإيراني إلى أين"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، عدد ٩، سبتمبر ٢٠١٠م.
١٥. خالد مسالمة، "الإستراتيجية الإيرانية المعاصرة الموجهة ضد الأقطار العربية"، مجلة الأحواز العربية، العدد الثاني، القاهرة، ٢٠٠٩م
١٦. خليل إبراهيم السامرائي ، وآخرون ، العرب والقوى العظمى ، العرب والولايات المتحدة الأمريكية ، سلسلة المائدة الحرة ١٩ ، بيت الحكمة ، بغداد شباط ١٩٨٨م.
١٧. دانييل روبينتشو و فيليبيا وينكر ، "المواجهة النووية الحقيقية : هل تهدد الولايات المتحدة شرعية معاهدة حظر الانتشار النووي ؟"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢١ ، بيروت ، شتاء ٢٠٠٩م
١٨. ديفيد جيه لبلافين ، الاسلحة النووية والسلام العربي الاسرائيلي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٢٠٠٦، ١٠٥
١٩. سامح أبو العينين، جهود منع الإنتشار النووي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية،

عدد ١٨٠، ٢٠١٠م.
٢٠. سامح راشد، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٥ ، يناير ٢٠٠٤
٢١. سليم محمد السيد ، التحليل العلمي للسياسة الخارجية ، الفكر الاستراتيجي العربي ، بيروت ، العدد ٤٠ ، ١٩٩٢م
٢٢. سمير زكي بسيوني ، كيف تدبر إيران علاقاتها مع القوى الكبرى ، السياسة الدولية ، العدد ١٦٥ ، القاهرة يوليو ٢٠٠٦
٢٣. شاتون ن ،كايل ، الحد من الأسلحة النووية وحظر انتشارها ، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ، ٢٠٠٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٤
٢٤. شاه إيران محمد رضا بهلوي، مجلة الإخاء، العدد ٥٣٣، بتاريخ ١٩٧٨/٥/٦م ، طهران.
٢٥. شملان العيسى ،الخلافات الإماراتية العربية وإيران حول الجزر الثلاث ، مجلة المستقبل العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٠٦ ، ١٩٩٦م
٢٦. صباح الموسوي الاحوازي ، مرتكزات المشروع الايراني في المنطقة العربية ، مجلة البيان ، العدد ٣٠٧ ، فبراير ٢٠١٣ .
٢٧. صلاح ابو النجا، إيران من مشروعية الثورة الى شرعية الدولة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٧ يوليو ١٩٧٩م.
٢٨. عبد الرحمن ياسر، تداعيات الحرب الأمريكية على العراق، مجلة شرون خليجية، العدد ٣٣، ٢٠٠٣م
٢٩. عبد الله احمد العواد، السياسة الخارجية اليمنية خلال عشرين عاماً، مجلة أبحاث سياسية، العدد ٢، صنعاء، ١٩٩٨م
٣٠. عبد المجيد اسماعيل، عربستان عبر التاريخ ، مجلة افاق عربية، بغداد، ١٩٨٠/١١
٣١. عبد المؤمن ،محمد السعيد، ولايتي هل يعيد صناعة السياسة الخارجية الايرانية ، مختارات ايرانية، العدد ١٣٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مؤسسة الاهرام القاهرة يوليو ٢٠١١م
٣٢. عبدالله ، ثروت هادي ،"نتائج الانتخابات الايرانية الرئاسية الثامنة وتشكيل حكومة خاتمي المقبلة"، دراسات سياسية وستراتيجية ، جامعة البصرة ، مركز الدراسات الايرانية، العدد ١٠، ٢٠٠١م.
٣٣. علي الدين هلال، "الأمن القومي العربي، دراسة في الأصول"، مجلة شؤون عربية، العدد ٣٥، ١٩٨٤
٣٤. علي محافظة ، "صراع الدوار في المشرق العربي، نظرات في المستقبل" ، مجلة المستقبل العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية العدد ٢١١ ، ١٩٩٦م
٣٥. فصلية إيران والعرب، عدد ٢٦، شتاء ٢٠١١م.
٣٦. مبارك أحمد مبارك، جولة محمد خاتمي العربية ،"نحو تفعيل العلاقات الايرانية - العربية"، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٩ ،يناير ٢٠٠٥م
٣٧. مجلة الإخاء ، العدد ٥٠٦ ، طهران إيران بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٢
٣٨. مجلة الإخاء ، العدد ٥١٢ ، طهران ، بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣م ، ص ٤ .
٣٩. مجلة الإخاء ، العدد ٥٤٩ ، طهران إيران ، بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٦م
٤٠. مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٦ ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٦م
٤١. مجلة الكفاح العربي ، لبنان، العدد ٧٨، والعدد ٧٦١ تاريخ ١٦/١٢/١٩٧٩م
٤٢. محمد السعيد ادريس ، التسليح الإيراني التحديات الإقليمية للبرنامج ملفات إيرانية النووي

الإيراني ، مختارات إيرانية، العدد ٦٦ يناير ٢٠٠٦م
٤٣ . محمد السعيد عبد المؤمن ، إيران ومشكلاتها النووية ، مختارات إيرانية ، العدد ٣٧ أغسطس ٢٠٠٣م
٤٤ . محمد الفطيسي، "مستقبل-الصراع في اليمن و تأثيره على الأمن الوطني العماني"، مجلة السياسي – المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية
٤٥ . محمد بن يوسف الهاجري ، عرب الساحل الهولة ليسوا "حولة"، مجلة ألواحة، الرياض ، العدد ٣٩ ، تاريخ ١٧ / ١٠ / ٢٠٠٧م
٤٦ . محمد رحيم عيوضي، معالم الثورة الإسلامية تحليل وتقييم ، لمزيد من المعلومات انظر ، مختارات إيرانية، العدد ٢٨، نوفمبر ٢٠٠٢م
٤٧ . محمد صفوت الزيات ،الخليج النووي : التساؤلات الأربعة حول إيران النووية ، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٢٠ ، ٢٠٠٦
٤٨ . محمد عز العرب، مختارات إيرانية، العدد ٦١، اغسطس ٢٠٠٥م.
٤٩ . محمد علي حوات، العلاقات العربية الإيرانية في المنظورين الإعلامي والاستراتيجي ، مجلة أبحاث جامعية ، العدد ٢، دار الروافد، صنعاء اليمن ، ٢٠٠٤م
٥٠ . مختارات إيرانية، الخطاب السياسي لروحاني، ١٢/٥/٢٠١٣م.
٥١ . مراد ابراهيم الدسوقي ، بين السلاح النووي الاسرائيلي ومعاهدة عدم الانتشار النووي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، مصر العدد ١٢٠، ابريل ١٩٩٥م.
٥٢ . مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، أغسطس ٢٠٠٣م، أبوعمود ، "الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي- الإيراني"، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٨ ابريل ٢٠٠٧م
٥٣ . مظلوم ، جمال ، الاتفاقية الأمنية بين المملكة العربية السعودية وإيران ، مجلة الدفاع ، العدد ١٨٠ يوليو ٢٠٠١م

• الرسائل العلمية :

١. إلياس محمد علي الشديفات ، " البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الأردنية الاماراتية من ١٩٩٩-٢٠٠٩م" رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد بيت الحكمة جامعة آل البيت ،المفرق، ٢٠١٢م
٢. عبد العزيز بن راشد، "مضيق هرمز(أهميته وتحديد الملاحة عبره)"، رسالة ماجستير غير منشورة في الجغرافيا السياسية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٥
٣. عبدالله محمد احمد دقاسمة ، "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دولة مجلس التعاون الخليجي من ١٩٨٨م – ١٩٩٧م" ، رسالة ماجستير_غير منشورة"، المفرق، جامعة آل البيت ٢٠٠٠م .
٤. عبدالله ، فالح المطيري " أمن منطقة الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني " رسالة ماجستير غير منشورة ،قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ،عمان الأردن، ٢٠١١م
٥. هديل ، نصر الدين محمد ، القيني ، " أثر التفاعلات الدولية حول برنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي من ٢٠٠٣ الى ٢٠١٠م "، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الهاشمية ٢٠١١م .
٦. وضحة ذبيان غنام المطيري ، "دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج من ٢٠٠٣م إلى ٢٠١١م " ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٢م

١. إسماعيل ادم ، احتفال شيعي علني حاشد لأول مرة في السودان والسلطات تراقب ، جريدة الشرق الأوسط جريدة العرب السياسية العدد ١١٢١٣ بتاريخ ١٠/أغسطس / ٢٠٠٩م
٢. الراي اليوم بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٣
٣. العلاونه ، موسى محمد ، الثورة السورية وتحليل التوازنات والتفاعلات الجو إستراتيجية روسيا، وإيران وتركيا والسعودية، جريدة الدرب الأسبوعية، الأردن، عمان، العدد ١١٤ بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٢م.
٤. العلاونه ، موسى محمد ، الثورة السورية وتحليل التوازنات والتفاعلات الجو إستراتيجية روسيا، وإيران وتركيا والسعودية، جريدة الدرب الأسبوعية، الأردن، عمان، العدد ١١٤ بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٢م.
٥. ايلين بوليفو، مرايا فارسية، نيويورك، الصحافة الحرة، ٢٠٠٠،
٦. إعلان إيراني متأخر عن بناء مفاعل نووي سري في قم بعد كشف الاستخبارات الغربية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١١٢٦٠، ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٩م.
٧. إيران تطالب بضم البحرين، صحيفة الايام البحرينية، ٨/فبراير/٢٠٠٩م.
٨. جريدة الاتحاد، بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٣م
٩. جريدة الانباء الكويتية، قائد شرطة دبي يهدد إيران بـ «زرع ألف خلية نانمة»، الخميس ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨.
١٠. جريدة الأنباء الكويتية ، العدد ١٣٤٠٣ تاريخ ١٥ من شعبان ١٤٣٤ - ٢٤ يونيو ٢٠١٣
١١. جريدة الحياة اللندنية، في ١٢/١٠/٢٠١٣م
١٢. جريدة الراي ، جاهزية تامة للتعامل المبكر مع حالات الطوارئ الخميس الموافق ١٨/٤/٢٠١٣
١٣. جريدة الراي القطرية، العدد ٢٥، ١١٣٧٧/٨/٢٠١٠م
١٤. جريدة الراية القطرية، عدد ٦٩٠٤، اكتوبر ٢٠١١م.
١٥. جريدة الشرق الأوسط ،العرب الدولية ،العدد ١٢٢٢٩ ،تاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٢
١٦. جريدة الشرق الأوسط، ٢٥/ابريل/٢٠١٣م.
١٧. جريدة الشرق الأوسط، الخميس ٢٥ ابريل ٢٠١٣ العدد ١٢٥٦٧
١٨. جريدة العرب الدولية، الاثنين ١٣ مايو ٢٠١٣، العدد ١٢٥٨٥
١٩. جريدة الغد الاردنية ، ١٥/١٢/٢٠١١م، حول ضم الاردن الى مجلس التعاون الخليجي العربي
٢٠. جريدة القبس الكويتية، ١٣/١٢/٢٠١٣م.
٢١. جريدة النهار ،الكويت ترحب بالاتفاق التمهيدى حول ملف إيران النووي، الاحد ٢٤/١١/٢٠١٣م
٢٢. رندة تقي الدين، مخاطر النووي الإيراني، صحيفة الحياة اللندنية، العدد ١١٣، كانون ثاني ٢٠١١
٢٣. سايت بي بي سي، بالفارسية، ١٥/٦/٢٠١٣م.
٢٤. سلامة العكور، مؤشرات للتقارب مع ايران، صحيفة الراي الاردنية، نشر بتاريخ ٥/١٠/٢٠١٣م
٢٥. صحيفة اخبار (٢٤) الإماراتية، نشر بتاريخ ٢٧/١١/٢٠١٣
٢٦. صحيفة اطلاعات ، العدد ١٥٢٨٧، طهران ، سنه بلا ص ١.
٢٧. صحيفة الإتحاد- البحرين تجدد اتهام ايران بالتدخل في شئنها، نشر بتاريخ ٢٨/٣/٢٠١٣
٢٨. صحيفة الجزيرة السعودية ،عدد ٢٤، أغسطس ٢٠١٣، ص ١١
٢٩. صحيفة الحياة اللندنية، ١٩ يونيو ٢٠٠٥
٣٠. صحيفة الحياة، بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٣
٣١. صحيفة الخليج بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٣
٣٢. صحيفة الخليج، ٢٥/١١/٢٠١٣

٣٣. صحيفة السياسة الكويتية ، العدد ٣٥١٩ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٨م وص ، ١٧.
٣٤. صحيفة الشرق الاوسط، ١٥/شباط/٢٠١٢م.
٣٥. صحيفة العرب، لندن، ١٧/٩/١٩٧٩م.
٣٦. صحيفة الغد، عمان، الأردن، بتاريخ ٢٧/١١/٢٠١٣
٣٧. صحيفة القدس العربي، إيران تهدد البحرين على خلفية اقتحام منازل رجال دين وتطالبها بالاعتذار تاريخ ١٩ مايو ٢٠١٣م.
٣٨. صحيفة القدس العربي، لندن، ١٤/٧/٢٠٠٧م.
٣٩. صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣٨٧٦ - الخميس ١٨ أبريل ٢٠١٣م
٤٠. صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٥٩٤، تاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٤م.
٤١. صحيفة الوسط بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٣
٤٢. صحيفة الوطن - العدد ٢٨٨٢ الخميس ٣١/١٠/٢٠١٣
٤٣. صحيفة أخبار الخليج ، البحرين، العدد ١٠٠٦ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٧٩م ، ص ٥.
٤٤. صحيفة عكاظ، بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٣
٤٥. صحيفة قطر، تاريخ ١١/١٢/٢٠١٣
٤٦. عاهد المشاقبة، إيران ودبلوماسية خلط الأوراق ، جريدة الرأي، بتاريخ ٩/١١/٢٠١٢م، على الموقع
٤٧. عبد الجليل، زيد الرهون ، أمن الخليج بين نظريات ثلاث، جريدة الرياض، ٣ مارس ٢٠٠٦م
٤٨. عبد الحميد الانصاري، مهددات الامن الخليجي، صحيفة الجريدة، ٣٠/يناير/٢٠١٢م.
٤٩. عبد العزيز بثمان بن صقر، العلاقات الخليجية الإيرانية صراع التهديدات والتطمينات ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد رقم ١١٢٠٤ تاريخ ١/٨/٢٠٠٩م
٥٠. فوزية رشيد، ايران وخط الاوراق، اخبار الخليج، البحرين، ٢٢/فبراير/٢٠٠٩م
٥١. محمد السيد سعيد، "ايران "الغامضة" والعرب "الغرباء" في عالم محاك من حجج خائبة"، جريدة الحياة، ٢١/ايلول/٢٠٠٧م.
٥٢. موسى محمد علاونه ، حلفاء أمريكا يتساقطوا بدءا بالشاه وانتهاء فيمن ، جريدة الدرب الأسبوعية ، بتاريخ ٢٠١١م ، وعلى المواقع الالكترونية ، اخبار البلد + موقع أجد ، الزرقاء نيوز ، وكالة رم
٥٣. نبيل سعد، البطانه الصالحة، جريدة اخبار الخليج ، عدد ١٢٨٤٥، ٢٩ مايو ٢٠١٢م..
٥٤. نوري خزل صبري الدهلكي، الصراع الفارسي العثماني في العراق، صحيفة صوت الحرية، ٢٦/١٠/٢٠١١م

١. <http://www.alseyassah.com>
٢. <http://ar.wikipedia.org/wiki>
٣. <http://digital.ahram.org>
٤. <http://www.aljazeera.net>
٥. <http://www.alrai.com>
٦. <http://www.bh30.com/vb3/bh3037939.html#ixzz2XLee6XAp> بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٤م
٧. <http://www.france24.com/ar/2012/04/12>
٨. <http://www.int-politics.com>
٩. <http://www.marefa.org/index.php>
١٠. <http://www.qatarconferences.org>
١١. <http://www.qatarconferences.org/Nato/arabic>
١٢. <http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/index/htm>
١٣. ابراهيم الزهراني ، بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٤م على الموقع www.dd-sunnah.net
١٤. اسعد العزوني، البرنامج النووي الإيراني الواقع والتأثير، الأردن العربي، بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٥م على الموقع <http://www.arabjo.net>
١٥. البيان الصحفي للدورة السابعة والعشرين بعد المائة للمجلس الوزاري للمجلس الخليجي، بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢، على الموقع <http://www.gcc-sg.org>
١٦. التجمعات الشيعية في البحرين، نشر بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٣، على الموقع <http://www.albainah.ne>
١٧. الترتيبات الأمنية والعوامل السياسية التي هيات لصعود إعلان دمشق على الموقع <http://www.moqatel.com>
١٨. الجديدة news، المانيا، نشر بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٥، على الموقع <http://aljadidah.com>
١٩. الحرة، إيران تعلن نيتها بناء مزيد من المفاعلات النووية في منطقة معرضة للزلازل بتاريخ ٢٠١٣-٠٤-١٠ على الموقع <http://www.alhurra.com>
٢٠. الكويت ترحب بالاتفاق التمهيدى حول ملف إيران النووي، الاحد ٢٠١٣/١١/٢٤، موقع جريدة النهار الالكترونية على الموقع <http://www.ennaharonline.com>
٢١. المحيط إيران، تاريخ طويل من الزلازل المدمرة و"بوشهر" كابوس يؤرق الخليج ١٣/٤/٢٠١٣ على الموقع <http://moheet.com>
٢٢. الملك عبدالله الثاني يحذر من الهلال الشيعي بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٩ على الموقع <http://www.kulalsalafiyeen.com/vb/showthread>
٢٣. الموسوعة العربية بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٣، <http://www.arab-ency.com/indexh>
٢٤. المؤتمر القومي العربي، تهديدات الأمن القومي العربي، نشر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٧، على الموقع www.arabnc.org/details
٢٥. الأمم المتحدة تدين الممارسات "الوحشية" لإيران ضد الأهواز، نشر بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢م على الموقع www.amman.net
٢٦. النووي، انعكاسات الصراع الإيراني-الغربي على الأمن القومي العربي، نشر بتاريخ ٢٠١٣/٢/١١، الحوار المتمدن، العدد ٤٠٠٠، على الموقع <http://www.ahewar.org>
٢٧. اليوم الاخبارية، الرياض، السعودية، نشر بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٧، على الموقع <http://www.alyaum.com>
٢٨. إجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي العربي (٢٧)، بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢م، على الموقع <http://www.gcc-sg.org>
٢٩. إيران في فوهة المدفع : ملف نووي وحظر اقتصادي ، بتاريخ ٢٠٠٥ /٢/١٣م الشبكة الدولية للمعلومات ، على موقع www.aljazeera.ne
٣٠. إيران ساعدت أمريكا في غزو أفغانستان و العراق، على الموقع الوفد بتاريخ ٢٠١٢ /٢/٣ <http://www.alwafd.org>
٣١. إيران لا تملك شبراً واحداً في الدرة والمنطقة المتنازع عليها كذبة تزوّجها طهران لفرض الواقع الجدي، صحيفة ابعاد الخفجي الالكترونية، نشر بتاريخ ٢٠١٣/٢/٤، على الموقع <http://kfj3.com>

٣٢. أحمد السيد النجار، تحليلات عربية و دولية العرب ومواجهة الإستراتيجية الإيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية-مؤسسة الأهرام ،القاهرة على الموقع <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/HTML/ANAL/1/1/2001>.
٣٣. أحمد إبراهيم محمود ، البرنامج النووي الإيراني ،آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية،بتاريخ ٢٠|٩|٢٠١٣م على الموقع <http://acpss.ahram.org.eg>
٣٤. أحمد صبحي منصور ، محاولة لفهم ما يجري على الحدود اللبنانية الإسرائيلية ، بتاريخ ٩ /أغسطس / ٢٠٠٦، على موقع أهل القرآن www.ahl-alquran.comarabic
٣٥. أحمد مصطفى ، إيران تصر على التخصيب والسعي الى الانضمام للنادي النووي، على الجزيرة العدد ، ١٥١٩ بتاريخ ٢٠١٣/١١/١١م ، على الموقع www.jazirah.com
٣٦. أرشيف الإخبار ، غموض يلف أهداف البرنامج النووي الإيراني تاريخ ١٩/٦/٢٠٠١ ، على الموقع <http://www.newsarchiver.com>
٣٧. أشرف ،محمد عبد الحميد كشك. تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣، دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو،موقع مركز دراسات الوحدة العربية <http://morethan.life.blogspot.com>
٣٨. أوردت السني أن إحصائية بإعداد الشيعة في الخليج والشام ومصر ، على شبكة انا مسلم للحوار الإسلامي تاريخ ٢٠/١/٢٠٠٨م ، على الموقع WWW.MUSLM.ORG
٣٩. بتاريخ ٢٩/١/٢٠١٢م <http://www.araa.com>
٤٠. بوابة الاهرام العربي، ٢٧/١١/٢٠١٣، على الموقع <http://arabi.ahram.org.eg>
٤١. بوزيدي يحيى، التحالف السوري الإيراني الى أين؟ ، على موقع البيئه <http://www.albainah.net/index>
٤٢. بوزيدي يحيى، التحالف السوري الإيراني الى أين؟ ، على موقع البيئه <http://www.albainah.net>
٤٣. تاريخ البحرين على موسوعة ويكيبيديا على الموقع <http://ar.wikipedia.org/wiki>
٤٤. تاريخ النشر ٢٠١٢/٠٤/١٢ن <http://www.rnw.nl/arabic/bulleti>
٤٥. تأثير المفاعل النووي الايراني على الأمن القومي العربي، على الموقع <http://www.moqatel.com>
٤٦. تهديدات الأمن القومي العربي، أيار/ ٢٠٠٨، <http://www.arabnc.org>
٤٧. جريدة الشرق الاوسط العربية الدولية <http://www.aawsat.com>
٤٨. حافظ النويني، انعكاسات الصراع الإيراني-العربي على الأمن القومي العربي، نشر بتاريخ ١١/٢/٢٠١٣، الحوار المتمدن، العدد ٤٠٠٠، على الموقع <http://www.ahewar.org>
٤٩. حامد خليفة، نظرية أم القرى والطريق إلى مكة والمنامة ومخاطرها على دول الخليج العربي(٢)، الإثنين ١٢ نوفمبر ٢٠١٢، نشر على موقع الراصد الالكتروني، www.alrased.net
٥٠. حرب الخليج الثانية والثالثة على موقع <http://ar.wikipedia.org/wiki>
٥١. حسام سويلم ، التوجه الايراني الجديد في الخليج ، المضامين والاحتمالات ، مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، على الموقع www.ahram.org.eg
٥٢. حسان حيدر، التهديد الايراني ليس نوويا فقط ، على الحياة بتاريخ ٢٦/٢٠١٣م www.alhayat.com
٥٣. خليفة، نظرية أم القرى والطريق إلى مكة والمنامة ومخاطرها على دول الخليج العربي(٢)، المصدر/مرجع سابق، نشر على موقع الكتروني www.alrased.net
٥٤. خطط وطنية لمواجهة خطر النووي الإيراني، الامارات العربية المتحدة، الهيئة الوطنية لادارة الازمات والطوارئ والحوادث، الخميس، ٢٥ ابريل ٢٠١٣، <http://www.ncema.gov.ae>
٥٥. رئيس مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية يحذر من مفاعل بوشهر، العربية ،، ١٠ أبريل ٢٠١٣م <http://www.alarabiya.net>
٥٦. مخاوف من كارثة بيئية ومطالبات بإغلاق المفاعل-الإماراتيون يخشون تسرباً إشعاعياً من "بوشهر" الإيراني الأربعاء <http://www.elaph.com> ٤/١٤/٢٠١٣م ، على الموقع ايلاف الالكتروني،
٥٧. دول الخليج تدعو لفحص مفاعل بوشهر النووي بعد زلزال إيران، الاثنين، ١٥ نيسان/ ٢٠١٣ ، على الموقع <http://arabic.cnn.com>
٥٨. ديك تشيني ، المؤتمر القومي للحزب الجمهوري رقم ١٠٣ ، المنعقد بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٠٢ على الموقع الانترنت www.Whitehous.gov/news/relasese/ ٢٠٠٢٨٢٦

٥٩. زياد محمد، عاقبة السياسة الإيرانية، منديات أضواء الرسالة، نشر بتاريخ ١١/٨/٢٠١٠ على موقع الكتروني <http://www.adwa-alresala.com>
٦٠. سما الأردن، نشر بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٣، على الموقع <http://samaalondon.net>
٦١. سمير زكي البسيوني، إيران قوة إقليمية عظمى كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى، السياسة الدولية، الاهرام الرقمي، بتاريخ ١ يونيو/٢٠٠٦م على الموقع <http://digital.ahram.org>
٦٢. شبكة ذي قار، عبد الكاظم العبودي، حول الزلازل في إيران والمنطقة وارتداداتها في السياسات والحروب الخفية والتلوّث الإشعاعي المحتمل على الموقع <http://www.dhiqar.net> ٣٢٢٦٦
٦٣. صقر عبد العزيز عثمان، رئيس مركز الخليج للأبحاث، مقومات الإستراتيجية الإيرانية وموقف المملكة العربية السعودية www.united.net
٦٤. صلاح عبد العاطي، مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي، الحوار المتمدن، العدد: ١٨٢٨ - ٢٠٠٧ / ٢ / ١٦، على الموقع <http://www.ahewar.org>
٦٥. صلاح عبد العاطي، مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي، الحوار المتمدن، العدد: ١٨٢٨ - ٢٠٠٧ / ٢ / ١٦، على الموقع <http://www.ahewar.org>
٦٦. عائشة ألمري، الخيار النووي الإيراني بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠٠٤، الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع www.elaf.com
٦٧. عبد الستار الراوي، استراتيجية القوة الإيرانية تجاه الوطن العربي، شبكة البصرة، تاريخ ٥/٥/٢٠١٢م، على الموقع www.albasrah.net
٦٨. عبد الواحد الجصاني، هل يهدد البرنامج النووي الإيراني الأمن القومي العربي، نشر بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٠٧م، على موقع الكتروني، www.al-moharer.net
٦٩. عبد الواحد الجصاني، هل يهدد البرنامج النووي الإيراني الأمن القومي العربي، نشر بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٠٧م، على موقع الكتروني، www.al-moharer.net
٧٠. عدنان أبو زيد، صحيفة ايلاف الالكترونية، سقوط نظام بشار الأسد مقدمة لسقوط الكويت، ٢٤/٨/٢٠١٢م
٧١. على الموقع <http://elaph.wordpress.com/> ١٠/١١/٢٠٠٩
٧٢. على الموقع الكتروني بتاريخ <http://elaph.wordpress.com/> ١٠/١١/٢٠٠٩
٧٣. على الموقع الكتروني بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٣م www.hunakwt.com
٧٤. على الموقع رسالة الإسلام، <http://main.islammessgae.com> بتاريخ الموافق ١٦/٥/٢٠١٢م
٧٥. على موقع <http://ar.wikipedia.org/wiki> بتاريخ ١٤/٥/٢٠١٣م
٧٦. على موقع الجزيرة بتاريخ ٣/١٠/٢٠٠٤م <http://www.aljazeera.net>
٧٧. عماد القبسي، السياسة الإيرانية حبال العراق وإبعادها الخطيرة، مجلة البيان يتارسخ ٢٦/٦/٢٠١٣م على الموقع www.albayan.co
٧٨. قناة المنار، ٢٥/١١/٢٠١٣، على الموقع <http://www.almanar.com.lb>
٧٩. كاظم فنجان الحمادي، تهريب بصيغة التحذير أم تحذير بصيغة التخويف؟؟ أمريكا تفجر الزلازل بأسلحة الكوارث، <https://groups.google.com>
٨٠. كاظم فنجان الحمادي، حافظوا على حدود العراق البحرية، وكالة أنباء المستقبل للصحافة والنشر، نشر بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠٠٨م على الموقع <http://www.wata.cc>
٨١. لوفافيل متكالف، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ٢-٥١ | نيسان/أبريل ٢٠١٠، على الموقع <http://www.iaea.org>
٨٢. مازن محمود علي، محاكمة النوابا الإيرانية، مركز المزملة للدراسات والبحوث تاريخ ٧ /سبتمبر/ ٢٠٠٣م. على الموقع www.almezmaah.com
٨٣. محجوب الزويري، حدود الدور الإيراني، الطموحات والمخاطر، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، الدوحة قطر، ٢٠١٣م، ص٣-٥، بتاريخ ١٦/٤/٢٠١٣م، على الموقع <http://www.aljazeera.net>
٨٤. محمود، مجدي الأعرج، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣. دراسة في تأثير استراتيجيه حلف الناتو المصدر: السياسة الدولية على الموقع <http://digital.ahram.org>
٨٥. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بتاريخ، ٢٥/١١/٢٠١٣م، على الموقع <http://www.alzaytouna.net>
٨٦. مستقبل-الصراع-في-اليمن-وتأثيره-على-الأمن الوطني العماني، <http://www.airss.net>
٨٧. معادي اسعد صوالحة، شاه إيران المتهم بالعمالة، وكالة مغرس الإخبارية، نشر بتاريخ ٣٠/٩/٢٠١١م، على موقع الوكالة الالكتروني www.meghress.com
٨٨. معتز سلامة، تهديدات مستجدة دورة الحروب المحتملة في الخليج، السياسة الدولية على الموقع <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent>

٨٩. منتديات انساب اون لاين ، الخرائط والقبائل والمدن والقرى ، ومدن الجزيرة العربية ، لمحات عن عربستان ومشیخة خزل الكعبي على الموقع COM<MHAREb@MAKTOOB COM<MHAREb@MAKTOOB ٢٠١٣/٥/١٤

٩٠. مهدي خلجي، برنامج إيران النووي يعزز سباق التسلح في الشرق الأوسط، المجله ، مجلة العرب الدولية، الثلاثاء، ٢٤ أبريل، ٢٠١٢

<http://www.majalla.com>

٩١. موسوعة الساحل الالكترونية على الموقع www.ALSahel.com

٩٢. موسوعة مقاتل من الصحراء على الموقع

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia>

٩٣. موسى الموسوي، اخطر كتاب عن الثورة الخمينية وعن الخميني في إيران الثورة البانسة طبعة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، يسمح لجميع دور النشر ومواقع الانترنت، طبع ونشر هذا الكتاب أو ترجمته بدون مراجعة المؤلف، على الموقع <http://stars.wapka.mobi>

٩٤. موقع الوطن الالكتروني <http://www.islammemo.cc/Tahkikat> بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥م

٩٥. ناصر الشيخ عبدالله، الدور الايراني في ازمة البحرين، ٣٠٧، نشر بتاريخ ١ تموز ٢٠١٣م، على الموقع www.albayan.co

٩٦. نجيب غلاب، العرب في الإستراتيجية الإيرانية ، على موقع مآرب بري بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٢م. [http:// Mareb .press.net](http://Mareb.press.net)

٩٧. نشر الاثنين بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٦، على الموقع الالكتروني <http://www.annaharkw.com>

٩٨. نشر السبت ٢٠١٢/٤/١٤، على الموقع الالكتروني <http://www.aljazeera.net>

٩٩. نشر بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٧ على الموقع الالكتروني <http://www.annaharkw.com>

١٠٠. نشر بتاريخ ٢٠١١/٥/٣، على الموقع <http://sdarabia.com>

١٠١. نشر بتاريخ ٢٠١٣/٢/٦م، على سكاى نيوز العربية، على الموقع،

<http://www.skynewsarabia.com>

١٠٢. نشر على الموقع الالكتروني،

http://www.qatarconferences.org/gcc/news_website_details

١٠٣. نشر على الموقع الالكتروني، <http://ar.wikipedia.org/wik> بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٦

١٠٤. نشر على الموقع الالكتروني،

<http://arabic.irib.ir/Monasebat/E-khomeini/Sirat.htm>

١٠٥. نشر على الموقع بتاريخ <http://www.baath-party.org> ٤ - ١٢ - ٢٠٠٧

١٠٦. نشر على موقع الجزيرة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣م، www.aljazeera.net

١٠٧. نشر على موقع الكتروني، بتاريخ ٢٠١١/٨/١٤م، <http://www.ahewar.org>

١٠٨. نيويورك تايمز، قوات امريكية بالخليج تحسباً لمحاولة ايران اعلاق هرمز ، نشر بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣ على موقع علامات اون لاين www.alainatonlie.net

١٠٩. وكالة اهل البيت (ع) للأخبار، ابنا، الموقع abna.ir

١١٠. وكالة الصحافة المستقلة، الإمارات تدين زيارة نواب إيرانيين للجزر، نشر بتاريخ ٢٠١٣/٢/٦م على موقع وكالة الصحافة المستقلة

www.mustagila.com

١١١. وكالة رويترز بتاريخ ٢٠٠٨ / ٢ / ١٢ على موقع

<http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html>

١١٢. وكالة مهر للانباء بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٩م، النص الكامل لمشروع القرار الذي تقدمت به الدول الأوروبية الثلاث

على الموقع <http://arabic.arabia.msn.com>